

أحاديث عربية "٣"

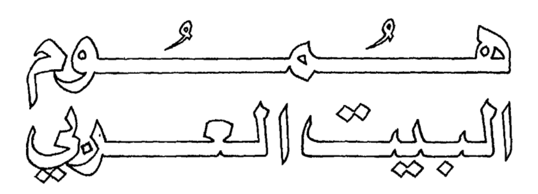
هموم البيت العربي

دكتور محمد الرميحي



دكتور محمد الرميحي

أحاديث عربية "٣"



الطبعة الأولى ١٩٩١ م



الشركة الكويتية للأبحاث (ليمتد)
رقم : ٢٥٢٧٤٢٣

المقر الرئيسي

٦٥ اكسبريدج رود ، ايلينغ ، لندن ، هاتف ٥٧٩٤٧٤٧ ــ ٨١ .
فاكس التحرير ٥٦٦١٠٢٦ / ٥٦٦٥٦٧٦ ــ ٠٨١

المكاتب

الكويت : ص . ب : ٢٩٢٥ الصفاة ، هاتف : ٤٨٤٤٣٤٥ ، ٤٨٤٤٣٤٦ ، ٤٨٤١٤١٥ ، ٤٨٤١٤١٣
فاكس ٤٨٤٢٠٠٠ ، ٤٨٤٢٠٠٢ الشويخ (ج) أمام ديوان الموظفين
المملكة العربية السعودية : جده ص . ب : ٤٥٥٦ رمز بريدي ٢١٤١٢
جمهورية مصر العربية : القاهرة ١١ شارع جمال الدين أبو المحاسن ــ جاردن سيتي تليفون ٣٥٦٢٨١١ ــ ٣٥٦٢٨٢٢ ــ فاكس ٣٥٥٧٧١١ (٢٠٢)
الجمهورية العربية السورية : دمشق ، ص . ب : ٣٣٣٠ ، تلكس ٤١٩١٧٢ فاكس ٧١٢٣٦٣
فرنسا : باريس 116 Ave Champs Elysees 75008 Paris-France

مقدمة

هذا الكتاب هو الأخير من الثلاثية ، صدر الكتاب الأول منها بعنوان (العرب في عالم متغير) ، والثاني بعنوان (إزالة الحواجز) ، وهذا هو الكتاب الثالث الذي يشمل التفكير بصوت عال في هموم المجتمع العربي .

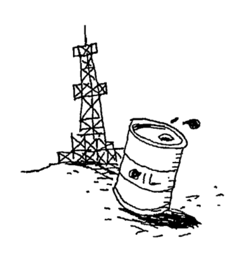
وفي مقدمة الكتاب الأول – الطويلة نسبياً – سردت الظروف والملابسات التي أحاطت بإصدار المقالات والتي نشرت سابقاً في مجلة « العربي » تحت باب « حديث الشهر » ولا أعتقد أن هناك داعياً لتكرارها .

أما هذا الكتاب فهو إطلالة على هموم العرب في السياسة وفي الاقتصاد والاجتماع والثقافة ، كتبت – كما قلت في مقدمة الكتاب الأول – في ظل عقد من السنين هو من أخطر عقود تاريخنا المعاصر وأعني به الثمانينيات من هذا القرن ، ولعل القارىء سيلاحظ أن هناك العديد من الأمور التي طرحت في هذه المقالات وجاءت الوقائع بعد ذلك لتؤكدها ، كما أن بعض شطحات الفكر قد زاغت عن أهدافها وتلك طبيعة التفكير ومخاطره يتحملها الكاتب في كل الظروف ، إلا أن مايعزيني أن بعض ما خالفت فيه الحكمة السائدة وقتئذ أصبح شيئاً مؤكداً لا لبس فيه اليوم وذاك ما يُحمل الكاتب مسئولية كبرى في اختيار الأهداف الصحيحة والدفاع عنها عندما يقوم بحمل شرف الكلمة والقلم .

وتبقى الكتب الثلاثة (هذا الكتاب مع الاثنين اللذين صدرا سابقاً) أمام القارىء العربي شاهداً على عصر كامل فيه القليل من الإنجازات على المستوى العربي ، أما الشروخ والآلام فهي كثيرة .. كثيرة .

د . محمد الرميحي

« حصيلة عائدات هذا الكتاب
مخصصة لأسر شهداء
غزو الكويت »



الصراعات العربية العربية .. إلى أين ؟

مجموعة من الممارسين العرب السابقين وآخرون من المثقفين والمراقبين التقوا في أواسط شهر مارس الماضي في القاهرة على شكل مجموعة دراسية للتداول في موضوع هام ، لايشغلهم هم فقط ولكن يشغل الكثيرين من المهتمين بالشأن العربي العام في الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه .

كان الموضوع المطروح للتداول هو « ماذا حدث فى الساحة العربية خلال عقد السبعينيات المنصرم ؟»

فبعد الزخم الذي شهدته الساحة العربية في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن ، خاصة تجاه رفض العضو الغريب المفروض على الأمة وهو إسرائيل ، وكذلك موجة التحرر من الاستعمار بأشكاله المباشرة .. وغير المباشرة :

بعد هذا الزخم ماذا حل بنا ؟

أقطار الأمة العربية أصابها التفكك والتناحر إلى درجة استشرى فيها خطر الأعداء الظاهرين والمخفيين .

لمـــاذا ؟

هنا لابد لنا من وقفة نتساءل معها لماذا حدث ماحدث ؟ وهل أصبحت القوة النفطية التي تعاظمت خلال الثلث الأول من السبعينيات عاملا من عوامل الضعف أم هي أحد عوامل القوة ؟ هل كل ماحدث حتى الآن هو شيء طبيعي نتوقع حدوثه مع مسيرة تطور الأمم ورقيها ، أم هو عارض مرضي تكمن عوامله في داخل تركيبة الأمة ؟

تلك بعض الأسئلة وأمثالها مما كان مطروحا علي طاولة المناقشات خلال الأيام الثلاثة التي التقى فيها ذلك الجمع .

بالتأكيد لم يكن أحد يتوقع أن يصل الى إجابات قاطعة مانعة لهذه الأسئلة الجوهرية خلال الندوة أو حتى بعدها .. إذن فهي مازالت مطروحة وتحتاج الاجابة عنها لعشرات وعشرات من المفكرين والأقلام . إلا أن خريطة الواقع العربي – كما تظهر اليوم أو على الأقل خطوطها العريضة – يمكن ملاحظة ملامحها .

هذا الواقــع !

ملامح الواقع العربي خلال السبعينيات يمكن أن نتبينها من خلال ثلاثة مظاهر رئيسية ، ليست بالطبع هي كل الملامح ولكنها فقط الخطوط العريضة . يمكن تلخيصها في الآتي :

العنصر الأول :

هو وضع النفط العربي والثروة العربية في مسار السياسة العربية القومية وتأثيرها وتأثرها . فقد لعب النفط قبل سنة ١٩٧٣ بشكل جزئي وبعد ذلك بشكل أساسي دورا في الساحة العربية ، أثر من خلاله على العلاقات المتبادلة بين العرب والعرب وبين العرب والعالم .

فقبل سنة ١٩٧٣ كان التأثير الأول والملحوظ ماحدث بعد نكسة حزيران ١٩٦٧ ، وقتها وفي الخرطوم بدأ التفكير الذي ساد في الخمسينيات والستينيات والذي كان يحكم العلاقات العربية ، ينقلب من عداء بين اجتهادين في تطور الفكر السياسي العربي إلى وحدة هدف وهي الوقوف أمام اسرائيل بعد اجتياحها لأراض عربية جديدة ، وفكر البعض وقتها ، وبعد ذلك أصبح هذا التفكير هو السائد : « إن النفط يجب أن يلعب دوراً إيجابيا للوقوف أمام التحدي الحضاري والاستيطان الاسرائيلي ، كشكل واضح من أشكال التحدي وكذلك للوقوف أمام التحديات الأخرى المبطنة عن طريق مساهمته في تقوية المجهود الحربي لدول الطوق العربية » . كانت البداية مصر والأردن ثم امتد هذا التفكير ليشمل بقية الدول المحاربة .

وبعد ١٩٧٣ تعاظم دور النفط بسبب ارتفاع ثمنه وبالتالي اتساع قاعدة مساهمته في الاقتصاد العربي حتى اصبحت كما يقول لنا الاقتصاديون العرب « مصادر النفط العربية المباشرة وغير المباشرة تمول حوالي ٨٨٪ من واردات الوطن العربي من محيطه إلى خليجه من السلع والخدمات (١٩٨٠) ».

اي أن الوطن العربي لو قدرنا نظريا فقط اختفاء عائد النفط منه لم يكن ليستطيع من خلال موارد الإنتاج الأخرى غير النفطية إلا أن يمول ١٢ ٪ فقط من احتياجاته من السلع والخدمات لتلك السنة .

فالأقطار العربية كلها وبلا استثناء ، مازالت تعتمد مع الأسف الشديد على ما تستورده من الخارج . هذا التقدير الأخير افتراضي بالطبع ولكنه يعطينا صورة فقط للدور الذي لعبه النفط والأموال النفطية العربية في الساحة القومية خلال فترة السبعينيات .

وهذا الدور – لاشك – قد صاحبه دور أو أدوار أخرى في الساحة العربية والعالمية ، وتبعته مظاهر عدة ، على رأسها ممارسة جديدة لدول النفط في الساحة العربية لم تكن موجودة في السابق وتطور اقتصادي واجتماعي جديد خلق حاجات ومطالب جديدة وأثر على الخريطة العربية عن طريق الهجرة الداخلية بين الأقطار العربية وماتبع كل هذه الظواهر من إيجابيات وسلبيات .

وتلوح الاجابة على هذا العنصر الأول بأن العرب مطالبون في هذه الفترة بالذات باستخدام عائداتهم النفطية لبناء قاعدة إنتاجية بديلة أو موازية للدخول النفطية . هذه القاعدة الإنتاجية هي الضمان الحقيقي للتطور في المستقبل .

العنصر الثاني :

ويمكن أن يلخص تحت عنوان عام هو « الصراعات العربية – العربية ».

ذلك أن هذه الصراعات لم تظهر إلى الوجود خلال السبعينيات فقط فقد كانت موجودة قبل ذلك ، إلا أن طبيعتها قد اختلفت في السبعينيات . في السابق كانت

هناك خطوط حمراء في الخلاف أو الصراع العربي – العربي .

كان وجود الأخ الأكبر يحد من هذه الصراعات ويضعها في أحجام لاتتخطاها مهما احتد الخلاف أو الصراع واحتدم . أما في السبعينيات فقد أصبحت الخلافات والصراعات مريرة لأسباب متعددة سواء كان ذلك في المغرب العربي أو في المشرق – وأصبحت لعبة التحالفات العربية والمحاور المختلفة تخرج في بعض الأوقات عن تلك الخطوط الحمراء التي قيدتها مواثيق جامعة الدول العربية كي تتحول إلى صراع طويل ومرير ، بين أكثر من قطر أو في القطر الواحد كما حدث في لبنان .

وقد تعرض أهم هدفين من الأهداف العربية العليا للخطر ، وفي بعض الأوقات ، للخطر الشديد ، وأعني ، بهما الأمن العربي والرفاهية العربية ، فقد واجه الأمن العربي خلال تلك الحقبة أشكالا متعددة من الأخطار عن طريق فرض العدو شروطا صعبة يصنع بها التعايش الذي يريده ويبتغيه أو عن الطريق الآخر باحتلاله أرضا عربية من جديد .

وتبدو الإجابة على هذا العنصر من جديد بأنه لامفر من حد أدنى للتضامن العربي . فالتهديد الخارجي والإسرائيلي هو تهديد وجود لاحدود ، والخلاف بين الأشقاء يسهل عملية قضمهم واحداً بعد الآخر . وأول طريق التضامن العربي هو الاعتراف بالاجتهادات السياسية والاجتماعية التي يتبناها البعض كواقع موجود على أن تدرس الأمور على أساس إيجاد العوامل المشتركة والجوهرية للحفاظ على الأمن والرفاه العربي .

العنصر الثالث :

بقي بعد ذلك العنصر الثالث والأخير الذي يشكل مع بقية العناصر إطار ملامح الوضع العربي في السبعينيات وهو التغيير في الأدوار القيادية العربية . فبعد أن كانت مصر هي مركز القيادة العربية لأسباب كثيرة منها امتلاكها لموارد القوة المتعارف عليها ، كالكثافة البشرية والقاعدة التكنولوجية النسبية والتعليم ، وكانت هذه العناصر مع غيرها تشكل بنية مصر .

هذه القاعدة كانت تمارس نفوذها ، وكان هذا النفوذ مقبولا أيضا من العرب الآخرين . كل ذلك تحول خلال السبعينيات ، إن لم يكن كليا فجزئيا على الأقل ، فقد انتقل ثقل مركز القيادة لأقطار عربية أخري منفردة أو مجتمعة نتيجة لأسباب موضوعية منها الثروة النفطية . هذا التغيير الموضوعي خلق على أقل تقدير تعددية في مراكز القوة العربية فأصبح للقاعدة البشرية صنو آخر هو القاعدة الاقتصادية .

وتظهر وجهة النظر هذه ، أي تعددية المركز في استضافة أقطار عربية لعدد كبير من المؤسسات العربية المشتركة ، والتي لم تكن حتى بداية السبعينيات إلا عدداً محدوداً جداً ، وبالتالي أصبحت تلك العواصم العربية مركز اتخاذ قرارات لاتتعلق بأقطارها فقط ، بل تتعلق أيضا بأقطار عربية أخرى ، بجانب عنصر هام وهو المساعدات الاقتصادية . كما برزت خلال هذه الفترة مراكز إعلام مؤثرة خارج مراكز القوة العربية التقليدية . ولقد ساهم عنصر آخر هام في هذا الاتجاه وهو التعليم والتدريب العالي الذي وفرته الثروة النفطية لأعداد ليست قليلة من المواطنين المحليين في تلك الأقطار ، تساووا فيها مع إخوانهم الذين سبقوهم إلى رحاب العلم والمعرفة في الأقطار العربية التي سبقت في هذا المضمار .

أمام هذا الواقع لابد من التفكير في « توزيع الأدوار » بدلا من احتكارها والأخذ بمبدأ التشاور وبيان المصلحة المشتركة بعيدا عن الوقوع في خطأ الانفراد بالقرار .

وماذا بعد ؟

وفي النهاية وصل المفكرون إلى أن الخطوات السياسية التي اتخذت في الوطن العربي خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، خطوات بعثرت بأشكال متعددة التوجه العام للأمة ، وأصبحت بعد أن وصلت إلى أول طريق التضامن والتكامل أقرب ماتكون إلى التشرذم والفرقة .

لقد ساهمت عناصر كثيرة داخلية وخارجية وإقليمية في الوصول إلى ماوصلنا إليه .

ولكن السؤال الأهم هو : وماذا بعد ؟

المطلوب هو نظرة جديدة إلى الواقع العربي من أجل انتشاله من هذه الوهدة ، ولن يتأتى ذلك من خلال الأماني والرجاء، بل من خلال خطة أو خطط متكاملة نعود معها إلى المبادىء الرئيسية التي كانت .

فلا الأرض العربية ، أية أرض عربية ، مستباحة ، ذلك مبدأ أساسي لابد من الرجوع إليه ، وهذا يجعلنا كعرب نقف جميعا أمام كل غاز ومغتصب دخيل طامع في الأرض العربية مهما كانت وأين كانت .

ثم تجميد ومن ثم حل الصراعات العربية / العربية التي طال أمدها نتيجة لطول الجفوة والاختلاف الحاد في الاجتهادات الاجتماعية والسياسية . وبالطبع إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الأرض العربية والمصلحة العربية كلها تفوق وتتعدى حساب عمر جيل واحد أو حساب عمر أفراد بعينهم ، نصل إلى الاقتناع الذي مفاده أن التغيير المطلوب هو في الذات لا في الآخرين .. من أجل الشعب العربي ومن أجل الأرض العربية ولأجيال طويلة مقبلة ، فهي الباقية .

العربي ــ العدد ٢٩٤ ــ مايو ١٩٨٣



الحكمة يمانية

يسجل لنا التاريخ العربي والاسلامي الحديث مجموعة من الأعلام المجددين الذين واجهوا تحدي الاندفاع الغربي الأوربي نحو الوطن العربي ، بتحد داخلي في الاصلاح والتطوير . من هذه الأسماء رجال عرف فضلهم وانتشر كالشيخ محمد بن عبد الوهاب في نجد ، والشيخ محمد على السنوسي في المغرب وآخرين حفظ لهم التاريخ سير حياتهم وأعمالهم . أما بعضهم الآخر فلم يذكرهم تاريخنا الحديث الا لماما من بينهم محمد بن على الشوكاني ، الذي لم يعرف على نطاق واسع الا في الفترة الأخيرة ، حيث قام مجموعة من الشباب اليمني بتحقيق تراثه ونشره .

هذا الإمام نشأ قريبا من صنعاء ونبغ في مجاله الديني إلى أن تولى القضاء في تلك البلاد في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ١٧٩٥ م ، وقد كتب مجموعة من الكتب في الفقه ، أصبحت بعد ذلك مرجعا للباحثين والمجددين . ومن أشهر هذه الكتب مؤلفه الكبير « نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار » — ٨ أجزاء – لكن كتابه الهام « أدب الطلب » لايحظى بنفس الذيوع ، وإن لم يكن أقل أهمية ، وعنوان الكتاب يفهم منه أنه يدور حول أدب طلب العلم ومايجب أن يتحلى به طالب العلم من منهج – على حد التعبير الدارج اليوم – وهذا الكتاب نشره مركز الدراسات والأبحاث اليمنية ، وحققه الباحث عبد الله محمد الحبشي ، وهو عبارة عن سيرة علمية كتبها الشوكاني بنفسه ولطلابه تميزت بصراحة وعمق ، وبمقارنتها اليوم بما هو موجود ومطبق من أخلاقيات العلم والعلماء يمكن اعتبار تعاليم الشوكاني متقدمة كثيراً على ماهو موجود .

فهو إرشادات مطولة واستشهادات تاريخية لما يجب أن يكون عليه طالب العلم . وهي تستغرق ثلثي الكتاب البالغ حجمه ١٧٥ صفحة من القطع المتوسط . أما الثلث الباقي فهو مقسم إلى فصول صغيرة في بيان ماينبغي لطالب العلم تعلمه ، ثم تصور الشوكاني لما سماه بالطبقات الأربع من حملة العلم ، تبدأ بالطبقة الأولى وتنتهي بالطبقة الرابعة ، ثم فصل صغير آخر تحت عنوان : بناء الشريعة على جلب المصالح ودرء المفاسد ، ثم ينتهي بفصلين صغيرين يتكلمان على التوالي حول موضوعات إنكار المؤلف لحيل الفقهاء ، وابتلاء الاسلام بالمذاهب وتقديس الأموات .

عقبات مازالت قائمة

وبمقارنة ماكتبه الشوكاني في اطار التحليل العلمي الحديث ، يجب الا يغيب عن أذهاننا أن ماكتبه كان منذ أكثر من مائة وخمسين سنة (١٢٤٠ هـ - ١٨٢٥ م) وبروح العصر يومئذ وفي الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمر بها اليمن نستطيع أن نفهم ماكتبه الشوكاني على أنه متقدم كثيرا على عصره بل إن بعض الأسس التي ذكرها في طلب العلم لايمكن أن تطبق بكل سهولة في عصرنا هذا ، فما زالت عقبات كثيرة ذكرها في كتابه قائمة الي يومنا هذا .

ليس كل ماكتبه الشوكاني في هذا الكتاب لايحتمل المناقشة ، إلا أن جوهر الكتاب يحث على بعض الفضائل التي يجب أن يتحلى بها أهل العلم وعلى الطريقة التي يجب أن يتبعوها في مناقشة الآخرين وإقناعهم .

وعلى الرغم من أن الشوكاني ينقد نقداً شديداً بعض علوم (المقلدين وأهل الرأي) إلا أنه ينصح الطالب بدراسة كل العلوم ، وألا يترك شيئا منها الصالح والفاسد - العلوم الشرعية والعلوم الوضعية فيقول :

(لابأس على من رسخ قدمه في العلوم الشرعية أن يأخذ بطرف من فنون هي من أعظم مايصقل الأفكار ويصفي القرائح ، ويزيد القلب سروراً ، والنفس انشراحا ، كالعلم الرياضي ، والطبيعي ، والهندسة والهيئة والطب).

التعصب ضد العلم

تحدث الشوكاني كثيرا حول ظاهرة التعصب وينقدها بعنف وضراوة ، فهي ضد العلم والتعصب مذموم عند الشوكاني لأكثر من سبب ، فالتعصب قد يكون لأحد علماء الاسلام .

(بأن تجعل مايصدر عنه من الرأي ويروى له من الاجتهاد حجة عليك وعلى سائر العباد . فإنك إن فعلت ذلك كنت قد جعلته شارعا لا متشرعا . ومكلِّفا لامكلَّفا) .

ففي رأي الشوكاني أن مثل هؤلاء مجتهدون يمكن أن يصيبوا أو يخطئوا ولكن يجب عدم التعصب الأعمى لما يقولونه .

ويضرب الشوكاني مثلا لقارئه بنفسه في تقصي الحقائق ومقارنتها في حالة اختلاف الرأي فيها فيقول :

(ثم مازلت بعد كما وصفت لك أنظر في مسائل الخلاف وأدرسها على الشيوخ ولا أعتقد مايعتقده أهل التقليد من حقية بعضها ، بمجرد الإلف والعادة والاعتقاد الفاسد ، والاقتداء بمن لايقتدى به ، بل أسائل من عنده علم بالأدلة عن الراجح) .

ومن أسباب التعصب للرأي الجدل وحب الغلبة حتى لو كان هذا الجدل بغير أساس صحيح من العلم فيقول :

(ومن جملة الأسباب التي يتسبب عنها ترك الإنصاف وكتم الحق وغمط الصواب مايقع بين أهل العلم من الجدال والمراء ، فان الرجل قد يكون له بصيرة وحسن إدراك ومعرفة بالحق ورغوب إليه ، فيخطىء في المناظرة ويحمله الهوى ومحبة الغلب وطلب الظهور على التصميم على ماقاله وتصحيح خطئه وتقويم معوجه الجدال والمراء ، وهذه الذريعة الإبليسية والدسيسة الشيطانية قد وقع بها من وقع في مهاوى من التعصبات ومزالق من التعسفات عظيمة الخطر مخوفة العاقبة) .

ومن آفات التعصب ألا يرجع المرء بالصواب إن صححه من هو أصغر منه سناً وأقل مقاما ، فالحق لايعرف السن ، أو الفئة الاجتماعية أو الشهرة بين الناس

يقول في ذلك :

(ومن الآفات المانعة عن الرجوع إلى الحق أن يكون المتكلم بالحق حدث السن بالنسبة إلى من يناظره أو قليل العلم ، أو الشهرة في الناس ، والآخر بعكس ذلك ، فإنه قد تحمله حمية الجاهلية والعصبية الشيطانية على التمسك بالباطل أنفة منه عن الرجوع إلى قول من هو أصغر منه سنا ، أو أقل منه علما ، أو أخفى شهرة ، ظنا منه أن في ذلك عليه مايحط منه وينقص ماهو فيه).

ولكن شروط الشوكاني (للمتكلم بالحق) شروط علمية وافية ، فهو لايقر خلاف الكبير ضد الصغير ، أو ذي الشهرة على فاقدها ، ولكن يحرص على الشروط الموضوعية لطلب العلم والتحدث فيه ومنها فهم اللغة ، ودراسة المجتمع والحرص على دراسة العلوم الأخرى .

(قلت اعلم أن ماكان من أصول الفقه راجعا إلى لغة العرب رجوعا ظاهرا مكشوفا كبناء العام على الخاص ، وحمل المطلق على المقيد ، ورد المجمل إلى المبين ومايقتضيه الأمر والنهي ونحو هذه الأمور ، فالواجب على المجتهد أن يبحث عن مواقع الألفاظ العربية).

ليس ذلك فحسب فالمتكلم بالحق عليه ألا يتكلم في علم لايعرفه بل من الواجب عليه أن يتعلم ذلك العلم ويتقنه حتى تأتي اجتهاداته بشمولها مقنعة ، ويتحدث الشوكاني بفيض رائع في ذلك فيقول :

(وإني لأعجب من رجل يدعي الإنصاف والمحبة للعلم ويجري على لسانه الطعن في علم من العلوم ، لايدري به ولا يعرفه ولا يعرف موضوعه ولا غايته ولا فائدته ولا يتصوره بوجه من الوجوه ، وقد رأينا كثيرا ممن عاصرنا ، ورأيناه يشتغل بالعلم وينصف في مسائل الشرع ، ويقتدي بالدليل فإذا سمع مسألة من فن من الفنون التي لايعرفها كعلم المنطق والكلام والهيئة ونحو ذلك نفر منه طبعه ونفر عنه غيره ، وهو لايدري ماتلك المسألة ولايعقلها قط ولايفهم شيئا منها ، فما أحق من كان هكذا بالسكوت والاعتراف بالقصور والوقوف حيث أوقفه الله)

لو قدر للشوكاني العيش بيننا واللحاق بثورة المعرفة والعلم لكان اجتهاده أوسع

بكثير من طلب تعلمه المنطق والكلام ، بل ليذهب إلى جميع العلوم المعروفة حتى يمكن للمتكلم بالحق من أن يصل إلى معرفة شاملة بالموضوع الذي يريد . وربما أضاف علوم القانون والاجتماع وعلم النفس والعلوم الطبيعية .

البنية الاجتماعية

يفرد الشوكاني في رسالته هذه أكثر من فقرة ليناقش البنية العامة التي تحيط بالعالم فيتأثر بها ، فيقول في أحد المواقع في كتابه هذا :

(واعلم أن سبب الخروج عن دائرة الإنصاف والوقوع في موبقات التعصب كثيرة جدا فمنها – وهو أكثرها وقوعا ، وأشدها بلاء – أن ينشأ طالب العلم في بلد من البلدان التي قد تمذهب أهلها بمذهب معين واقتدوا بعالم مخصوص .. واعتقادهم أن الحق مقصور عليه منحصر فيه وأن غيره ليس من الدين ولا هو من الحق).

ويعود في موضع آخر ليناقش الجو الاجتماعي حيث يقول :

(فالناشيء في دولة ينشأ على مايتظهر به أهلها ويجد عليه سلفه فيظنه الدين الحق والمذهب العدل ثم لايجد من يرشده إلى خلافه إن كان قد تظهر أهله بشيء من البدع وعلموا على خلاف الحق) .

في هذين النصين السابقين تبدو لنا محاولة هذا العالم الجليل ربط مانسميه اليوم بالواقع الاجتماعي الاقتصادي بفكر ومعتقدات الناس ، وكيف يؤثر هذا الواقع على تقبلهم أو رفضهم لهذا الفكر أو ذاك .

ولكنه عندما يوجه طالب العلم إلى الدعوة أيضا يأخذ في حسابه التدرج المنطقي . فالدعوة إلى الحق تستبعد الإرهاب والتخويف وتأخذ بالمنطق والمجادلة الحسنة . وهو يقول في ذلك :

(إنك لاتأتي الناس بغتة وتصك وجوههم مكافحة ومجاهرة ، وتنعي عليهم ماهم فيه نعيا صراحا وتطلب منهم مفارقة ماألفوه طلبا مضيقا ، وتقتضيه اقتضاء حثيثا ، بل اسلك معهم مسالك المتبصرين في جذب القلوب إلى مايطلبه

الله من عباده ، ورغبهم في ثواب المنقادين إلى الشرع ، المؤثرين للدليل على الرأي وللحق على الباطل) .

ويشير المؤلف إلى أن هناك ثلاث فئات اجتماعية في أي مجتمع يجري محاورتها وإقامة الدليل العلمي من أجلها ، وهم من أسماهم بالعامة والخاصة وطبقة متوسطة بين العامة والخاصة ، ويذهب في شرح خصائص كل فئة بما يقارب التحليل الاجتماعي الحديث .

الجبهة الداخلية

من أطرف مايشير إليه الشوكاني في كتابه هذا (أدب الطلب) تصوراته حول ما نسميه اليوم بالجبهة الداخلية ، وكيف أنه إن قويت هذه الجبهة قويت الأمة في مواجهة أعدائها وإن ضعفت حصل العكس . واقرأ معي تجربته هذه . يقول :

(ومن غريب ماأحكيه لك من تأثر هوى الملوك والميل إلى مايوافق ماينفق عندهم واقعة معي مشاهدة لي وإن كانت الوقائع في هذا الباب لايأتي عليها الحصر ، وهي مودعة بطون الدفاتر ، معروفة عند من له خبرة بأحوال من تقدم)

ثم نشير الي تجربته بقوله : (عقد خليفة العصر (الإمام) مجلسا جمع فيه وزراءه وأكابر أولاده وكثيرا من خواصه ، وحضر هذا المجلس من أهل العلم ثلاثة أنا أحدهم . وكان عقد هذا المجلس لطلب المشورة في فتنة حدثت بسبب بعض الملوك ووصول جيوشه إلى بعض الأقطار الأمامية وتخاذل كثير من الرعايا واضطرابهم وارتجاف اليمن بأسره بذلك السبب ، فأشرت إلى الخليفة (الإمام) بأن أعظم ما يتوصل به إلى دفع هذه النازلة هو العدل في الرعية والاقتصار في المأخوذ منهم على ماورد به الشرع وعدم مجاوزته في شيء وإخلاص النية في ذلك) .

من هذا النص تبين لنا أن الشوكاني لم يذهب في تفسير الهزيمة والخوف إلى أمور غير عقلانية ولكنه أصاب كبد الحقيقة عندما أشار إلى إصلاح الواقع الاقتصادي الاجتماعي وإشاعة روح العدل .

فالعلم لديه قول الحق لابتغاء (مكسب ولا منصب) فالعلماء ليسوا طالبي المكسب والمنصب . وله فيمن يعمل لذلك رأي واضح .

(فإن من كان طالبا للوصول إلى شيء من هذه الأمور « مكسب من مكاسب الدنيا أو منصب من مناصب الأسلاف » ذهب إلى مدارس العلم يتعلم مايتأهل به لما يطلبه .. فيكون ذهنه كليلا وفهمه عليلا ونفسه خائرة ونيته خاسرة).

ويتوجه الشوكاني إلى أهداف الشريعة فيراها أنها تُبنى على جلب المصالح ودرء المفاسد ، وطريقته إلى ذلك الإرشاد والتيسير دون التعسير ، والتبشير دون التنفير ، ويضرب في ذلك أمثلة كثيرة مما قرأه أو من ممارسة الحياة وخبرته .

إذا عرفت في النهاية أن الشوكاني قد كتب هذا الكتاب الذي وضع فيه تجربته وآراءه وأسدى فيه نصائح لطالب العلم في الربع الأول من القرن التاسع عشر (حوالي ١٨٢٥) تعرف ماالهذا العالم الجليل من أفق واسع في ذاك الزمان جعله محط سخط كثير من أقرانه ومعاصريه ، ولكننا عندما ننظر إليه من منظور من جاء بعده نعرف مقدار مايعاني المصلحون من صعاب في سبيل قول الحق لأهل زمانهم ونتذكر القول المأثور بأن الحكمة يمانية .

العربي ــ العدد ٢٩٥ – يونيو ١٩٨٣



العقل الصهيوني

امتزجت الأساطير بالخرافات والمعتقدات الخاطئة عندما تمثل العرب شخصية العدو الإسرائيلي على أنها شكل أسطوري قادر على كسب المعارك العسكرية والسياسية على حد سواء ، وكسب الأرض فوق ذلك وبعده ، أو على أنها شكل هش عاجز ذو شخصية مشوهة ، ولم يخرج تصور الشخصية الصهيونية لدى معظم العرب عن الاتجاهين السابقين . وعند قراءة الأدب العربي السياسي أو الاجتماعي أو التاريخي الحديث الذي تناول ظاهرة الصهيونية نجده في الأغلب يتناول قوة اسرائيل بالتهويل أو التهوين . قليلة هي تلك الدراسات الجادة والعلمية لفهم الصورة الحقيقية للعدو الصهيوني .

وحتى لاتبدو مساهمتنا هنا محاولة للسير في تيار ذاك التهويل أو هذا التهوين لابد بادىء ذي بدء من القول إن هناك شيئا من التفسير واجبا علينا عندما نقرن « العقل » كما اتفق عليه في المفاهيم العلمية الحديثة – وهو عادة مايكون شخصيا وفرديا – بجماعة عرقية أو سياسية أو أيديولوجية . فعقل الفرد وتفكير أي إنسان بمفرده يختلف تماما عن تفكيره وسلوكه في جماعة فكيف يستقيم قولنا « العقل الصهيوني »؟

لابد أن نقول هنا إننا نريد الحديث عن العناصر العقلية المشتركة أو عن الشخصية الصهيونية ، رغم مايعتري ذلك من تحفظ علمي .

وكما هو معروف فإن الشخصية النمطية ليست حقيقية لها قانون علمي قائم بذاته ، وانما هي أداة تحليل ، تهدف إلى عزل بعض جوانب الواقع بهدف إبرازها حتى يتسنى

إدراكها بوضوح ثم معرفة أثرها على الواقع ، ومن هنا نتعرف على العناصر العامة والجوهرية والمشتركة لشخصية جماعة ما .

ولم تعد دراسة شخصية الجماعة محاولة متعسفة للجمع بين اضداد كما تبدو لأول وهلة ، وإنما أصبحت شكلا من أشكال الوعي الاجتماعي الذي يمثل نسقا متطوراً للمعرفة . لذلك أصبحت دراسات الطابع القومي أو الشخصية القومية دراسات مفيدة في فهم الذات وفهم الآخرين ، ولقد أنجز كثير من الدراسات إبان وبعد الحرب العالمية الثانية ، والتي اهتمت بدراسة الدور الذي يلعبه السلوك ذو المنشأ القومي في الحرب وفي السلم ، واستخدمت هذه الدراسات لتكشف ردود الفعل المحتملة عند الشعوب على مؤثرات خارجية للأعداء والأصدقاء ، كما أنها استخدمت بايجابية فعالة في الدعاية والدعاية المضادة .

والآن نعود إلى متابعة سؤالنا الأول وهو : هل هناك عقل صهيوني له خصائص مستمرة ومتميزة ، عامة ومشتركة ، تمكننا دراسته من التنبؤ بنشاطه في المستقبل ...؟

من التسرع القول بأن هناك عقلا جماعيا يتسم بالاتساق داخليا وخارجيا للجماعة الصهيونية ، كذلك من التسرع نفي وجود هذا العقل جملة وتفصيلا ، فهناك من يريد تأكيد الفكرة لتضخيمها ووضعها في حجم أكبر منها ، وهناك من يريد تجاهلها البتة ، وكلا الاتجاهين يؤدي إلى نفس النتيجة فإما إلى العجز والاستسلام أو إلى الجهل والتجاهل في الوقت الذي يتسع فيه نفوذ الدولة الصهيونية على الأرض العربية .

الإشكاليات المعرفية الأربعة

يلوح لي أن هناك إشكاليات معرفية أربعة ـــ إن توخينا الإيجاز – تقف حائلا بين فهم بعضنا للعدو فهما علميا وهي ليست بعيدة عن سمة مزج الخرافات بالأساطير ، وهي أيضا نتاج طبيعي لميل الإنسان بدرجة أو بأخرى لتصنيف سلوك الآخرين وتبسيطه ووضعه في قوالب وأطر جاهزة دون النظرة العلمية الثاقبة لتفسير عناصره . والاشكاليات المعرفية هي على التوالي :

الإشكالية الأولى : هل الصهيونية قديمة أم حديثة ؟ بمعنى هل الفكرة الصهيونية

التي أنتجت اسرائيل اليوم ووضعتها بين ظهرانينا هي فكرة قديمة قدم الدين اليهودي وقدم وجود اليهود على الأرض أم هي فكرة حديثة لها ملابساتها الموضوعية والتاريخية والاجتماعية .؟

يزعم الفكر الصهيوني أن الفكرة قديمة قدم اليهودية ذاتها ، وأن محورها هو عودة شعب الله المختار إلى أرض الميعاد ، وتروج هذه الفكرة بهذه البساطة على ملايين البشر اليوم ويقبلونها أيضا ببساطة ، في الوقت الذي تشترط فيه التعاليم الدينية اليهودية من أجل تحول اليهود من أمة دينية إلى أمة قومية قدوم « الماشيح » الذي يعود بالمنفيين كما جاء في العهد القديم إلى أرض الميعاد .

وبناء عليه أصبح من الواجب على اليهود – حسب هذا التفسير – انتظار عودة « الماشيح » في صبر وأناة فمشيئة الله وحدها هي التي ستبعث به ، وبالتالي يصبح من الكفر أن تحاول جماعة ما تحقيق الإرادة الالهية بنفسها ، ومن هنا تصبح عودة اليهود إلى فلسطين كما تحققت في الثلاثين عاما الماضية متناقضة جذريا مع التصور الديني اليهودي وبالتالي فإن الصهيونية تتناقض مع اليهودية الدينية .

ومن المفارقات التاريخية أن فكرة عودة اليهود إلى « أرض الميعاد » تبناها المصلحون المسيحيون مع ظهور حركة الإصلاح الديني في القرنين السادس عشر والسابع عشر لتحقيق النبوءة الإنجيلية هذه المرة ، حتى يتسنى الاسراع في هدايتهم وتحويلهم إلى المسيحية وبالتالي ترى هذه الفكرة أن هذه العودة مؤقتة لإصلاح اليهود وهدايتهم ! وما زالت هذه الأفكار عالقة لدى البعض وأفضل من عبر عنها رئيس جمهورية الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر الذي كثيرا ماتحدث بالاستيطان الصهيوني في فلسطين بعبارات دينية سياسية .

على الرغم من أن هناك دلائل تشير إلى استغلال الفكرة الدينية بوجهيها اليهودي والمسيحي كجسر لتحقيق الأهداف الصهيونية في فلسطين رغم مايعتريها من تضاد شديد كما بينت إلا أن محور ارتكاز الصهيونية كدعوة أيديولوجية كان يقوم على الفكر القومي الذي انتشر في أوربا إبان القرن التاسع عشر مواكبا للمرحلة الثانية من الاستعمار المرتبط بالرأسمالية الصناعية المصرفية ، ويذكر لنا عبد الوهاب المسيري

في كتابه القيم عن الأيديولجية الصهيونية أن هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة أجاب الملك أمانويل الثالث ملك إيطاليا ، عندما سأله الأخير عما إذا كان لايزال يتوقع عودة « الماشيح » أجاب أنهم (في الأوساط الدينية) لايزالون يؤمنون بهذه الفكرة ، أما في دوائرنا الأكاديمية المستنيرة فليس لمثل هذه الفكرة وجود .

اليهودية والصهيونية

والشواهد على ارتباط الحركة الصهيونية – التي أسست فيما بعد إسرائيل وأمدتها بالاستيطان – والفكر القومي الغربي كثيرة ، كما أن المؤسسات التي قامت في الدولة الاسرائيلية في فلسطين بعد ذلك تؤكد دون جدال هذا التوجه .

ومن هنا يمكننا القول بثقة علمية إن الفكرة الصهيونية والأيديولوجية التي تحكم إسرائيل هي فكرة حديثة نابعة من صميم تاريخ التطور الاقتصادي والاجتماعي الغربي . فالصهيونية حديثة حداثة الفكر القومي الأوربي ، لبست مسوح الدين اليهودي لتلائم بعض أطروحاته وليس العكس .!

وتقودنا النقطة الأولى إلى الإشكالية الثانية وهي تدور حول علاقة اليهود بالصهيونية فما علاقة اليهود بالصهيونية ؟

نجد في كتاباتنا العربية أيضا أن هناك اتجاهين لاثالث لهما ، الأول اعتبار كل اليهود صهاينة . والثاني اعتبار اليهود شيئا والصهيونية شيئا آخر . فأين الحقيقة ؟

يوجد اليوم في العالم حوالي أربعة عشر مليون يهودي ، يعيش منهم في فلسطين المحتلة ثلاثة ملايين فقط ، والباقي في أنحاء العالم . ويرى بعض الصهاينة على أرض فلسطين أن التجمع الاسرائيلي في فلسطين والتجمع اليهودي خارجها هما شيء واحد وأن مجرد محاولة التفرقة بين الصهيونية وبين الشعب الاسرائيلي (محاولة إجرامية للتضليل) أما صاحب فكرة القومية الصهيونية أو قومية الشتات فهو المؤرخ الروسي سيمون دوفنوف (الثلث الأخير من القرن التاسع عشر والأول من القرن العشرين)الذي وجد حلا توفيقيا لتبرير هذه « القومية » عن طريق قوله بالنماذج الثلاثة للقومية : الأول ، النموذج القبلي واللصيق بالطبيعة والأرض ، والثاني النموذج

الاقليمي السياسي ، وهو اقل ارتباطا بالأرض وأكثر ارتباطا بالدولة الحديثة ، أما النموذج الثالث فهو النموذج الروحي أي المستند على الوعي بالذات التاريخية ، وهذه هي القومية الصهيونية وهذا النموذج لاينطبق إلا عليها ..!

وهذا هو المنطلق النظري الذي استند عليه قانون العودة الاسرائيلي والقائل بأن أي يهودي في العالم يعود إلى فلسطين المحتلة يصبح مواطنا متى وطأت قدماه أرض فلسطين ، ويستفيد الساسة الاسرائيليون لأسباب سياسية من هذا الطرح من أجل ممارسة الضغوط المختلفة على اليهود خارج اسرائيل ، وتعتبر الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة – العمالية أو المحافظة – أن من واجب سفاراتها في العالم رعاية اليهود أينما كانوا وهو اعتبار خارق للقانون الدولي ، في الوقت الذي يجب أن يقدم هؤلاء في المقابل ضريبة مفروضة لاعانة إسرائيل بأشكال مختلفة ، كما يعتبر هذا التوجه أن مجرد إقامة هؤلاء اليهود خارج اسرائيل في بلاد « الرخاء » ــــ حسب التعبير الشائع في المؤتمرات الصهيونية ــــ يجعل من هؤلاء محط احتقار دائم ، الأمر الذي يجعلهم أكثر تعصبا لقضايا الدولة الاسرائيلية لتعويض النقص الذي يشعرون به ، وردم الهوة بين صهيونيتهم وتواجدهم خارج أرض فلسطين .

هذا التعاضد المصلحي بين فكرة دفع كل اليهود في العالم للعيش في فلسطين وبين الاستفادة منهم في مواقعهم أينما كانوا يجعل من فك الارتباط بين اليهودي والصهيوني ، عملية شبه مستحيلة ، فاليهودي خارج اسرائيل يشعر أن جزءاً من قوته وامتيازاته يعود الفضل فيه إلى اسرائيل التي يحتمي بها ولو نظريا عند اختلاف الظروف ، وكذلك الصهيوني داخل اسرائيل يشعر بأن له علاقة بفئات واسعة من اليهود تستطيع أن تشد أزره من خلال فكرة القومية الروحية ، فهناك مجموعات الضغط الصهيونية في أوربا الغربية والولايات المتحدة وتتمثل في الأخيرة تجمعات تؤثر على إصدار القرارات في أعلى المستويات ، كما نجد لها أشكالا أخرى في دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي ، وفي الأخيرة نجد أن لليهود مقاطعة هي « بيرويدجان » وتشكل جمهورية خاصة ذات حكم ذاتي لليهود ، رغم حقيقة أن اليهود لايشكلون أغلبية فيها .

ومن الملاحظ أن العديد من الدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يقدمها كتاب غربيون عن اسرائيل يكتبها يهود ، تتداخل لديهم العاطفة لتجسيم « التجربة الاسرائيلية » كإنجاز إنساني عظيم ، ومعظم ــ هؤلاء إن لم يكن كلهم ــ يحاولون إخفاء ولائهم بغلاف علمي ، وهي ميكانيكية دفاعية بشرية لتعويض النقص وتقديم شيء للتجربة الصهيونية « من بعيد » حتى لو كان هذا الشيء غير واقعي أو علمي .

وإذا كان من نافلة القول إن الأيديولوجية الصهيونية تعتبر كل يهودي صهيونياً لأسباب شتى حتى يثبت العكس ، فمن المهم أيضا القول إنه ليس بالضرورة اعتبار كل صهيوني يهوديا ، فقد مررنا على ذكر « الصهيونية المسيحية » في إطارها الديني ، إلا أن هناك فئات كثيرة يشدها التعصب الصهيوني في المجتمعات الغربية وتشترك فيما يمكن أن يسمى « صهيونية الأغيار » – غير اليهود – وهم أولئك الذين تدفعهم أسباب شتى لتعضيد فكرة الدولة الصهيونية في فلسطين إما كحل للمشكلة اليهودية في أوربا أو كموقع قدم استعماري يمكن الاستفادة منه في الحاضر والمستقبل ، أو هي جزء من التبرير النفسي لتعويض ماوقع على بعض اليهود من غبن في تاريخ أوربا الحديث والوسيط ، فقد كان الحرمان من الدخول إلى بعض البلاد أو الطرد منها أو الإجبار على القيام بأنواع معينة من العمل ، أو العيش في أماكن محددة من سمات التفرقة ضد اليهود في أوربا العصور الوسطى ، أما بعد عصور التنوير والديمقراطيات الحديثة فقد أدمج اليهود في هذه المجتمعات بعد مخاضات عسيرة ومقاومة سواء منهم أو من هذه المجتمعات ، لذلك فإن تشجيعهم على البقاء في أرض بعيدة هو تصدير المشكلة للآخرين ، ويبقى من المتعصبين للصهيونية فوق تلك الفئات كارهون ومتعصبون ضد العرب والإسلام يجدون في انحيازهم للصهيونية شيئاً من التعبير عن ذلك التعصب تحت مظلة سياسية . !

كما أن هذا الموقف له شكل آخر يمكن أن يسمى « بالثنائية » التي تظهر في الغرب اليوم بين مثقفيه وساسته تجاه القضية العربية ، في الوقت الذي يقومون فيه بمساعدة إسرائيل وهم في مناصبهم الرسمية وفي التصريحات السياسية والكتابات

المنشورة نجدهم على العكس من ذلك عند خروجهم من العمل الرسمي أو في منتدياتهم الخاصة من هنا يمكن الافتراض بشيء كبير من الدقة أن الصهيونية واليهودية فكرتان متداخلتان .

هل الصهيونية عنصرية ؟

تقودنا الإشكالية المعرفية الثالثة إلى سؤال حيوي هو هل الصهيونية عنصرية ؟

قد تكون القضية بالنسبة لنا نحن العرب هي تحصيل حاصل ، فعنصرية الصهيونية بادية للعيان لكل من يريد أن يرى ، فهي ظاهرة في القرى والمدن الفلسطينية في بيروت وفي الجولان ، في الضفة الغربية وفي غزة ، ومع كل فلسطيني طرد من بيته وقتل أهله . ولكن القضية من وجهة النظر الأخرى تحتاج إلى نقاش .

جون لافيين في كتابه المشهور الذي صدر في أواخر السبعينيات وسماه « العقل الصهيوني » يتساءل باستغراب شديد كيف يمكن اعتبار الصهيونية ايديولوجية عنصرية ، والصهاينة هم إما أمريكان يهود ، أو روس يهود ، أو إنجليز أو هولنديون وحتى مغاربة ويمنيون « عرب » أو إسبان أو بولنديون ، كيف يمكن أن تجمع هذه الأقوام والعناصر المتعددة في صف عنصري واحد ضد الآخرين ، وهم مجاميع مختلفة العنصر ؟

إذا أخذنا بهذا التحليل فقد يبدو للوهلة الأولى أن هناك تناقضا غير منسجم بين تواجد عناصر من أقوام عديدة وبين وصفهم بالعنصرية إلا أن هذه الحجة لاتلبث أن تتلاشى عندما نختبر موقف الصهاينة من العرب سواء كانوا فلسطينيين أو غيرهم ، فمن أولويات الشواهد على العنصرية الصهيونية في اسرائيل قانون العودة ، فإن عاد اليهودي إلى « أرض الميعاد » فذاك هو العلو ، أما العربي صاحب الأرض التي احتلتها اسرائيل بعد عام ١٩٤٨ فيمر بسلسلة طويلة من الاستقصاءات حتى يصبح مواطنا من الدرجة الثالثة ، وإذا سافر إلى الخارج وبقي أكثر من عام ولو يوما واحداً سقط حقه في العودة إلى بلده وأهله وأرضه ، كما أن استطلاعات الرأي العام الاسرائيلي لاتخفي موقف الاسرائيليين من العرب المتواجدين بين ظهرانيهم ، فالتعصب العنصري ضد العرب يعتبر سياسة عميقة الجذور في اسرائيل ، وليس موقفا لجماعات معينة

فاحكام الرقابة العسكرية على العرب ، وحملهم تصاريح المرور ماهي إلا أشكال أولى للتفرقة . وفي ظل القوانين الاسرائيلية يعتبر الاستيلاء على الأرض العربية شرعيا بمقتضى قوانين صدرت في بداية قيام الدولة الاسرائيلية ، كما أن تأجير الأرض الزراعية « للعدو العربي » هو وباء يجب استئصاله على حد تعبير أحد التقارير الاسرائيلية .

والتفرقة العنصرية مظهر آخر من مظاهر الحياة فالتعذيب الاسرائيلي للعرب لايقتصر على نسف المنازل والسجن بالاشتباه ، ولكن في تعدد أساليب التعذيب كإطلاق الكلاب البوليسية على المساجين العرب وأيديهم مغلولة وراء ظهورهم ، وتصف لنا تقارير لجنة العفو الدولية وهي لجنة محايدة وموثوق بها أشكال التعذيب التي تتضاءل أمامها الأساليب النازية . فبين الوسائل الشديدة الفعالية العقاب الجماعي والمذابح التي لاتبقي ولاتذر ولا تفرق بين الرجال والنساء والأطفال ، لإرغام الآخرين على ترك الأرض ، ومن المفارقات أن المقاومة العربية للاحتلال الصهيوني تصفها الكتابات المؤيدة للصهيونية بأنها معادية للسامية !

أما أشكال التمييز اليومية الأخرى في مجالات خدمات الإسكان والتطبيب والتعليم فيجري التمييز ليس بين اليهود والعرب فحسب ولكن بين اليهود أنفسهم إلى درجة تحطم المقولة التي يروج لها الفكر الصهيوني والتي تزعم أن الصهاينة في اسرائيل بصرف النظر عن خلفيتهم العنصرية هم مواطنون لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات ، حقيقة الأمر تبدو في كثير من كتابات القادة الإسرائيليين وهي أن اليهود الشرقيين « اليهود السود » غير مرحب فهم عبء على الكيان الصهيوني المعد لخدمة فئة معينة من اليهود الغربيين ، إنها هجرة يصفها بن جوريون نفسه « بالهجرة غير المقصودة » إلى إسرائيل .

الشخصية الإسرائيلية

أما الإشكالية المعرفية الرابعة فهي الشخصية الإسرائيلية ، ماهي وم تتكون ..؟

كانت التحولات الاجتماعية التي خاضتها المجتمعات الغربية منذ عصر النهضة حتى الحرب العالمية الأولى هي المسئولة عن ظهور ماسمي في التاريخ الحديث بالمسألة اليهودية ، وهذه التطورات طرحت عدة أفكار لحل هذه المسألة منها الاندماج في

المجتمعات الغربية وإعادة صياغة اليهودية ، والحل الثاني يدعو إلى حركة تنوير ضمن الديانة اليهودية ، أما الحل الثالث فهو الدعوة الصهيونية القومية والتي يختلط فيها الأسطوري بالعلمي وتمتزج مع الأطماع الاستعمارية ، والواقع اليهودي الاسرائيلي في أيامنا يثبت بما لايقبل الشك هذه التصورات الطوباوية ، والمرتبطة بطقوس وطموحات لايمكن أن تعيش إلا في أجواء الأزمة ، فالشخصية الاسرائيلية اليوم متعددة الأهداف لايربطها إلا واقع الاستفادة من الأرض العربية الفلسطينية لاغير .

فالأيديولوجية القومية التي بنيت عليها الدولة الصهيونية والقائلة إن ليهود العالم تاريخا قوميا موحدا لاينقصهم سوى المكان الواحد ، قد اهتزت من أساسها بعد أن انهالت موجات المهاجرين من شتى بقاع العالم على اسرائيل في الخمسينيات والستينيات فالثنائية واضحة المعالم في المجتمع الاسرائيلي ، فهناك الاسرائيلي الأبيض في مقابل الاسرائيلي الأسود ، وهناك الاسرائيلي الاشتراكي في مقابل الاسرائيلي الرأسمالي ، وهناك الاسرائيلي المتدين في مقابل الاسرائيلي العلماني ، وهناك الاشكناز في مقابل السفارد ، وهناك أيضا السابرا . وكل هذه التصنيفات ليست ثابتة ومطلقة ، جوهر العقيدة الصهيونية هو إلغاء الزمن والظروف الاجتماعية والخلافات الثقافية وخلع صفة الإطلاق على الشخصية اليهودية « الإسرائيلية » وفي كل كتاب أو منشور صهيوني نجد محاولة لتكريس هذا المفهوم غير العلمي . جون لافيين في صدر كتابه الذي أشرنا إليه من قبل يسوق لنا قولا مفاده « عندما حاولت أن أزور حائط المبكى (قبل ١٩٦٧) وكان وقتها بيد العرب كان دليلي رجلا اسرائيليا ذا لهجة بولندية ثقيلة فقلت له مازحا : هل أنت بولندي ؟ أجاب الرجل باعتزاز : لا أنا اسرائيلي . فقلت له : إذن أنت سابرا (جيل اليهود المولودين في فلسطين) قال : لا أنا اسرائيلي قدمت منذ يومين لاسرائيل » .

هذه القصة وأمثالها لتأكيد سقوط الزمن واختلاف الثقافة وتلاشي الغربة لدى القادم اليهودي لإسرائيل ، فهو يذوب مباشرة في المجتمع الجديد .

ولكن هل هو كذلك ؟

والجواب : « لا » فالشخصية الإسرائيلية ليست موحدة فهي متنوعة تظهر

تنوعاتها بوضوح إما من خلال التجمعات الاجتماعية أو العرقية ، كما أنها ليست واحدة عبر الزمن ، كما يريد لنا الفكر الصهيوني أن نعرف .

الاشكناز والسفارد

ومن المجموعات الاجتماعية والسياسية والعرقية المميزة في اسرائيل اليوم مجموعتان هما الاشكناز والسفارد وأيضا المفهوم التاريخي لهاتين المجموعتين غير دقيق .

يشار إلى الاشكناز عموما في الكتابات العربية على أنهم اليهود الغربيون والسفارد على أنهم اليهود الشرقيون ، وذاك في مجمله صحيح في الوقت الحاضر بكل مايعنيه من مضامين الانفتاح والعقلانية لدى الغربيين والمحافظة لدى الشرقيين ولكن هذه المفاهيم تاريخيا مختلفة ، فالاشكناز الذين ينتمون إلى التشكيل الحضاري الجرماني يوصفون في أوربا في عصر التنوير بمصلحي الثياب القديمة ، وقد كانوا غالبا فقراء منعزلين يعيشون في مناطق هامشية ويقومون بأعمال هامشية في الوقت الذي ينتمي فيه السفارد إلى أصل لاتيني إسباني برتغالي ويتسع المفهوم ليستوعب يهود البحر الأبيض المتوسط ، وكانوا من الأثرياء الذين يعملون في تجارة الجملة والتجارة الدولية والأعمال المصرفية . وفي إبان المائة والخمسين سنة السابقة لبزوغ القرن العشرين حصل تغيير تدريجي في المفهومين أدى إلى اختلاف جذري ، فالاشكناز الذين رفضوا الاندماج في القوميات الأوربية البازغة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وجدوا ضالتهم في الفكرة الصهيونية التي تتبنى الأفكار القومية الخاصة بهم ، وأصبح مفهوم الاشكناز يطلق على اليهود الغربيين ذوي الفكر الصهيوني والذين أسسوا الكيبوتز (تجمعات العمل) على الأرض الفلسطينية ، في حين تحول مفهوم السفارد إلى اليهود الشرقيين ، وفي الوقت الذي نظر فيه السفارد إلى الاشكناز في فرنسا قبل الثورة الفرنسية باحتقار وأكدوا أصولهم العرقية التي ادعوا أنها تختلف عن الاشكناز انقلبت الآية في اسرائيل إلى درجة أن بعض المفكرين الصهيونيين يطلقون لفظ (يهودي) ليقتصر على الاشكناز اليهود البيض وحدهم الذين يعتبرون أنفسهم قد اجتازوا صراعا مريرا مع الحياة في أوربا ، وهو صراع لايستطيع البقاء فيه سوى الأكثر ذكاءوالأكثر قوة .

واذا كان الأصل في التفرقة بين الاشكناز والسفارد هو الانتماء لمذهب يهودي والاختلاف في طقوس دينية وانتماء عرقي ، فإن الاختلاف اليوم في الواقع الاسرائيلي اقتصادي اجتماعي وجغرافي . فاليهودي الايطالي أو الفرنسي الذي يعتبر سفارديا من حيث المذهب الديني لايعتبر كذلك من الناحية الاجتماعية .

فالشخصية الاسرائيلية اليوم مبنية على تركيب عرقي طائفي اقتصادي تحاول الايديولوجية الصهيونية تخطيه بطرح مفهوم السابرا ، والسابرا هو مصطلح يعني الجيل اليهودي الذي ولد على أرض فلسطين ، هذا المصطلح أيضا مر بتحولات فهو لفظ يعني (التين الشوكي) وقد ظهر أول ماظهر في مدرسة هرزليا الثانوية في تل أبيب في أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرة إبان فترة الانتداب البريطاني على فلسطين . وكانت المدرسة تضم آنذاك شبانا يهودا من مواليد فلسطين إلى جانب آخرين نزحوا مع آبائهم من أوربا ، وكثيرا ماكان أولئك الأوربيون الذين قدموا من حضارة أكثر تعقيدا ونشأوا في ظروف أكثر يسرا يتفوقون في الدراسة على زملائهم من أبناء اليهود من مواليد فلسطين ، وكان الآخرون يلجأون لتعويض شعورهم بالنقص إلى تحدي أولئك الأقران بنوع من النشاط الخشن يرد لهم اعتبارهم وكان ذلك بتقشير ثمرات التين الشوكي بالأيدي العارية . ومن هنا سموا بالسابرا .

الا أن المصطلح نفسه تغير ليعني الشباب من أبناء الصفوة الاسرائيلية الغربية أبناء الاشكناز مواليد الكيبوتز ، وهي الشخصية الأساسية المخططة في اسرائيل التي نواجهها نحن العرب اليوم ، وهم نتاج الثقافة والفكر الغربي . وعلى الرغم من أن سكان الكيبوتز في اسرائيل لايتجاوزون أربعة في المائة من السكان فان نسبة الجنود والضباط بينهم حوالي ١٦ ٪ حتى أنه في حرب يونيو ١٩٦٧ كان ربع القتلى والجرحى من سكان الكيبوتز . ومن المهم القول إن تجمعات العمل في اسرائيل ليست ذات مواصفات اجتماعية أو فلسفات سياسية موحدة بل مختلفة المشارب السياسية والاجتهادات الدينية لكن يجمعها خيط واحد هو احتلال الأرض ، وحتى الاشتراكية الصهيونية نجد لها اعتذاريات كثيرة في الأدب الصهيوني السياسي والاجتماعي . فاشتراكية حزب العمل هي اشتراكية ديمقراطية من أجل ربط السوق الاسرائيلية بالسوق العالمية كما يؤكد جون لافين في كتابه السابق الإشارة إليه .

كما يحدثنا التاريخ الحديث أن الصهيونية لم تتورع عن التعاون مع النازية ، ولم يعد سرا أن نشاطا منسقا بين النازية والصهيونية قد بدأ مباشرة قبل الحرب العالمية الثانية لنقل اليهود خارج ألمانيا وتهجيرهم إلى فلسطين .

* * *

وبعد

فان الاشكاليات المعرفية الأربعة التي تواجهنا لفهم العدو الاسرائيلي الصهيوني اشكاليات معقدة لايجوز فيها التبسيط ، وإذا كان لابد من الاستشهاد بفكر العدو نفسه لفهم موقفه فإن مقولة مناحيم بيجن لها دلالة بالغة في هذا الصدد .

لقد قال : « إنني أؤمن بالتوراة وأضع ثقتي في الفانتوم » ذلك هو عقل عدونا الأساسي والحضاري ، مزيج من الإيمان الخرافي وتعلق شديد بنتاج التكنولوجيا الغربية الحديثة . يهدف إلى تمزيق العرب إلى دويلات عرقية وطائفية ..

فماذا أعددنا له ...؟ وماذا نحن فاعلون .. ؟

العربي ــ العدد ٣٠٠ ــ نوفمبر ١٩٨٣



مصير اليهود

هكذا كان عنوان الكتاب الذي ألفته الكاتبة اليهودية الأمريكيـة « روبرتا ستاريوس فيورخ ».

« مصير اليهود » عنوان له جاذبية خاصة للمهتمين بقضية الشرق الأوسط وبالصراع العربي الاسرائيلي . والكاتبة من سلالة اليهود الروس ذوي الأصل الألماني المهاجرين إلى الولايات المتحدة ، وعنوان الكتاب الفرعي هو : « شعب ممزق بين قوة اسرائيل واخلاقيات اليهود ».

سمعت عن الكتاب من بعض الأصدقاء ، فسألت عنه في بعض مكتبات نيويورك – مكان صدوره – فإذا البائع يمط شفتيه ويقول : لم أسمع بهذا الكتاب .. ! وسألت عنه في مكتبات لندن فإذا البائع يجيبني ببرود الانجليز المشهور : لقد نفد ما عندي .. ولاأعتقد أنني سأطلب منه نسخا أخرى فهو كتاب ممل ..!

وصدق حدس الأصدقاء ، لقد اختفى الكتاب بعد صدوره ، لأن الكاتبة عالجت بوضوح موضوعا لاتقره الصهيونية العالمية .. وهو موضوع اليهود في مجتمعاتهم التي استقروا فيها ، وموقف اليهود واسرائيل من العرب الفلسطينيين .

وأخيرا .. وجدت نسختين من الكتاب في مكتبة .. في جنيف بسويسرا تبيع الكتب الصادرة بالانجليزية . وبدأت أتصفح الكتاب بعين ناقدة ومتفحصة .

الكتاب يقع في ستة فصول متوسطة الحجم ، ويبلغ عدد صفحاته مائتين وخمسين صفحة من القطع المتوسط .. فهو كتاب عادي في مظهره ، بكل ماتعني الكلمة من معنى .

الفصول – من غير المقدمة – تعالج على التوالي الموضوعات التالية : القاعدة الأخلاقية ، الشتات والتحرر ، فقط في الولايات المتحدة ، منذ روزفلت حتى ريجان ، اليهود والسود ، اليهود ودولة اسرائيل .

والكتاب بعد قراءته لايعني الانطباع الأول الذي يتصوره أي قارىء عربي ، فهو ليس معاديا للصهيونية على طول الخط ، ولكنه في الوقت نفسه ينقد نقدا واضحا السلوكيات اليهودية عبر التاريخ – وخاصة في العصر الحديث – دون لف أو دوران ، ومن هنا جاءت الحقائق التي ذكرتها الكاتبة – وعلى العلن – عن اخلاقيات اليهود ، وتحالفاتهم على مر العصور ، ونظرتهم لبعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التي طرحت في أوربا ابان القرنين الماضيين واتخذ منها اليهود كطائفة موقفا محددا ، ليس بالضرورة هو الموقف الانساني أو الموقف المقبول عقلا أو المبرر منطقيا ، تلك الحقائق هي التي ربما جعلت من الكتاب – رغم صدوره حديثا – شيئا نادرا لايمكن الحصول عليه بسهولة .

والاحتمالات وراء عدم توافر الكتاب على رفوف المكتبات وفي واجهة محلات بيع الكتب ، ربما كانت أسبابها تكمن في المعالجة غير الودية التي أظهرتها الكاتبة لقضية شعب أراد له المؤرخون الغربيون المحدثون أن يكون بالفعل هو شعب الله المختار – والمضطهد في نفس الوقت – والذي تحمل كل مصائب الانسانية من أجل رسالة يؤمن بها ..! وأراد لنفسه أن يكون شعبا يعيش على اضطهاد الآخرين .

والكتاب – حتي لايأخذ القارىء العربي انطباعا خاطئا درجت على تلقينه له بعض وسائل الاعلام – ليس هو بالمعادي المطلق ، أو الذي لايحمل شيئا من التعاطف على بعض قضايا وأطروحات الصهيونية ، فهو أيضا يحمل في طياته ذاك البعد ، إلا أن غلبة النقد وكشف الحقائق ترجح كفة التعاطف ... ومن هنا ربما جاءت محاربته الاعلامية .

ولكن قبل إطلاق الأحكام ، أدعو القارىء أن يصحبني – بشيء من الاختصار – لمطالعة بعض القضايا الرئيسية التي طرحت بين دفتي هذا الكتاب .

في المقدمة – ولاتعتبرها الكاتبة كذلك – تطرح مجمل تصوراتها حول علاقة الحقيقة بالخرافة ، في كون اليهودية دينا واحدا ، واليهود شعبا واحد . فهي تقول إن اليهودية ثوب متعدد الألوان ، غير متسق أو منسوج بين ألوانه ، واليهودية كدين متشرذمة وتعددية بحيث لايمكن المصالحة أبدا بين فروعها المختلفة . وكمجموعة عرقية دينية فإن اليهود يفتقدون التماثل والتشابه . فاليهود السفارد ذوو المنشأ الإسباني لايشتركون مع اليهود الاشكناز – يهود أوربا الشرقية – في شيء .. لا اللغة ولا العادات ولا الأصول ولا الثقافة .

من هم اليهود إذن ؟

هنا تمهد الكاتبة لكل أطروحاتها القادمة بقولها إن اليهود يتميزون بصفاتهم الأخلاقية ، وعندما لاتوجد هذه الصفات الأخلاقية ، لايوجد اليهود .

من هنا فان اجتياح الإسرائيليين للبنان في صيف ١٩٨٢ والمذابح التي رافقت ذلك وأعقبتها ، جعلت – كما تقول الكاتبة – أخلاقيات اليهود أمام تساؤل ، هذا التساؤل انتهى لدى اليهود الأمريكان ، إما إلى تبرير مافعلته الدولة اليهودية ، أو إلى قصر اللوم على القادة الاسرائيليين كمناحيم بيجين واريل شارون على تلك التصرفات . إلا أن حقيقة الأمر هي أن اسرائيل كانت قد اغتصبت أراضي العرب ومارست سياسة اضطهادهم على أوسع نطاق .

لقد أصبح اليهود يعبدون ربا آخر ، فتحولوا من احترام للأخلاقيات والمبادىء ، إلى عبادة القوة . لقد كان مايربط اليهود منذ القدم ، ليس الدولة ، ولكن الأولوية الأخلاقية ، الأمر الذي تجاوزه اليهود اليوم ، وأصبح كل يهودي يقول الحق خارجا عن الإجماع يحق عليه العقاب .

بهذا التمهيد تصل الكاتبة إلى معنى ليس موضحا في أسطر تلك المقدمة ولكنه يظهر بين السطور ، وهو أن اليهودي الحق هو من يقول الحقيقة ، ويضع الأخلاق فوق المصالح ، فهي – إذن – ذلك اليهودي الحق . ولكن كيف تعالج بقية الموضوع بعد ذلك ؟

القاعدة الأخلاقية

على القاعدة الأخلاقية تبني الكاتبة أطروحتها ، فهي تقول إذا كان المسيحيون يعتقدون أن العالم بدأ بقصة آدم وحواء ، فإن قصة اليهود تبدأ مع الشتات ، وفي هذا الشتات - كما تقول الكاتبة - كون اليهود قواعدهم الأخلاقية التي بدأت بالوصايا العشر ، والتي هي في حقيقتها وصايا إنسانية كان بعضها معروفا لحضارات سابقة ، وأضاف عليها اليهود بعضاً من خبرتهم ، مثل عطلة السبت الاجبارية ، والتي هي أول تشريع عمالي نصت عليه القوانين ودفعتهم إليه أعمال السخرة التي خبرها اليهود - كما تقول الكاتبة - في مصر القديمة قبل الخروج الأول .

سبع من الوصايا العشر سلبية ، بمعنى أنها تنهى عن أعمال ولاتوصي بإيجابية مثل : لاتزن ، ولاتسرق ، لاتقتل .. الخ ، وثلاث وصايا إيجابية هي : منع العمل يوم السبت ، والعناية بالأيتام والأرامل ، ومعاملة القريب والجار بالعدل .

مع الوصايا العشر - وكذلك مع طريقة عقاب المخالفين لهذه الوصايا والتي هي في الأساس شعور بالذنب وتأنيب الضمير بدلا من العقاب الحسي - ولد الضمير . وتضيف الكاتبة بعد ذلك : إنه من أجل معرفة مايدور في اسرائيل اليوم يجب التفرقة بحسم بين القانون والشعب الذي فشل في استيعاب الثورة التي قام بها ، لقد كان هناك دائما مستويان لليهودية : أحدهما مثالي والآخر واقعي ، وكل المحاولات للوصول إلى المثالية أفشلها التوجه الحثيث لطلب السلطة بدلا من الضمير .

وتذهب الكاتبة في هذا الفصل إلى متابعة تاريخ اليهود القديم ، واصرارهم على أن يكون لهم ملك ودولة ، اما القدس - كما تشير الكاتبة بوضوح - فإنها ليست مدينة يهودية تاريخيا ، إنما اغتصبها اليهود منذ القدم من الكنعانيين وجعلوها عاصمة اليهود السياسية والدينية .

ثم تعرج الكاتبة إلى معالجة سقوط الدولة اليهودية أولا بالاحتراب بين قبائل اليهود أنفسهم ، ثم مع الآخرين ، إلى أن تصل إلى القول : إن الإسرائيليين اليوم الذين يذكرون مملكة اليهود القديمة بفخر واعتزاز ، غالبا مايتذكرونها للأسباب الخطأ ، حتى يبرروا المزيد من الوقوع في الخطأ ، لقد كانت قيادات الممالك اليهودية

بربرية – كمعاصريهم – كما أن تلك الممالك لم تكن تنتعش إلا عندما يكون جيرانها قد استهلكوا وأضعفوا أنفسهم .

ما أنقذ اليهود وجعلهم مستمرين إلى يومنا هذا – كما تقول الكاتبة – ليس ملوكهم ولكن أنبياءهم . ولكن هؤلاء الأنبياء الذين كانوا يدافعون عن القانون الأخلاقي ، كثيرا ما كانوا يحاربون ويصلبون في الممالك اليهودية القديمة ، وكان الكثير من اليهود يفضلون العيش في مناطق الهجرة ، على العيش في مملكة اليهود .. وتضرب لذلك مثلا عريقا في التاريخ فتقول : في سنة ٥٣٨ قبل الميلاد سقطت الامبراطورية البابلية في يد الفرس ، فطلب بعض اليهود في بابل من الامبراطور الفارسي أن يسمح لهم بالعودة إن أرادوا ولكن معظمهم لم يعد . ثم تضيف : على الصهيونيين أن يعرفوا أنه في ذلك الوقت – كما هو الحال في الوقت الحاضر – عندما يعرف المهاجر اليهودي أن له أرضا يعود إليها فهو يختار – في الغالب – عدم العودة .

الشتات والتحرر

تعالج الكاتبة في هذا الفصل قصة اليهود منذ شتاتهم حتى انخراطهم في الحركات الثورية التي جرت في أوربا إبان القرن التاسع عشر – والفترة طويلة ومعقدة تاريخيا – ولكنها تفسر بقاء اليهود واليهودية طوال هذه القرون ، وانتقالهم من الشرق الأوسط إلى أوربا الغربية ثم إلى أوربا الشرقية وإلى مناطق بعيدة مثل الهند والصين .. تفسر هذا البقاء بثلاثة اسباب : السبب الأول : أنهم أقلية اعتمدوا على حسن رعاية حكام من أديان أخرى ، وبما أنه لاسلطة لهم فقد منع ذلك من توجههم للتفرق . والسبب الثاني : أن لديهم كتابا هيأ لهم الطريق للعيش كيهود . وأما السبب الثالث فهو أنهم عزلوا أنفسهم متعمدين عن الآخرين من

وطوال هذه القرون فأينما وجد اليهود ، فانهم منعزلون عن بيئتهم ، كما أنهم يشعرون بتفوقهم الديني على مضيفيهم .. إن هذا الشعور من العمق بحيث يصل إلى درجة الإيمان به لدى اليهودي العلماني ايضا .

بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر الميلاديين شهد اليهود انتقالا في أوربا من بلد إلى آخر . فبعد أن عاشوا في طمأنينة وعصر ذهبي مع المسلمين في إسبانيا –

وكانت مقراً لليهود الذين طردتهم فرنسا في سنة ١٣٩٤ - طردوا من إسبانيا إثر خروج المسلمين بعد ذلك بمائة عام تقريبا (١٤٩٢) كذلك طوردوا من الدويلات الألمانية ، فاتجهوا شرقا إلى بولندا ولتوانيا وأوكرانيا ، حيث كان اليهود قد استقروا هناك لبضع مئات من السنين .

تقول الكاتبة : رغم ذلك فان يهود الشتات - مع بعض التحفظات التي وضعتها الدول أو الملوك المستقبلون لليهود - حكموا مجتمعاتهم وأصبحوا من أصحاب المال الأغنياء .. حتى أن بعض المسيحيين « اعتقدوا أنه ليس بين اليهود شحاذون » واليهود انفسهم كانوا مالكين ومتاجرين بالعبيد .

ومن أهم ما تناقشه الكاتبة في بقية هذا الفصل قضيتان : أولاهما علاقة اليهود بالثورة الفرنسية ، وثانيتهما علاقة اليهود بالفكر اليساري والاشتراكي في أوربا .

تقول إن الثورة الفرنسية أعطت اليهود حقوق المواطنة الكاملة ، وظهر لأول مرة مفهوم « الدولة داخل الدولة » فقد رفض مفكرو الثورة الفرنسية إعطاء اليهود حقوقهم كشعب منفصل .

كلير مونت تورنيت قال :

(كل شيء يجب أن يرفض لليهود كشعب ، وكل شيء يجب أن يعطى لليهود كأفراد)»

لقد تحقق لليهود من خلال الثورة الفرنسية - كما تحقق لهم بعد ذلك من خلال الثورة الأمريكية - كل ماأرادوه كمواطنين في دولة ، ولكن ظل التصاقهم بموجات التغير التي ضربت أوربا القرن التاسع عشر خاصة دورهم في ثورة ١٨٤٨ التي اجتاحت معظم دول أوربا مما يعني عدم قبولهم بالواقع وسعيهم إلى التغيير . ولكن رغم أفكار المساواة التي جاءت بها موجات التغير الأوربية ، ظل اليهود يحاولون الحصول على امتياز لهم كشعب وكدين .

بنجامين دزرائيلي - السياسي البريطاني الذي ولد كيهودي ثم تحول إلى المسيحية وهو ابن الثالثة عشرة - كتب يقول (١٨٥٢) :

«كل توجهات الشعب اليهودي الي المحافظة على قواعدهم وهي الدين وملكية العقار .. إنها توجهات مضادة للمساواة الانسانية » .

أما علاقة اليهود بالفكر الاشتراكي في اوربا القرن التاسع عشر ، فتطيل فيها الكاتبة وتفصل .

تقول عن كارل ماركس - مؤسس الفكر الاشتراكي العلمي والذي هو من عائلة دينية يهودية تحول إلى المسيحية إنه رغم شجبه للدين اليهودي بأقسى الكلمات ، إلا أن ماركس كان بشكل لاشعوري يطلب « الماشيح » العلماني وأخذ الاشتراكية كطريق له في ذلك ، كما أنه ليس اليهودي الوحيد الذي يفعل ذلك ..

فهناك موسى هس - أول اشتراكي ألماني - وروزا لكسمبورج ، وليون تروتسكي مفكرون وقادة اشتراكيون يهود ، اعتقدوا أن طريق العدالة الاجتماعية هو اعتناق الاشتراكية كدين .

ولكن حتى الاشتراكيون اليهود لم يكونوا عالميين بل تعاون بعضهم - خاصة في روسيا القيصرية - مع البوليس السري القيصري لدفع اليهود الاشتراكيين الروس إلى الهجرة والتحول إلى الصهيونية ، بدلا من العمل داخل مجتمعاتهم الأصلية ، لقد كان الحل الصهيوني هو الأمل الذي بشر به دعاة الصهيونية ، ومن خلال المذابح المنظمة للاشتراكيين اليهود في روسيا القيصرية في بداية القرن العشرين ، دفع هؤلاء قسراً إلى الهجرة .. ومنها الهجرة إلى فلسطين .

اليهود في الولايات المتحدة ، واليهود في اسرائيل

تتناول الكاتبة هجرة اليهود إلى أمريكا حيث كانوا أقلية لاتذكر في البداية .. ومع ذلك فقد كان لهم موقف من الثورة الأمريكية ... وتدعي أنهم كانوا خلف الضغط الذي تم ونجح في فصل الدولة عن الدين عند بداية إنشاء المؤسسات الدستورية الأمريكية ، الا أن تطور المجتمع اليهودي في أمريكا اختلف عن تطور ذاك المجتمع في أوربا ، فلم يكن هناك « رجال دين يهود » في العالم الجديد لفترة طويلة ، بعد الهجرات اليهودية الأولى ، مما جعل اليهودية في الولايات المتحدة تأخذ شكلا

محدثا عن اليهودية التقليدية . وقد كان اليهود في أمريكا في بداية الأمر – كما تقول الكاتبة – (أمريكيين عاديين في الشارع ويهودا في بيوتهم) .

كما أنهم – على الرغم من كونهم أقلية دينية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر – لعبوا دورا سياسيا بارزا تقلبوا فيه بين مناصرة الجمهوريين ومناصرة الديمقراطيين . في البداية كانوا يصرون على أن أصواتهم الانتخابية ليست كتلة بل هم أفراد .. وما لبث الأمر أن انقلب – عندما قويت نزعة التجمعات العرقية والدينية في الولايات المتحدة بشكل عام – إلى تكوينهم جماعة ضاغطة ومؤثرة .

ولم تكن هجرة اليهود الأوربيين إلى الولايات المتحدة بسبب كونهم لاجئين سياسيين ، فقط بضع مئات منهم كانوا كذلك ، أما الأغلبية فقد هاجرت لنفس الأسباب التي هاجر بسببها مواطنوهم الأصليون من غرب أوربا .. وهي أسباب اقتصادية في الأساس .

لذلك فلم يكن اليهود في المجتمع الجديد بعيدين عن الاتجار بالعبيد .. فقد مارس بعضهم هذه المهنة ، كما وقفوا مع أشد الأفكار تعصبا ومحافظة ، وإذا لم يكن جميع اليهود في أمريكا تجار عبيد ، إلا أنهم جميعا – كما تقول الكاتبة – وقفوا موقف المتفرج الصامت لما لاقاه السود في أمريكا من اضطهاد وذل ، فوق ذلك لقد ناقش بعض رجال الدين اليهود قضية العبودية ، ليس على أنها قانونية فقط ، بل كواجب ديني أيضا

لقد كانت مقارنة عبودية اليهود في مصر القديمة بالعبيد في أمريكا ، تغضب اليهود الذين ينظرون إلى أنفسهم كمالكين للعبيد في الأرض الجديدة .

تتابع الكاتبة الأسباب التي دعت تيودور روزفلت في السنوات الأولى من بداية القرن العشرين إلى تعيين أول يهودي أمريكي في منصب سياسي عال ، كوزير للتجارة ، وكذلك ودرو ولسون عندما عين أول يهودي أمريكي في المحكمة الفيدرالية العليا ، فتقول إنها أولى المؤشرات التي جعلت من مجموعات الضغط اليهودية ، ومن ثم الصهيونية ، تستخدم بفعالية أصوات الناخبين اليهود .

وفي الأربعين عاما الممتدة من نهاية القرن التاسع عشر إلى بداية القرن

العشرين – أي بين ١٨٨٠ و ١٩٢٠ ــ تزايد عدد اليهود في أمريكا من ٢٥٠ ألف نسمة إلى ٣,٥ مليون نسمه ، وكان معظم المهاجرين هذه المرة من أوربا الشرقية وروسيا ، ولكن أيضا من ذوي الأصول الألمانية .

تقول الكاتبة : أمريكا لم تكن كفلسطين فقد تم في أمريكا سحق المواطنين الأصليين (الهنود الحمر) كما لم يكن هناك معارضة لليهود ، فالكاثوليك كانوا مركز العداء للمواطن الأمريكي الجديد ، وليس اليهود .

وبعد أن تعرج الكاتبة على موضوعين رئيسيين هما : موقف اليهود في السياسة الأمريكية منذ روزفلت (مطلع القرن العشرين) حتى ريجان – أي في الثمانين عاما الأخيرة – وموقف اليهود من حركة تحرير العبيد ونضال الزنوج في امريكا للتحرر من القيود الاجتماعية والاقتصادية ، تنهي الكتاب بدراسة موسعة عن اليهود واسرائيل .. وربما يكون هذا الفصل من أهم فصول هذا الكتاب .

تقول الكاتبة إنه من المآسي العجيبة أن ينتهي اليهود – الذين أعطوا العالم القواعد الأخلاقية وكذلك مفهوم الدولة المثالية – إلى بناء دولة هي اسرائيل والتي هي ليست مثالية ولا أخلاقية . وكذلك تدعي الصهيونية أنها حركة تحرر وطنية ، وإذا كانت كذلك فإنها لم تحرر أحدا .. فحتى اليوم فإن ٧٥ ٪ من اليهود يعيشون خارج اسرائيل ، معظمهم باختيارهم دون ضغط أو اضطهاد أو تخويف ، فوق ذلك فإن الهجرة من اسرائيل هي الملحوظة ، وبقاء اليهود في اسرائيل هو بقاء تحت الضغط النفسي ان لم يكن الحقيقي .

لقد اختارت الحركة الصهيونية أن تبني دولة من خلال اضطهاد المواطنين الأصليين (الفلسطينيين) ومن خلال جمع شتات من اليهود من أنحاء العالم المختلفة ، والذين لم يعيشوا هناك بحجم معقول في الألفي سنة الأخيرة والذين لم يعودوا يشتركون معا لا في اللغة ولا في الثقافة ولا في أي شيء آخر فقط تجمعهم الهوية المختلف عليها وهي أنهم (يهود) .

ولأن اسرائيل مفروضة على الشعب المحلي (الفلسطيني) من خلال شعب غير محلي .. فهي نوع من أنواع الاستعمار وليست حركة تحرير .

كما أن الصهيونية ذاتها كانت دائما في موقف أقلية بين اليهود وهي تبقى كذلك ، إلا أنها في الطرف الآخر تعوض نقص العدد عن طريق (الصراخ) الكثير !

إذا كانت البلدان الأخرى تحاكم على أساس معاملتها لليهود ، فأول بلد يجب أن يحاكم – كما تقول الكاتبة – هو « اسرائيل » نفسها . ففي اسرائيل تحتاج الأحزاب الرئيسية دائما إلى أصوات المتعصبين من اليهود حتى تحكم ، لذلك فإن هؤلاء المتعصبين يشكلون ثقلا أكبر من عددهم وقوتهم الحقيقية ، ومثال آخر فإنه على الرغم من أن ٦٠ ٪ من يهود إسرائيل هم من السفارد (الشرقيين) فهم حتى الآن لم يستطيعوا تحويل قوتهم العددية إلى قوة سياسية .

فإسرائيل كانت ، وسوف تبقى دائما ، في يد اليهود الغربيين .

وتذهب الكاتبة لتشرح بكثير من التفاصيل والوقائع الخلافات العرقية والاجتماعية والسياسية بين الفئات اليهودية المختلفة ، والقادمة كل منها من ثقافة وعرق وتاريخ مختلف .

أما عن سياسة إسرائيل تجاه العرب فتستشهد الكاتبة بأقوال مسئولين إسرائيليين ومفكرين يهود .. بأن أفضل طريقة لاستمرار سيطرة اليهود الغربيين وبقاء اسرائيل هي استمرار تخلف العرب .

● ● ●

وبعد

هذا قليل من كثير جاءت به الكاتبة اليهودية في هذا الكتاب ، الذي لو كتبه أحد العرب ، لاتهم باتهامات كثيرة .. ولكنه شهادة موثقة تاريخية واجتماعية وسياسية لمصير اليهود في العالم . وشهادة من داخلهم على العصر والحوادث .. تحتاج من كل عربي أن يقرأ هذا الكتاب بالكامل .

ولو توافرت للكتاب الترجمة الكاملة إلى العربية ، لأصبح في يد شبابنا شيء لانقوله نحن عن الصهيونية ولكن يقال عنها من داخلها .

العربي — العدد ٣٠٨ — يوليو ١٩٨٤



دروس التاريخ ..
هل نستوعبها ؟

لماذا يتعصب الناس لفكرة ما ، ويختلفون حولها ، الى درجة العداء والبغضاء ، وربما إلى درجة القتل والاحتراب .. كل يريد أن يثبت أن وجهة نظره هي الصحيحة في الموضوع ؟!

وما أكثر الأمثلة في عصرنا الحديث . ففي النصف الأول من هذا القرن ، اختلفت دول أوربا إلى درجة أن قامت بين شعوبها حربان سميتا « عالميتين » وكان أساس ذاك الاختلاف وتلك الحروب ، اعتقاد كل معسكر أن طريقته في التفكير وحلوله لمشاكل البشرية هي الأصح دون حلول الآخرين .

وينقسم عالمنا اليوم إلى معسكرين كبيرين ، أساس اختلافهما مبني على اعتقاد كل معسكر منهما أن لديه الحل الناجع لآلام البشرية ، وأنه هو على حق ، والآخر على خطأ .

والواقع ، أن الحقيقة التي لاتزال قائمة إلى اليوم – حتى يثبت عكسها – تقول : « إن الاختلاف سنة من سنن الحياة ، وبدونه لايستقيم أمر الحياة الدنيا » فمن خلال هذا الاختلاف بين الأمم والشعوب وعلى المستوى الفردي ، تسير الحياة وتتطور .

وإذا كانت شقة الخلاف في وجهات النظر حول الموضوعات التي وصل العلم إلى حسم نسبي فيها ، قد ضاقت اليوم ، بصرف النظر عن رغبة الإنسان الفرد أو المجموعات الإنسانية المختلفة ، أو رغبة هذه الدولة ، أو تلك ، في تفسير هذه المعلومات أو استخدامها .. إلا أن هناك من جهة ثانية موضوعات أخرى كثيرة ،

لازالت وجهات النظر فيها متباعدة . وبالتأكيد لو أننا وصلنا إلى حل علمي ونهائي لها ، لكان عالمنا قد أصبح أفضل مما نحن عليه اليوم ، ولكن ليس كل مايتمناه الإنسان يدركه .

كلما قربنا من الموضوعات السياسية والاجتماعية ، وجدنا أن وجهات النظر وشقة الخلاف تتسع ، لا لشيء إلا لأن رغباتنا كأفراد ومجموعات بشرية تؤثر تأثيرا كبيرا فينا ، فنقنع بما نريد ونتمنى ، لابما يقوله لنا الواقع ، وتؤكد عليه الشواهد .

التأثير الذاتي والهوى الشخصي في هذه الموضوعات كبير .. وكبير جدا ، يصل فيه الانسان في بعض الأوقات إلى نفي العقل والتشبث بالتمني . مثال ذلك شخص فقد بصره وطال تردده على الأطباء دون جدوى ، ولكنه يظل يبحث عن علاج في كل شاردة وواردة ، يجرب أطباء سمع بهم ، أو وصفات شعبية يعتقد أن فيها العلاج الناجع .. هذا الشخص يكون تأثير تمنياته أكبر بكثير من قناعاته العلمية ، مثله مثل المجموعات الإنسانية والدول ، فرغم أنها ليست ذاتا واحدة ، إلا أن ضميرها العام يبحث أيضا عن مخرج وتبريرات ، حتى لو كانت غير منطقية أو علمية . ويشتد هذا البحث في أوقات الأزمات .

هل التاريخ يعيد نفسه ؟

إحدى الأفكار الرئيسية التي يشتد الخلاف حولها بين المجموعات البشرية في عالمنا الحاضر ، هو مإذا كان التاريخ يعيد نفسه أم لا ؟

وهل يستفيد الانسان والدول من دروس التاريخ أم العكس ؟

الاختلاف على هذه الفكرة المركزية ، لو أمكن حله ، لتغير مصير البشرية ومسيرتها ولكنه – حسنا كان ذلك أو سيئا – مازال مجال بحث وأخذ ورد .

وكل من يقنع بفكرة أن للتاريخ دروسا يمكن فهمها واستخلاصها ، يتوجه في حياته وفلسفته باتجاه معين .. وكل من يقنع بالفكرة النقيضة – بأن التاريخ مجرد حوادث تمر على الانسان والبشرية دون أدنى ربط بين حلقاتها وبين مقدماتها ونتائجها – يتوجه أيضا في حياته وفلسفته الشخصية والاجتماعية في اتجاه آخر .

ولكل من الفكرتين – المتناقضتين ظاهريا – أنصارها والمدافعون عنها بحجج قوية ، بعض منهم يقبل فيها الحل الوسط ، والبعض الآخر يرفض ذلك الحل بتعنت وعناد . هناك من يقول إن التاريخ لايعيد نفسه ، وإنه ليس هناك شواهد عملية تجعلنا نؤمن بالتكرار التاريخي ، مثل تكرار شروق الشمس من المشرق ، أو مثل تكرار زيادة طول قضيب من الحديد من جراء تسخينه إلى درجة حرارة معينة ، أو أن هتلر ليس مثل نابليون ، أو أن الدولة العربية في الأندلس ليست مثل الدولة العربية في بغداد أو القاهرة .. أو أن هزيمة العرب في عام ١٩٦٧ ليست كمثل هزيمة فرنسا ابان الحرب العالمية الثانية .. وحتى الثورات العربية الحديثة ليست متماثلة .. فما حدث في مصر في سنة ١٩٥٢ غير ماحدث في بغداد سنة ١٩٥٨ ، وليس كما حدث في اليمن سنة ١٩٦٢ على سبيل المثال .

●●●

ولكن الرأي المقابل يقول إن ذلك صحيح ، ولكن فقط في ظاهره ، فالتاريخ لايعيد نفسه بحذافيره ، ولكن الجوهري والمشترك منه يعيد نفسه ولو بشكل غير ظاهر ، فالثورات العربية الحديثة مثلا ليست متماثلة في تفاصيلها ، ولكن أسبابها والظروف التي قادت إليها وحتى نتائجها فيها شيء كثير من التشابه ، فالتاريخ إذن يعيد نفسه ، وقد لايكون في التفاصيل الدقيقة ولكن في المسار العام .

ولقد تم ترديد هذه الحقيقة الاجتماعية منذ أن توصل إليها المفكر العربي ابن خلدون ، عندما تناول في مقدمة تاريخه المشهورة تصوره لقوة الدولة وضعفها ، فمن بداوة غليظة وعلاقات مباشرة تكون فيها الدولة على أشدها ، إلى نعومة وطراوة تؤدي إلى ضعف الدولة ، وإلى هزال يكون مجال طموح للبدو المحيطين ، يغريهم بالانقضاض عليها وتكوين الدولة الجديدة .

هذه الملاحظات الدقيقة التي توصل إليها ابن خلدون ، تبعه فيها آخرون عن قصد أو بمحض المصادفة ، لتأكيد دورات التاريخ .

هؤلاء الفلاسفة جميعا اشتركوا في تأكيد فكرة الدورات التاريخية .. وبالتالي

دروس التاريخ ، ولكن – كما قلنا – في القضايا الجوهرية والعامة ، وليس بالدقة العلمية المطلقة أو حتى شبه المطلقة ..

لماذا ؟

البحث عن الإنسان

عدم دقة نظرية تأثير التاريخ الحتمي على مسيرة البشرية وعلى تطور المجتمعات ، يأتي في أن أحد أهم مدخلات هذا الموضوع – أو أحد عناصر التأثير فيه – هو الإنسان .. الذي ليس آلة أو شيئا يمكن التحكم فيه دون إرادته . فالإنسان له ارادة ، ويستطيع أن يتحكم في مسيرة الحوادث ، ويؤثر فيها بهذا الاتجاه أو ذاك .

ولكن على الرغم من أن هذه حقيقة بسيطة وواضحة ، إلا أن على الانسان أولا – كي يتحكم في مسيرة التاريخ أو يؤثر عليه – لابد أن يعرف ويفهم دروس التاريخ . فان فشل في فهمها أصبح تحكمه فيها وتأثيره عليها ناقصا ، إن لم يكن شبه معدوم .

لذلك نجد أن مخزون الخبرة البشرية – التي نسميها في وقت ما حكما وأقوالا مأثورة أو نسميها في وقت آخر تعاليم المصلحين – تحثنا دائما على فهم مسيرة التاريخ والتأثير فيه كلما استطعنا .. ونحن لا نستطيع أن نؤثر فيه دون أن نفهمه .

على سبيل المثال لا الحصر .. عندما نقول في مأثوراتنا العربية « العدل أساس الملك » ونعلق تلك الحكمة في أماكن ظاهرة من مؤسساتنا، فإننا نعني أن التاريخ قد أثبت – من خلال تجاربه العديدة وعلى مر عصوره – أن دوام الحكم أساسه العدل بين الناس .

صحيح أن كلمة العدل أو مفهوم العدل يتغير مع الزمان والمكان ، ولكن روح العدل هنا هي المقصودة ، ومتى زالت تلك الروح وتعمدت السلطة الإخلال بالعدل بين الناس ، أصبح ملكها ودوامه في مهب الريح .

ومثل ذلك أمثلة أخرى كثيرة .. فالضعف والفرقة والتشتت الذي تُبتلى به الأوطان ، يقود في النهاية إلى ضياع الأوطان . هكذا علمنا تاريخنا نحن العرب في

الأندلس ، وتاريخ غير العرب في أماكن أخرى من العالم .

ومع ذلك نجد أنفسنا اليوم كعرب نجتر الفرقة والتشتت والخصام . والنتيجة المتوقعة بعد ذلك – كما يقول لنا التاريخ – إما فقد الأوطان أو الهوان على أرضها .

في الوقت نفسه نعرف أن القوى المعادية للأمة العربية – وهي تتغير بتغير التاريخ – لاتريد أن ترى هذه الأمة قوية موحدة الكلمة والهدف . وفي تاريخنا الحديث أمثلة كثيرة . فكلما تقاربنا أكثر وقربنا إلى النهضة .. تكالب علينا الأعداء وأجهزوا على قوانا ، نتيجة مابيننا من اختلاف ، قبل أن يكون نتيجة مالديهم من قوة .

الاستفادة من التاريخ

عرب الثمانينيات مطلوب منهم أن يستفيدوا من دروس التاريخ فالاختلاف والفرقة والتطاحن لاتتيح لفريق أن يخرج منتصرا والآخر مهزوما .. الخلاف والفرقة تعني في نهاية المطاف أن نخرج جميعا مهزومين .

وتلك هي مآسينا العربية شاهد على كل ذلك :

وطن سليب هو فلسطين ، وآخر ممزق هو لبنان ، يعاني فيه الفرد العربي اللبناني الأهوال كل يوم ، بل كل دقيقة ، بسبب الخلاف والتطاحن .

بل إن نذر الشر أيضاً بدأت تتجه إلى الخليج ، الذي أراد له أبناؤه أن يقف صامداً موحداً في مواجهة التحديات ، ويريد له أعداؤه دخول شبكات الصراع غير الحميد ولا المؤدي إلى هدف إيجابي .

والأساس في كل هذه المآسي هو فرقتنا نحن العرب ، واختلافنا على القضايا – الرئيسية منها والفرعية –وعلى رأسها الأمن العربي الذي يعرض الجميع لمخاطر ، قد يعرف أولها ولا يعرف آخرها .

قراءة التاريخ العربي الحديث تكشف لنا أن واقع التفتت والتجزئة المشاهد حاليا ، هو أحد الأسباب الرئيسية لكل ماتتعرض له أجزاء الوطن العربي من عدوان .

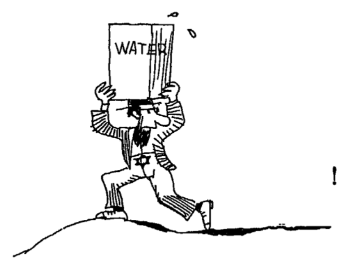
ودرس التاريخ المستفاد أنه بدون حدوث تغيرات في العلاقات الداخلية

والخارجية لأقطار الوطن العربي بعضها بالبعض الآخر ، سنظل تحت رحمة الآخرين .
وليس المخرج صعبا أو مستحيلا .. فان لم تكن فدرالية تضم معظم الأقطار العربية - بمعنى وجود سياسة خارجية واحدة ، وجيش عربي واحد ، وعملة واحدة ، ونظام تربوي واحد - كحد أدنى ... إذا لم يكن ذلك ، فليكن على الأقل وجود أشكال من التنسيق والتعاون تعتمد على معطيات ثابتة ، منها الإدراك التام لخطورة التهديدات الخارجية على المصالح العربية ، وعلى شرعية هذه الأقطار الداخلية والخارجية ، والادراك التام لمدى ماتواجهه آفاق التنمية القطرية من طرق مسدودة في معظم أقطارنا ، بسبب ضيق الأسواق أو نقص الموارد المحلية ، والذي أدى إلى تردي الأداء الاقتصادي والسياسي ، وزيادة التبعية لطرف أجنبي هنا أو هناك .

وإذا لم يكن كل ذلك دافعا لنا إلى استجابة عقلانية لدروس التاريخ ، لحفظ مابقي لدينا من كرامة وأرض ، ولبناء مستقبل معقول ..

فمتى نعي - إذن - دروس التاريخ ؟!

العربي ــ العدد ٣٠٩ ــ أغسطس ١٩٨٤



المياه العربية ..
وحديث عن الخطر المستتر !

الحديث عن الحرب والسلام ، والتنمية والتقنية ، والصناعة والتعليم في وطننا العربي ، كلها أحاديث عن قضايا حيوية لها صلة مباشرة بحياتنا الحالية وبمستقبل الأجيال العربية القادمة .

كل هذه الموضوعات طرقت وتطرق في صحافتنا ، ويشير إليا اقتصاديونا وسياسيونا ، إلا أن بعض القضايا التي لانعتني بها كل العناية رغم أهميتها – وقد تأخذ من اهتماماتنا درجة ثانوية – ربما تكون أكثر حيوية من أي شيء آخر ، ليس لحياتنا الحاضرة فقط .. بل لمستقبلنا ، وطموحات تطورنا إلى الأفضل .

من هذه القضايا الحيوية التي نشير إليها قضية المياه . نعم قضية المياه .. والمياه العربية بالذات ، فالماء كما هو معروف ليس مهما للحياة فحسب .. بل إنه الحياة نفسها .

بدون الماء لا ثمر ولاحياة ، ولاصناعة ولاتقنية .. بل لاتنمية ذات معنى دون هذه المادة التي تبدو لبعضنا انها باقية مستمرة .. وأن لاخوف من نقصانها ، فهل هذا صحيح ؟

عند النظر إلى مصادر حياتنا العربية في واقعنا اليوم .. نجد أن ملايين من البشر في وطننا العربي يعيشون على مصدرين طبيعيين أساسيين – بشكل مباشر أو غير مباشر – هذان المصدران هما : النفط والماء .

النفط عنصر مؤقت وناضب .. ومع ذلك نفرد له الاهتمام الأكبر ، ربما لأن

دخلنا منه يفوق كل مصادر الدخل الأخرى ، ولكن الماء أيضا ليس دخلنا منه بقليل ، والماء مصدر الازدهار الدائم ، وعماد الحياة والاستقرار والحضارة – لم يزل في أدنى قائمة أولوياتنا العربية .

استراتيجيا – أكاد أقول – إن الماء أهم لنا من أي شيء آخر ، ومع ذلك فما زال في أدنى قائمة أولوياتنا القومية .. ولا نذكره في خططنا الاقتصادية إلا لماما . .

في مدننا وريفنا العربي .. يعتبره البعض أزليا .. لا لشيء إلا لأنه من مصدر متجدد . إلا أن الحقائق العلمية تقول لنا غير ذلك ...

فنحن في الوطن العربي مهددون بنقص المياه .. ونقص المياه الحاد .. مثلنا مثل غيرنا في هذا العالم .

نقص المياه – كمصدر النشاط الانساني في بلدان العالم – أصبح صيحة الاستراتيجيين والمخططين من الولايات المتحدة إلى الصين الشعبية مروراً بالهند والمكسيك . في معظم أقطار العالم أصبحت قضية المياه مشكلة تدخل في نطاق الندرة لا الوفرة .. وبعضها في أقصى هامش الندرة : الندرة الخطرة .

علماء المياه الدوليون يدقون ناقوس الخطر : إن حاجة العالم من المياه تفوق ماتمده به الطبيعة ، لقد حدد العلماء لكل منطقة من مناطق العالم مااصطلح على تسميته بـ : (إمدادات المياه الثابتة) وهو اصطلاح يعني كمية المياه (السطحية أو الجوفية أو كليهما معا) التي يمكن الاعتماد عليها لاستمرار البقاء الإنساني النشط .

وتزداد حدة نقص المياه في أي اقليم كلما اقترب المقدار المحسوب من نصف الاحتياجات (في نظام مائيٍ معين)..

يقول العلماء – بناء على هذا التحديد – إن افريقيا وآسيا وأوربا سوف تتجاوز ذلك الحد في وقت مبكر من القرن القادم !

حقائق صادمة

فموضوع المياه لم يعد من الأمور التي يمكن تأخيرها .

لقد ربطت الأمم المتحدة (الجمعية العامة) قرارها الصادر في سنة ١٩٨٠ باعتبار عقد الثمانينيات رسميا ، العقد الدولي لتوافر مياه الشرب والمرافق الصحية .

وربطت بين قرارها ذلك وبين حقيقة ارتباط التقدم وتحقيق التنمية بتوافر المياه النقية للشرب والمرافق الصحية بجانب استخداماته في الانتاج .

الحقائق أيضا تصدم بعضنا ، فإن أكثر من نصف سكان العالم الثالث ليس لديهم مياه شرب نقية ، وثلاثة أرباع سكان هذا العالم المسمى بالثالث ليس لديهم وسائل صرف حديثة ، وحقيقة أخرى صادمة أيضا تقولها لنا إحصائيات المنظمة العالمية للصحة : إن خمسة وعشرين مليونا من البشر يموتون كل عام نتيجة أمراض سببها نقص المياه الصالحة للاستخدام الانساني ، أو فقدان وسائل الصرف الصحي .

للتدليل على علاقة توافر المياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي ، وارتباطها بالتنمية والتقدم ، ينحو بعض المؤرخين الاجتماعيين إلى القول بأن تطور الصرف الصحي وتوافر المياه النقية للاستخدام الانساني في مدن أوربا القرن التاسع عشر ، كان من أهم أسباب النمو والتطور اللاحق الذي بلغته أوربا الحديثة .

ومثال آخر من اليابان هذه المرة فبعد انتشار أوبئة مثل الكوليرا والتيفوس والدوسنتاريا في الربع الأخير من القرن الماضي في بعض مدن اليابان الكبرى خاصة في (ارو) .. وجدت طوكيو العلاج في تغيير نظام نقل المياه ، وبدء مشروعات تطوير الصرف التي استمرت لمدة ثلاثين سنة متعاقبة حتى السنوات الأولى من القرن العشرين .

حاجة العالم إلى الماء مطردة بازدياد ، فكلما نشدت الشعوب تحسن مستوى حياتها ، زاد الطلب على الماء للاستهلاك الآدمي أو الزراعة أو الصناعة . إن تعزيز التقدم في المدينة الحديثة يعني تلقائيا زيادة الطلب على الماء .

تقول لنا إحدى الدراسات إن كل لتر من الماء نحتاجه لسد حاجات الاستهلاك

الآدمي ، سوف نحتاج بجانبه في المتوسط إلى اثني عشر لترا من الماء لأغراض الزراعة ويحتاج إنتاج كل لتر من النفط إلى اثني عشر لترا من الماء ، كما أن إنتاج طن واحد من الحديد يحتاج إلى عشرين ألف لتر من الماء .

وهكذا كلما ازداد نشاط الإنسان الاقتصادي ، تعاظمت احتياجاته من الماء بالضرورة .

فالماء حيوي .. ليس للاستهلاك والزراعة فحسب .. ولكنه أيضا حيوي للصناعة .. إنه العامل الأساسي في التنمية .

الخيارات الأربعة

العالم يواجه مشكلة نقص المياه مواجهة التحدي الاستراتيجي القومي فالولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتي ، والهند والصين ، والمكسيك — وهي من البلدان الرئيسية المنتجة للغذاء في نفس الوقت — تواجه صعوبات جمة لتوفير المياه .. إما للاستهلاك العام أو للزراعة والصناعة .

هذه البلاد — مثل غيرها من بقية أقطار العالم المحتاجة إلى الماء — اتجهت إلى خيارات مختلفة لتوفير المياه .. وهي خيارات أربعة تتبناها بدرجة أو بأخرى معظم الأقطار التي تحتاج إلى مصدر دائم من المياه .. وأولوية الاختيارات من هذه الطرق الأربعة تعتمد على الظروف المحلية لكل اقليم .

* أحد هذه الخيارات الأربعة — وربما أعظمها من حيث التمويل وحجم العمل — هي مشاريع نقل المياه أو تحويلها من منطقة لأخرى . هذه المشاريع في الغالب تثير أزمات اقليمية (في داخل الدولة الواحدة) أو دولية (بين دولتين أو أكثر) أو تثير أزمات بيئية . هذه الأزمات طويلة ومعقدة ينتهي بعضها بحروب .

بجانب ذلك فان هذا الخيار (تحويل مصادر المياه أو نقلها) يواجه صعوبات تقنية بالإضافة إلى التكلفة العالية التي قد تصل في بعض الأوقات إلى أرقام فلكية .. ومع ذلك فهم يفعلونها .. ربما كما سنفعل فيما بعد .

* الخيار الثاني وهو ما يسميه الاختصاصيون « التحول من إدارة الإمدادات

إلى إدارة الطلب » ويعني ذلك التحكم في تدفق المياه وصيانة مجاريها وترشيد استهلاكها لشئون الحياة العامة ، ويدخل في هذا الإطار بناء السدود والخزانات وبحيرات الاحتياطي المائي .

* أما الخياران الثالث والرابع فيتم اللجوء اليهما عندما لاتتوافر مياه سطحية (أنهار جارية أو بحيرات) وأول هذين الخيارين وأقلهما صعوبة تقنية .. هو تحويل الماء الأجاج إلى ماء عذب ، وتنتشر هذه الطريقة في المناطق القريبة من البحار والمحرومة من المياه السطحية أو المياه الجوفية (الآبار) هذه الطريقة مكلفة نسبيا ... لذلك نجدها في البلدان التي تتوافر لديها مصادر طاقة أخرى رخيصة نسبيا كما هو الحال في بعض أقطار الخليج العربي التي تعتمد كليا أو جزئيا على هذه العملية لتوفير المياه .. لجميع الأغراض

من المهم أن نذكر أن طريقة تحويل الماء الأجاج إلى عذب – وهي طريقة مكلفة اقتصاديا – لايمكن الاعتماد عليها في الحصول على مياه وفيرة للزراعة والصناعة بشكل اقتصادي معقول .

أما الخيار الأخير فيتم اللجوء اليه لتوفير المياه في بعض الأوقات في بعض مناطق العالم ، وهو مااصطلح على تسميته « بزراعة الغيوم »

هذه الطريقة مازالت في بدايتها العملية ، كما ان تكلفتها الاقتصادية وعدم امكانية استمرارها عبر الفصول (إذ يمكن استخدامها في وقت الشتاء فقط) جعلها من الخيارات النادرة لتوفير المياه .

التحويل والنقل

الخيار الأول (التحويل والنقل) هو الخيار الأوفر نسبيا حتى الآن في البلدان الشاسعة المساحة التي تتوافر فيها مياه بعيدة نسبيا عن أماكن استخدامها بشكل افضل .

مشروع تحويل المياه في الصين الشعبية من المشروعات البالغة الضخامة وبموجبه تزمع السلطات الصينية تحويل المياه من الجنوب الأوسط من مقاطعة شانج الغنية بالمياه

إلى السهل الشمالي القابل للتوسع الزراعي ، ومدنه – بما فيها العاصمة بكين – لإرواء السكان .

هذا المشروع الذي يقابل باهتمام زائد لدى متخذي القرار السياسي في الصين ، سيؤدي بجانب ايجابيته إلى ردود فعل بيئية في مناطق الجنوب الأوسط ، الا أن المشروع قيد التنفيذ رغم تكلفته المادية وسلبياته البيئية .

الولايات المتحدة – التي هي في ذهن بعضنا « بلاد الوفرة » – بما فيها الوفرة المائية – تعاني من نقص نسبي في المياه .

يقول الخبراء فى هذا الإطار إن الولايات المتحدة تستهلك من المياه الجوفية ما يفوق تعويض الطبيعة من هذه المياه بمقدار الربع .

ومشاريع نقل المياه إلى مسافات طويلة في تلك البلاد خاصة إلى الساحل الغربي (كليفورنيا) هي مشاريع ليست جديدة .

فمن كلورادو في وسط الولايات المتحدة تقريبا تتغذى بالماء مناطق في الغرب الأمريكي ، كما أن النقاش الذي استمر أكثر من عشرين عاما – ومازال – حول المشروع المقترح ، الذي سمي (بقناة المحيط) والذي بموجبه يزمع جر المياه إلى كليفورنيا في قناة بطول سبعين كيلو مترا تقدر تكاليفه بحوالي عشرين بليون دولار يعطينا مؤشرا على عمق مشكلة نقص المياه في بعض الولايات الغربية والغربية الجنوبية .

وقد أصبح موضوع المياه ونقلها في الولايات المتحدة قضية تناقش بين الولايات المختلفة ، وتتحول إلى ضغوط وضغوط مضادة على السياسيين .

والاتحاد السوفييتي ايضا – وهو يواجه نقصا في الانتاج الزراعي يضطره في بعض الأوقات لشراء الغذاء من الخارج لتلبية طلبات سكانه – يولي قضية المياه ومصادرها اهتماما كبيرا . ويقوم بمشروعات كبرى لنقل المياه من الشمال إلى سهول آسيا الوسطى لتنشيط الزراعة .

ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى مشروعين ضخمين يجري العمل فيهما في الاتحاد

السوفييتي .. المشروع الأول لنقل المياه إلى مسافة ألف وخمسمائة كيلو متر إلى الجنوب .. والمشروع الثاني لتحويل مجرى نهر « بيكورا » عن طريق إقامة سد فوقه شمالي شرق موسكو العاصمة ، وتحويل مياهه جنوبا كي يصب في أحد روافد نهر الفولجا .

البيئيون في الاتحاد السوفييتي ، كلهم مثل زملائهم في الولايات المتحدة والصين ، قلقون من نتائج هذه المشروعات على البيئة الطبيعية . كما ان تكلفتها تصل إلى ارقام ضخمة ، ولكن الحاجة البالغة للمياه تذلل في النهاية صعوبات التكلفتين المالية والبيئية .

والهند ، رغم أخبار الجفاف والمجاعات الدورية التي تتناقلها عنها وسائل الاعلام السيارة بين فترة وأخرى ، تعد ايضا من البلدان الرئيسية المنتجة للحبوب . ومع الزيادة الكبرى في عدد سكانها ، يشكل نقص المياه أو عدم وجودها في الأماكن الأكثر حاجة اليها . مشكلة كبرى ، في داخل الهند ومع جيرانها ايضا .

ولعلنا نذكر أن أحد أهم اسباب دخول الهند الحرب مع باكستان الموحدة (باكستان وبنغلادش الآن)في بداية السبعينيات .. كانت قضية المياه ، لأن نهري الهندوس وبراهما تشارك الهند فيهما باكستان وبنغلادش ، والنزاع على استخدام مياه النهرين نزاع له طابع اقتصادي وسياسي .

وفي داخل الحدود السياسية الهندية هناك اقتراح قديم من الحكومة الهندية لإقامة « شبكة مياه وطنية » لإعادة توزيع المياه على المناطق التي تحتاجها من اجل تلافي دورات الجفاف . ويقدر الخبراء تكلفة هذا المشروع – وذلك قبل سنوات – بأربعة بلايين من الدولارات ، وتضاعف هذا التقدير في السنوات الأولى من الثمانينيات .

العرب والماء

يقودنا العرض السابق إلى أن السنوات الأخيرة من القرن العشرين ستشهد بروز قضية المياه واستخدامها كقضية من أهم القضايا العالمية والإنسانية . فالماء لم يعد سلعة بلا ثمن ، سواء من جهة وجوده ، أو من جهة التنافس عليه إن توافر .

هذا الطابع يأخذ طابع الصراع في بعض الأوقات ، إما بين المدينة والريف ، أو بين الريفيين أنفسهم ، أو بين الدول التي تجري من خلال حدودها السياسية الأنهار المختلفة بين المنابع والمصبات .

لذلك فان العرب والماء والتقدم ، ثلاثية متلازمة بالضرورة ، وعلاقة الثقافة العربية بالماء علاقة تقارب الرومانسية . فهي عندما تتحدث عن الماء والينابيع فانها تتحدث عن الجنات اليانعة والينابيع الرقراقة . والمطر يعني في الثقافة العربية الغيث والعافية والنماء .

كل هذه المعاني ناتجة من طبيعة المناخ الطبيعي السائد ، فالاختلاف الكبير في درجة الحرارة الفصلية وقلة سقوط الأمطار المنتظمة ، وندرة المياه بشكل عام .. كل ذلك يعني الاشتياق إلى الماء – مصدر الحياة – والاحتفاء به .

وجود الماء بكمية كافية يعني الزراعة والاستقرار ، اي يعني الحد الفاصل بين البداوة والحضارة .

الماء يعني الحضارة والمدنية والتقدم .. ونقصه يعني البداوة والترحال والتشتت، والمياه غير الكافية تجعل البشر مبثوثين خلال الأراضي متفرقين لاتنمو بينهم الفنون ولايطمحون إلى التقدم .

والماء العربي قضية القضايا.

فعلى الرغم من الصيحات التي يطلقها الكثيرون في الوطن العربي حول ضرورة الاهتمام بالزراعة وتطويرها ، وعلى الرغم من أن الزراعة كما هي اليوم في الوطن العربي تمثل أقل من نصف الدخل القومي بقليل في بلدان عربية هامة ، مثل مصر وسوريا والأردن ولبنان ، وان ثلثي شعب المملكة المغربية ــ على سبيل المثال – يعيش بشكل مباشر أو غير مباشر على العمل في الزراعة ، وان اقطارا أخرى مثل تونس والعراق والسودان تلعب الزراعة في اقتصادها الوطني دورا هاما (اذ يقدر الاقتصاديون أن الرقعة الزراعية في الوطن العربي تبلغ واحدا وخمسين مليون هكتار ، تعتمد زراعة ٧٨٪ منها على الأمطار ، بينما ٢٢ ٪ من الزراعة العربية تعتمد على المياه السطحية أي الأنهار)

على الرغم من تلك الحقائق نجد الجهود المبذولة في الاهتمام بمصادر المياه وتطويرها – لاستخدامها بنجاح في إنماء صناعة غذاء عربية متكاملة للاستهلاك والتصدير – مازالت تلاقي اهتماما أدنى في خطط التطور الاقتصادي القومي .

من أكثر الأفكار رسوخا في ذهن العربي .. المقولة المعروفة « إن مصر هبة النيل » . نهر النيل عظيم الجريان ..الذي رسخت الأساطير فيضانه وعطاءه .. هذا النهر – وفي ضوء خطط مصر المعروفة لاستصلاح اراض تعدها لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء – سوف يعجز عن تلبية حاجة مصر المائيين – كما يؤكد بعض خبراء مصر المائيين ـــ ولعل ذلك هو أحد أسباب الصيحة الوطنية المصرية في وجه أطماع « اسرائيل » في مياه النيل خاصة في الفترة الأخيرة لرئاسة مناحيم بيجن .

وأيضا وادي نهر الفرات وأراضيه المحيطة الشاسعة القابلة للاستصلاح والزراعة .. مازالت في انتظار اتفاق نهائيٍ وعادل بين الأطراف التي يمر في أراضيها العربية (السورية العراقية) والتركية .

ويجب ألا يغيب عنا ايضا أن مياه شط العرب في جنوب العراق مصدر توتر دائم .

لقد أصبح الماء في وطننا العربي يباع في الأسواق معبئا في زجاجات ويمكن قبول ذلك في أقطار الندرة .. ولكنه ظاهرة يجب الوقوف عندها في بلدان الوفرة المائية .

الا أن القضية الأكثر حدة في موضوع المياه العربية ، أو مايمكن أن نسميها « القضية المأساة » – رغم عدم موافقتي على التضخيم في غير مكانه – هذه القضية التي نحن بصددها هي استيلاء « اسرائيل » على المياه العربية .. والتي مازالت تعالج – مع الأسف – كقضية ثانوية بجانب القضية السياسية .

أطماع « اسرائيل » وخطواتها التنفيذية في هذا الاتجاه تدل دلالة لاتقبل الشك أو التأويل على أن العدو الاسرائيلي له أطماع أكثر من استيلائه على أرض فلسطين ، فأطماعه تصل إلى التحكم في منابع الأنهار العربية ومصادر المياه العربية .. الحد الفاصل بين الحضارة والتقدم وبين الشتات .

المياه العربية : الوجه الآخر للصراع

عندما تنحدر من عمّان تجاه منخفض البحر الميت غربا وتقف على شاطىء الأخير وهو يجزر ويتقلص .. أو عندما تتبع نهر اليرموك – أكبر مصدر للمياه يغذي نهر الأردن – وتشاهد المنشآت نصف الكاملة على سد « خالد بن الوليد » وعندما تتعرج مع نهر الليطاني من منبعه في البقاع تحت اقدام بعلبك حتى مصبه في الجنوب اللبناني وتشاهد قرى النهر الموزعة بين الجرود العالية والسفوح العطشى .. عندما تفعل ذلك تعرف القصة التي مازالت فصولها قيد التكامل في الصراع العربي الاسرائيلي على المياه . كما ستشاهد بعينيك نموذجا حادا وصارخا للتأثير السلبي للأجواء السياسية العامة على مشروعات اقتصادية قومية حيوية ، سواء كان ذلك في تطوير المشاريع المائية أو الانتفاع بالمياه بوجه أمثل .

وستعرف أيضا أهمية فصل المشروعات الاقتصادية ذات المصلحة القومية الدائمة عن التحالفات السياسية المؤقتة .

انها قصة قصور تجاه تصلب وعدوان يحاول إنشاء مدن مزدهرة ومستقرة مقابل تشريد الآخرين وتحويلهم إلى رحل . انه الوجه الآخر لقصة الصراع العربي الاسرائيلي .. الوجه المستتر والدائم

واقع النهب المائي

تقع بعض وسائل إعلامنا العربية في خطأ واضح ومبدئي تجاه معالجة النهب الاسرائيلي للمياه العربية ويتمثل ذلك في النقل عن المصادر الاسرائيلية . لذلك من الرائج أن تلتقي عين القارىء بعبارات مثل « نقص المياه في اسرائيل » أو حاجة اسرائيل للمياه .. وفي بعض الأوقات تعزز ذلك الادعاء بالأرقام .

أحد الخبراء الاقتصاديين الدوليين وهو – توم ستوفر – يقول في دراسة حديثة حول الموضوع :

(قيمة المياه العربية التي تستولي عليها « اسرائيل » ذات طابع ايديولوچي .. لأن ثلثي استهلاك الماء في « اسرائيل » يتجه نحو الزراعة المسقية، واقتصاديو الزراعة

في « اسرائيل » يعرفون جيدا أن أقل من نصف القطاع الزراعي « لإسرائيل » منتج اقتصاديا والباقي غير اقتصادي .. مع أن هذا القطاع يتمتع بمساعدات تتضمن أرضا رخيصة أو مجانية وإعفاء من الضرائب وتسهيلات مصرفية في التصدير).

ونضيف ايضا فوق ذلك : وأيدي عاملة زراعية عربية رخيصة ..!

إذا كان قسم فقط من الانتاج الزراعي الإسرائيلي اقتصادي الطابع ،فإن المنطقي هو تقليص الانتاج الزراعي بدلا من الاستيلاء بالقهر على مياه الآخرين

إلا أن سياسة استنزاف المياه العربية ترتدي طابعا أيديولوجيا له علاقة بأفكار الصهيونية وارتباطها بالأرض .

فنصف المياه التي تستهلكها « إسرائيل »اليوم تم الاستيلاء عليها أو تحويلها من مصادر مياه عربية موجودة خارج حدود « اسرائيل » ١٩٦٧.

كما أن « اسرائيل » تستهلك من المياه خمسة أضعاف ماتستهلكه الأقطار العربية المحيطة بها ، وأن أحد دوافع إسرائيل الكبرى في الحروب منذ ١٩٤٨ مرورا بحرب ١٩٦٧ وحتى حرب ١٩٨٢ هو الحصول على مصادر مياه جديدة بصرف النظر عن الدافع المعلن للحرب .

نهر الأردن الذي يجري من الشمال إلى الجنوب ويصب في البحر الميت كان الهدف الأول . وقد كان مشروع « اسرائيل » الأول للاستيلاء على مياه ماسمته « بقناة الري الوطنية » بجر المياه من أعالي نهر الأردن – بعيدا عن الضفة الغربية – وصبه في القناة التي تسير بمحاذاة الساحل ، وتتجه هذه القناة جنوبا لري صحراء النقب .

لتنفيذ هذا المشروع لجأت « اسرائيل » في البداية إلى تجفيف بحيرة الحولة ورغم الاحتجاجات العربية لدى المنظمات العالمية ، فقد نفذت « اسرائيل » المشروع .

بعد حرب ١٩٦٧ استطاعت « اسرائيل » بعد استيلائها على مرتفعات الجولان والضفة الغربية أن تتحكم في نهر الأردن ، وأن تحتل نهر بانياس ، آخر منابع نهر الأردن المهمة ، وقامت في الوقت نفسه بتحطيم منشآت سد المخيبة (سد خالد بن الوليد) على نهر اليرموك .. الذي كان جزءا من الرد العربي على تحويل « اسرائيل »

لمياه نهر الأردن ، وكانت بعض المصادر العربية تعتبره – في حالة إتمامه – سد أسوان آخر .

سد خالد بن الوليد (المخيبة) حتى قبل تحطيم معظم منشآته من قبل « اسرائيل » كان يتعثر في التنفيذ نتيجة نقص الامدادات المالية العربية التي أقرت لبنائه .

الليطاني .. والنهب

نهر الليطاني أيضا من المصادر المائية العربية التي كانت « اسرائيل » تطمح دائما للحصول على مائه ، ولكي تحصل على مياه هذا النهر كان لابد من احتلال الجنوب اللبناني

تحسبا لهذا الأمر المعروف لدى العرب ، وضعت خطة عربية مضادة للاستفادة من مياه الليطاني ، وكان سد القرعون عند قرية القرعون اللبنانية جزءا من هذا المشروع الذي يهدف إلى التحكم في مياه الليطاني ، لتوفير مياه الشرب والري والطاقة الكهرومائية لأهل البقاع والجنوب اللبناني . سد القرعون الآن لايحتفظ بأكثر من عشرة في المائة من مياه النهر ... وبقية المشروع ايضا تعثر لفترة طويلة في مماحكات التمويل والتوزيع .

مطامع « اسرائيل » في نهر الليطاني معروفة منذ زمن طويل ، وأحد مظاهرها ماتعبر عنه لوحة تزين جدار فندق شيراتون في تل ابيب .. وتبين هذه اللوحة قبائل اسرائيلية قديمة على ضفاف الليطاني !

في ابريل ١٩٧٩ نشرت « مجلة العربي » – في أحد تحقيقاتها المصورة وكان عن الليطاني – وجهة نظر رئيس وزراء لبنان وقتها ، تقي الدين الصلح ، وقد قال مانصه :

(مطامع « إسرائيل » في نهر الليطاني لاتحتاج إلى دليل ، فالجنوب اللبناني ضمن الحلم الصهيوني الذي يحقق « لإسرائيل » الحدود الطبيعية والجبلية المنيعة في المنطقة الممتدة جغرافيا للمرتفعات السورية ، ومن ناحية أخرى تستطيع « اسرائيل » أن تستوعب ضعف عدد سكانها عن طريق سيطرتها على الليطاني) .

لم يكن رئيس وزراء لبنان الأسبق يرجم بالغيب عندما قال ماقال ، ولم تكن كل الأصوات العربية التي ارتفعت محذرة من أطماع « اسرئيل » في نهر الليطاني تنظر إلى كرة بلورية ، وقد تم ما حذرت منه كل الأصوات في صيف ١٩٨٢عندما اجتاحت « اسرائيل » معظم لبنان ، وقد ركزت في تلك الحرب قواتها في أماكن تمهد فيها لوضع اليد على مياه الليطاني ، وكي تستطيع « اسرائيل » جر مياه النهر من الوسط إلى حدودها الشمالية لا بد أيضا أن تحطم سد القرعون وأن تفرغ الجنوب من سكانه . والمشروع ليس من ضروب الخيال ، فالمناقشات قائمة بين المختصين الاسرائيليين اليوم لإمكانية إقامة بحيرة صناعية كبيرة في شمال فلسطين – تغذيها مياه الليطاني – تجر مياهها إلى الأرض المحتلة وإلى صحراء النقب أيضا . وقد بدأت بالفعل شق نفق قرب بحيرة القرعون مابين دير مماس وكفر كلا الحدودية يهدف إلى جر مياه الليطاني ..

زراعة صحراء النقب هو قميص عثمان الذي قدمه الإسرائيليون للأوساط الغربية ، تحت شعار أنهم يحيون الأرض ويزرعون الصحراء ، ولكن الدراسات الجادة تقول إنه لو جلبت مياه الأرض جميعا فإنها لن تستطيع أن تروي النقب .. لأنه ببساطة صحراء غير قابلة للزراعة !

في البحث عن حلول لمشكلاتها الاقتصادية لاتكتفي « اسرائيل » بالاستيلاء على المياه العربية فهي تعمد إلى مشروعات تحمل في طياتها مشكلات رئيسية للاقتصاد العربي ، كما في مشروع ربط البحرين ، البحر الأبيض بالبحر الميت بقناة مائية ، ويسمى المشروع « مشروع قناة البحرين » هذا المشروع نظريا يستفيد من فرق مستوي البحرين : الأبيض والميت ، ويبلغ انحداره حوالي ١٣٠٠ قدم ، لاستخدام هذا الانحدار في توليد الطاقة الكهرومائية ، هذا المشروع – إن نفذ – سوف يأتي بنتائج مدمرة للاقتصاد الأردني ، منها الغمر التدريجي لمنشآت البوتاس والأراضي الزراعية المحيطة .

التنمية الحقيقية

حتى وقت متأخر نجد أن موضوع المياه بشكل خاص ، والموضوع الاقتصادي بشكل عام احتل المكان الثاني في مناقشاتنا الدائرة في الوطن العربي تجاه التوسع الاسرائيلي ، فقد كان التركيز دائما على المشكلة السياسية التي تأخذ الأولوية القصوى .

الا أن القضية الاقتصادية في الصراع العربي الاسرائيلي – كما وضحنا جزءا منها فيما سبق – لاتقل أهمية في التأثير على مستوى الصراع وعمقه فاحتلال الأرض يدر على « اسرائيل » أكثر من بليون دولار سنويا ، كما ان الأطماع الاقتصادية تشكل حوافز جديدة للتوسع الاسرائيلي لاستخدام بعض الأسواق العربية . لقد أقامت اسرائيل حتى الآن حوالي ١٨٠ مستوطنة اسرائيلية في الضفة الغربية ، وصادرت مايقارب نصف الأرض وأصبحت المطامع الاقتصادية الاسرائيلية تعضد الأفكار الأيديولوجية القديمة .

المياه العربية المستباحة هي ماأردنا أن نشير إليه هنا .. وستظهر مشكلة نقص المياه في المستقبل في الوطن العربي على نحو أكثر حدة مما هي عليه اليوم ، وبدون وفرة المياه لايمكن أن نحلم بتنمية حقيقية .

العربي ـــ العدد ٣١١ ـــ اكتوبر ١٩٨٤



الوحدة العربية

ذلك الموضوع الحاضر .. الغائب !

حالة الترهل العام وضعف صور التعاون العربي في الخمس عشرة سنة الماضية على وجه التقريب ، جعلت المواطن العربي يقف في حيرة أمام أي حديث عن الوحدة العربية ، سواء أكان حديثا مذاعا أو مقالة مكتوبة ، ولا أعتقد أن ذلك الشعور لايمتزج بالحسرة والألم من جراء ماعاناه المواطن في مشرق الأرض العربية ومغربها من احباط دائم ، جعله يتأرجح بين الأمل الكبير في الخلاص من هذا الترهل ، عن طريق التعاون الأوثق بين أقطار العروبة ، وبين خيبة الأمل الكبيرة أيضا ، والتي قادت حتى بعض المفكرين العرب إلى الشك والتشاؤم ، دفعهم إلى التساؤل عما اذا كانت فكرة « الأمة العربية الواحدة » قد باتت فكرة لها علاقة بالماضي أكثر من علاقتها بالحاضر والمستقبل .

ولكن الحديث عن الوحدة العربية – في نظري وبعيدا عن رؤية المتشائمين — هو حديث عن النفس ، حديث عن الأمل ، وحديث عن المستقبل والمصير .

ولكن طرق الموضوع من جديد – في جو يبدو وقد ازدهرت فيه النظرة القطرية الضيقة مع هجوم منسق من أطراف عديدة على هذا الأمل والحلم — قد يثير تساؤلا يبدو علميا ومنطقيا : هل الحديث عن الوحدة العربية يعني شيئا من الجدية أم هو إثارة للعواطف ليس إلا ؟ وهو سؤال – في نظرنا – منطقي .

بعد أن كانت الوحدة العربية ملء السمع والبصر ، وقاب قوسين أو أدنى من التحقق في أكثر من منطقة عربية لسنوات قليلة مضت ، انطفأ الحديث من حولها وأصبح ذكرها يقع في هامش التاريخ القريب ، أكثر مما يقع في فعل الحاضر أو المستقبل .

الا أن الأسئلة تتتابع .. لماذا وصل الإنسان العربي إلى هذه النتيجة ؟ النتيجة التي تفقده الأمل في الوحدة ، وتدفعه إلى القبول والرضا حتى بعدم طرح الموضوع ؟

أعتقد أن من أهم الأسباب الرئيسية لتلك النتيجة .. هو الطرح العاطفي غير العقلاني لقضية الوحدة والتضامن العربي ، فالتناول الفكري ، وبعض التجارب العملية لتحقيق الوحدة والحث عليها ، كانت بشكل غير طبيعي ، غير مرضية وغير عملية .

وعلى الرغم من فيض الكتابات حول هذه القضية (الوحدة العربية) ، إلا أن قليلا من الجهود صرفت لتحديد مفهوم عقلاني واقعي لها وهي من أخطر قضايا الفكر والسياسة للعرب في القرن العشرين .. قضية القومية العربية وترجمتها إلى وحدة عربية .

القومية العربية ، وبالتالي الوحدة العربية ، مازالت عند بعضهم قضية غامضة ، ظاهرة من ظواهر الوطن العربي السهلة الممتنعة .. سهلة في ترديدها ممتنعة في شرحها شرحا عقلانيا وتحويلها إلى واقع ملموس .

ولانشك أن الكتابة في الموضوع في السنوات الأخيرة قد تحولت من تظاهرة كلامية عامة إلى شرح وتفصيل منطقي وعقلاني ، يطالب بالتدرج وابتكار مداخل جديدة للوحدة ، إلا أن هذا الابتكار في المداخل والتدرج في التطبيق ما زال قيد الصيرورة من جهة ، وغير مهضوم من طرفي المعادلة : الداعين للوحدة من منظور عاطفي ، والمتشبثين بالقطرية الضيقة . وكلاهما من فئة المتشائمين بالواقع العربي ، والذي هو في حقيقته واقع متغير .

أزمة الفريقين : الداعين للوحدة العربية الفورية من منطق عاطفي ، الذين يحاولون أن يقفزوا على كل العقبات الكأداء للواقع ، والفريق الآخر المتشبث بالقطرية الضيقة المغلقة ، هذه الأزمة ليست جديدة في الفكر العربي الحديث ففي عشرينيات هذا القرن نجد أن الكاتب العربي اللبناني الكبير أمين الريحاني يرسم أزمة الفريقين بقوله : (فينا اليوم فريقان أو حزبان : حزب رسم دائرة صغيرة حول نفسه وقال هذه هي بلادنا ، هذه هي دائرتنا وكل من كان على غير مذهبنا هو خارج الدائرة ،

وحزب رسم دائرة كبيرة حول الدائرة الصغيرة وقال : هذه هي بلادنا .. فأي المبدأين أصح ؟.. المبدأ الأول مبني على الفكرة التي لاترى الحق في غير الاعتزال .. والمبدأ الثاني مبني على الفكرة الاجتماعية السديدة .. أن لاحياة للشعوب المستضعفة إلا بالاتحاد).

وإذا كان الريحاني يؤيد فكرة الوحدة والتوحد كما يؤيدها كل العقلاء العرب ، فإن الممارسة – منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا – تقول إن الأفكار الإيجابية والنيرة تحتاج إلى محاربين واقعيين ، من أجل تحويلها من آمال إلى واقع .

قضية الوحدة واللاعقلانية

وبعد الممارسة الطويلة في تجارب الوحدة العربية القصيرة والطويلة ، تكاثرت كتابات المفكرين العرب الوحدويين في نقد ماتم .

على رأس ذلك النقد الخطوات المتعجلة لإقامة الوحدة ، والتي تتفكك بسرعة تجعلنا أبعد من تحقيق الأمل . يقول مفكر عربي ووحدوي معاصر هو نديم البيطار في بداية الثمانينيات حول هذا الموضوع : (لقد توافرت الأوضاع الملائمة للوحدة « العربية » وتحقيقها بكثرة ، ولكن النتائج لم توصل إلى الوحدة « لأن » منطلقات الفكر الوحدوي فيما يتعلق بالطريق إلى الوحدة كانت حتى الآن مغلوطة .. فخطأ الفكر الوحدوي الأول هو ارتجاله الطريق إلى الوحدة بشكل اعتباطي ، لايتوخى وعيا وحدويا ناضجا ، يستطيع بالاعتماد عليه ضبط الأحداث وتوجيهها نحو الوحدة ..)

اللاعقلانية (في تناول موضوع الوحدة وتطبيقاتها) أدت إلى نتائج سلبية مستمرة ، كانت دائما تغذي روح الخيبة والانهزامية .

(قصة الوحدة) تحتاج إلى وحدويين يدركون بوضوح أن الشجاعة والأمانة والأصالة في المشاعر الوحدوية لاتكفي وحدها في تحقيق دولة الوحدة .

كثير من كتاب الوحدة العربية ودعاتها اليوم يطالبون بإلحاح ــ بعد تحول الفكرة الوحدوية إلى عدة تجارب مخيبة للآمال ــ يطالبون بنبذ الطبيعة التبشيرية

العاطفية للفكر الوحدوي السابق ، ليحل محله نمط فكري وحدوي جديد ، يعتمد على الممارسة ، والتدرج ، متسلحين في ذلك بدراسات علمية عقلانية .

وتجمع الدراسات في هذا الاتجاه على أن من أهم الأسباب التي تحول بين العرب والوحدة ، ذلك الأسلوب الذي عولجت به هذه القضية الحيوية ... وهو الأسلوب الذي لم يكن على أساس من الواقع أو محسوبا بجدول زمني ينتقل من وحدة اقتصادية متدرجة إلى وحدة سياسية لاحقة .

ليس المقام أن نعيد اليوم تأكيد العناصر التاريخية واللغوية والثقافية التي تجمعنا كعرب ، فهي مشهورة ومعروفة ومشهودة .

ولكن من المهم الإشارة إلى مايحدث في بعض الساحة العربية اليوم ، إذ إن التفكك العربي لايقف عند حد تأكيد الحدود السياسية القطرية بين العرب ، بل تجاوز ذلك إلى ظهور محاولات انفصالية في القطر الواحد .

مما شجع بعض المنظرين – خاصة المعادين – على الإسراف في التشديد على إظهار التنوع والاختلاف بين أقطار الوطن العربي ، اعتقادهم أن هذا يوصلهم إلى مايشتهون بأنه ليس هناك « قومية عربية » ... وأن حلم الوحدة العربية محض خيال !

والعجيب أن القائلين بهذا الأمر يصرون على أن الأقطار العربية قائمة في ذاتها ولذاتها ، ومضادة بعضها للبعض الآخر ... ويشيرون في ذلك إلى الخلافات التي تصل حد الاحتكام إلى السلاح ، إلا أنه من الملاحظ أنه عند حديثهم عن السلبيات ينسون تبريراتهم السابقة ، ويشددون على « العقل العربي » أو « التخلف العربي » وهي إشارة إلى تماثل وتوحد ، حتى لو كان المقصود بها النقد السلبي !

الإحساس بالقومية العربية والتضامن العربي استمر في النمو والتزايد شعبيا منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم ، عززه تطور في الاتصالات والمواصلات الحديثة ، وظهور المؤسسات المشتركة بين الأقطار العربية ، ومن يقرأ بشكل محايد العمل العربي تجاه هذا الهدف (الوحدة) يشعر في النهاية بالتفاؤل لا التشاؤم ، رغم كل مايبدو على السطح .

الحركة العربية الواحدة

ان المجتمع العربي يتغير ، وفي ظني أنه تغير إلى الأفضل ، هذا التغيير ليس بسبب المقتبسات المادية من الخارج ، وليس بسبب عوامل التناقض والصراع في الداخل .. ولكنه يتغير بسبب تغير عوامله المادية والبشرية ، هذا التغير ليس تغير تقليد بل هو تعلم من ممارسته الكفاحية الذاتية ، وبخاصة في مجال نبذ الصراع باتجاه التوافق ثم التعاون .

ولو نظرنا نظرة تاريخية سريعة إلى مجرى أحداث الوحدة في المغرب وفي المشرق .. لوجدنا أن الحركة تسير عموما في اتجاه الوحدة ، صحيح أنها حركة ضعيفة ومتقطعة ، ولكنها حركة إلى الأمام وعندما نقرأ تاريخ العرب فقط من عشرينيات هذا القرن حتى اليوم ، نعرف إلى أي مدى وصلت جهود الجيل الحالي في طرح فكر وتطبيقات الوحدة العربية .

فالمطالع لأدبيات النضال السياسي في الفترة المبكرة من هذا القرن ، يدرك مدى الألم الذي صاحب الانتقال من أساس فكري يعتمد على « الجامعة الإسلامية » إلى أساس فكري يعتمد على « الروابط القومية » .. ذاك الانتقال لم يكن سهلا كما قد يتصوره البعض من الجيل العربي الحالي ، رغم أن التمهيد كان قائما منذ بداية القرن للفكر القومي ، فقد جاءت ولادته عسيرة في عشرينياته .

ولكننا اليوم نجد القليل منا يناقش أساسيات هذا الفكر القومي ، وإن كانت الاجتهادات إلى تحقيقه ماتزال تختلف .

كما أننا لو استعرضنا سريعا خطوات التعاون والتوحد في المغرب وفي المشرق العربي ، لوجدنا أن الفكرة تحولت إلى بناء أساسي ، لم يكتمل بعد .. ولكن بعض أساسياته ثابتة .

الحركة الوحدوية في المغرب العربي

الحرص على تحقيق الوحدة العربية بين أقطار المغرب العربي ، هو واحد من أبرز عناوين النضال لشعب المغرب العربي في كافة أقطاره منذ الحركة الحديثة المضادة للاستعمار .

لقد مزج رجال التحرر الوطني في المغرب في نهاية القرن الماضي ومطلع هذا القرن ، بين مطالبتهم برحيل الاستعمار الفرنسي (المغرب ، الجزائر ، تونس) والإيطالي (ليبيا) وبين الاقتناع العميق بوحدة الشمال العربي الافريقي ، والأدلة التاريخية كثيرة .. نذكر منها حركة (نجم شمال افريقيا) التي تأسست سنة ١٩٢٣ في باريس ، وأصدرت جريدة لها بالفرنسية سمتها (الأمة) ، هذه التجربة النضالية أعطت بعدا سياسيا واجتماعيا للعمل الوطني في أقطار المغرب ، ومثلها كذلك بقية المنظمات الطلابية والعقائدية التي انبثقت في الثلث الأول من هذا القرن ، كانت تنظر إلى وحدة أقطار المغرب وتحررها من الاستعمار وكأنهما وجهان لعملة واحدة .

وما انفكت المطالبات الشعبية والرسمية بالوحدة بين أقطار المغرب العربي تظهر على السطح بين فترة وأخرى ، فهي متأصلة وراسخة الجذور ، وقبيل استقلال أقطار المغرب بسنوات قليلة .. نجد أن فصائل الحركة الوطنية المغربية تنسق عملها إلى درجة عقد مؤتمر مشترك في يناير ١٩٤٧ في القاهرة ... وهو المؤتمر الذي اعتبر الوحدة بين أقطار المغرب صيغة لإحياء كيان واحد ، فتته الاستعمار والتأثير الأجنبي .

ولعل القارىء العربي يذكر اختطاف فرنسا لطائرة المناضلين الجزائريين الخمسة الذي حدث وهم في طريقهم إلى أول لقاء تنسيقي ، بين تونس والمغرب اللتين تم استقلالهما في ذلك الوقت ، وبين الجزائر وهي تناضل للتحرر من الاستعمار الفرنسي .

بالاتجاه الشعبي وبالاتجاه الرسمي تواصلت خطوات التنسيق والتعاون بين أقطار المغرب العربي طلبا للوحدة ، فمن الشواهد التاريخية بهذا الخصوص قمة طنجة في أبريل ١٩٥٦ ، بين أحزاب المغرب العربي الكبير ، والتي أكدت حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره من جهة ، وتبنيها مبدأ انجاز وحدة فيدرالية مغربية يكرسها مجلس استشاري من جهة أخرى .

وفي الستينيات نجد أن التعاون بين أقطار المغرب العربي قد اتخذ سبيلا آخر هو التنسيق الاقتصادي فانبثقت اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي أثناء اجتماع وزراء الاقتصاد لأقطار المغرب العربي . أما في السبعينيات فنجد أن المحاولات

استمرت بأشكال أخرى ، بعضها أصابه الفشل ، والآخر ما زال ساري المفعول .

منذ اتفاق (جربة)بين ليبيا وتونس ، مرورا بمعاهدة الإخاء والوفاق بين تونس والجزائر وموريتانيا ، وانتهاء بالمعاهدة الليبية المغربية في أغسطس الماضي ، كل هذه المحاولات والإصرار عليها يدل على شيء هام هو الإصرار على إيجاد صيغة تعاونية عربية ، لما لهذا التعاون من إيجابيات وطنية وقومية .

الحركة الوحدوية في المشرق العربي

الحركة الوحدوية في المشرق العربي كان لها أيضا نهوضها وضمورها في التاريخ العربي المعاصر ، ولقد عوق مسار الوحدة العربية في المشرق عاملان أساسيان – بجانب العوامل الفرعية الأخرى – الأول هو القوى الاستعمارية الغربية النشطة التي وجدت فرصتها بعد تحطيم الدولة العثمانية ، وتفكيكها تحت ضربات مدافع التحالف الغربي لتقسيم الأقاليم العربية .. والعامل الثاني هو زرع ورعاية الكيان الصهيوني في أرض فلسطين .

ومع وجود هذه العقبات – أو ربما بسببها – نجد أن الدعوة إلى الوحدة العربية قد نشطت في المشرق أيضا في اتجاهين يكمل أحدهما الآخر .. الأول هو وحدة الأقطار العربية لمن يستطيع أن يقوم بهذه المهمة ، والاتجاه الثاني وحدة فروع الأصل الواحد .. وكمثال بارز على ذلك ... الوحدة اليمنية (شمالا وجنوبا) .

ولكن المراقب يرى أن الفشل قد لازم تجارب الوحدة العربية وعلى رأسها انفصال الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٦١ ، والتي كانت تضم القطرين المصري والسوري .

لاشك أن بعض العوامل الخارجية لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة لتعطيل قوى الأمة العربية ، بايجاد كيان أكثر تماسكا وأقرب إلى الصمود أمام المخاطر الإقليمية كالتوسع والهيمنة الإسرائيلية أو الخارجية ، إلا أنه من جهة أخرى لابد أن نقول إن الصيغ التي طرحت كانت بعيدة عن دراسة الواقع ، والاستفادة من الظروف الإقليمية والعالمية سلبا وإيجابا .

صحيح أن الهتافات العالية مفيدة أحيانا في إثارة حماس الجماهير ، إلا أنها من جهة أخرى لاتصلح لإقامة كيان دولي كما أن الحماس دون نتائج – إن تكرر – يفقد الناس اهتمامهم ومصداقية العمل أيضا .

لذلك نجد أن الكثير من الممارسين السياسيين والمفكرين العرب يتجهون اليوم إلى التشديد على أن الصيغ والمصطلحات (كوحدة أو اتحاد أو تعاون) ليست هي بيت القصيد ، وأن الوطن العربي يحمل من التنوع من جهة والتشابه من جهة أخرى ، مايستطيع معه كل من يريد أن يدلل على وجهة نظره سلبا أو إيجابا تجاه الوحدة أو عدمها أن يجد من الشواهد الكثير ، كما أنه من جهة ثانية – مهما كان رأينا فى عمق واستمرارية الشعور العربي الواحد ـــ لانستطيع إلا أن نلحظ وجود ازدواجية (قومية)و (وطنية)تتمثل في صراع حقيقي بين الولاء للمجتمع العربي ككل أو الولاء (القطري) وهي ازدواجية تشتد أو تضعف .. ولكنها بالتأكيد موجودة ومشاهدة ، ولها مظاهر عدة في حياتنا .

هذا مما حدا ببعض المفكرين العرب الوحدويين إلى طرح فكرة المدخل الاقتصادي ، كما يقول على سبيل المثال الدكتور لبيب شقير في نهاية السبعينيات (إننا بعد دراسة متأنية وموضوعية ، وصلنا إلى نتيجة مفادها أن الفكر العربي الوحدوي نفسه يحمل قدرا من المسئولية في فشل الأمة العربية في الوصول حتى الآن إلى القدر الأدنى من التكامل الاقتصادي) والسبب (أننا لم نجد أمامنا صورة فكرية للكيفية التي يمكن أن نسير عليها في عملية التعاون والاندماج في الميزان الاقتصادي).

من السرد السابق نجد أنه من المنطقي أن أية نقلة في جزء من الوطن العربي – مشرقه أو مغربه – تنقلنا من (الوطن القطري الصغير) إلى المواطنة الواسعة في إطار مجموعة من الأقطار العربية ، هي نقلة ايجابية يسر بها دعاة الوحدة العربية في أي مكان يكونون ، ولاسيما إذا تعززت هذه النقلة بخطوات ثابتة وقادرة على التواصل ورأب الصدع وتقديم شيء ملموس للمواطن .

حصيلة السنوات الأربع في الخليج

صيغة التعاون في الخليج التي تقوم بها الأقطار العربية الستة (المملكة العربية السعودية ، عُمان ، دولة الامارات ، قطر ، البحرين ، والكويت) هي في رأينا مقدمة لتعاون بين أقطار عربية تعي بعدها الإقليمي ، بنفس الدرجة التي تعي بها بعدها القومي ، كما تأخذ في الحسبان الشكل التدرجي الذي يقرب جزءا من الوطن العربي دعما ومساندة للجسم العربي الآخر ، كما تعي الأساس والهيكل لأي عمل وحدوي ، وهو الأساس الاقتصادي والذي يشدد عليه ويطالب به معظم مفكري الوحدة العربية اليوم . ومن حيث المنظور العام فإن عدم الاستهانة أو التقليل من عامل المصالح المشتركة في تحقيق الوحدة العربية يقربنا إليها ، كما أن الخطوات التوحيدية لاتتم فجأة وتلقائيا مهما كانت الإرادة السياسية راغبة وعازمة .

صيغة الوحدة بين أقطار الخليج الستة تأخذ طابع (التعاون الإنمائي) وتشكل الاتفاقية الاقتصادية قاعدة هذا التعاون ، ويتبعها ويعضدها الاتفاقات الثقافية والصحية ثم الأمن الاقليمي .

لقد عقدت أقطار الخليج بين بعضها البعض ، أو في إطار مجلس التعاون ، اتفاقات اقتصادية وثقافية وإعلامية في أثناء العقد الماضي (السبعينيات)وبعد ذلك منذ إنشاء مجلس التعاون (فبراير – مايو ١٩٨١) شهدت مسيرة العمل المشترك في الجزء الشرقي من الوطن العربي تجربة تعد بحق مدخلا جديدا ، يستحق الدراسة لتحقيق التقارب والتعاون .

لقد تم حتى الآن تشكيل لجان قطاعات متخصصة أو على مستوي القيادات الإدارية المتقدمة في مجالات الصناعة والزراعة والمال ، وفي قطاعات المواصلات والأشغال والموانىء ، وفي شئون العمل والعمال ، وفي قطاع النفط ، وفي مجال التعليم والثقافة والإعلام ، وكذلك في مجال الدفاع .

كل هذه اللجان بالتعاون مع مؤسسة المجلس المتمثلة في الأمانة العامة وخبرائها وموظفيها ، أخذت على عاتقها تطوير وتدعيم العمل الإنمائي والمشترك .

لقد تحققت بالفعل خطوات تكاملية ، فمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ومكتب التربية العربي لدول الخليج على سبيل المثال لا الحصر قد قامت حتى اليوم بدراسة وتبني مشروعات مشتركة اقتصادية وتعليمية متعددة مثل المشروعات الصناعية في قطاع البتروكيماويات ودرفلة الألمنيوم وكذلك في قطاع التعليم كإنشاء جامعة الخليج في البحرين .

وفي القطاع المالي نجد أن أهم مشروع تم إنجازه حتى اليوم هو هيئة الاستثمار الخليجي التي تهدف إلى ممارسة الأنشطة الاستثمارية المشتركة في الخارج . لقد تحقق النجاح حتى الآن في إقامة مشروعات إنمائية مشتركة ذات أثر هيكلي مباشر على تنويع مصادر الثروة في قاعدة التنمية في الدول الأعضاء كما في مجالات الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية ... وهذا النجاح وحده لايكفي لدفع عجلة التعاون إلى الاتحاد المطلوب ، الا أن هذا النجاح قد عززه السعي المشترك لتطور الإنسان العربي في الخليج ، عن طريق معاهد التدريب والمعاهد العلمية المشتركة بجانب تحقيق تحرير أكبر لبعض عناصر الإنتاج في الانتقال .

وقد اتسمت التجربة العربية في الخليج بميزتين : الأولى هي الاهتمام بالإنسان للمساهمة في خلق جيل لاينحصر دوره في الاستهلاك واستيراد التقنية ، بل يتعداه إلى الإنتاج وإبداع التقنية المناسبة ، أما الميزة الثانية فهي الامتداد الواقعي للدائرة العربية الكبرى الشاملة .. لذلك امتدت دائرة التعاون في بعض جوانبها كي تشمل الإقليم العربي المجاور .

وإذا كانت التجربة مازالت في بدايتها – والكتابة عنها بالتفصيل والتحليل تحتاج إلى مكان أوسع من هذه العجالة – إلا أنه من المهم تأكيده أن خطوات التقارب والتوحيد في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تحققت بين أقطار مجلس التعاون ، من شأنها التعجيل بترابط اقليمي يقلل من حدة التشرذم العربي المشاهد ، كما أن الخطوات التي تمت وارتبطت بمصالح الناس ، من شأنها أن تقف عقبة لأي تيار معاكس غير وحدوي .

لقد اتخذت خطوات التعاون في الخليج حتى الآن مسارا اتسم بالجدية المطلوبة

من الناحية التنظيمية وبناء المؤسسات ، وأصبح العمل الواقعي في حقيقته أكثر من « التعاون » العام بل انتقل إلى التكامل الاقتصادي .

بقي أن توطين مقدمات هذه التجربة الوحدوية على التراب الوطني وإحداث التشابك المطلوب بين أبناء الوطن الواحد في الجناح الشرقي من الأمة العربية من شأنه أن يدخلنا مدخلا علميا وواقعيا للأمل والحلم .. الوحدة العربية .

العربي ـــ العدد ٣١٢ ـــ نوفمبر ١٩٨٤



الإنسان ..
ذلك الهدف الأسمى

من الأمور التي نعاني منها نتيجة ظروف الطباعة والتجهيز في « العربي » (معضلة الوقت) . فنحن نقوم بتجهيز أعدادنا للطباعة قبل خمسة أسابيع على الأقل من وصولها إلى يد القارىء .. وذلك عبء نتحمله ويفهمه أيضا قراؤنا ، حيث إن الأعداد الكبيرة المطلوبة من المجلة وظروف الطباعة نفسها تجبرنا على ذلك .

من نتائج تلك الظروف ـــ التي كثيرا ماتظهر ـــ أننا نكتب عن موضوع حيوي ومهم ويأخذ طريقه إلى المطبعة ، ثم نجد أن وسائل الإعلام الأسبوعية أو حتي اليومية قد تناولته كما أنه من النتائج الأخرى أن يمر بنا موضوع حيوي آخر لا نستطيع تناوله إلا بعد فترة من حدوثه . واذا كان الأمر الأول يؤدي إلى شيء من الاحباط ، فان الأمر الثاني – رغم سلبياته – قد يعطي الفرصة للتفكير والتحليل ، بعيدا عن فرح اللحظة أو حزنها .

●●●

ومناسبة حديثي هذا الشهر هي مناسبة فرحة بكل المقاييس: ليس لأصحابها فقط وانما – في تقديري – لكل العرب .

المناسبة .. هي الانتخابات النيابية الكويتية التي جرت في العشرين من شهر فبراير الماضي لانتخاب ممثلين عن الشعب الكويتي في مجلس الأمة السادس .

ولم تقتصر متابعة تلك الانتخابات ونتائجها على الاعلام المحلي فقط ، بل تعدتها إلى وسائل الاعلام العربية والعالمية ، كما تابعها كل المهتمين بالشئون السياسية في

الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه ، وظهرت هذه المتابعة من خلال المقالات الكثيرة التي كتبت حولها في الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية في الوطن العربي وخارجه .

ولقد أثبتت هذه الانتخابات أول ما أثبتت ، حكمة القيادة السياسية الكويتية وثاقب بصيرتها ، ففي هذا البلد الصغير بحجمه الكبير بأعماله وممارساته ، تمت على أرضه – وللمرة السادسة من تاريخه ـــ حملة انتخابية ناضجة ومؤثرة استقبلتها الأقلام العربية في كثير من أقطار الوطن العربي بحماس كبير . هذا الاستقبال له دلالته العميقة في المدى القصير والطويل .

لقد تفجر المخزون الثقافي لدى الشعب الكويتي وظهر أكثر مايكون صحة وحيوية في الحملة الانتخابية لمجلس الأمة السادس ، والتي بدأت رسميا قبل يوم الاقتراع في العشرين من فبراير الماضي بحوالي شهر ونصف .

وتسابق المرشحون يعرضون براجهم الانتخابية كل بطريقته ، في جو سادته روح التنافس الأخوي والوعي بالمسئولية الوطنية ، وأحاطته الحرية التامة دون اي تدخل من اي جانب ، وهكذا تحولت الكويت في أواخر يناير الماضي وجل فبراير إلى ساحة للحوار الكبير .. حوار حول السياسة الداخلية ، وكذلك حوار حول الوضع العربي العام .

تقليديا .. يقيم المرشحون في الكويت خياما لمقارهم الانتخابية في المناطق التي يرشحون أنفسهم فيها وتغص هذه الخيام كل ليلة بالناخبين ، ليس من ابناء المنطقة الانتخابية فقط ولكن من ابناء المناطق الانتخابية الأخرى من الراغبين في المشاركة .. بعض المرشحين يتولى بنفسه بسط وجهة نظره في الموضوعات المطروحة ، وطائفة أخرى من المرشحين يستعينون بمن يتوسمون فيهم حسن القيام بهذه المهمة من ابناء وطنهم .. وقليلون آخرون يكتفون باللقاءات الاجتماعية لإبداء وجهة نظرهم .

ولكن ذلك كله على اختلاف ألوانه سمي في هذه الحملة الانتخابية « بالعرس الديمقراطي في الكويت » ولقد علق أحد الكتاب العرب بعد ظهور نتائج الانتخابات في الكويت مشيرا لأهميتها العربية بقوله : (قد لا تكون الانتخابات الأخيرة في الكويت أهم انتخابات في تاريخه .. ولكنها بالتأكيد أهم انتخابات بالنسبة الينا نحن

العرب في الظروف الحاضرة ونقول ايضا في الظروف القاهرة).

لقد اشتاق العرب لرؤية صناديق الاقتراع ورؤية شعبهم يدلي بصوته دون ضغط ، هذا الاشتياق هو الذي جعل الجميع ينظر إلى انتخابات الكويت ١٩٨٥ هذه النظرة الشمولية .

بين الشورى والديمقراطية

مجموعات أكثر وأكثر من المثقفين والمهتمين العرب يناقشون ويدعون للديمقراطية ، بعضهم من المهتمين بالشأن العربي العام يدعون للشورى من منطلق أن هذا المفهوم أقرب إلى النزعة التراثية لنا كأمة عربية ومسلمة ، والبعض الآخر يدعو إلى الديمقراطية كنظام متكامل للحكم ، ومهما كانت الدعوة لهذه أو لتلك — وإذا تخلصنا من سجن المفاهيم والمصطلحات — فإن كثيرين من المفكرين أصبحوا يهتمون بالمحتوى بدلا من التمسك بالمصطلح ، وهاهو مفكر اسلامي عربي هو خالد محمد خالد يكتب سلسلة مقالات في مجلة المصور بهذا المعنى ويبدأ مقالاته بالاحتجاج القوي حيث يقول :

(انه لأمر ينفي سكينة النفس ويثير غيظ الحليم أن يجد إنسان نفسه مطالبا بتبرير الديمقراطية وتزيينها لقومه من عرب ومسلمين)

وفي أي وقت كتب ذلك المفكر هذا الكلام ؟

يقول : (قبل سنوات قصار من بزوغ فجر القرن الواحد والعشرين وطلوع شمسه ...)

خالد محمد خالد ، وكتاب ومفكرون آخرون كثيرون ، لم تعد تعنيهم المصطلحات إذا كان هناك شبه اتفاق على المحتوى ، ولم ألتق بمفكر أو كاتب أو مهتم في الوطن العربي — مهما كانت اجتهاداته — الا وافق على مبدأ الديمقراطية حيث يعيش المواطنون سادة أحرارا آمنين ، وحيث يحكم الحكام من خلال دستور متفق عليه . لقد اكتشف الكثيرون من المفكرين ذوي البصر والبصيرة التخوم الواسعة

المشتركة بين الاسلام كدين ودولة ، وبين الديمقراطية كمنهج ونظام ، حيث يحث الاسلام على أن يكون الناس عبادا لا عبيدا .. وتؤكد الديمقراطية على المواطنة لا التبعية .

المجتهدون السياسيون والاجتماعيون العرب ايضا يحثون على الديمقراطية ، بعضهم يضع تحفظا حول التطبيق الغربي للديمقراطية ، ربما من منطلق فهم محدود بأن هذا التطبيق بالضرورة هو نفسه الذي يمكن أن يطبق في بلادنا .. وذلك غير صحيح .

فالديمقراطية مثلها مثل عدد كبير من المصطلحات التي تشير إلى ظواهر كلية وذات طبيعة شاملة ومن الخطأ طرحها على العقل العربي العام دون واقعية ملائمة . ومن هنا تكسب التجربة الكويتية أهميتها القصوى حيث إنها تطبيق لمفاهيم عامة تفاعلت مع الواقع المحلي ، ونجح هذا التفاعل إلى درجة لفتت الأنظار في كل أصقاع الوطن العربي حيث إنه من الممكن لمؤيدي الديمقراطية النيابية – جميعهم أو معظمهم على الأقل – الاتفاق على المبدأ القائل بأن جوهر الحكم الديمقراطي هو محاسبة الحكومات والهيئات التشريعية أمام الناخبين .. ولكن الاختلاف يقع بعد ذلك عند مواجهة هذا السؤال المحدد : أي الطرق أفضل في التوصل إلى ذلك ؟

الفرق مابين القضيتين في تصوري ، هو الفرق بين تحليل علمي للبنى السياسية والفلسفات في مجتمع ما ، وبين تبني موقف سياسي علمي يقود إلى نتيجة ترضى عنها أغلبية الشعب .

ما هي الديمقراطية ؟

إذا اتفقنا أن القضية الجوهرية هي المعنى والمحتوى والتطبيق بصرف النظر عن المصطلحات والمفاهيم ، فإن الديمقراطية كما توصل إليها الفكر البشري في حدها الأدنى ، نظام حكومة ومجموعة مؤسسات تلبي على الأقل حاجتين أساسيتين :

الأولى : أن تكون قادرة على أن تقف بأقصى قدر من الدقة على رأي أوسع قطاع من الشعب ، فيمن سيكونون ممثليهم الذين يراقبون ويشاركون في المسيرة السياسية لبلدهم ، وهذا يعني حق الانتخاب العام وتنظيم انتخابات دورية حرة .

والثانية : أن تتوافر الطرق والضمانات لقيام أولئك الممثلين الذين اختارهم الشعب لإنجاز ماأراد الناخبون أن يقوموا به نيابة عنهم ، وأن يخول للشعب استبدالهم اذا قصروا في ذلك .

وبمعنى آخر أن الديمقراطية هي حوار بين الحاكم والمحكوم يعترف الطرفان فيه بأنهم وحدهم لايملكون الحقيقة كاملة ، وأن الحقيقة هي الحصيلة العقلانية لهذا الحوار المقيد بضوابط دستورية وقانونية .

وقد حدثنا التاريخ – حتى في هذا النمط من التفاصيل – بأن الدكتاتور يمكن أن يحصل على السلطة باستخدام الآلة الانتخابية ، ولعل المثل البارز في هذا المجال هو شخصية دكتاتورية مثل أدولف هتلر الذي نفذ ذلك !

ولكن دكتاتورا من ذلك النوع يكون بمقدوره أن يبقى في الحكم فقط . إما باستمالة الرأي العام عن طريق دعاية إعلامية مركزة – وهذا الحبل قصير نسبيا – أو عن طريق الاستهانة بحرية الشعب في التعبير أو كبتها ، وذلك يسقط الديمقراطية من الأساس .

إذا أكدنا أن روح الديمقراطية هي الحوار بين الحاكم والمحكوم ، تبقى قضية أخرى هي : إلى أي مدى يمكن أن يكون هذا الحوار مؤثرا .

ذلك يتوقف على العادات والظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى اقتناع السلطة السياسية بهذا الحوار وأهميته ، وعلى الآلة التي يتحقق بها الاتصال .

ومن هنا تأتي العودة إلى أهمية التجربة الكويتية فقد قلنا إن الأسرة الحاكمة الكويتية قد وعت هذا الدور وتمسكت به ، ولقد أثبت الزمن والتجارب مدى حكمتها وبعد نظرها في كل ذلك . فلقد حرصت على أن تسير تجربة الحوار القديمة في تاريخ الكويت مسارها الحديث ، من خلال مؤسسات لها قواعد دستورية وقوانين محترمة من الجميع دفعت الشعب الكويتي إلى الاعتزاز بالتجربة واحترامها والتشبث بها ، وحفزته إلى التقدير والحب الصادق لدعاتها وحماتها .

ولكن علماء السياسة السلوكيين ينظرون إلى تجارب العالم الثالث في الممارسة

الديمقراطية نظرة تشكك وريبة بسبب الفشل المتعدد للممارسة النيابية بأشكالها المختلفة وتقول دراساتهم إن شعوب العالم الثالث – لكثرة ماعانته من تزييف في رغبتها ـــ تضطر إلى الإذعان السلبي دون الموافقة الفعالة . ومن المظاهر التي يعززون بها هذا القول ، قلة الاقبال على صناديق الاقتراع . أو التدخلات المباشرة وغير المباشرة للضغط على الناخبين والمرشحين وحرمان قطاعات منهم من ممارسة حقهم .. لذلك تتوجه هذه الدراسات إلى القول بأن الديمقراطية في العالم الثالث غير واقعية وغير عصرية ولاتلائم هذه المجتمعات ، ولعل تجربة الكويت تثبت العكس تماما اذا صلحت النية واشتد العزم . فقد قام الناخب الكويتي الذي تبلور وعيه الانتخابي بأهمية الديمقراطية وفائدتها ، بالتوجه إلى صناديق الاقتراع بنسبة كبيرة وصلت إلى حوالى ٨٥ ٪ من المسجلين في كشوف الاقتراع وذاك أحد المؤشرات الهامة على نجاح تلك التجربة وتأصيلها ، واذا كان من حق الانسان أن يقبل أو يعرض عن الادلاء بصوته فلا مناص له من الاسهام في الحوار بطريقة أو بأخرى .

الديمقراطية إذن هي ذاك الحوار الذي يجري بين المواطنين من خلال مؤسسات معترف بها ومناسبة للمجتمع ، من أجل تحقيق أهداف مجتمعية عامة والحفاظ على الوطن وحرية المواطن ..

نقل النموذج الغربي بقضه وقضيضه ليس من شأنه أن يساعدنا على تحقيق أهداف بناء المجتمع ، على ألا يحول ذلك الرفض بيننا وبين التماس ديمقراطية ملائمة لنا حتى لانعيش بدون ديمقراطية .

في وقت ما من تطورنا العربي المعاصر وضع البعض الديمقراطية بكلياتها في موقع التناقض للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، بل في مقام التناقض مع التقدم السياسي ايضا . وبعد تجربة طويلة نسبيا ، عاد الفكر العربي يطرق أبواب الديمقراطية بمعناها الحضاري ، وارتفعت صيحات المفكرين العرب تقول : إننا لانبني المصانع غراما في المصانع ، ولانبني السدود غراما في السدود ، ولانعلم الناس غراما في التعليم بحد ذاته ، نحن لانسعد الناس على الرغم من إرادتهم فلابد أولا وقبل كل شيء أن تكون ارادتهم الوطنية حرة حتى في اختيار نوع السعادة التي يريدون !

إن ذلك يفسر السعادة الغامرة التي لفت شعب الكويت مساء فرز الأصوات ، وكذلك يفسر سعادة كل من كتب من المعلقين العرب على هذا الحدث التاريخي .

الانسان ذلك الهدف الأسمى

الاعتراف بالإنسان كانسان ، في الديمقراطية قبل كل شيء ، لايعتمد على الوسائل فقط ، بل على أساس الغايات الرئيسية التي يراد من هذه الوسائل أن تخدمها ، فهي ليست مؤسسات ولكنها روح وفلسفة . الديمقراطية ليست فقط أن تكون مصالح المواطن ممثلة ، أو أن يعود عليه عائد التنمية ، بل أن يكون له دور حضاري وايجابي في إحداث ذلك التغيير وهكذا كانت القاعدة الرئيسية في الانتخابات الكويتية .. في مجتمع قرر أهله أن يؤمنوا للمواطنين جميعا العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، مؤكدين كرامة الفرد ووحدة الشعب .

كذلك فالديمقراطية الحقيقية تعنى بالوسائل عنايتها بالأهداف لذلك فإن الحكومة الديمقراطية في عالم حقيقي لامثالي ، تعترض طريقها عقبات من كل الأنواع ، انسانية وغير انسانية ، قومية ودولية ، فالحكم الديمقراطي أصعب أنواع الحكم جميعا كما أثبتت كل تجارب التاريخ والشعوب . وهناك أوهام كثيرة عن « الطبيعة السحرية » للديمقراطية .. وهي أوهام فقط ، أما الحقيقة فان النظام الديمقراطي لايعني حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لأمة ما أو لشعب ما حلا سريعا ونهائيا ، الا أن نظام الحكم الديمقراطي يخلق مناخا أفضل لنمو ثقافة سياسية عقلانية تواجه الواقع كما هو لا كما يجب أن يكون .

لذلك فإن الفلسفة التي اقتنع بها الحكم في الكويت منذ بزوغ فجر الاستقلال ، أن البرلمان ليس « مؤتمر سفراء » لمصالح مختلفة متفاوتة ، بل « جمعية تشاورية » لشعب واحد ومصلحة واحدة هي مصلحة الجميع ولا ريب أن التوزيع العملي لاختيار الأعضاء هو توزيع جغرافي فرضته ضرورة وميكانيكية العمل الديمقراطي ، ولكن عندما يختار العضو ، فانه يكف عن اعتبار نفسه ممثلا لمنطقة .. بل يصبح عضوا في مجلس للكويتيين جميعا .

الدستور تلك الوثيقة الهامة

لقد حرص الآباء المؤسسون للعمل السياسي الحديث في الكويت على أن يضعوا دستورا مرنا تمارس من خلاله العملية الديمقراطية . والدساتير كانت مرتبطة عموما بنشوء الديمقراطيات ، ولاتوجد صيغة عامة ، كما يقول الفقهاء القانونيون للدستور الديمقراطي .. فقد تكون مكتوبة أو غير مكتوبة ، ملكية أو جمهورية ، برلمانية أو رئاسية ، مركزية أو فيدرالية ، مرنة في التعديل أو صعبة ، طويلة ومعقدة أو قصيرة وواضحة ، ولكن المهم منها كلها أنها أكثر من كتاب قوانين .. لأن القصد منها أيضا أن تكون (شيئا مكتوبا) يطلع من خلالها الفرد في المجتمع على مكانته في الدولة ، وتؤكد وتحدد حقوق الأفراد وواجباتهم ، وتوفر اطارا قانونيا يمكن أن يقام عليه نظام ثابت للسلوك السياسي ، ومعظم الدساتير في أقطار العالم الثالث ولدت في فترات عدم الاستقرار وقصد بها أن تكون أدوات لخلق الاستقرار السياسي .

دستور الكويت لم يكن كذلك فقد توافر له من الرجال والتصميم السياسي ماأعطاه من الثبوت والمرونة الشيء الكثير . فالاتجاهات الأساسية للدستور الكويتي تضعه في موقف الاعتدال والتوسط من قضايا كثيرة . ففي موقفه من الأنظمة الاقتصادية نجده مع النظام الفردي ، ولكنه مع ادخال فكرة العدالة الاجتماعية والاهتمام بنتيجة العمل ، كما أن الاتجاه الاسلامي والعربي في دستور الكويت اتجاه واضح للعيان في أكثر من مادة من مواده ولقد حدد حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما حدد كذلك الواجبات العامة .. وهو يقرر بالنسبة لها الأصل العام ويترك الضوابط والتفصيلات للقانون العادي الذي لايجوز له أن يهدر أصل الحق ، كما قرر الحريات العامة وحدد رقابة الرأي العام على الشئون العامة .

ومهما تكن النصوص الدستورية في بلد ما جيدة ومهما يكن لرجال السياسة فيه من حكمة ، تظل هناك حدود لما يجب أن ينتظر من الدستور .

وإن أريد للدستور أن يؤثر تأثيرا سياسيا وحقيقيا طبق بروحه بصورة يفهمها المواطن العادي . ولقد جاء هذا التطبيق العملي في قمة وضوحه ابان حملة إنتخابات

١٩٨٥ ، حين كان المشاهدون يتابعون التلفاز الكويتي وهو يذيع أولا بأول نتائج الانتخابات ، كما ان الحوار الشعبي الذي سبق كل ذلك كان تطبيقا عمليا لروح الدستور الكويتي .

ربيع الكويت الذي جاء مبكرا ..

لقد جاء ربيع الكويت مبكرا هذا العام ، ولقد كانت الطبيعة كريمة فجاء المطر والعشب ، ليكون مصدرا للسعادة ، كما كانت عملية الانتخابات والحوارات التي سبقتها مصدرا آخر للسعادة . استاذ العلوم السياسية في جامعة اكستر في بريطانيا وهو واحد من عشرات المراقبين الأجانب ومئات المراقبين العرب الذين نظروا إلى التجربة الكويتية لاعلى أنها تجربة محلية ولكن على أنها ظاهرة عربية ، كتب يقول :

(توقعي الأساسي بالنسبة لظهور مؤسسات تمثيلية في الخليج هو أن الأفراد الأكثر وعيا سياسيا يمكنهم أن يسخروا هذه المؤسسات لإظهار الاهتمامات العربية الأوسع)

أما الصحافة العربية في منطقة الخليج العربي أولا ، وفي المنطقة العربية ككل ثانيا ، التي تابعت التجربة عن قرب ورصدتها بعين ثاقبة ، فقد قالت احدي صحفها : (إذا كانت دولة الكويت قد عرفت في العصر الحديث كدولة نفطية ثرية ، فإن من الانصاف القول إن ثراءها الحقيقي يتمثل بقيادتها وابناء شعبها الذين استطاعوا أن يحولوا بلدهم بعد أربع وعشرين سنة من الاستقلال – وهو عمر قصير في حياة الشعوب ـــ إلى دولة ديمقراطية يمتلك شعبها ناصية تقدمه وتطوره)

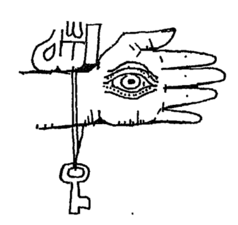
الصحفي العربي مصطفى أمين في الأخبار القاهرية ، والصحفي العربي كامل زهيري ، كذلك أحمد بهاء الدين ود . عبد العظيم أنيس وسليمان الفرزلي هم بعض من أعداد كبيرة من قادة الرأي والصحافة أشادوا بالتجربة الكويتية وايجابياتها ، لا على الصعيد المحلي ولكن على المستوي القومي .

وفي وسط غياب (وبهوت) التجارب في العالم الثالث تقف التجربة الكويتية لتعزز حرية الوطن والمواطن .. ويصفها أحد الكتاب العرب بأنها تكاد تقترب من (اليوتوبيا) « المثالية » العربية .

هكذا كان عمق التجربة وشمولها .

وإذا كان أحد في النهاية يقصد الكويت بسوء ، فهو يقصد تجربتها الديمقراطية ووحدة شعبها ، وإذا كان الكويتيون مصممين على شيء فهم مصممون على رعاية المسيرة وحفظها في ظل السياسة الرشيدة المؤمنة .

العربي ــ العدد ٣١٧ ــ أبريل ١٩٨٥



الموروثات الشعبية

كم فيها من ثابت وكم فيها من متغير ؟

قال لي صديق ذات مرة : هل فكرت في الكتابة عن الموروثات الشعبية (الفولكلور) لما فيها من تشابك بين ماضينا وحاضرنا العربي اليوم ، ولما لها من تأثير نتداوله وننقله نقلا ونردده دون أن نتبين وقعه على حياتنا المعاصرة .

قلت له : اضرب لي مثلا .

قال : مايردده الناس في الأمثال السائرة خالف تعرف ، أو خالف تربح ، أو العين لاتقاوم المخرز ، أو أحب أهل الكلب اليه خانقه . الخ

قلت : لقد فهمتك الآن ، ان لي وجهة نظر في هذا الموضوع ، والأمثلة التي ذكرتها قد تكون مدخلا جيدا لمناقشة الموضوع برمته .



ومنذ حديث الصديق اختمرت الفكرة في ذهني وبدأت أقرأ حولها ما تيسر لي من مصادر . فوجدت أن موضوع « المأثورات الشعبية » طويل عريض ، له علاقة بموقفنا من كل ماهو منقول عن السلف من جهة ومن جهة أخرى له علاقة بحياة الشعوب وخبراتها وتجاربها . وأنا اليوم أحاول الكتابة عن جزئية منه هي « الأمثال والحكم » .

تشابه الخبرات والأمثال

والأمثال والحكم هي سلسلة طويلة من تراكم الخبرات مضغوطة في كلمات قليلة وهي ليست مقصورة على شعب دون آخر ، بل اننا نجد في بعض الأوقات أنها

مشتركة بين ثقافات وشعوب متعددة ، بالرغم من اختلاف بيئاتها وتجاربها وبعد المسافة بينها ، ذلك لأنها تعبر عن معان انسانية مقترنة بالوجود البشري العام .

فالمثل العربي القائل « كحامل التمر إلى هجر » ويضرب في الشخص الذي يحمل بضاعة إلى بلدة هي صانعتها أو منتجتها ، تجد له مثلا مشابها في الثقافة « الأنجلو سكسونية » هو (كحامل الفحم إلى نيوكاسل) ومن المعروف أن نيوكاسل هي المنطقة الأكثر شهرة في انتاج الفحم الحجري ، كما هي هجر (منطقة شرق الجزيرة العربية كما تسمى في التاريخ) منطقة انتاج شهيرة للتمر !

من هنا يأتي القول بأن قدرا كبيرا من الأمثال والحكم المتداولة هي ملك للإنسانية جميعها ، وهي مشتركة بين شعوب كثيرة بالرغم من اختلاف صورها وصياغتها ، مع ذلك فإن معناها متشابه ، وبعض الكتب تضع فارقا بين المثل والحكمة فتخصص المثل بما له مورد ومضرب ، أي له حدث واقع قيل فيه ، ثم صار صالحا لأن يضرب فيما يشبه هذا الأصل وينطبق عليه ، اما الحكمة فهي القول الذي يطلقه صاحبه من حصاد خبراته وتجاربه ، وبعض الكتاب يغلب « لفظ » المثل فيطلقه على الحكمة أيضا .

وحين نناقش الفرق بين المثل والحكمة بتفصيل أكثر ، فسنجد أن كليهما قول وجيز رصين ، ولكن المثل قول جرى في موقف معين حقيقي أو متخيل ، تعبيرا عن حادثة ما لشخص أو أكثر ، فاذا تكرر مثل هذا الموقف ذكر القول السابق ، لما بين الموقفين من التشابه ومن هنا سمي هذا القول بالمثل ، ومن الحكمة مايجري مجرى المثل كقول المتنبي « الجوع يغري الأسود بالجيف » فالمعروف أن الأسد لايأكل الرمم فضلا عن الجيف ، بل يصطاد لنفسه فيأكل مما اصطاده طازجا ، ولكنه حين يجوع فلايجد مايصطاده من الحيوانات ، ولايجد إلا جيفة فانه يأكل منها ليدفع عن نفسه الموت .

واذا وجد مثل هذا الموقف ــ وكثيرا مايوجد – قيل هذا القول ، ولو لم يكن في الموقف أسد ولا جيفة لأن الضرورات تنزل الانسان على حكمها ، كما اذا رأينا شريفا يرضى بما لايليق به ، فما امتنع عنه ، والحياة كما نعلم ملأى بالضرورات .

ويلتقي هذا المثل الجاري مجرى الحكمة مع محض حكمة معروفة هي قولهم « الضرورات تبيح المحظورات » ويتكرر قول هذه الحكمة كلما حدثت ضرورة تضيق على صاحبها فتلزمه أن يقدم على ماهو ممنوع ، فرارا من الضيق إلى السعة ، في سبيل مصلحة أكبر .

والمثل أشد توضيحا في ابراز المعنى وتبسيطه من التعبير عن هذا المعنى نفسه بعبارة عادية ، لأنه يصور المعنى صورة حسية والمحسوسات أيسر فهما ، لأنها تدخل من الحواس فيتلقاها الذهن شاخصة متميزة وهو يعتمد على التشبيه أو الاستعارة أو الكناية من وسائل البيان .

ولذلك يلجأ المعلمون إلى المثل أو الأمثال في تبليغ مايريدون إبلاغه إلى من دونهم فهما ، وفي القرآن الكريم « إن الله لايستحي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها » وتذكر الأناجيل ـــ وهي تروي قصة السيد المسيح مع حوارييه – أنه عليه السلام « كان يكلمهم بأمثال ، وبغير أمثال لم يكن يكلمهم »

ولكل مثل في الغالب قصة ، واقعية أو خيالية ، بحسب الحادثة المفترض أنه جرى فيها ، ومما تمتاز به أمثالنا العربية جملة أن الكتب التي تعنى بجمع الأمثال حين تذكر المثل تذكر معه قصته الواقعية ، أو تتخيل له قصة ملائمة ، واما كتب الأمثال في اللغات الأخرى فالغالب أنها تورد الأمثال مجردة .

وقد لاتكون للمثل قصة كقولهم : « أكرم من حاتم » و « أظلم من الحجاج » و « أخف من فراشة » و « أثقل من جبل » فيكفي في المثلين الأولين أن نعرف أن حاتما كان رجلا كريما وان الحجاج كان حاكما ظالما ، ويكفي في المثلين الأخيرين أن نعرف خفة وزن الفراشة ، وثقل وزن الجبل .

والحكمة تعتمد على الواقع ونفاذ العقل إلى أسرار الطبيعة أو الحياة ولاسيما النفس الانسانية وطبائعها أو أمزجتها ، ومن ذلك أمثالنا العربية الآتية : « مقتل الرجل بين فكيه » و « ذكاء المرء محسوب عليه » ومن الحكم في الانجليزية : « لأن يموت المرء حرا خير من أن يعيش عبدا » و « لاتقطع بالسكين ماتستطيع قطعه بالأصابع » و « الشحاذون لايخشون اللصوص » و« كل امرىء يلقي أخطاءه على زمانه ».

الأمثلة والحكم قد تكون إنسانية عامة أو تكون قومية أو وطنية خاصة .. فمن العامة المثل الروسي :« اذا لم يكن مفر من الغرق ، فالبحر اللجي خير من البركة الآسنة » وآخر « من الحياة نخاف ، لامن الموت » ومن الأمثال القومية أو الوطنية « زوجي سيىء أخافه ، ولكن اذا كنت معه لم أخف غيره » و « ماأسعد آلفرنسي بغراب » والأخير هنا يعود إلى أن جنود نابليون بعد خيبتهم في غزو روسيا وندرة الأقوات ، كانوا يصطادون الغربان . ومن الأمثلة الصينية الساخرة « بائع البطيخ يقول إنه حلو » وهو يقابل المثل المصري « من يشهد للعروس الا أمها »

●●●

وفي تراثنا العربي كثير من كتب الأمثال والحكم ، وقد ألفت فيها كتب خاصة ، وهي تسمى « كتب الأمثال » ويجب أن نلاحظ أن الأمثال والحكم أكثر شيوعا في الأوساط الأمية .

ويقول العرب إن مواصفات المثل الجيد هي الإيجاز وإصابة المعنى وحسن التشبيه وقد عنوا على مر العصور بجمع الأمثال وتصنيفها ،إلا أن الدراسات التحليلية الاجتماعية لهذه الأمثال قليلة بل نادرة . وبما ان الأمثال ينعكس فيها شعور الشعوب وتفكيرها وعاداتها وتقاليدها وخبراتها كما تعبر عن الفئات الاجتماعية التي تنطقها بما تريد أن تقول أو تضمنها مواقفها ومصالحها .. لذلك فقد أصبحت أحد المصادر المناسبة والمهمة لمعرفة نفسية أي شعب وتطوره الفكري والحضاري ، وهذا النوع من الدراسات يمكنه أن يكشف الحياة الفعلية والحضارية للأمة ، ولاتستطيع اية مصادر أخرى – كالنقوش والتدوينات – أن تقدم ماتقدمه الأمثال من ثروة حقيقية للدراسة ، وكمصدر لاكتشاف تلك الحياة وتحليلها في واقعها وربما في احتمالاتها المستقبلية ، وأصبحت الأمثال اليوم هي المصدر للدراسات العلمية الاجتماعية الكثيفة . لكن بالرغم من هذه الأهمية التي يعول عليها بالنسبة للأمثال والحكم إلا أن ماندعو اليه هو النظر بمنظار النقد والغربلة لها .

النقد والغربلة

إذا أردنا أن نقف موقف الدارس والناقد لما وصلنا من أمثال وحكم من قبل الأسلاف فلابد لنا من التمحيص في القيمة الحضارية لبعض أمثالنا وحكمنا ، ولا يضيرنا أن نضيف الشعبي والمستحدث منها إلى الفصيح والموروث .

فالأمثال التي ضربها صديقنا في صدر هذا الكلام مثل « خالف تعرف » وغيره ، تنطوي على موقف ضمني معارض للتجديد والابتكار وكل من يأتي بجديد لايؤخذ بالجدية الكاملة في حد ذاته فهو مجرد شخص يريد أن يعرف أو يشتري دعاية وإعلانا – حسب أقوالنا اليوم – بالمجان دون أن يضيف جديدا ، لذلك فإن النظرة اليه هي نظرة استخفاف لاغير .

وأمثلة أخرى لابد أن نقف عندها طويلا وهي وان شكلت خبرة لشخص ما في مكان وزمان محددين ، فانه يجب ألا نأخذها على علاتها وبصورة ملزمة ومطلقة ، مثل قولنا : « اتق شر من أحسنت إليه » أو « أكبر منك بيوم أعلم منك بسنة » أو « إن آخر الدواء الكي » ... الخ .

ففي عصرنا هذا لايمكن أن نقبل التحريض على عدم الإحسان إلى الناس بسبب أن أحدا في ظروف معينة أساء لمن أحسن اليه ، كذلك لايمكن أن نقبل أن يكون التقدم في السن وحده عاملا أساسيا من عوامل التقدم في العلم والمعرفة ! أو أن آخر الدواء الكي في الوقت الذي تقدمت فيه علوم الطب !

واذا كانت تلك الأمثال وغيرها تضرب في بعض الأحيان لأجل معناها الضمني ، فانها مهما اختلفت صيغتها تعبر تعبيرا واضحا عن مواقف اجتماعية وفكرية يجب أن نعيد النظر فيها من جديد .

تغير المكان والزمان

يقودنا كل ذلك إلى القول بأنه ليس كل ماقاله أجدادنا في العصور السابقة – حتي لو كانت خبرتهم عنه حقيقية في ذلك الوقت – يصلح بالضرورة والحتم لزماننا ، أو انه يمكن ان يخدم حياتنا الحاضرة ، ولا أجد أن ذلك بذاته يعتبر موقفا جديدا ،

فالموقف من التقليد والنقل انتقده الكثيرون في عصرنا من منطلق موقف فكري عام ولكن مانعتقد أنه جديد هو النقد واعادة النظر في امثالنا السيارة ، والتي يجري تداولها كثيرا على شفاه الناس ، ومعظمهم يتعامل معها بتسليم مطلق دون تمحيصها أو اخضاعها لمحك التجربة .

ضمن هذا الإطار لابد من بذل جهد ثقافي لإيجاد وعي جديد يسلم بأن التغيرات التقنية من جهة ، والاجتماعية من جهة أخرى تفرض التغيير حتى في أمثالنا وحكمنا فهي ليست ثابتة ولايجوز أن ننظر اليها كذلك ، صحيح أن بعضها يمكن قبوله اليوم ، لا لأنه حكمة قديمة ومثل سائر ، ولكن لأنه مازال ينطبق على الخبرة الانسانية اليوم ، ويمكنه أن يتواءم مع مجريات الحياة والواقع ، كقولنا مثلا : « الخطأ زاد العَجول » أو كقولنا « رب أخ لك لم تلده أمك » أو « اعط القوس باريها » أو « أسمع جعجعة ولا أرى طحنا »أو « السيفان لايجتمعان في قراب واحد » أو « ماضاع حق وراءه مطالب » ... الخ اما بعضها الآخر الذي لايتناسب مع حقائق العصر فلابد من إعادة النظر فيه .

تجربة خلاص الأمم من الموروث الجامد المعطل للتغيير تقول لنا إن هذا الخلاص يبدأ بخطوة أولية ومهمة هي نقد الموروث وبيان سلبياته والاعتراف بأن بعض هذا الموروث من « أمثال وحكم » لم يعد ملائما في عالم اليوم .

فمع التقدم المتزايد في الوعي وإدراك حقائق العلم والحياة والمجتمع فاننا نحس بالارتباك والقصور والتقصير فيما لو حبسنا تجربتنا في اطار تجارب الآخرين وخبراتهم الخاصة في زمان وظروف كانت لصيقة بهم . ومن خلال إعمال النقد وإخضاع الحكم والأمثال لمحكات الواقع فإننا لانفتأ نكتشف فداحة الخطأ الذي نقع فيه عندما نؤسس أحكامنا في قضايا كثيرة على خبرة الآخرين ، أو على حكم وأمثال موروثة منقولة من الماضي ، واغفال الخطأ في هذا الموروث يورث أخطاء أخرى للأبناء ايضا ، مما يتراكم ويزيد من الأخطاء التي قد تعطل مسيرة الأحفاد وتدخلهم في نطاق المقلدين بدلا من أن يكونوا مبتكرين .

الحالة الذهنية لعصرنا هي حالة صراع وشد وجذب تتسابق فيها الأمم للوصول

إلى التقدم من أجل سعادة الانسان ، هذه الحالة تحتم علينا نقد الموروث وتحديد سلطانه علينا حيث يقف البعض بعناد في وجه كل تغيير مما يجعل الإصلاح المنشود في مثل هذا الموقف هو إصلاحا للماضي لا إصلاحا للمستقبل الذي يطرق أبوابنا ويتحدانا ويطالبنا بالتأهب له .

قد يرى البعض أن العودة إلى الماضي والتشبث به تعني جزئيا هروبا سهلا ومريحا من مواجهة الحاضر والمستقبل ، وبمعنى آخر التوجه إلى بساطة الثقافة الماضية هروبا من مواجهة تعقد الثقافة المعاصرة ، لذلك يبدو لنا أن التشبث بتجارب الماضي المحدودة في طبيعتها هو في حقيقة الأمر حركة تقليص واسترخاء تريد تجميد حدود التجربة الانسانية .. ولكن الحقيقة الظاهرة للعيان أن التجربة الإنسانية تتسع كل يوم ، بل كل ساعة ..

الخط الفاصل بين الفهم « لإحياء الموروث » وبين « تجاوزه » تكمن في فهمنا الواضح بأن صلب القضية لايقوم على إحياء تجارب السابقين كي نقلدهم بل يقوم على الاستفادة من تجاربهم حتى نبدع واقعنا وحياتنا تماما كما صاغوا هم تجاربهم وحياتهم حسب واقعهم . القضية بشكل آخر هي ألا نتبلد ولكن أن نتصرف مثلهم في ظل ظروف اقتصادية وسياسية وتقنية واجتماعية متغيرة .

الأمثال بين الحكمة والتجارب

عادة ماتصنف الأمثال السيارة – سواء كانت مصوغة بلغة عربية أو بلهجة محلية في شتى أقطارنا العربية – على أنها صنفان :

صنف يحمل الحكمة ، وصنف آخر مبني على حوادث وقعت لأشخاص حقيقيين أو متخيلين في مجمل الموروث الشعبي ومن هنا تنبع ضرورة إعادة النظر في مثل هذه الأمثال ، فإن كانت من النوع الأول ، أي الحكمة ، وجب قياسها على مجريات الحياة والواقع ، فإن وجدنا أنها مازالت تملك صلاحيتها وصحتها وتخدم البشر في حاضرهم . فإن ذلك ادعى إلى التمسك بها والأخذ بمضمونها . وإلا أعيد النظر فيها ، أما إذا كان المثل نابعا من تجربة شخصية ، فلابد من قراءة تلك التجربة واستنطاق الجوهري فيها واقتباس مايمكن أن يغني حياتنا ويضيف اليها ، ولقد أقنعتنا

دراسات أمثال الشعوب وحِكمها بأن لها علاقة بالروح العام للشعب في مراحل معينة ، فإن نبعت الأمثال في مرحلة انتصار وثقة بالنفس انتشرت الأمثال المجسدة لذلك التوجه ، وان كانت الشعوب في مراحل تقهقر وانحسار انتشرت بينها الأمثال والحكم المتقاعسة والمفضية إلى التقوقع وترك ما لقيصر لقيصر .

ولعل هذه القضية قد خبرناها نحن العرب في الخمس والعشرين سنة الأخيرة من هذا القرن على أقل تقدير . فعندما كانت حركة التحرير العربية سائرة في طريقها الصاعد تكسب المعارك مع الأجنبي ، كان فهمنا لأنفسنا من خلال مانطلقه من حكم وأمثال يتوافق مع طبيعة المرحلة ويستجيب لها ، ولكن في مرحلة أخرى وأحسبها الخمس عشرة سنة الماضية نجد أن أمثالا وحكما وتعابير شعبية مصورة للتخاذل ، هي التي انتشرت في بيئة التراجع والانحسار .

وقد يساق المثل دون ذكر صاحبه فيوصف بأنه قول كثيرين ، وقد يكون من أطلقه فردا واحدا امتاز بالفطنة وفهم الواقع واستخلصه من تجربته وتجارب غيره ، مما يرجح احتسابه ضمن مايمكن أن يعبر عن شعور الجماعة وإحساسها وخبراتها .

اللغة والألفاظ

دراسة الأمثال – بجانب كونها مصدرا مهما لدراسة الحياة العقلية والحضارية للأمة – مصدر آخر لدراسة تطور اللغة وانتقال دلالات الألفاظ ، فبعض الألفاظ والجمل اليوم تعني لنا شيئا محددا ولكنها في وقت مضى كانت تعني شيئا آخر كالقول « ثلاثة لايستشارون : معلم الصبيان وراعي الجديان – صغار الماعز – ومجالس النسوان » . ومعلم الصبيان على سبيل المثال كان ساقط العدالة ولاتقبل شهادته في رأي بعض فقهاء المذهب الحنفي قديما ، أما معلم (الصبيان) الآن فهو كغيره من المواطنين له حقوقه وواجباته ويؤدي رسالة وواجبا وطنيا يستوجب لقاءهما كل تقدير واحترام واذا نظرنا إلى أمثالنا العربية حسب هذا المنظور فاننا نحصل على دليل آخر على قدرة لغتنا العربية على التطور والمرونة التي استمرت بهما لغة حية كل هذه القرون الطويلة .

لقد كثرت في لغتنا العربية الأمثال التي تذم الجبن والبخل والغدر وغير ذلك

من الصفات السلبية ، كما كثرت الأمثال التي تمجد الشجاعة والكرم والحكمة والعقل والوفاء والعفة .. الخ من القيم الاجتماعية الايجابية مثل « الصدق أنجى » ، « من لم يعلم لم يسلم » « دولة الجاهل عبرة العاقل » « الجهل بالفضائح من أقبح الرذائل » .... الخ ، ولكننا نجد أمثالا تأخذ مسارا عكسيا – ولو أنها قليلة – فتذم القيم الايجابية وتعظم القيم السلبية مثل « الكذب ملح الرجال » أو كما ورد في بداية هذا المقال « أحب أهل الكلب اليه خانقه » ، « أو العين لاتقاوم المخرز » ولقد كان ذلك مدخلا لبعض المستشرقين للطعن في الحضارة العربية .

كما ان المرأة نالها نصيب الأسد في الحط من شأنها من خلال بعض الأمثال العربية مثل « أجهل من امرأة » أو« من كانت تجارته نسوان فهو إلى خسران مهما طال الزمان » أو « ثلاث لأمان لهم : المال ولو كثر ، والسلطان ولو قرب ، والمرأة ولو طالت عشرتها » أو المثل الذي سبق ذكره وبدايته « ثلاثة لايستشارون ..الخ »

ويأخذ البعض كل ذلك كأنه أمر مسلم به على دونية وضع المرأة عند العرب كما أن البعض الآخر يأخذ على الأمثال العربية صيغة المبالغة الظاهرة ، كما ان المثالية المطلقة البعيدة عن الواقعية هي أيضا أحد المآخذ الأخرى .

الأمثال تفشي أسرارا كثيرة عن عقلية الشعوب ومجريات حياتها ، وتحدد الوضع الاقتصادي والاجتماعي لشرائحها المتعددة ، كما تسجل حكمتها واعتزازها بنفسها من جهة ، وسلبيتها واستسلامها من جهة أخرى . وبما أنها نابعة ومعبرة عن مجموعة عريضة من الناس ولا تعبر عن النخبة فقط كما هي في حال الشعر أو النثر أو أية فنون أخرى ، لذلك فإنها أقرب إلى التعبير عن المجتمع بكل أفراده على اختلاف طبقاتهم ونزعاتهم .

العربي ــ العدد ٣١٨ ــ مايو ١٩٨٥



العنف والإرهاب تجاه الآمنين هو سلاح الضعفاء

الزمان : الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الاثنين الموافق الثامن والعشرين من شهر مايو الماضي .

المكان : قاعة استقبال صغيرة ومتواضعة هي قاعة الاستقبال في بيت أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد ، وفي بيته المتواضع الذي لايختلف كثيرا عن بيوت الكويت القديمة ، لابذخ يستلفت النظر ولا بهرج .

الحضور : رؤساء تحرير الصحف اليومية والأسبوعية مع رئيس وكالة الأنباء الكويتية يتقدمهم وزير الإعلام في الكويت .

الغرض : حوار سريع مع الأمير الذي أصر – وبعد أقل من ثمان وأربعين ساعة فقط على محاولة الاعتداء على موكبه – أن يستقبل المسئولين الإعلاميين والصحافيين « لدردشة » قصيرة .. ولكنها عميقة ومؤثرة .

مما ورد في قول أمير الكويت في ذلك اليوم المشهود :

« إن الانسان معرض للمخاطر . ولايعنيني في هذه اللحظة ومنذ فترة غير قصيرة الا اقتتال الاخوة العرب والمسلمين في المخيمات في بيروت ، وهذه الدماء الزكية التي تسيل من الجانبين » وقال : « مايهمني هو الوضع العربي المتدهور والذي وصل إلى درجة تدفع أشد الناس إيمانا بالمستقبل إلى اليأس والقنوط .. ولكننا في الكويت مازلنا مؤمنين بأن الجهود لابد أن تبذل مهما كانت التضحيات والعقبات لوقف هذا التدهور »

لقد كان الرجل – وبعد أقل من يومين من ساعة الاعتداء عليه وهو في موكبه متجها إلى مكتبه – يفكر لا في نفسه ولا فيما عوفي منه ، فهو مؤمن بقضاء الله وقدره ، ولكنه يفكر في أمته ، ويفكر في أبناء وطنه الذين خاطبهم بعد ساعات من وقوع الحادث في ٢٥ مايو ، يوم السلامة الوطنية ويوم الوحدة الوطنية قائلا :

« الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين .. « قل لن يصيبنا ألا ماكتب الله لنا » .. صدق الله العظيم .

لقد سمعتم ماحدث صباح اليوم ، والمؤمن يسلم أمره إلى الله تعالى فهو الحافظ وبيده كل شيء ، وأود أن أطمئنكم جميعا بأنني الآن بخير والحمد لله ، ومانتعرض له من حوادث لن يثنينا ويثني الكويت عن السير في طريق الخير للجميع ، وأن تعمل من أجل الخير لأبنائها ولأمتنا العربية والإسلامية .

إنني أشكركم جميعا لما أظهرتم من مشاعر صادقة ، وأسأل الله سبحانه أن يبعد عنكم كل مكروه ، كما أود أن أشكر إخواني الرؤساء الذين اتصلوا بي معربين عن مشاعرهم الأخوية التي أعتز بها .

حفظ الله الجميع من كل مكروه ورحم الله الذين راحوا ضحية هذا الحادث الأليم وكتب الله الشفاء للمصابين »

ماذا يريد الأعداء من الكويت؟

لقد هبت الكويت بعد ذلك اليوم ولفترة طويلة ، وأحسب أنها ستكون فترة مميزة في تاريخ الكويت ، هب المجتمع الكويتي العربي واقفا وقفة رجل واحد ، مؤيدا وداعيا للأمير وسياسته الحكيمة الداخلية والخارجية ، ولقد اتفق الجميع على أن الاعتداء الآثم على حياة أمير الكويت لم يكن موجها ضد شخصه فحسب ، بل كان موجها ضد الكويت ، ضد تجربة الكويت الاجتماعية والسياسية في المقام الأول ، وضد توجهاتها السياسية العربية والإسلامية والدولية .

فتوقيت الحادث لم يكن بعيدا إلا بأشهر معدودات عن فترة الانتخابات الديمقراطية التي مارسها أبناء الكويت أمام سمع العالم وبصره .. ولم يكن بعيدا عن

فترة بدء أعمال مجلس الأمة المنتخب من الشعب ، التجربة التي كانت نقطة مضيئة في التنظيم السياسي في المنطقة .

● ● ●

ولقد فهم البعض خطأ أن الحوار الديمقراطي الذي يجري في الكويت من خلال مؤسساتها الدستورية وبشكل علني واضح للجميع ، فهموا هذا الحوار الذي يشوبه بعض الخلاف في الرأي في مجتمع حي متفاعل وديمقراطي ، على أنه يحمل بذور الخلاف ، وهو فهم خاطىء بالتأكيد .

فالحوار هو سبيل الوصول إلى الأفضل تحت حكم ارتضاه الجميع وتعاقدوا عليه وحموه من خلال الدستور ، في ظل حاكم يراه الجميع والدا وقائدا وحكما بين السلطات من اجل المصلحة الوطنية العليا ، فالكويتيون على اختلاف مشاربهم واجتهاداتهم لايرضون لنظامهم بديلا ، ولايرضون لأميرهم وقائد مسيرتهم أن يتعرض من قريب أو بعيد لمكروه أو عدوان :

من هنا بدا التكاتف والتلاحم الشعبي على جميع المستويات غريبا لدى البعض ، ولكنه ليس غريبا على من يعرف الكويت ... وليس غريبا على من واكب تجربتها وعرفها عن قرب ، وتكفي الإشارة إلى ماجاء في بيان الحكومة الذي أعقب الحادث الأثيم والذي قالت فيه : إن الحكومة لن تخضع للابتزاز أو الإرهاب أو التهديد ، وإن مثل هذه الأعمال الجبانة لن تقف حائلا أمام مسيرة الكويت الخيرة .

وتؤكد الحكومة مرة أخرى أنها مصممة على ردع كل من تسول له نفسه العبث بأمن البلاد واستقرارها ، متمثلة بقول الله سبحانه وتعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل مااعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين »

هذا البيان الذي أعلنته الحكومة عقب وقوع الحادث الأثيم يواكب بيان مجلس الأمة الذي عقد جلسته في صبيحة نفس اليوم وندد في بيانه بالحادث فقال :

« يستنكر مجلس الأمة بشدة باسم الشعب الكويتي حادث الغدر ، ويدعو الشعب الكويتي للتكاتف وتفويت الفرصة على أصحاب الأغراض المشبوهة وذلك من خلال

التأكيد على الوحدة الوطنية والوعي المطلوب في هذه المرحلة الحرجة ».

وأضاف البيان :« نود أن نؤكد أن هذا الشعب بقيادة صاحب السمو الأمير الذي آمن بالديمقراطية ورعاها لن يتأثر بمثل هذه الأعمال الجبانة وأن المسيرة الكويتية الديمقراطية ستستمر معتمدة على وحدة أبناء الشعب الكويتي »

إذا كان بعض من أهداف مدبري الاعتداء الآثم على موكب أمير الكويت ، تخذيل الثقة بالنفس وزعزعة الأمن فقد خاب ظنهم .. فقد واصلت الكويت دون طوارىء ودون إجراءات استثنائية مسيرتها الأولى ، وبلا أي اضطراب .. وعبر الكويتيون عن بكرة أبيهم عن تكاتفهم والتفافهم حول قيادتهم الأمينة ، واضطلعت الصحافة الكويتية وسائر أجهزة الإعلام بالعبء الذي تلتزم به في مجتمع ديموقراطي منظم تحكمه المؤسسات .

كلما كان المجتمع عادلا كان آمنا

لايستطيع أحد أن يكابر بالقول إن الكويت لاتطبق سياسات داخلية وخارجية متوازنة وعادلة ، فعلى الصعيد الداخلي يحكم الكويت دستور حديث وضع عشية الاستقلال وارتضاه شعب الكويت وقد تبنى هذا الدستور مؤسسات ديمقراطية حافظ عليها ورعتها القيادة السياسية الكويتية وتفرع من ذلك سياسات اجتماعية متوازنة ، فأصبح التعليم والرعاية الصحية والرعاية السكانية حقا مكتسبا للمواطنين في نفس الوقت الذي حافظت فيه الكويت على علاقات خارجية متوازنة سواء مع القوتين العظميين – الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة – أو مع بقية دول العالم وبخاصة دول العالم الثالث التي قامت بإشراكها في ثروتها منذ ظهور الكويت المستقلة من خلال الصناديق المحلية والعربية مثل الصندوق الكويتي والصندوق العربي كما أصبح مشهودا لسياستها الخارجية بقيادة وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الذي جعل دأبه محاولة رأب الصدع بين الإخوة على الصعيدين العربي والإسلامي ومافتىء يقوم بذلك كما أن السياسات المعلنة والمطبقة تقوم على أساس أن منطقة الخليج منطقة عربية يرفض الجميع أن يتدخل في سياستها الإقليمية أحد من الخارج ، كما أن الدفاع عنها من مهمات أبنائها وتحولت هذه المقولة إلى تطبيق عملي في سياسة الكويت الخارجية مع جيرانها .

وفي هذا الإطار فإن أي إرهاب يوجه إلى ذروة النظام الكويتي هو إرهاب مرفوض من قطاعات واسعة من العرب والمسلمين أصحاب البصر والبصيرة ولاينتج عنه خير أبدا ، بل إن نتائجه شر كامل .. وهو إرهاب لم يستهدف في الحقيقة رمز النظام بقدر مايستهدف إهانة الكويت وشعبها وضرب كل القيم الشريفة التي تأبى الكويت أن تتخلى عنها وتتشبث بأن تتخذها نبراسا لها وهاديا لمسيرتها ..

فمن الذي يغيظه ذاك الأمن ويزعجه هذا الاستقرار ويريد أن يزج بهذه البقعة الآمنة في آتون الاضطراب الذي قد يعرضنا إلى التدخل الخارجي !!؟

الإرهاب الأسود ضد المجتمع وضد الآمنين

مثل هذه التجربة مع شعب ديمقراطي مسالم يسعى قادته إلى الخير ورأب الصدع عندما يوجه إليه الإرهاب وعلى أعلى مستوى في قيادته ، فلابد أن تثار أسئلة منطقية : لمصلحة من يجري ذلك ؟

لاشك أن الإرهاب قديم قدم الحضارة الإنسانية ، قدم الزمان والمكان ...وقد ظهر في زماننا على شاشات السينما والتلفزيون وبين أغلفة الكتب والمجلات السيارة شخصيات تستخدم العنف من أجل تحقيق مصالحها ، ويعتمد حكمنا عادة على قيمة أعمالها من موقفنا السياسي والاجتماعي ، وفي جميع الحالات تقريبا يرفض الذين يمارسون الإرهاب – وخاصة في الوقت الحاضر – قبول التسمية والإقرار باللجوء الى هذه الوسيلة رغم تورطهم فيها ، فالإرهاب ينسب دائما إلى غيرهم ، حتى أصبحت عبارة (الإرهاب) عبارة نموذجية ترد في الإعلام السياسي الدعائي ، ولكن مهما حاول الذين يلجأون إلى الإرهاب تصوير الحقيقة على غير واقعها ، واخفاء المعالم الحقيقية لأعمالهم ، تبقى لأصحاب الفكر والمراقبين المحايدين قدرة على التمييز بين الإرهاب الأسود الموجه للآمنين والذي لايخدم غرضا وطنيا ، وبين ذاك النوع من النضال الوطني المبرر الموجه لطرد الأجنبي ، لأنه في ميدان السياسة لاترتبط حقيقة الأفعال والظواهر بما يعتقده هذا الفريق أو ذاك ، أو بتكييف الأعمال من قبل الفاعلين ، وإنما ترتبط حقيقة الأفعال بالآثار الملموسة التي تتركها تلك الأعمال

وبدورها الفعلى في الهيكل السياسي للمجتمع ، وأخيرا بالنتائج الموضوعية التي تجسمها تلك الأعمال في حياة ذاك المجتمع .

ومنذ الحرب العالمية الثانية تعرف جماهير القراء تسميات مثل« الجستابو » ، و ال « اس . اس » ، وهي من الأدوات البوليسية الخاصة بالنازية التي كانت تتخذ الإرهاب وسيلة لأهدافها ... وكذلك تعرف ال « سي . إي . ايه » و ال « الكي . جي . بي » في وقتنا الحاضر ، بجانب مسميات أخرى معروفة أو خفية ، هذه المؤسسات تعمل كذراع آخرى في الحروب أو هي امتداد للمجهودات الحربية ، كما عرفنا في تاريخنا العربي الإسلامي حركات كالحشاشين الذين زرعوا الاغتيال والعنف حتى أنهم حاولوا مرتين اغتيال القائد الإسلامي الشهير صلاح الدين الأيوبي . كما يقول لنا التاريخ إن حركات مثل (الخناقون) في الشرق الأقصى وحركة « كلوكلوكس كلان » في القرنين التاسع عشر والعشرين في الولايات المتحدة ، كلها حركات إرهاب أسود اتسمت بالعنف للتخلص من أولئك الذين حلت عليهم الأحقاد .

ولعل المنظمات الإرهابية الصهيونية التي انتشرت في فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى مثل منظمة (شترن) ومنظمة (أرغون زفاي ليومي) التي أسسها جابوتنسكي في سنة ١٩٣٧ (وهو أستاذ مناحيم بيجن في الإرهاب) هذه المنظمة كانت تضم شبابا يتدربون ويُنَشَّأون على مبادىء عسكرية صارمة وقاسية .. وكانت تزرع القنابل في الأحياء العربية في فلسطين وتضع المتفجرات في سيارات النقل وفي الأسواق التجارية والساحات العامة حتي أشاعت جوا من الإرهاب بين المواطنين الفلسطينيين وأجبرت بعضهم على الرحيل عن بيوتهم وأراضيهم ، ذاك هو النوع الثاني من الإرهاب الذي يحرم الناس حرياتهم وأوطانهم .

الإرهاب مرض دولي

إذا كنا قد فرقنا بين الإرهاب الأسود الذي يوجه إلى الآمنين من خارج الحدود دون ذنب جنوه ، وبين النضال المسلح ذي الدوافع الوطنية المبررة .. فإن العالم في العشرين سنة الأخيرة يشهد موجة من الإرهاب الدولي الذي زاده التقدم التقني

تعقيدا ، فالخطر من مواجهة نووية بين العملاقين الغربي والشرقي قد أبعد كليهما عن حرب تقليدية قد تستلزم أو تنتهي بمواجهة نووية .. فبرز عنصر جديد محل الصراعات وتأجيجها وهو الإرهاب .

والبعض اليوم ينظر إلى الإرهاب وكأنه امتداد للحرب أو بديل مؤقت عنها ، وستزداد هذه الصراعات وتحتدم في السنوات القادمة بزيادة بؤر الصراع ، ولعلنا في منطقتنا العربية اليوم مبتلون ببؤر صراع مستمرة منذ سنوات طويلة ... ليس مع عدونا الصهيوني فقط فذاك مفهوم ومقبول ..ولكنها مع الأسف امتدت بين أبناء القومية والجنس والدين الواحد ، ونتيجة لهذا الاضطراب فإن الدول الكبرى تسللت إلى ثغراته تستفيد منه من خلال عمليات خاصة تهدف لتحقيق أغراضها في السياسة الخارجية ، وتنفذها على نحو لايظهر دور الحكومات في غرضها ومباشرتها ، كما أنها لاتعترف بها ، ومن هنا جاءت تسمية « عرابو الإرهاب » وهي الدول التي تيسر للمجموعات الإرهابية العمل والحركة والدعم ، وقد لايكون الدعم شرطا لظهور هذه المجموعات ولكنه بالتأكيد شرط لاستمرارها ، كما أن التقدم التقني قد زاد من احتمالات الإرهاب ووصوله إلى أماكن لم يكن يصل إليها من قبل ، ولا يستطيع أي نظام سياسي في العالم اليوم إلا أن يتكيف مع احتمالات العنف.في جو السخط والإحباط المتزايد في مناطق كثيرة من العالم ، فهو مرض من الصعب وقفه ، وقد يصيب الأجسام السليمة كما يصيب الأجسام المعطوبة ، والفرق واضح في أن الأجسام السليمة تستطيع أن تقاوم .. أما المعطوبة فتصاب بالتدهور السريع .

الجسم الكويتي سليم

وبهذا التحليل الأخير فإن ماحدث في الكويت في ٢٥ مايو هو ارهاب اسود موجه ضد تجربة شعب آمن وقائد يتقي الله في مسئوليته وشعبه .

هذا الشعب وذاك القائد أثارا أحقاد الذين لايقدرون معنى الثبات على المبدأ ولايدركون قيمة الانتماء والولاء للوطن الكبير ... وحين يكون الشعب مؤمنا بسلامة مسيرته وحقه في الاختيار ، مدركا لعدالة القضية التي يدافع عنها ويعمل من أجل نصرتها ... وحين يكون قائد المسيرة عملاقا مدركا لمسئولياته ، ثابتا على مبادئه ، باذلا كل الجهد من أجل تحقيق العدالة للإنسان العربي ايا كان موقعه ، ومهما بلغت

التحديات في مواجهته .. حينئذ يبلغ الحقد الأسود منتهاه .. وتمتلىء القلوب المسمومة بالغل الأعمى الذي يدفعها إلى تقويض كل شيء ... حتى الحياة ..

من هنا كانت المحاولة الآثمة للعدوان على هذا الشعب ... من خلال الاعتداء على قيادته الواعية التي تقود مسيرته .. ولم يكن أصحاب الحقد الأسود ليتحملوا مسيرة شعب حر يقوده الرجل الذي عرفه الجميع مؤمنا بانتمائه العربي .. مدركا لمسئوليته تجاه قضايا العروبة والإسلام ، عاملا قدر الطاقة لرأب الصدع واصلاح ذات البين بين المختلفين من قيادات الوطن العربي .. باذلا كل الجهد لتحقيق الصفاء والسلام بين ابناء العروبة والإسلام .. لايخشى في الحق لومة لائم ولايهاب تهديدا أيا كان نوع هذا التهديد .. مادام موقنا بسيره على طريق الحرية والكرامة والشرف .. والحق كل الحق ..

ولم يكن أصحاب الحقد الأسود ليتصوروا أن هذا البلد الصغير في مساحته ... القوي بإرادة شعبه ... وقائده .. يمكن أن يكون قدوة ومثالا للديمقراطية والعدالة والأمن .. يتوافر له حكم القانون وحكم الشعب بالشعب من خلال حرية الرأي والتعبير بالقول واحترام إنسانية الإنسان .. وحين خابت حساباتهم وضلت خططهم تصوروا أنهم يستطيعون أن يبلغوا بالارهاب والاغتيال إلى أن يحرفوا المسيرة لتتلاقى مع مخططاتهم واحقادهم وافكارهم السوداء وتستسلم إلى أياديهم الملطخة بالدماء ...

وهكذا ضربوا ضربتهم الجبانة التي أرادوها أن تكون قاصمة .. لهذا الشعب الأبي وقائده الأمين ..

صلابة الجبهة الداخلية

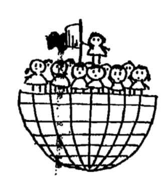
لقد اتضح بما لايقبل الشك صلابة الجبهة الداخلية الكويتية ... وظهر ذلك في كلمة سمو الأمير في اليوم الذي عاد فيه إلى مكتبه فقد قال :

« من أجل الحفاظ على كل ماترمز إليه الكويت سنتابع المسيرة ، لايوقفنا ماحدث وما قد يحدث .. وبعون الله ستبقى الكويت مرفوعة اللواء ، وسيبقى شعبها حاملا مسئولياته مهما يلقى من صعاب »

وقال : « إننا بذلنا الكثير لتصبح الكويت دار أمان واستقرار ، ومنبرا للحرية والديمقراطية ونبعا للخير وعلينا أن نبذل الكثير لحماية هذه المنجزات واستمرار إشعاعها .. ولا حماية دون نظام .. ولا نظام دون التزام دقيق بالتنفيذ ... ولا نجاح للالتزام إلا بجعله فوق المساومة والمجاملة على حساب الكويت فلنقبله مؤمنين بأنه حماية لكل شريف القصد واضح السبيل ، إن الشرفاء لايخشون النور . فلنسلط النور على كل أجزاء الكويت ولتكن الكويت أرض النور التي يتجنبها أهل الظلم والظلام »

وهكذا تعود الكويت من جديد مرددة مبادئها الدائمة ومواقفها العربية والإسلامية الأصيلة .. يدعمها شعب محب وقيادة ذات بصيرة ثاقبة ، ونظام سياسي ارتضاه الجميع كطريقة حياة ، ووسيلة للتخطيط للمستقبل .

العربي ــ العدد ٣٢٠ ــ يوليو ١٩٨٥



خطاب مفتوح إلى النساء العربيات

قضايا المرأة وأوضاعها وشئونها وشجونها فرضت نفسها على الإعلام العالمي في الشهر الماضي – يوليو ١٩٨٥ – إذ عقد في الأسبوع الثاني منه المؤتمر العالمي للمرأة في نيروبي عاصمة كينيا ، والتقى فيه حوالي ثمانية آلاف امرأة يمثلن حوالي مائة وخمسين دولة ، ويعتبر المؤتمر حلقة من سلسلة طويلة من الحلقات والندوات التي عقدت في السنين العشر الأخيرة ، لاسترعاء نظر دول العالم إلى قضية المرأة بعامة ، وقضية المرأة في العالم الثالث على وجه الخصوص .

هذا المؤتمر له قصة ، فقد أعلنت الأمم المتحدة – كعادتها في تخصيص سنة أو عقد للاحتفال بموضوع معين على مستوى العالم – سنة ١٩٧٥ سنة دولية للمرأة ، وعقد مؤتمر دولي للمرأة في مدينة المكسيك ، وقد ارتأى المؤتمر عدم الاكتفاء بتخصيص سنة دولية واحدة فقط لقضايا المرأة ، فطالب الأمم المتحدة بإعلان الفترة من سنة ١٩٧٦ إلى سنة ١٩٨٥ عقدا دوليا للمرأة ، وهكذا كان .

وخلال هذا العقد الذي ينتهي بانتهاء هذا العام ، وربما بانتهاء مؤتمر نيروبي السالف الذكر ، تكون المرأة قد عقدت سلسلة ندوات واجتماعات إقليمية ودولية لمناقشة قضايا المرأة ومراجعتها . وعقد المؤتمر قبل الأخير في كوبنهاجن بالدنمارك (يوليو ١٩٨٠) الذي كان بمثابة مؤتمر لالتقاط الأنفاس . ثم تلاه المؤتمر الأخير في نيروبي .

ولكن ماذا تحقق من كل ذلك ؟

من المفارقات الأولى اللافتة للنظر أنه عندما كان آلاف النساء في مؤتمر نيروبي يراجعن التقارير والمطالبات ، كانت تلازمهن حقائق صارخة تفيد بأن خمسين في

المائة من نساء كينيا العاملات – البلد الذي استضاف المؤتمر – يتقاضين أجورا عن أعمالهن لا تكفي لشراء الحليب المصنع لإرضاع أطفالهن !

بين الشمال والجنوب

من العبث طرح قضية المرأة على أنها قضية خاصة بالنساء ، وقد تكفلت كتابات ومواقف كثيرة بتأييد هذا الاتجاه ، صحيح أنها – جزئيا فقط – مشكلة نساء ولكنها كليا مشكلة غنى وفقر ، ومشكلة مجتمع كامل أيضا قبل أن تكون مشكلة خاصة بالنساء . فعلى الصعيد الدولي تقول لنا الإحصاءات إن النساء نصف سكان الأرض ، وتعادل ساعات عملهن ثلث ساعات العمل التي تنجزها البشرية ، ولكن كسب النساء لا يتعدى واحدا على عشرة من مجموع الدخل العالمي ، وتقدر تلك الاحصاءات أن النساء ليس لديهن من الدخول المادية أكثر من ١ ٪ من الدخل المادي العالمي . وإذا كانت المرأة في الدول المتقدمة – كالدول الغربية والولايات المتحدة وكندا واليابان وفي بعض الأقطار الغنية مما يوصف بدول الشمال عموما – قد حصلت لنفسها على حقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية نتيجة لظروف تطور تلك المجتمعات ، فإن المرأة في دول الجنوب – أمريكا اللاتينية وأجزاء كبيرة من آسيا وافريقيا – قد وقع عليها ما وقع على الرجل في بلدانها من تعسف استعماري تحول إلى تخلف إنساني .

من المؤكد أن بعض المندوبات في مؤتمر نيروبي اكتشفن حالة الفقر المدقع التي يعيشها معظم النساء الكينيات ، وسوء تغذية الأطفال الناجم عن فقر الأسرة وعمل الأم المتواصل في الحقل أو في غيره ، وهذا وضع تشترك فيه النساء والأطفال سواء أكانوا في أرياف افريقيا أم الهند أم تشيلي ، أم في المدن المكتظة بالسكان سواء كانت كلكتا أو مكسيكو على سبيل المثال ، وهذا الوضع لا يترك لهؤلاء الأمهات خيارا بين إرضاع اطفالهن رضاعة طبيعية أو شراء المستحضرات التي تأخذ مكان حليب الأم ، والتي تروج لها الصناعات الكبيرة في العالم المتقدم ، فمن الثابت من خلال الإحصاءات العالمية المتوافرة أن الأمهات اللاتي يسهمن في الإنتاج داخل المدن المكتظة ، أو في الحقول في أقطار كثيرة من العالم الثالث ، لا يجدن الوقت الكافي

لعملية الإرضاع الطبيعية ، رغم تأكيد الطب – للفئات الواعية – أن ليس هناك ما يعوض الطفل عن حليب أمه !

والاحصاءات الدولية المتوافرة تقول لنا شيئا آخر بجانب ذلك ، فهي تشير إلى أن نسبة الوفيات بين الأطفال المحرومين من حليب الأم ترتفع في بلدان مثل تشيلي والهند وبلدان أمريكا الجنوبية ، في حين أن وفيات الأطفال تنخفض بين أطفال الأمهات اللاتي يجدن وقتا للإرضاع الطبيعي في تلك البلدان .

ولعل ضغط الفقر والجفاف والسياسات غير الرشيدة كلها تتكالب على الأمهات فى أقطار العالم الثالث ليكون أول ضحاياها الأطفال أنفسهم ، وتفيد إحصاءات البنك الدولي – وهي احصاءات تقريبية – أن البلدان التي لا يتجاوز فيها متوسط الدخل السنوي للفرد مائة وخمسين دولارا ، لا تنعم بالماء النظيف ولا تتخلص من النفايات بالطرق السليمة ، ماعدا استثناءات قليلة وخصوصا عند الموسرين من بين السكان ، وهناك ١٨ ٪ من سكان بعض مدن الهند يحصلون على ماء نقي للشرب والاغتسال و ١٣ ٪ من السكان في زائير مثلا لديهم هذا الامتياز و ١ ٪ من السكان في أثيوبيا ! وذلك على سبيل التذكير والمثال لا الحصر .

المرأة والأسرة

فكيف يكون وضع المرأة في مجتمعات فقيرة كالتي أشرنا إليها ؟

إن الرجل في معظم هذه المجتمعات ينسلخ عن العمل عند عودته إلى البيت من الحقل أو من أي عمل آخر يقوم به ، بينما المرأة في غالب أرياف العالم الثالث ومدنه يتواصل عملها الإضافي الشاق عند العودة إلى المنزل كالتنظيف ، وربما جلب المواد الغذائية بجانب عملية الطبخ نفسها ، وأعمال أخرى تضطر إلى إنجازها قبل أن تأوي متهالكة إلى فراشها استعدادا ليوم عمل جديد .

هذه الأوضاع تنعكس سلبيا على الروابط الأسرية في مجتمعات العالم الثالث وعلى تنشئة الأبناء ، ففي كثير من دول العالم الثالث يفتقد حضور الرجل – للأسباب التي ذكرناها – مع الأسرة ، وتبقى النساء . فقد جاء في إحدى الإحصاءات العالمية

أيضا أن ٤٠ ٪ من الأسر في أمريكا اللاتينية تنهض فيها المرأة بمسئولية رب الأسرة ، هذا في المتوسط ، وفي بعض البلدان مثل تشيلي تزيد نسبة الأمهات المهجورات على ذلك ، والبعض منهن لا يتجاوز سنهن الرابعة عشرة فقط .

ويكشف تقرير آخر عن أن مشكلة البرازيل إنما تكمن في أطفالها وأن الأطفال المشردين الملقين للعوز والجوع والمرض تفوق كل تصور ، وأن أربعة إلى خمسة ملايين منهم انتفخت بطونهم بسبب الجوع .

وهكذا فإن وضع المرأة في دول العالم الثالث – دول الجنوب – الأكثر فقرا وعوزا ، ليس سوى نقطة لمظاهر عديدة من التخلف ، فالاستغلال المركب للاسرة والمرأة يفضي إلى نتائج متخبطة ، منها اندفاعهم إلى محاولات ساذجة للخروج من هذا الضنك والحرمان بالمزيد من الإنجاب ، فإنجاب الأطفال لدى غالبية هذه الأسر في تلك البلدان هو السلاح الوحيد للحلم بحياة أفضل فى المستقبل ، وربما لضمان شيخوخة تغني عن الحاجة للآخرين .

ولكن هذا الحل الذي يبدو « منطقيا » للبعض يضاعف المشكلة ، فتصبح مشكلة الأطفال وبالتالي الشباب خاصة في المدن الكثيفة مشكلة مركبة ، ويهرب الأزواج كما أسلفنا ملقين بالعبء كله على النساء ، ومع ذلك مازال مؤشر الإنجاب هو الحل الأقرب إلى اقتناع الغالبية ، ولقد ثبت أن الحل – الإنجاب الكثير – استعصى حتى على البرامج الدولية لتحديد النسل ، مع أنها أنفقت عليه بلايين الدولارات في الدول المكتظة بالسكان ، فرغم هذه البلايين التي أنفقت في سبيل ضبط النسل ، وفي تعبير آخر تحديده ، فإنها لم تؤت ثمارها المرجوة .

وهكذا فإن الفقر والجوع والموت وهروب الرجال مع الأمية الطاغية ، كل هذا لم يقنع الكثير من نساء العالم الثالث الفقيرات بأهمية تلك البرامج مع أنهن يشاهدن الموت بأم أعينهن يحصد من أولادهن الكثير حصدا بلا هوادة ..

ولعل من الظواهر البشرية اللافتة للنظر تلك المعادلة الملموسة من خلال الإحصاءات في العالم ، والتي تؤكد على انخفاض نسبة الولادة من السكان كلما ارتفع الدخل ، مع صحة العكس ، والإحصاءات الدولية تقرر لنا ذلك بوضوح ،

فهي تشير إلى أن متوسط الولادات لكل ألف من السكان يرتفع ليصل إلى (٤٦) مولودا في المناطق التي لا يتعدى متوسط الدخل السنوي للفرد فيها ١٥٠ دولارا تقريبا ، وتنحسر هذه النسبة لتصل إلى ١٦ مولودا لكل ألف من السكان في البلدان المصنفة – بلدان الشمال – حيث يزيد متوسط الدخل السنوي للفرد الواحد فيها على ٦٠٠ دولار تقريبا !!

وإذا كان لتلك الإحصاءات معنى .. فهو يعني أن تكاثر السكان في البلدان الفقيرة يرتبط علاجه ارتباطا وثيقا بارتفاع الدخل ، أي يعني في جملة ما يعنيه وظائف ملائمة ورعاية أفضل للنساء .

ولا ننسى أن كثرة الولادة والإرضاع في مجتمعات فقيرة تفتقد الحد الادنى من الرعاية ماهي إلا مراهنة تدفع فيها المرأة الثمن باهظا ، وكثيرا ما تكلفها ببساطة شديدة حياتها ذاتها ..

والمرأة العربية

مضى على إصدار كتاب « تحرير المرأة المسلمة » للمرحوم قاسم أمين حوالي خمسة وثمانين عاما ، في هذا الكتاب والكتب العربية الكثيرة التي لحقته ، حظيت قضية المرأة العربية بمناقشات واسعة وآراء مختلفة ، وتباعدت كثيرا أو قليلا للإجابة عن سؤال يتعلق بدور المرأة العربية في هذا العصر وخصوصا أن القرن العشرين قد بدأ يعد آخر سنوات عمره .

أسئلة كثيرة أطلقت وما زالت تطلق حول قضية المرأة العربية ، فهي بجانب مشاركتها لأختها في أقطار العالم الثالث في بعض الظواهر والمشاكل ، إلا أن لها خصوصية حضارية واجتماعية من الصعب إنهاء المناقشة حولها دون معرفة الموقف التاريخي أو اللحظة التاريخية التي نمر بها كأمة .

أنا من المؤمنين – مع كثيرين غيري في هذا الموضوع – بأن قضية المرأة العربية ليست قضية خاصة بالمرأة فقط ، فهي في حقيقتها قضية مجتمع ، وقضايا المرأة العربية ، رغم تقاربها وتشابهها في كل الأقطار العربية ، إلا أن بعضها له خصوصية قطرية لا يسعنا إنكارها . ولكن الخلاف ليس في كل ذلك . ليس الخلاف على أن

نصف سكان الوطن العربي تقريبا نساء ، أو كما تقول الإحصاءات مرة أخرى إنه يوجد في الوطن العربي من ٨٥ إلى ٩٠ مليون امرأة هذا العام (١٩٨٥) ، وسيزداد هذا الرقم – كما تقول لنا الإحصاءات المتوقعة – إلى حوالى ١٤٠ مليون امرأة في سنة ٢٠٠٠ أي بعد خمس عشرة سنة من الآن .

ولكن الخلاف في تجاهل البعض هذا الرقم الكبير نسبيا وتجاهل حقيقة أن المرأة هي أيضا إنسان له حقوق وعليه واجبات . وقد يقول قائل – كما يشار في كتيبات الدعاية أو يطرح من على المنصات وفي الاحتفالات النسائية – إن المرأة العربية عملت سفيرة ووزيرة وأستاذة جامعة وطبيبة وشرطية .. الخ ، وأقول للقائلين بذلك : نعم .. إن ذلك صحيح . ولكن مرة أخرى أريد أن أتحدث عن غالبية النساء في ريفنا العربي ومدننا المكتظة وقرانا النائية وصحارينا الواسعة .

المرأة هناك مازال أمامها شوط كبير لتصل إلى تحقيق إنسانيتها ، ليس بالقوانين المكتوبة والمفروضة ، ولكن من خلال الممارسة الممكنة والواقع الملموس المحسوس .

القضية ليست في تعليم المرأة العربية فقط ، مع أن الأرقام المتوافرة لدينا في هذا الصدد تثير الحزن ، فتفشي الأمية بين النساء العربيات يصل في متوسطه إلى ٧٠ ٪ لمن هن فوق الخامسة عشرة ، ويجب التذكير أن هذا الرقم هو رقم متوسط يتوارى خلفه كل ما تخبئه الارقام المتوسطة !

فنسبة الأمية بين النساء تتراوح في الأقطار العربية بين حدها الأدنى ٣٥ ٪ إلى حدها الأقصى حوالي ٩٥ ٪ وتقع كفة الحد الأقصى في موضع الرجحان .

يتجاذب قضية تعليم الفتاة في مجتمعنا العربي طرفان متناقضان ، فهناك من يملكن قابلية التعليم ويقبلن عليه ، ولكن لا يجدن مقعدا في التعليم الابتدائي ، وذلك ناتج عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطر العربي أو ذاك ، أما الجانب النقيض الآخر فيتمثل في بروز عوائق اجتماعية أساسها ضعف الوعي ، وتفشي الجهل ، حتى لنكاد نسمع من خلالهما ذلك القول العجيب :

« ليس لدينا فتيات يذهبن إلى المدارس » ! بكل ما تعنيه هذه العبارة وتنطوي عليه من غثاثة اجتماعية مؤسفة .

ومن المبكيات المضحكات أن محصلة طرفي الجذب في تعليم البنات في مجتمعنا العربي بين قادر محجم ، ومعوز مقبل ، محصلة ذلك أحد التقارير التي ذكرت أن إسهام المرأة في مجمل قوة العمل العربية ، إسهام هامشي إذ يتراوح بين ١٠ ٪ و ١١ ٪ من كامل قوة العمل العربية * في الوقت الذي تسهم فيه المرأة في الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية بـ ٤٥ ٪ من قوة العمل وفي جنوب شرق آسيا وافريقيا السوداء بـ ٣٣ ٪ ، وأخيرا في أمريكا اللاتينية ٢٥ ٪ من قوة العمل .

أي أن قوة العمل النسائية العربية لا تكاد تصل إلى نصف قوة العمل في أمريكا اللاتينية على الرغم مما فيها من تخلف !

وهذا يؤكد القول بأننا نقترف إثم تعطيل قوة حقيقية ونغل أيديها عن العمل والانتاج ..

وصحة المرأة العربية

إذا كان تعليم المرأة وإسهامها في قوة العمل قضية لها أبعاد اجتماعية بجانب أبعادها الأخرى ، فماذا عن صحة الأم العربية ؟

إذا كان بعضنا يفخر بالإنجازات الصحية وبناء المستشفيات في المدن العربية ، فهو يرى ربع الصورة على أقل تقدير ، والصورة الحقيقية طبقا للإحصاءات العالمية تقول : ان معدل وفيات الأطفال الرضع يصل إلى ١٥ في الألف في المتوسط في دول الشمال (الدول الصناعية) ، ويصل إلى حوالي ٤٥ في الألف في الدول المتوسطة الدخل ، أما فى معظم الأقطار العربية فهو يتراوح بين ٧٠ و ١٠٠ لكل ألف من الولادات . صحيح أن هذه النسبة تقل كثيرا حتى تصل إلى حوالي ٤٠ لكل ألف في بعض الأقطار العربية ، ولكن الثابت أن المتوسط العام يشير إلى خطورة الوضع الصحي للأم العربية في الأرياف والمدن المكتظة والأقطار العربية الفقيرة ، وهي نسبة لا تدعو إلى الابتسام ، إلا إذا كان ذلك من باب الرثاء أو القلق .

* لقد اختلفت النسبة قليلا بين باحثين عربيين هما د . خضر زكريا (جامعة دمشق) و د . مارلين نصر (لبنان) ، ورغم أن الأخيرة تحدد دراستها بالمشرق العربي ، إلا أن متوسط الإحصاءات متقارب .

وتشارك أغلب النساء العربيات أخواتهن في العالم الثالث في موضوع المستوى الصحي وخصوصا في قصور الخدمات العامة كالمياه الصحية ، والصرف الصحي والتخلص من الفضلات ، أي في قضية ما تعارفنا عليه « بالصحة البيئية » ويتضح ذلك أكثر ما يتضح في البيئات الريفية وأحياء المدن الفقيرة ، ولعل من التناقض القول إنه بجانب المشكلات الصحية السلبية لنسبة كبيرة من النساء العربيات ، فإن هناك مشكلة صحية أخرى للأقلية من بين النساء العربيات تتمثل في السمنة وثقل الأوزان . فقلة الحركة والإفراط في تناول أصناف الطعام تؤدي إلى السمنة المفرطة وأمراض الغدد وغيرها مما يعتبر من أمراض الحضارة الحديثة ، وتزداد خطورة هذه الأمراض إذا صادفت قصورا في الوعي الصحي .

في الحالتين – حالة الأغلبية وحالة الأقلية – يؤثر الوضع الصحي المتدهور على مستوى عطاء المرأة وعلى أطفالها وتنشئتهم ، بل حتى على متوسط عمر الفرد في الأسرة والبيئة جميعها . وتتشابه أوضاع أغلبية النساء في المنطقة العربية بأوضاع النساء في بقية بلدان العالم الثالث من حيث تبعيتها للرجل ، فهي مرتهنة لإرادته إن كانت ابنة أو زوجة أو أما ، وسواء أكانت حبيسة في المنزل تفرغ جهدها في الغسل والكنس والطبخ وتعنى بالأطفال ، أم تكسب أجراً من عمل في الخارج . فالمفروض عليها أن تخدم كل أفراد العائلة وترغمها أوضاعها العامة على الانصياع للرجل .

حقوق المرأة العربية

لا يجري الحديث عن حقوق المرأة بمعزل عن حقوق الرجل ، ولا يستقيم الحديث في الجزء الأخير إلا بفهم واضح للمحصلة التاريخية بتراكمها الحضاري والثقافي .

ولقد أفاض الكتاب العرب في تناولاتهم لموضوع حقوق المرأة ، فبعضهم انحاز إلى الممارسات الغربية ، ومنهم من اتجه إلى بطون كتب التراث العربية يتمثلها ويتأسى بما فيها ، كل يريد أن يدلل على صحة مقولته سلبا أو إيجابا ، ومنهم من تجاوز كل ذلك بالحديث عن الإنسان العربي وحيثيات وضعه في المجتمع ، فحيثما يوجد تخلف اجتماعي ، وقهر إنساني في مجتمع ما ، فإن مصاب المرأة فيه أفدح من مصاب الرجل

بكثير ، ومشكلات حقوق المرأة العربية كلها داخلة في نطاق العسر والتعقيد والتشتت ، فهي مطروحة من جانب على أنها استلاب لحقوق ، واعتداء على إنسانية الإنسان من خلال رفض الاعتراف بها ككيان آخر كامل ومنفصل عن الرجل وقائم بذاته . مما يفضي إلى التعامل مع المرأة العربية كشيء أو جزء من أثاث البيت . وهي مطروحة من جانب آخر حسب صيغة ما لها من حقوق وما عليها من واجبات في المبادىء والنصوص ، وبين ماهو مطبق في دنيا الممارسة والواقع ، وفي هذا الإطار الاخير تبرز المشكلة في أصعب صورها المعقدة .

فالحقوق المعروفة والمتفق عليها مبدئيا للمرأة كثيرة ، سواء كانت شرعية أو موروثة أو قانونية مستحدثة ، لكن المشكلة تتعلق بتحويل هذا الحق في المبدأ إلى حق في الممارسة . كالحق في التعليم والعمل والتجارة واختيار الزوج والسفر ، وتصعيدا إلى حقها في ممارسة الحقوق السياسية .

وفي إطار البحث عن نظرة أعمق للإطار الحضاري الذي ينظر فيه العربي للمرأة ، يحدثنا أحد الاجتماعيين العرب * في إطار تفسير اجتماعي لغوي للمرأة فيقول :

(إن كلمة امرأة في اللغة مشتقة من فعل « مرأ » أي طعم ، وهنا تواجهنا صلة المرأة بالطعام والتذوق ، ويقال مرأ فلان مرءا أي صار كالمرأة هيأة وحديثا ، وتجمع المرأة على غير اشتقاقها فيقال : نساء ونسوة ، وتعرف المرأة بأنها مؤنث الرجل ، والنساء تعني « المناكح » ، وهنا تواجهنا صلة المرأة بالتزاوج . وإذا تناولنا أصل النساء ، وجدناه مشتقا من فعل نسا ، ينسو ، ومعناه ترك العمل ، وكأن المرأة تعني البطالة .

وترتبط المرأة بعدة أفعال رئيسة أولها فعل « حرم » ويعني « منع » والحرم هو (النساء لرجل واحد) ، والحريم يعني النساء أي ما حرم و لم يلمس ، وكلمة حرامي مشتقة من هذا الفعل وهو يعني فاعل الحرام) .

وكل ما يعنينا التقاطه من هذا السياق أنه قبل أن نضع خطوطا عريضة

---

* الدكتور خليل أحمد خليل .

واقتراحات جادة لاندماج المرأة في مجتمعنا العربى وإشراكها في خطط التنمية وتقرير المقولات والشعارات التي نرددها ونرفعها ، يجب علينا أن ننظر في أنفسنا بدءا باللغة التي نستعملها صياغة لأفكارنا ، فاللغة في ظواهر تفسيراتها تقدم لنا المرأة على أنها وسيلة إشباع متعدد الأغراض ، فهي أقرب إلى الشيء منها إلى الإنسان .

وعلى الرغم من أن هذه المقولة تبدو متطرفة متحاملة على اللغة ، إلا أن فيها شيئا من النقد الذي يستلفت النظر ، ويستطيع به بعض الخبثاء الأذكياء أن يفسروا المواقف « الرجالية » من المرأة العربية .

تهميش المرأة العربية

من المظاهر المتناقضة في ثقافتنا العربية – والتي تحتاج إلى دراسة وتمحيص – موقفنا من الأسرة ، والتي تمثل المرأة ركنا « مهما » فيها ، هذا الموقف الذي يضفي على الأسرة هالة من القداسة والأصالة والأهمية ، في الوقت الذي ينظر للمرأة كانسان آخر على أنه هامش غير ذي بال ، خلق لخدمة الرجل وإشباع حاجاته فقط . بالإضافة إلى أن أمثالنا وقصصنا الشعبية زاخرة بالتوكيد على أن كل ماله علاقة بالنساء من قريب أو بعيد لابد أن ينطوي على شر .

لقد اعتبرت المجتمعات البدائية أن المرأة شر بطبيعتها ، لأنها مختلفة بيولوجيا عن الرجل ، فهي مدنسة ينبغي أن تنبذ ، وانتقلت هذه الأفكار عبر الأجيال والتقاليد حتى كادت تصبح طبيعة ثانية للمرأة بجانب طبيعتها الإنسانية . وربما استسلمت بعض النساء من قبيل الضعف إلى هذه « الطبيعة الثانية » .

فمن المتعارف عليه أن تختزل المرأة – كما يقول عالم الاجتماع العربي د . مصطفى حجازي – إيجابا أو سلبا ، إلى إحدى صفات المرأة أو خصائصها أو وظائفها . وهنا يكمن سر تهميش المرأة العربية ، فهناك تجاهل تام للكيان الكلي الإنساني لها ، ويحدث هذا الاختزال إيجابا أو سلبا في مبالغة بتكريم ، أو غمط بتحقير . وأشهر أشكال الاختزال يأخذ طابع الأحكام الجاهزة ، فالمرأة قاصر وعورة وفتنة يجب أن ترشد وتستر وتراقب !

أما الصورة المبالغ فيها أو النقيضة ، فهي صورة المرأة الأم وما تبثه في أطفالها مما يستوجب الطاعة العمياء ، ومن هذا الموقع تتسلل الأم إلى أن تغرس في أبنائها قيم الحفاظ على الوضع الراهن واحترامه ، ومقاومة التغيير ورفضه .

ومن هذه المؤشرات والعوامل التي تدفع المرأة العربية دفعا إلى التهميش والانعزال في المشاركة ، تخلفها عن التعلم أو ضآلة حظها منه ، ومحدودية دورها في العمل ، وتدهور أوضاعها الصحية مع سيادة قيم وعلاقات اجتماعية معوقة ، كل ذلك دفع بالمرأة العربية إلى قبول « الطبيعة الثانية » كما أسلفنا ، والنتيجة أن المرأة العربية شكلت نصف المجتمع العربي المعطل ، ونظر إليها المجتمع أيضا تلك النظرة التقليدية القاصرة ، فالنصوص الدستورية في معظم الأقطار العربية تؤكد على دور المرأة كأم ، وعضو في أسرة لا ككيان قائم بذاته له حقوقه السياسية والاقتصادية ، وحتى لو أقرت النصوص الدستورية أو القانونية بهذا الكيان المستقل فإن التطبيق العملي ينأى عن هذا الإقرار ولا يأبه به .

وبعد ...

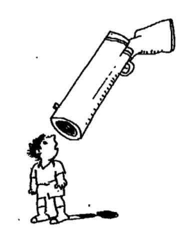
فعلينا – ونحن نخوض أشرس معارك البقاء في تاريخنا العربي الحديث – أن نعترف بأن المرأة معطلة وأن قضيتها لا تقتصر على المساواة القانونية – أي إزالة التمايز القائم بحكم القانون – كما لا تقتصر على قضية التعليم والعمل ، بل تتجاوز ذلك إلى المساواة في الحقوق والمسئوليات ، وفرض مشاركتها في التنمية باعتبارها عنصراً إيجابياً وفعالا ، وباعتبارها ركنا يستند إليه استنادا كاملا في معاركنا القومية .

في هذا الإطار يجب أن تنشط قياداتنا النسوية وغيرها من قيادات الفكر والمجتمع ، فالمهمة كبيرة والعبء ثقيل والطريق طويل .. طويل .

ودون جدية ومواجهة واعية للمسئولية .. سيبقى الأمر على ماهو عليه ، إن لم ينتكس إلى الأسوأ ، وحينذاك لا يجدي تساؤلنا : أين النساء ..؟

وربما نعود إلى تفقد أنفسنا ونعلو بصيحتنا : وأين الرجال أيضا ...؟

العربي ـــ العدد ٣٢١ ـــ أغسطس ١٩٨٥



أخطار الحرب
وفرص السلام في العام الجديد

هذا العام هو العام الدولي للسلام ، تلك الكلمة المحببة لقلوب البشرية جمعاء ، فقد أصبح السلام والأمن أمنية غالية يعيش العالم – كل العالم – على تمنيها وانتظارها .

ولعل الاجتماع الذي عقد في نهاية شهر نوفمبر الماضي بين زعيمي أكبر قوتين في العالم اليوم : رونالد ريجان وميخائيل جورباتشوف ، لعل ذلك اللقاء هو مقدمة منطقية لمحاولة إحلال السلام على الأرض ، وطمأنة البشرية أنها لن تصحو فجأة في صباح أحد الأيام القريبة ، لتصدم بأن العالم الذي نعيش فيه قد أصبح – أو كاد – هباءً منثوراً .

ولكن قصة السلام قصة طويلة ، والوصول إليه في كل بقاع العالم محاولة شبه مستحيلة ، وهي أقرب في استحالتها – في تقديري – إلى إمكان أن يقفز الإنسان منا على ظله .

لا أدري لماذا شعرت – أنا وربما ملايين غيري – ونحن نتابع التمهيد للقاء الزعيمين العالميين ، ثم وقائع لقائهما ، ومن بعد ذلك التحليلات الكثيرة التي انهمرت في الصحافة العالمية تفسر وتبرر ما وصلا إليه وما تعثرا فيه من قضايا العالم ..

لا أدري لماذا شعرت وأنا أتابع كل ذلك ، أن الزعيمين – في محاولتهما لحل مشكلات العالم – كانا في الحقيقة يحاولان القفز على ظلهما .

ولكن لنبدأ القصة من البداية .

اثنتا عشرة قمة

القصة تبدأ هنا أيضاً بسؤال منطقي :

هل يشعر العالم حقيقة بالخطر الماثل أمامه ، وهو خطر جائح يتهدده بالفناء عن بكرة أبيه نتيجة هذا المخزون الهائل من السلاح النووي ، أو أن العالم يعيش في صراعاته الجانبية دون الالتفات بشكل جدي لذلك الخطر وكأنه غير قائم ، ؟ هذا الخطر مرتهن في وقت ما بحسابات بضعة رجال هنا أو هناك – قابعين في احدى الحجرات الموغلة في التحصين إلى أمتار كثيرة تحت الأرض – وفي حساباتهم واقتناعهم بها يمكن الخيار بين استمرار الحياة والحضارة على كوكبنا ، أو شلها على أقل تقدير شللاً قد لا تشفى منه .

والسؤال الأكثر تحديداً ودقة : هل يشعر القادة الكبار ومعاونوهم – خاصة قادة الدولتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي – بأن هذا الخطر المحدق بالإنسانية قائم ومؤكد الوقوع أو أن المصالح الآنية والقومية الضيقة نسبيا هي التي سوف يكون لها الكلمة العليا ، كما كان لها دائماً الكلمة العليا في تاريخ البشرية الحزين والمليء بالمآسي ؟

لقد كانت قمة جنيف في نهاية نوفمبر الماضي هي القمة الثانية عشرة في سلسلة لقاءات الزعماء الغربيين ، وقد أسهمت في بعض منها قوتان أخريان بجانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي هما بريطانيا وفرنسا ، ومع مرور الزمن وتضاؤل فعالية القوتين الأخريين على المستوى الدولي ، أصبحت القمة تعني على الأرجح لقاء زعيم الولايات المتحدة مع زعيم الاتحاد السوفييتي فقط لا غير .

إحدى عشرة قمة خلت منذ أن توقف التحالف بين الاشتراكية والرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية ، وأصدقاء الأمس ـــ أعداء اليوم ـــ يبحثون عن طرق مقبولة لكلا المعسكرين لتثبيت السلام بينهما ، أو على الأقل لعدم التورط في حرب شاملة ، وإن تسربت بين فترة وأخرى حروب صغيرة هنا وهناك سواء أكانوا طرفاً مباشراً فيها أم غير مباشر .

بين التفاؤل والتشاؤم

تلك القمم الإحدى، عشرة – ومعها القمة الأخيرة – لم تكن كلها إيجابية كما لم يكن التفاهم فيها سهلاً مذللا ، بل أفرز بعضها نتائج سلبية أدخلت العالم في خوف دائم ، ولكن كل تلك القمم – عدا الأولى والثانية ثم الأخيرة – كانت لقاءات جرت تحت تهديد المجابهة بين الشرق والغرب . كان اللقاء الأول في يوليو ١٩٤٥ في بوتسدام وكان الغرض هو تقسيم ألمانيا بعد الحرب ، وكان اللقاء الآخر بعد عشر سنوات في يوليو ١٩٥٥ في جنيف والذي حضرته القوى الأربع : بريطانيا وفرنسا بجانب الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، وقتها تفاءل العالم هذا التفاؤل الذي انعكس على الإعلام والرأي العام العالمي في المؤتمر وسمي هذا التفاؤل « بروح جنيف » حيث بدا للعالم وقتها أن القوى الكبرى مقدمة على فترة استرخاء ، خاصة بعد تعادل ميزان القوى ووقوف الاتحاد السوفييتي موقف الند للولايات المتحدة ، فقد سقطت الحصانة الاستراتيجية للولايات المتحدة بعد أن طور الاتحاد السوفييتي قوته النووية . هذا التفاؤل ما لبث أن تلاشى ، فدخل العالم في أزمة سميت وقتها « قضية برلين » عقد من أجلها ثلاث قمم في سبتمبر ١٩٥٩ في « كامب ديفيد » بين أيزنهاور وخروتشوف ، ثم في مايو ١٩٦٠ في باريس ، ثم في يونيو ١٩٦١ في فيينا .

وبعد مشكلة برلين انتظر العالم ست سنوات تقريباً ليشهد قمة أخرى هذه المرة بسبب قضية الشرق الأوسط واشتعال أزمته ونتائج « حرب الأيام الستة » بين العرب وإسرائيل وهي القمة التي عقدت في يونيو ١٩٦٧ بين جونسون وكوسيجين في جلاسبورو – نيوجيرسي في الولايات المتحدة . وبعد ست سنوات أخرى انعقدت القمة التاسعة هذه المرة في موسكو بين نيكسون وبريجنيف في مايو ١٩٧٢ وكان من نتائجها الاتفاق على المعاهدة الأولى للحد من الأسلحة الذرية . وأعقب ذلك في السنة التي تليها في يونيو ١٩٧٣ لقاء نيكسون وبريجنيف في واشنطن وهي القمة التي وضعت فيها معاهدة الانفراج الدولي . وفي يونيو ويوليو ١٩٧٤ تم لقاءان بين نيكسون وبريجنيف أيضا في موسكو ومالطا ، وكانت المحادثات تدور حول الحد من الأسلحة الذرية ، وفي نفس العام في نوفمبر عقدت قمة أخرى في فلاديفستك في الاتحاد السوفييتي – وبعد خروج نيكسون من الحكم في الولايات المتحدة –

وكانت بين جيرالد فورد وبريجنيف . ثم جاءت القمة الحادية عشرة بين جيمي كارتر وبريجنيف في فيينا في يونيو ١٩٧٩ . وأخيراً قمة « مدفأة النار » في جنيف بين ريجان وجورباتشيف في نوفمبر الماضي .

قمة مدفأة النار

لم يتابع العالم قمة من قمم اجتماع الزعماء الكبار كما تابعها في اجتماعات جنيف الأخيرة ، والتي أعادت إلى البعض ذكرى روح جنيف المتفائلة قبل ثلاثين سنة على وجه التقريب (قمة يوليو ١٩٥٥) .

فقد كانت هذه القمة – كما كانت قمة جنيف الأولى – قد عقدت دون وجود أزمة حادة يراد حلها بشكل سريع ، بل كانت لاستطلاع آفاق سلام ممتد بعد قطيعة طويلة ، وفي أجواء توازن دولي .

لقد استمر اللقاء بين الجانبين في محادثات طويلة إلى ما يقارب الخمس عشرة ساعة ، كان من بينها ستة اجتماعات خاصة لم يرافق الزعيمين فيها غير المترجمين المعتمدين ، وبلغ مجموع ساعاتها خمس ساعات . أى أن ثلث وقت الاجتماع قد قضاه الزعيمان يتحدثان أحدهما إلى الآخر دون جدول أعمال مسبق .

سبق هذا الاجتماع في جنيف حملات إعلامية متبادلة أحيط فيها ميخائيل جورباتشوف بهالة الرجل القوي ذي المظهر الممتاز الذي استطاع أن يشق طريقه إلى قمة السلطة في بلاده ، في وجه مزاحمة حادة وفي سن صغيرة نسبياً ، بنجاح غير مسبوق ، مستنداً إلى فهم واسع لمشكلات العالم ، تسبقه تصريحاته للصحافة الأمريكية التي لم تخف إعجابها الشديد بطريقته في معالجته لمشكلات بلاده الاقتصادية والسياسية ، مشيدة بمرونته وصدق نواياه . كما أن رونالد ريجان نفسه – الذي كان البعض يتخوف من أن غريمه سوف يسيطر عليه وهو بمعزل عن مستشاريه وبرغم تقدمه في السن ، وانصراف اهتمامه إلى تصفح القضايا الشاملة دون تفاصيلها – استطاع أن يشن حملة إعلامية مضادة مظهراً التشدد في كل القضايا المحتمل طرحها للنقاش .

وبعد يومين من المناقشات والاجتماعات أسفر الاتفاق بينهما – في حدود

ضيقة – عن اتفاقية مكتوبة للتبادل الثقافي وتصريح للصحافة قالا فيه : إننا أصبحنا على درجة من الفهم المتبادل أكثر مما كنا في السابق !

ولكن هذا ما ظهر على السطح ، أما ما ترسب فى الأعماق فقد ظهرت منه مؤشرات قليلة سوف يتلاحق ظهورها على مر الأيام ، فإن لم يكن أحد يستطيع أن يقفز على ظله ، فلابد إذن من التعايش مع هذا الظل ولنقفز على ظل الآخرين !!

الرجلان فقط ريجان وجورباتشوف ومعهما مترجمان مؤتمنان .. هؤلاء الأربعة فقط يعرفون على وجه الدقة كيف سارت الأمور وما على الجميع – قريبين وبعيدين – إلا قراءة النتائج التي تظهر شيئاً فشيئاً ، وكل ما نعرفه الآن ليس سوى تلك التفاصيل الظاهرة لما سوف يكشفه التاريخ في وقت لاحق عن قمة مدفأة النار في جنيف .

القضايا المرئية

ثلاث قضايا رئيسية دار حولها النقاش ، وربما صار إليها اتفاق إذا وضعت بين أيدي الخبراء في أوقات لاحقة ، تلك القضايا في خطوطها العريضة هي : سباق التسلح وخاصة تسلح الفضاء الخارجي (المبادرة الدفاعية الاستراتيجية)أو مايسمى شعبيا « بحرب النجوم » ، ثم موضوع حقوق الإنسان ، وأخيراً الصراعات في العالم الثالث ، التي يقف كل من الطرفين حيالها إما مؤيداً وإما معارضاً ..

ومن اللافت للنظر أن القضية الأولى (سباق التسلح) والقضية الثانية (حقوق الإنسان) هما القضيتان الأسهل معالجة رغم كل الضجة الإعلامية والتهويل حولهما .

فالقضية الأولى « سباق التسلح » خاضعة لحقيقة عرفها الطرفان منذ مدة طويلة وعلى وجه التحديد منذ أغسطس ١٩٤٩ ، عندما فجر الاتحاد السوفييتي أول قنبلة نووية ، وامتلك بذلك التوازن الاستراتيجي . عندها أصبحت القضية قضية كمٍّ أكثر منها قضية كيف ، فقد حكمت العلاقة بين القوتين حقيقة أنه لا الاتحاد السوفييتي ولا الولايات المتحدة يستطيع أي منهما مهاجمة الآخر دون أن يواجه البادىء بالعدوان انتقاما مؤثرا ، كما أن أيا منهما لا يملك القدرة على توجيه الضربة الأولى وأن يأمن دمار الضربة المضادة .

تلك الحقيقة هي التي جعلت لقاء القوتين ممكنا وأصبحت محاولة الوصول إلى اتفاق بهذا الشأن هي الشغل الشاغل لكلتيهما .

المبادرة الدفاعية الاستراتيجية الأمريكية أو « حرب النجوم » وفكرتها هي الوصول إلى قدرة تحطيم أية قوة معادية هجومية وهي في الفضاء قبل وصولها إلى هدفها ، وبالتالي إبعاد تأثيرها عن أهدافها الأرضية ، هي بمثابة مظلة فضائية لحماية الولايات المتحدة ، وعلى الرغم من البلايين من الدولارات التي سوف تنفق على هذا البرنامج شبه الخيالي فإن الاتحاد السوفييتي الذي يتخوف في الأساس من الدخول من جديد في سباق تسلح باهظ التكاليف ، قد قدم اقتراحه الذي درس في القمة الأخيرة ، وهو أنه في مقابل وقف مبادرة الدفاع الاستراتيجية (برنامج حرب النجوم) يجري خفض خمسين بالمائة من المخزون النووي الاستراتيجي . وفي حقيقة الأمر فإن الموضوع المعروض هو تخفيض إمكانية تدمير العالم عشرين مرة إلى عشر مرات فقط !

أي أن القدرة على التدمير ستبقى كبيرة ، والمطلوب فقط هو الاكتفاء بما أهدر حتى الآن من ميزانية القوتين وتوجيه الجهود للإنماء .

ساسة الولايات المتحدة لهم رأي آخر ، فهم أولا مقتنعون بنجاح برنامج « حرب النجوم » ، وهم فوق ذلك يعتقدون أن تمكين الاتحاد السوفييتي من النمو الاقتصادي وتحويل مبالغ أكبر من ميزانيات السلاح إلى الميزانية الإنمائية ، يعجل له بقدرة اقتصادية أكبر !

أما القضية الثانية (قضية حقوق الإنسان) فهي في حقيقة الأمر تعني وضع اليهود السوفييت وتمكينهم من الهجرة إلى الغرب أو إلى إسرائيل . تقول لنا التقارير إن رونالد ريجان قد ذكر ذلك لميخائيل جورباتشوف في أحد لقاءاتهما المنفردة ، ورد عليه الأخير بأن حقوق الإنسان في أمريكا مازالت بحاجة إلى عناية أكبر .

وهكذا انتهت القضية إلى أن تصير مجرد استعراض شفوي لخدمة الإعلام لا أكثر .

ولكن بيت القصيد إنما هو في القضية الثالثة وهي حروب العالم الثالث ونزاعاته والتي ليست بعيدة عنا نحن العرب .

حتى نعرف كيف ستسير الأمور في إطار النزاعات في العالم الثالث ، لا بد أن نعرف كيف سارت الأمور في المنازعات السابقة .

قضية برلين مثلا ، التي عقد حولها ثلاثة لقاءات قمة ، وكانت قاب قوسين أو أدنى من التفجر ، حلّت عن طريق ترك الشرق يسور برلين الشرقية مع ترك برلين الغربية مفتوحة على ألمانيا الغربية ثم يأتي فيلي برانت بمبادرته السياسية « الاتجاه إلى الشرق » (أوست بوليتك) في الستينيات وبداية السبعينيات ، لتخمد الجذوة من بعد ذلك وتتحول بؤر الصراع إلى أماكن أخرى . وهذا السيناريو بشيء من الاختلاف ، ينطبق على مناطق صراع سابقة مثل كوريا ، وفيتنام ، وأنجولا ، وكمبوديا

في معظم هذه المناطق الساخنة السابقة والتي كان يبدو لأول وهلة أن مشكلاتها غير قابلة للحل ، حلّت بشكل أو بآخر من خلال استخدام العناصر النشيطة المحلية عن طريق السياسة أو عن طريق السلاح .

ولكن الحقيقة الأخرى البادية للعيان هي أن الخلاف بين القوتين ظهر أكثر ما يكون بروزا في مناطق العالم التي تسمى بالعالم الثالث ، هذه الدول وشعوبها قدمت عددا من الضحايا في حروبها المحلية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى اليوم ، يعتقد المراقبون أنه يفوق عدد ضحايا الحرب العالمية الثانية .

ففي الأربعين سنة الماضية بين ١٩٤٥ والعام الذي ودعناه قبل أيام شهد العالم حوالي مائة وعشرين حربا محدودة معظمها فيما بين الدول النامية أو على أرضها ، وحتى إذا كانت الأرقام المعلنة غير دقيقة فإننا نتحدث هنا عن عشرات الملايين من الضحايا في مناطق مختلفة من العالم ، هذه الحروب والمنازعات أضرمتها أو شجعتها بلاد مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل ، أو كانت حروبا أهلية أو مقاومة شعبية كانت نتيجة لتدخل دولة كبيرة مثل الاتحاد السوفييتي كما في أفغانستان اليوم . هذه الحروب بمجملها استخدمت فيها جميع المعدات الحديثة للحرب ، ومن جرائها سقط ملايين القتلى والجرحى ، وحتى السلاح النووي فقد هدد باستخدامه تكتيكيا

من قبل كل من إسرائيل وجنوب إفريقيا في وقت من الأوقات .

والمشكلة أن الأطراف المتداخلة في هذا النزاع تبرر هذا التدخل تبريرا أيديولوجيا وهو في حقيقته تسابق على اكتساب المواقع في العالم الثالث .

تبريرات التدخل

ستظل الاتهامات بالتدخل في منازعات العالم الثالث متبادلة بين القوتين الامريكية والسوفييتية ، كل تتهم الأخرى بالتوسع وبسط نفوذها على دول العالم الثالث ، ساحة الصراع الحقيقي ومجال المناورة وتحقيق الانتصارات أو الهزائم ، ولعل الساحة الإعلامية قد شهدت أهمية هذا النوع من الصراع ، فقد صدرت في العامين السابقين مجموعة كتب من الجانبين تدلل على أن هذا التدخل أو ذاك في العالم الثالث مدفوع من هذه القوة أو تلك .

وفي كتابين صدرا أخيرا – من جملة كتب كثيرة – أحدهما سوفييتي ألفه الكاتب السوفييتي ف . أ . كريمنيوك وعنوانه « أمريكا وحركات التحرر الوطني (١٩٨٣) » . والآخر بعنوان « الاتحاد السوفييتي وصراعات العالم (١٩٧٤) » من تأليف بروس بورتر ، يدلل الكاتبان على اشتداد حدة الاتهامات من جهة وتبرير التدخلات من جهة أخرى .

منذ ١٩٤٥ وحتى اليوم شهدت استراتيجية القوتين العظميين في العالم ، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، تواجدا متصاعدا على أراضي العالم الثالث وأقطاره ، فالقاعدة الأيديولوجية التي ينطلق منها الاتحاد السوفييتي في مساعداته للعالم الثالث هي أفكار لينين قائد ثورة البولشفيك المنتصرة في ١٩١٧ ومؤسس الدولة السوفييتية الحديثة . وقبل أشهر من انتصار ثورة اكتوبر ١٩١٧ أصدر لينين مؤلفا غدا مشهورا بعد ذلك بعنوان « الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » أضاف فيه لينين إضافات أخرى إلى نظرية كارل ماركس حول تطور الرأسمالية وذكر فيه أن الاحتكارات الضخمة التي تسيطر على النظام الاقتصادي الرأسمالي ستدفع بالدول الرأسمالية إلى البحث عن مناطق جديدة لتكون منافذ للاستعمار والربح ، وأن هذه (الإمبريالية) يمكن أن تؤجل إلى حد ما سقوط النموذج الرأسمالي في الإنتاج من خلال التدفق الاقتصادي

الجديد من تلك المستعمرات والذي يؤخر بدوره انتشار حدة الصراع بين الطبقات المختلفة في تلك الدول الرأسمالية ، لذلك فإذا كان من الصعب مواجهة الإمبريالية في عقر دارها فلماذا لا نواجهها في مستعمراتها الجديدة ؟!

على هذه القاعدة الأيديولجية سارت الدولة السوفييتية خاصة بعد أن أيدت بعض الحوادث التاريخية صحة المقولة ، فقد فشلت بين ١٩١٩ و ١٩٢٤ مجموعة من الانتفاضات الاشتراكية العمالية في مناطق مختلفة من أوربا ، لأنها دول كبيرة وقوية نسبيا .

الدولة السوفييتية الوليدة نشطت في البداية في محاولة الالتفاف على (الإمبريالية) المتوسعة بتشجيع الحركات الثورية المعادية للتوسع الاستعماري ، وكانت الخطوات الأولى هي تسليح كمال أتاتورك بعد معاهدة مارس ١٩٢١ بينه وبين الاتحاد السوفييتي ثم تلا ذلك الدعم الذي أعطي لحركة الصين الوطنية (صن يات صن) بين ١٩٢٣ – ١٩٢٧ . إلا أن هذا الخط الأيديولوجي لم يتطور بل انتكس أثناء حكم جوزيف ستالين في الثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن ، وقد عكس ستالين القاعدة بعد أن شهد الدعم السوفييتي لبعض الحركات الثورية انتكاسات متعددة كما حدث على سبيل المثال في إسبانيا إبان الحرب الأهلية ونتيجة أيضا لانشغاله في برنامج اقتصادي داخلي للتطور ، ظهر جوزيف ستالين في تلك الفترة بوجهة نظر تقول « إن العالم يتكون من معسكرين فقط : المعسكر الاشتراكي والمعسكر الإمبريالي ، وان الدول حديثة الاستقلال في العالم الثالث ليست سوى « مخلب قط » للاستعمار وأن قادتها البرجوازيين هم أعداء لحركة التحرر ولا يستحقون دعم الاتحاد السوفييتي »!

هذه السياسة أدت إلى تضييق حركة الاتحاد السوفييتي في دول العالم الثالث حتي دخوله الحرب العالمية الثانية .

بعد الحرب – وخاصة بعد انتصارات الحزب الشيوعي في الصين ١٩٤٩ والتي أشعلت بدورها سلسلة من الحركات الوطنية في جنوب شرق آسيا – رجع الاتحاد السوفييتي إلى مقولة لينين من جديد حول زيادة التناقض لدى الإمبريالية عن طريق تقليص ممتلكاتها في الخارج .

ولكن أضيف إلى تلك المقولة بعد آخر هو أن الاستغلال الإمبريالي لهذه الدول في العالم الثالث زاد من حدة الصراع الاقتصادي والاجتماعي في مجتمعاتها ، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تطلب الانعتاق من هذه التبعية ، وما الاتحاد السوفييتي إلا صديق ومعاون لتلك الشعوب ، وهي الفكرة تقريبا التي قيل إن جورباتشوف قد استخدمها في رده على ريجان عندما أثار الأخير موضوع تدخل الاتحاد السوفييتي في مناطق الصراع الحديثة ، خاصة أمريكا الوسطى وأفغانستان . لقد ذكر أن جورباتشوف قال إن مشكلة العالم الثالث ليست في تدخل الاتحاد السوفييتي في شئونه ، فهناك قضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية خلف ما يجري هناك ، ومن يرى أن يد موسكو خلف المشكلات الإقليمية فإن هذا الرأي غير مسئول ، ومن الطبيعي أن يوصف أصحاب هذا الرأي بتهمة الغباء !!

أطروحات الولايات المتحدة

ومنذ منتصف الخمسينيات أصبحت قوى التحرر في العالم الثالث قوى جديدة محبة للسلام ، وتبع ذلك ظهور فكرة الحياد لدى تلك الدول بين المعسكرين الشرقي والغربي . ومنذ ذلك الوقت فإن مناطق النزاع تتغير ، ولكن القوى الفاعلة هي هي ، ولعل قمة التصعيد كانت حرب فيتنام التي منيت فيها الولايات المتحدة بهزيمة منكرة أجبرتها على التراجع وتغيير تكتيكاتها بشكل جذري .

وعلى قاعدة أيديولوجية مشابهة سارت الولايات المتحدة ، فهي حتى الحرب العالمية الاولى في ركن قصي من العالم ، وكانت اهتمامات قيادتها في ذلك الوقت لا تتعدى القارة الاوربية منبع المهاجرين الأمريكان على أقصى حد ، كما أن نقاط ولسون الأربع عشرة إبان الحرب الأولى كانت تدعو لتقرير المصير وتحرير المستعمرات وأصبح لها صدى إيجابي لدى كثير من زعماء العالم الثالث ، إلا أن الحرب العالمية الثانية وبعد التوسع الشديد الذي شهدته المؤسسة العسكرية الأمريكية تهيأ لأمريكا دور جديد في العالم ، فقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها انعاش أوربا التي خرجت من الحرب شبه خربة عن طريقين : اقتصادي وعسكري ، فبجانب التزام الولايات المتحدة بحلفائها في حلف شمال الأطلسي أصبح لها حتى الآن أكثر من

خمسين التزاما لمساعدة حلفاء مختلفين بين أنحاء العالم ، بعض هذه الالتزامات مات ميتة طبيعية (كما في حلف بغداد) وبعضها مازال قائما ، وكان « النضال ضد الخطر الشيوعي » هو القاعدة الأيديولوجية المشتركة لكل تلك الالتزامات . نظرت الولايات المتحدة بعد الحرب إلى كثير من حركات التحرر الوطني في العالم الثالث على أنها ثورات تخريبية ، خاصة تلك التي تعتبرها أمريكا ثورات متطرفة . ونجد أن جون فوستر دلاس – أحد أشهر وزراء الخارجية الأمريكان في الخمسينيات (٥٣ – ٦١) وحتى قبل تعيينه في وزارة الخارجية عام ١٩٥٣ – أعد مذكرة خاصة للحكومة الأمريكية ومجلس الشيوخ (٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٠) وقد أوصى في تلك المذكرة بالنظر إلى جميع الأحداث (الثورية) دون استثناء بما في ذلك حركات التحرر الشعبية سواء في بلدان أوربا أو الصين أو جنوب شرق آسيا أو أفريقيا على أنها (فصول في برنامج أعمال التخريب المستقل الذي توجهه موسكو) . وكان هذا التحول ابتعادا عن أطروحات الولايات المتحدة الليبرالية فيما بين الحربين ، التي كانت تدعو إلى إلغاء الاستعمار ، وعلى أقل تقدير كانت تقف موقفا ترقبيا من حركات التحرير الوطنية ، هذا الموقف الترقبي تحول إلى معاد إبان حكم إيزنهاور – دلاس ، والاستثناء الوحيد هو موقف الولايات المتحدة من الاعتداء الثلاثي البريطاني – الفرنسي – الإسرائيلي على مصر سنة ١٩٥٦ ، أما بعد ذلك فقد أعيدت الأمور إلى سيرتها الأولى .

من الاستجابة المرنة إلى حرب النجوم

وفي بداية الستينيات عندما وصل جون كيندي إلى سُدة الرئاسة الأولى في الولايات المتحدة وشهد نتائج السياسة الخاطئة في الدعم المتواصل للأنظمة المتسلطة في العالم الثالث ، وان تلك السياسة تعود على الولايات المتحدة بالخسران قرر إعادة النظر في العلاقات القائمة مع البلدان المتحررة وعدم مساواة حركات التحرر في المستعمرات في العالم الثالث مع « الدول الاشتراكية » فتلك (غلطة سياسية كبيرة) يمكن أن تدفع بتلك الحركات التحررية إلى (أحضان الشيوعية) ، وحلت في حكم كيندي سياسة « دعم التطور » بدلا من سياسة « دعم الأمن » التي تبناها جون فوستر دلاس سابقا من منظور « الهراوة الغليظة » .

وقد وضع كيندي برنامجا نشيطا لدعم السياسة الخارجية الجديدة للولايات المتحدة ، لهذا الغرض أعيد تنظيم نشاط وكالة الإعلام الأمريكية (USIA) وتزايد استخدام الذراع الاقتصادية وتوسيع برامج المواد الغذائية ، ولم تكن الآلة العسكرية بعيدة عن إطار هذا البرنامج فأعلن البرنامج العسكري (الاستجابة المرنة) ويعني عدم التدخل العسكري المباشر ، ولكن المرن غير الملحوظ ، وقد كان درس الفشل في كوبا هو أحد الدوافع لكيندي لوضع ذلك البرنامج .

مقتل كيندي المبكر ووصول جونسون إلى الرئاسة والتطورات العالمية الأخرى جعل جونسون يفرط في استخدام برنامج (الاستجابة المرنة) ثم تحول هذا البرنامج إلى « تدخل شامل » منذ منتصف الستينيات ، الأمر الذي أدخل الولايات المتحدة – وبعض حلفائها – في نزاع مسلح وبشكل مباشر على أرض بلد من بلدان العالم الثالث « فيتنام » ، وكان المشهد المركزي لسياسة الولايات المتحدة طوال عقد كامل (٦٥ – ١٩٧٥) هو مشهد الجندي الامريكي في فيتنام .

هزيمة أمريكا في فيتنام هي مفصل مركزي جعل الولايات المتحدة بعيدة النظر في التنافس التاريخي للنظامين العالميين ومن هنا شهد العالم لقاءات مكثفة على مستوى القمة (بين ٧٢ – ٧٤ أربعة لقاءات قمة) وأعلنت سياسة « الانفراج الدولي » . إلا أن هذا الانفراج لم يلبث أنْ شهد حملة ضده – وزعم مناهضو الانفراج في الولايات المتحدة أن السوفييت استخدموا الانفراج للتدخل في شئون البلدان المتحررة حديثا في العالم الثالث – فهو – أي الانفراج – كما وصفه أحد الكتاب الأمريكان (شارع ذو اتجاه واحد يسمح للاتحاد السوفييتي بتحقيق أهدافه في الدول المتحررة حديثا دون التخوف من ردة فعل جوابية من الولايات المتحدة) . عقدة فيتنام هي التي حكمت هذه الفترة – خوفا من التدخل الامريكي المباشر – استبدل بها مبدأ نيكسون القائل بدعم قوي للحلفاء الإقليميين المحليين ، ثم جاء بعد ذلك تشكيل قوات « الانتشار السريع » التي قال بها كارتر سنة ١٩٧٧ .

وجاءت أحداث أفغانستان (ديسمبر ٦٩ – يناير ١٩٨٠) لتوقف قطار الانفراج ، ورفض الكونجرس التوقيع على المعاهدة الثانية للحد من الأسلحة النووية الموقعة بين كارتر وبريجنيف في فيينا يونيو ١٩٧٩ ، وقاطعت الولايات المتحدة

الألعاب الأولمبية التي أقيمت في موسكو صيف ١٩٨٠ ، وقبل ذلك بقليل أقامت علاقات مع الصين وقررت تزويدها بصفقات من الأسلحة الأمريكية كما تصاعدت الحرب الكلامية والضغوط المختلفة حتى وصل ريجان إلى السلطة في الولايات المتحدة بسياساته الجديدة التي أدخلت العالم في مفاهيم عسكرية وسياسية جديدة سُمِّيَ بعض منها « بحرب النجوم » و « إرهاب الإرهاب » . وانطبقت على ذلك إلى حد لا يصدق كلمة الفيلسوف الامريكي ب . اندروس عندما كتب : (عندما يبدأ مجتمع بالشعور بأنه منهك بسبب بعض النذر الشريرة .. سيظهر شخص بنظرة زائغة في العيون اللامعة ويقول ها هو المخرج ! وسيتبعه العديد منا مادام يخيل لنا أنه يعرف إلى أين يسير) .

يبدو أن البحث عن بطل لإزالة آثار هزيمة فيتنام قد وجده الأمريكيون في شخص رونالد ريجان الذي انتخبوه مرتين والذي جعل أحد دهاة السياسة الأمريكية المعاصرين وهو كيسنجر يصفه بالقول : (إنه ليس مفكرا ولكن من جهة أخرى نراه يسيطر على كل عملية سياسية شارك فيها ، وغالبا ما يقدم مقترحات غير مرضية من الناحية العملية ، ولكن غالبا ما يتضح ان هذه المقترحات صحيحة !) .

ماذا نحن فاعلون ؟

من أي منظور ننظر في علاقاتنا – نحن العرب – بالقوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، فإن مصالحنا ليست بالضرورة هي من أولويات أعمال الجبارين ، والصراع الذي خلفه خروج الاستعمار من آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية برز إلى الوجود بعد ظهور الدول الصغيرة والضعيفة التي فتحت شهية التوسع الاستعماري ، وكان أفظع أشكال التوسع هو التوسع الاستيطاني في فلسطين .

كما أنه من غير المنطقي ألا نهتم بالعلاقات بين القوتين العظميين لأن موقفهما يؤثر بدرجة كبيرة على الموقف العام في العالم ، وعلى تطور العلاقات الدولية إجمالا ونحن جزء من هذا العالم .

الموقف الصحيح هو أن نعرف بالضبط أن حلول مشكلاتنا يكمن فينا أولا ، في رغبتنا وقدرتنا على رص صفوفنا ، وعلى فهم صحيح لرغبة شعبنا العربي الذي رفض في السابق ، ويرفض في الوقت الحالي ، أن يقع تحت أي من النفوذين خارج علاقات التعامل المتكافىء . وإذا كنا كعرب نريد أن نسهم اسهاما حقيقيا في سنة السلام هذه .. فلابد أن نبدأ بأنفسنا .. قبل كل شيء .

العربي ـــ العدد ٣٢٦ ـــ يناير ١٩٨٦



تحية إلى وطن

الكويت تستقبل هذا الشهر ذكرى عزيزة على قلوب أبنائها وقلوب العرب والمسلمين جميعا .. هي ذكرى مرور خمسة وعشرين عاما على استقلالها الناجز من تحت المظلة البريطانية ، وخروجها إلى عالمها الرحب في الوطن العربي والإسلامي والعالم .

وإذا كانت سنوات الشعوب لا تعد ولا تقارن بأعوام الانسان ، فان ربع قرن من الاستقلال لا يبدو للوهلة الأولى أنه زمن يمكن أن يتحقق فيه الكثير على طريق التنمية والتقدم . ولكن الشعب الكويتي تقدم في هذه السنوات القصار بخطوات واسعة ، وعندما تذكر الكويت للناس – عربا أو غير عرب – فغالبا ما يتبادر إلى ذهنهم « النفط » ، ولكن لمن يعرفون الكويت فإنهم يدركون أن سر تطورها لا يكمن في النفط فقط – وإن كان عاملا مهما في قدرة التطور – إلا أن رغبة التطور والنماء واندفاع عزيمة أهل الكويت حكاما وشعبا إلى تحقيقهما ، كل ذلك قد وصل بالكويت إلى ما صارت إليه الآن .

فمن السهل أن تبرز تجربة الكويت الإنمائية من خلال أرقام الميزانيات المرصودة ، ومن السهل أن تظهر هذه الإنجازات بوضوح عندما نحصي أعداد المساكن وكيلومترات الطرق المرصوفة . ولكن كل ذلك على أهميته لا يعدو أن يكون منشآت مادية من السهل إنجازها ولا ينبغي أن يكون مدعاة لافتخار ، إذا تم في عزلة عن تطور الإنسان ونمائه ، أو تحقق بأسلوب عشوائي تلقائي بعيد عن مشاركة الشعب من جهة وتفهم الحكم من جهة أخرى .

لذلك عندما ننظر إلى الكويت اليوم – البقعة الصغيرة من الأرض في الركن الشمالي الغربي من جزيرة العرب – نلمس فيها أول ما نلمس التحام الشعب وحكامه في أسرة واحدة ، تستظل بدستور حديث ، ليس نصوصا جامدة ، ولكنه واقع مَعيش ، انها المشاركة الشعبية من مجلس الأمة الذي جاء أعضاؤه من خلال تجربة ديمقراطية ناصعة تميزت بوعي الناخب ونضج النواب ، ومن خلال الصحافة المتطورة القادرة على ممارسة وظيفتها في صدق ونزاهة في ظل الانحسار الشديد الذي اجتاح كل مواطن عربي من الخليج إلى المحيط ، وفي غمرة عزوف الإنسان العربي بشكل عام عن الإسهام الإيجابي في كثير من أحداث الأمة المصيرية التي مرت وتمر على الوطن العربي ، في ظل هذا الجو يتعاظم الحديث عن الديمقراطية في كل مكان حتى يصبح التشبث بها ضربا من المعاناة والمخاطرة ، ولكن الشعب العربي في الكويت يتمتع بها ، رغم الأنواء والأعاصير التي تعصف بمنطقتنا العربية من كل حدب وصوب .

الإصرار من الحاكم والمحكوم على السواء في توجيه السفينة الكويتية وقيادتها عن طريق المشاركة ، في هذا الجو العربي والعالمي الملبد بالغيوم ، هذا الإصرار يعني شيئين لا ثالث لهما ، الإيمان المطلق بحكمة القيادة السياسية وبعد نظرها وقدرة الشعب عن طريق ممثليه في الحفاظ على هذه السفينة والمضي بها إلى وجهتها الآمنة الغانمة .

هذا في نظري أبرز ما يميز توجه الكويت اليوم وأهلنا هنا يحتفلون بحبور وتفاؤل ، بمناسبة مضي ربع قرن من الزمان على استقلالهم ، بعد أن امتلكوا زمام وطنهم وظفروا باستقلال سواعدهم وإرادتهم وانطلقت طاقاتهم في إدارة دفته ، وتمكين حريته ، وتحقيق نمائه وازدهاره .

الوجه الخارجي

إذا كان أهل السياسة المحدثون يقولون لنا في شبه مسلمة منطقية : إنه كلما تعمقت المشاركة في الداخل استقل القرار الخارجي وبَعُدَ عن التبعية ، فإن حالة الكويت تعتبر أصدق برهان لإثبات هذه المقولة والتدليل عليها ، فمن أبرز معالم السياسة الكويتية – بعد المشاركة والعمل البرلماني – ما تتمتع به مواقفها الخارجية

من استقلالية في المجال الدولي ، فلقد رفعت شعار « العلاقات المتوازنة بين الشرق والغرب » وطبقته فأحسنت تطبيقه ، وأصبحت أول دولة في الخليج العربي تتمتع بتوازن منطقي وعقلاني في علاقتها بين الشرق والغرب ، فكانت الكويت من أوائل البلدان في الجزيرة العربية التي تقيم علاقة مع الاتحاد السوفييتي ، الأمر الذي حفز بعض الأقطار الأخرى في أوقات لاحقة أن تحذو حذوها وتتبع مسيرتها .

وإذا كان من الإنصاف أن ينسب الفضل إلى أهله فإنه عندما نتحدث عن السياسة الخارجية فلابد أن نعطي لكل ذي حق حقه ، فنذكر مهندس السياسة الخارجية الشيخ صباح الأحمد الجابر والذي يعد اليوم – بعد اعتلاء جروميكو سدة الرئاسة في الاتحاد السوفييتي ــ أقدم وزير خارجية في العالم ، فقد أدى دورا مميزا في التقارب والتقريب بين أطراف عربية أو غير عربية في العالم الثالث عندما اشتدت الخطوب وتأزمت المشكلات ، فكثيرة هي تلك الوساطات الناجحة التي أنجزها أبو الدبلوماسية الكويتية بين أطراف متنافرة – وفي بعض الأوقات متحاربة – للتقريب بين وجهات النظر ، أو على الأقل للتخفيف من حدة التوتر ، حتى أن يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة قال عنه مرة :

(صديقي وأخي الشيخ صباح الأحمد كان دائما معينا لا يقدر بثمن في كل مرة نواجه فيها مشكلة مستعصية خلال السنوات الطويلة التي عملت فيها في الأمم المتحدة ، فقد أثبت أنه رجل دولة يحق للعالم العربي والعالم الثالث ان يفخر به) .

لقد توسطت الكويت أكثر من مرة لرأب الصدع بين الشقيقات العربيات ، يدفعها حرصها على الأرواح الغالية أن تزهق ، وعلى الأموال العربية أن تهدر ، وعلى الجهود المضنية ان تضيع وتتبدد ، وقد تجلى كل ذلك باتجاه قضية العرب الأولى وهي « فلسطين المحتلة » التي كانت دائما تحظى باهتمام السياسة الداخلية الكويتية وكذلك الخارجية .

لقد قال عنها الشيخ صباح الأحمد في إحدى خطبه على منبر الأمم المتحدة : (إنه من الواضح للعالم أن قضية فلسطين هي المفتاح لقضية الشرق الأوسط وأساس الصراع العربي الإسرائيلي ، فلن يكون هناك سلم أو حل أو أمن في هذا الإقليم حتى يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه ويحقق مطلبه في دولة مستقلة) .

وفي السنوات الست الأخيرة أصبح هناك هاجس آخر للسياسة الكويتية الخارجية ، وهو الحرب العراقية الإيرانية التي ترجو لها الدبلوماسية الكويتية والشعب الكويتي ، نهاية عادلة بين الجارتين المسلمتين .

السياسة الخارجية الكويتية هي – كما قلنا – الوجه الآخر من المشاركة الداخلية ، وهي مستقلة القرار والتوجه شأنها شأن القرار السياسي الداخلي ، لا سلطان عليها من أية قوة أو فئة غير مصلحة الكويت العليا ومصلحة الشعب الكويتي العربي المسلم .

ولا غرو أن نجد هذه السياسة مؤيدة من جميع الأطراف مهما اختلفت اجتهاداتها في امور داخلية محلية ، إلا أننا في السياسة الخارجية نجد الكويتيين جميعا على قلب رجل واحد متفقين ومؤيدين للسياسة المستقلة المحايدة التي تنتهجها جماهيرهم وقيادتهم .

ولعل من نافلة القول أن الكويت في دعمها لهذا التوجه في السياسة الخارجية تسعى دائما لخلق أفضل مناخ لتقارب العرب ووحدة كلمتهم ، وامتدادا لهذا الموقف البناء كان اسهامها في قيام مجلس التعاون الخليجي الذي يضم بجانب الكويت خمسة اقطار عربية شقيقة في الجزيرة العربية هي المملكة العربية السعودية ، عُمان ، الإمارات ، قطر ، البحرين ، ولقد كشفت روح البيان التأسيسي الصادر عن اجتماع القمة في أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٥ مايو ١٩٨١ أن المجلس يشكل مرحلة في مسيرة العمل العربي ، يكمله ويؤازره وينخرط في سلكه مع حلقاته الأخرى التي نرجو لها أن تتواصل وتتكامل ، ولقد شُدد على هذه النقطة في تصريحات رسمية لاحقة ، كما أن العمل الميداني أثبتها دون أن يشوبها أدنى شك ، فقد كانت القضايا العربية من القضايا الأساسية التي تطرح على اجتماعات القمة في مجلس التعاون الخليجي الذي أريد له أن يكون درعاً في الجناح الشرقي للأمة العربية .

مجمل هذه السياسات الخارجية المستقلة للكويت ، عادة ما تصطدم بمصالح أخرى تريد أن تخضع المنطقة العربية في الخليج لسيطرتها واستغلالها ، ولعل في موقف

الولايات المتحدة من بعض القضايا مؤشرا مهما على استقلال القرار السياسي الكويتي الخارجي وعدم خضوعه لأي نمط من الضغوط .

وهذه الحقيقة مدعاة لاعتزاز أهل الكويت وافتخارهم .

الإنماء في العالم الثالث

ولعل من ضمن ما تفخر به الكويت بعد التنظيم السياسي الداخلي القائم على الشورى المؤسسية ، والسياسة الخارجية المتوازنة ، قضية أخرى هي رائدة فيها وإن قل الحديث عنها وتوارى تحت أثواب التواضع الأصيل ، تلك هي سياسة الدعم المالي للعالم النامي ، فلقد قدمت الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية — الذي برز إلى الوجود مواكبا للاستقلال ١٩٦٢ — دعما ماليا لدول في العالم الثالث تفوق نسبة الـ ٠٧, ٪ من الدخل السنوي الذي وضعته وحدّدته الأمم المتحدة ولجنة برانت الدولية كحد معقول للمساعدات الخارجية ، وكانت رائدة في قيام هذا الصندوق التنموي الذي ما لبث أن أصبح نموذجا وقدوة في أثره ونفعه ، واقتفت أثره صناديق عربية مماثلة حينما أقيمت بعده .

هدف الصندوق الكويتي هو « مساعدة الدول النامية لتطوير اقتصادها ولتقديم مساعدات مالية وتقنية لتنفيذ مشاريعها » .

ومن ٥٠ مليون دينار كويتي كانت رأس مال للصندوق في بداية الستينيات واصل مسيرته المظفرة حتى أصبح ٢٠٠٠ مليون دينار كويتي في بداية الثمانينيات . ولقد طبقت الكويت سياسات العون الاقتصادي والتنموي كقروض أو مساعدات إلى دول في العالم الثالث قبل سنوات طويلة من مسيرة ظهور مبدأ تعاون « الجنوب مع الجنوب » .

لقد كان الإحساس العميق بالمصير العربي المشترك هو الركيزة التي بنى عليها الصندوق الكويتي للتنمية حتى يوليو ١٩٧٤ التزامه بتعاون عربي / عربي ، وبعد ذلك الوقت توسع عمل الصندوق ليصل إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا .

وحتى عام ١٩٨٤ ، وبعد أكثر من عشرين سنة من إنشاء الصندوق بلغت قيمة القروض حوالي ٢٢٨, ١٢١٤ مليون دينار كويتي لتمويل ٢٥٧ مشروعا مقسمة

كالتالي : ١٣٣ مشروعا في البلاد العربية ، و ٦٥ مشروعا في أفريقيا ، و ٥٤ مشروعا في آسيا ، وخمسة مشروعات في دول أخرى متفرقة ، بالإضافة إلى حوالي ١٢ مليون دينار كويتي مساعدات إلى ٢٩ دولة أو مؤسسة تابعة للأمم المتحدة .

أهمية القروض الكويتية

من خلال عمل الصندوق الكويتي – وتقديم الكويت للقروض والمساعدات – فإن أهميتها الكبرى لا تكمن فقط في الحجم المالي لهذه القروض والمساعدات ، ولكن تبرز هذه الأهمية في طبيعتها وروحها ، ففي معظم الأحوال نرى ما يقدم من قروض ومساعدات من الدول الغربية الصناعية لدول في العالم الثالث قد ارتد إليها لشراء بضائع أو خدمات من تلك الدولة المقرضة ، إلا أن القروض والمساعدات الكويتية لاتستهدف الترويج لصادراتها كما تستهدف قروض العالم الصناعي ، فالقروض الكويتية في حقيقة الأمر تؤدي دورين مزدوجين ، الأول مساعدة الدولة النامية ، والآخر هو الترويج للدول الصناعية التي تبيع البضائع والخدمات لبرامج التنمية أو المشروعات .

وهذه القروض التي تقدمها الكويت وجدولتها لافتة للنظر ، فهي بحد أدنى من الفائدة وتدخل في حسابها مستوى معيشة الدولة المقدم إليها القرض ، فتتراوح بين ٠,٥ ٪ إلى ٥,٥ ٪ مع فترة سماح تتراوح بين عامين وأحد عشر عاما .

وفوق ذلك كله فإن التمويل يهتم بدرجة عالية بالمشروعات ذات الأثر الاجتماعي مثل تطوير القطاعات الزراعية والمناطق المحرومة من العناية التمويلية ، وتمكين القطاعات الاجتماعية الشديدة الحاجة من مصادر العيش الكريم .

بجانب المساعدات والقروض من الصندوق الكويتي للتنمية تهتم الكويت باستخدام جزء من دخولها النفطية للإسهام في مؤسسات مالية ذات طابع اقتصادي اجتماعي مثل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والبنك العربي الأفريقي للتنمية ، وصندوق التنمية الزراعي ، وصندوق الأوبك .

بيت القصيد في كل ذلك أن هناك سياسة واضحة المعالم موجهة إلى التنمية

الشاملة في إطار التعاون المالي والاقتصادي الذي تريد له الكويت أن يشمل الناس عربا أو أفارقة أو آسيويين في العالم الثالث من أجل تطوير أوضاعهم المعيشية والإنتاجية .. وذاك مدخل مهم نبيل الهدف يكمل تلك الهالة المشرقة المتمثلة في سياسة الكويت الداخلية الرشيدة والخارجية المتوازنة .

النفط .. نعم ولكن ليس فقط

وأهل الكويت وهم يحتفلون بعيد استقلالهم الخامس والعشرين ينظرون بأمل إلى المستقبل ، فربع القرن الماضي كان للنفط ، وأرض الكويت - بشيء من المجاز - تطفو على بحيرة من النفط إلا أن سياساتها في التنمية تهتم بالإنسان ، فهو لديها هدف التنمية ووسيلتها في آن واحد .

إنتاج النفط وأسعاره العالمية يتجهان إلى الهبوط ، وكانت الكويت من المبادرين في معركة الاستقلال النفطية في الفترة بين منتصف الستينيات ، ومنتصف السبعينيات عندما أحكمت قبضتها في ذلك الوقت على إنتاج النفط وتصديره ، إلا أن الفائدة العظمى من كل ذلك أن الكويت قد انصرفت - ومنذ زمن - إلى الاستثمار المالي في القطاعات الاجتماعية خصوصا في قطاعات التعليم والخدمات الصحية والإسكان ، كما تبنت نظاما متطورا في الضمان الاجتماعي يكفل لأجيال المتقاعدين مزيدا من الارتياح والاكتفاء .

عقل الإنسان وصحته وأمنه من الحقوق الإنسانية التي أضافها الفكر الحديث على حقوق الإنسان المدنية والسياسية . وهذه الحقوق الاجتماعية التي أصبحت مألوفة في الممارسات اليومية على هذه البقعة من الأرض اكتسبت رسوخها من دخل النفط وارتبطت به ، تلك حقيقة ثابتة ، ولكنها احتاجت أيضا في الوقت نفسه إلى قلوب بشرية تنبض بالمعاني الإنسانية ، وقادة سياسيين يحسنون التفكير والتدبير كي تتحول من حلم متخيل إلى واقع معيش .

فالتعليم من الحضانة إلى الجامعة وما بعدها حق للراغب والقادر غير منازع فيه ، والخدمة الصحية واجب يؤدى للمواطن والمقيم ، وإذا كانت هناك - كما قلنا - علاقة موجبة بين السياسات الداخلية الراشدة وبين السياسات الخارجية المتوازنة ، فهناك

أيضا علاقات موجبة بين الدخل وبين مستوي الاستثمار في العنصر البشري ، ومن هنا فإن زيادة الاستثمار في العنصر البشري تعني أيضا زيادة في الدخل القومي ، وتعني فوق ذلك شعبا حضاريا مسهما بتفتحه وطاقته في التطور الناضج على المستويين الإقليمي والقومي .

وعلى الرغم من الانجاز الكبير الذي تحقق في التعليم والتدريب في كويت ما بعد الاستقلال فإن القطاعات المهتمة بالتطور الاجتماعي الشامل تقف اليوم على مشارف ربع قرن آخر مستضيئة بنظرة نقدية واضحة هادفة إلى تخطيط مستقبلي لمسار التعليم ومخرجاته سواء كان العام أو العالي أو المهني .

والشعب الحي المتطلع إلى التقدم ينظر أول ما ينظر في نظامه التعليمي ، فالعنصر البشري هو أغلى أداة من أدوات التنمية وأهمها ، منذ أوائل الخمسينيات استطاعت الدولة أن تدفع بقوة عجلة التعليم ، وفي نهاية عقد الستينيات تمكنت الدولة من وضع كل قطاع التعليم تحت اشرافها ، وكان قد تقرر في عام ١٩٦٧ أن تكون المراحل الثلاث في التعليم إجبارية ، وافتتحت في الوقت نفسه جامعة الكويت التي بدأت بعدد متواضع من الأساتذة والطلبة ، واليوم عدد الطلبة والطالبات فيها ثمانية عشر الف طالب وطالبة ، بينما بلغ عدد المدارس في المراحل التعليمية المختلفة ٦٥١ مدرسة بها من الطلبة والطالبات أكثر من ٣٦١ ألفا ، كما بلغ عدد المدرسين والمدرسات أكثر من ٢٥ ألف مدرس ومدرسة ، ولم يحرم غير القادرين صحيا من التعليم فأصبح للمعاقين مدارسهم الخاصة ، وأصبح مركز تعليم الصم والبكم في الكويت مكانا لتعليم المحرومين من هذه النعمة ليس من أبناء الكويت وحدها ولكن من جاراتها العربيات ، وأصبحت هذه المعاهد بجانب ذلك مركزا لتطوير رموز عربية للتخاطب بين المعاقين في هذا المجال ، الأمر الذي لفت نظر اليونسكو فطلبت تفاصيل عنه لتعميمه على المدارس المماثلة في الوطن العربي .

وإن كانت الديمقراطية في القطاع السياسي تعني انتخابات دورية ومجلس أمة ، فإن ديمقراطية التعليم في الكويت تأخذ مسارا أوسع ، فديمقراطية التعليم تعني عدم حرمان أي شخص قادر وراغب في التعليم دون نظر إلى وضعه المالي أو حتى

جنسيته ، إلى درجة أن الدولة تقوم ببذل الاعانات للمدارس الخاصة التي أتيح للجماعات الأجنبية أن تفتحها لتعليم أبنائها .

ولعل قطاعا اجتماعيا آخر شهد تطورا واضح المعالم هو وضع المرأة وتطورها ، ففي خلال عقود قليلة من الزمن احتلت المرأة وضعا حضاريا في الكويت اصبح من مكتسبات هذا الجيل ، واليوم قد أخذت المرأة في الكويت مكانها على مقاعد التعليم وفي مجالات الخدمات والإنتاج ، وفي معامل البحوث ومراكز الصحة ، والمؤسسات النسوية الأهلية

وتتجلى مظاهر « دولة الرعاية » أكثر عندما نقترب من الخدمات الصحية التي تأخذ الشريحة الثانية من الإنفاق في الميزانية العامة بعد التعليم على مدى فترة طويلة ، وهناك في المتوسط سرير لكل ٣٠٥ أشخاص في الكويت ، وطبيب لكل ٥٩٠ شخصا وقد وصل عدد الأطباء إلى ٣٠٠٠ طبيب وطبيبة منهم ٦٠٠ كويتي وكويتية ، كما بلغ عدد المستشفيات والمصحات ٢٣ مستشفى ومصحا كما بلغ عدد المستوصفات والمراكز الصحية ٧٨٢ مستوصفا ومركزا صحيا ويبلغ عدد الاسرة ٥٤٧٩ سريرا .

وكل ذلك يضاهي في نسبته أكثر دول العالم تقدما وازدهارا .

تاريخ طويل .. ومستقبل

إذا كانت الكويت في الخمس والعشرين سنة الماضية قد جالت بجرأة وشجاعة في غمار بحار لم تألفها قط ، واستطاعت سياستها الخارجية والاجتماعية والاقتصادية أن تصل بها إلى بر الأمان ، فإن من حقها أن تنظر – كجزء من الوطن العربي – إلى المستقبل نظرة ثقة وتفاؤل ، فالمائتان الأخيرتان من سنوات تاريخ الكويت برهنت على أن عزيمة الرجال وحكمتهم هي ما يُعوّل عليه في بناء الأوطان والحفاظ عليها ، والانسان العربي في الكويت الذي وسعه أن يُكوِّن مجتمعا مفتوحا ، وتنامى ديمقراطيا ، لا يعز عليه أن يتخطى صعاب الحاضر بحكمته وصلابة إرادته ، وأن يواصل إبحاره إلى آفاق أوسع وأرحب .

العربي — العدد ٣٢٧ — فبراير ١٩٨٦



ثقافة أبنائنا بين النظرية والتطبيق

تتداخل لدى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية قصتان ، فيهما من الطرافة والمعرفة ما يحكم ارتباطهما بذهن القارىء لفترة طويلة حتى يدرك مغزى القصتين الذي هو في الحقيقة مغزى واحد .

القصة الأولى هي ما يعرف بقصة طفل (أفيرون) ، والقصة الأخرى هي قصة (الطفلة الذئبة كالا) ، وبين القصتين فترة زمنية تقارب نصف قرن من الزمان .

القصة الأولى تبدأ عندما عثر مجموعة من الصيادين على طفل في الثانية عشرة من عمره تقريبا ، يتجول في غابات أفيرون الكثيفة ، ومكانها خارج باريس ، وزمن القصة كان في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر .

كان الطفل يتنقل على يديه وقدميه معا ، ويطلق همهمة غير مفهومة ، ويهاجم بأظافره وأسنانه كل من يقترب منه .

هو إنسان ، ولكنه يتصرف تصرفا أقرب منه إلى الحيوان ، وعندما قبض على هذا الطفل وعرض على الاختصاصيين وقتها ، تبين أنه سليل بشر ، وأن سبب سلوكه ذاك هو انعزاله عن المجتمع الإنساني ، وحرمانه من تكوين ردود أفعال اجتماعية يتعلمها تلقائيا من هم على شاكلته وتربوا مع بشر أسوياء ، ولم يتقدم طفل (أفيرون) هذا كثيرا عندما أريد له أن يتكيف مع البشر ، ويعود إنسانا .

ولكن القصة بتفاصيلها العامة تتكرر بعد ذلك بحوالي نصف قرن .. هذه المرة في الهند ، فقد عثر على طفلة عمرها عشر سنوات(سميت « كالا » في وقت لاحق)

عثر عليها في جحر ذئب ، وكان سلوكها أيضا حيوانيا عدوانيا لطول عشرتها مع الذئاب . إلا أن حظها كان أسعد من حظ طفل (أفيرون) ، فقد تعلمت كيف تمشي واقفة ، وكفت عن العواء ، وتعلمت في وقت لاحق العيش مع البشر ، ولكن ذلك لم يدم أكثر من عشر سنوات ، فقد توفيت بعد ذلك .

الإنسان كائن اجتماعي

هاتان القصتان نرى لهما أمثلة كثيرة في تاريخ العلوم الاجتماعية ، والمحصلة العلمية لمثل هذه القصص الطريفة والمؤسفة والحقيقية في نفس الوقت ، هي أن الإنسان كائن اجتماعي يتشكل حسب البيئة التي نشأ فيها ، ومارس أنشطتها العلمية والفكرية ، فهو يكتسب تجاربه ومفهوماته من واقعها ، وتنتقل خبراته متكدسة من جيل إلى جيل في وعاء مرن رحيب يشمل كل ذلك ، اصطلح على تسميته « بالثقافة » في المجتمع الإنساني .

فالطفل الإنساني يختلف عن المولود الحيواني ، وحين يصل الأخير إلى هذا العالم سرعان ما يشب على أرجله الأربع ويسعى تلقائيا إلى ضرع أمه ، أما الطفل الإنساني فإنه يحتاج إلى احتضان محفوف بالمعونة والرعاية ، وبيئة ثقافية يتشكل فيها ، صحيح أن الطفل الإنساني يولد لديه الاستعداد لاستقبال المعلومات واختزانها ، أي أن له منظومة فطرية ، ولكن الصحيح أيضا – في الوقت نفسه وبالقوة نفسها – أن هذه المنظومة الحيوية شديدة التقبل والتفاعل مع البيئة المحيطة به .

وكل من يقولون بذلك لا يعوزهم الدليل حينما يستشهدون بطفل أفيرون أو بالطفلة الهندية ، ولكن تاريخ الإنسان مليء بهذه الشواهد التي تقول في النهاية : إن الطفل كائن اجتماعي ، ومهما حمل من خصائص نوعه والتصاقات وراثته فإنه أخيرا من صنع بيئته .

إذا قبلنا تلك الحقيقة العلمية فإننا نقبل معها أيضا مسئولية التأثير في الطفل وتوجيهه ، إلا أن السؤال الأهم يظل معلقا وهو :

« هل نترك الطفل لبيئته الاجتماعية كما هي ، تؤثر فيه بطريقة تلقائية ، أو نحاول

التعديل والتغيير في تلك البيئة الاجتماعية لأهداف نبتغي أن تغرس في طفل اليوم .. رجل الغد ، أو طفلة الحاضر أُمّ الأجيال القادمة ؟ »

الإجابة الشافية عن هذا السؤال الدقيق ليست من السهولة بمكان ، ولكن من حيث المبدأ وبملاحظة ما يجري حولنا في عالم اليوم ، نرى أن معظم المجتمعات الإنسانية تحاول أن تؤثر في نشئها الجديد باتجاه إعداده لمهمات تفرضها هي ، ودليلنا على ذلك الجامعات والمدارس ودور التدريب التي تقتطع من أعمار المتعلمين شهورا عديدة وسنوات طويلة من أجل إعدادهم الإعداد السليم لخدمة مجتمعاتهم .

كل هذا التعليم والتدريب يخضع لمتتالية زمنية تتدرج عبرها مستويات التعليم وأهدافه . ولكن الثقافة أوسع مجالا من التعليم وأرحب ، فالثقافة ليست المنهج المدرسي ولا التعليم التقليدي فقط ، وإنما ثقافة الطفل إذا ما أردنا له الثقافة ، تقتضي تجميع الكثير من جهود المؤسسات الاجتماعية على اختلاف مناشطها ومشاربها .

ثقافة الطفل في محنة

وإذا نظرنا إلى خصوصية ثقافة الطفل العربي ، فإننا نجد أن المسئولية تتجاوز طبيعتها إلى ما هو أعظم وأفدح ، فقد قررت كثرة من الوثائق العربية المعنية بالثقافة أن ثقافة الطفل العربي في أحسن الأحوال مختلة ، وفي أقلها معدومة ، وقد قررت ذلك بوضوح مُسَوَّدة الخطة الشاملة للثقافة العربية التي توفر على وضعها نخبة من المتخصصين العرب ، ونوقشت في إطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس في نهاية نوفمبر الماضي .

فبعد أن تعرضت تلك الوثيقة المهمة لإبراز وجوه النقص الذي تعانيه المطبوعات الخاصة بالطفل العربي ، قررت أنه (ليس ثمة مناص من تخطيط ثقافي خاص بالطفل العربي يستهدف إنقاذ الجانب الثقافي في شخصيته ويستكمل به تكوينه القومي) .

وعندما تقول وثيقة كهذه إن الهدف هو (إنقاذ) الجانب الثقافي ، ونحن نعرف مدلول كلمة « إنقاذ » ، ندرك على الفور مدى ما تعانيه ثقافة الطفل العربي من محنة الإهمال .

محاولات ومحاولات

من يقرأ هذه الكلمات من جيلنا العربي الذي خدمته الظروف فأتيحت له فرص القراءة ، يتذكر مجلة (سندباد) التي اصدرتها فيما بين ١٩٥١ و ١٩٦١ دار المعارف في مصر ، وأشرف على تحريرها رجل لامع من رجالات التربية والتعليم وقتها هو المرحوم محمد سعيد العريان ، وبعد ذلك ربما يتذكر البعض مجلة سمير التي صدرت عام ١٩٥٦ ، وميكي في عام ١٩٦١ .

ولعل من وعوا القراءة قبلنا من الجيل السابق يتذكرون مجلة السندباد القديمة ، التي ما لبثت أن حلت محلها مجلة البلبل ، وقد أصدر الاثنتين إجلال حافظ ، أو مجلة (الأطفال) ثم مجلة (ولدي) اللتين ظهرتا في ١٩٣٦ و ١٩٣٧ . وقد أصدرهما أحمد عطية الله .

وتتكرر أسماء مجلات الأطفال واحدة تلو الأخرى ، على سبيل المثال مجلات مثل « الكتكوت » و « علي بابا » في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات رجوعا إلى « النونو » و « مسامرات الأطفال المصورة » في العشرينيات وقفزا لما بين أيدينا من مجلات أطفال تصدر في كثير من عواصم الأقطار العربية اليوم .

محاولات إثر محاولات من أشخاص ومؤسسات وعت أهمية تثقيف الطفل العربي ، بعضها نجح والبعض تعثر لأكثر من سبب .. وبعضها مازال قائما في الساحة الثقافية يعمل ويقدم كل ما تتسع له الإمكانات المتاحة .

وفي الوقت نفسه – ومع تقدم الزمن – يزداد عدد المقاعد التي يجلس عليها أبناؤنا المتعلمون في أرجاء وطننا العربي ، وكذلك تزداد قاعدة الهرم السكاني العربي اتساعا إلى درجة أن بعض الإحصائيات تقدر أن لدينا ما يقارب ٤٠ ٪ من السكان في الوطن العربي هم دون الخامسة عشرة من أعمارهم ، أي أن قاعدة الهرم السكاني في وطننا العربي شابة وعريضة ، وهي شديدة الظمأ إلى كل مشروع جاد لخدمة هؤلاء الصغار من مختلف الاعمار .

ونضيف إلى كل تلك الاعتبارات المهمة والرئيسة اعتبارات لا تقل عنها أهمية ، فنحن مجتمع عربي ، تقع أرضه على مفترق الطرق بين الشرق والغرب ، في زمن تقلصت فيه المسافات بين القارات والشعوب ، وتطورت أساليب التأثير على الجماهير ، وتضاعفت أهميتها خصوصا في كل ما يتصل بالأطفال في كل الشعوب ، ذلك لأن هذا التأثير الراهن فيها اليوم إنما هو ضمان لسلوكها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في المستقبل .

وإذا ربطنا كل ذلك بما قلناه آنفا من أن معارف الطفل مرتهنة بما يحيط به من تغيرات ، وأن الطفل في الغالب يتأثر بعناصر ثقافية سابقة الرسوخ في مجتمعه ، وأن هذا المجتمع هو نفسه عرضة لتأثيرات ثقافية متجددة لا يملك دفعا للكثير من عناصرها ، هنا يقع الطفل في صراع ثقافي متعدد الأطراف ، صراع بين الثقافتين : ثقافة متأصلة الرسوخ ، وثقافة متغيرة ، صراع بين القديم والحديث ، إن لم يعالجه القائمون على ثقافة الطفل العربي اليوم في حرص ووعي ، فإن مصداقية هذه الثقافة سوف يعتورها التصدع ليس بالنسبة لمضمونها فقط ، وإنما لعجزها عن الثبات أمام الثقافة الغازية .

لذلك فإن إثراء الثقافة المطروحة أمام الطفل العربي مسئولية عظيمة لا يسعنا أن ننكص عنها لما لها من أثر كبير في تنشيط الدوافع المكتسبة كالاكتشاف والانتماء ، والاتصال والمشاركة والوعي الديني والوطني والقومي ، حتى تستقيم توجهات الطفل إلى ما يخدم الوطن والأمة ويقيها الهوان والجمود .

ولعل مجلة للأطفال ، فيها من الجاذبية النفسية للمادة المطبوعة من جهة ولأفضليتها النسبية على الأشرطة المسموعة والمرئية ، من حيث زهادة السعر والسيطرة على الموقف القرائي واختيار الوقت حسب الفراغ والحاجة وسهولة الاستعادة والتكرار من جهة أخرى ، إلى جانب كون المادة المطبوعة من أقدم وسائل الاتصال الجماهيري المعروفة .. لعل كل هذه العناصر التي تؤكد أهمية المجلة المطبوعة ، هي التي دفعت مجلة العربي – ضمن عوامل أخرى – إلى أن تنتهز قرب بلوغها الثلاثين

من عمرها لتقديم مجلة مستقلة للأطفال العرب ، هي « العربي الصغير » ، التي صدرت في البداية في عددين تجريبيين ثم انفصلت بقوامها المستقل عن مجلة العربي منذ فبراير الماضي كي تصل إلى كل الأطفال العرب وهي تحمل كل هذه المعاني التي ترجو أن تصل إلى عقول أبنائنا .

رسالة ثقافية عربية

ولا أظن أن هناك ما يدعو لإعادة طرح القضايا التي طرحت من قبل بعناية شديدة بين أيدي المهتمين بثقافة الطفل ، سواء كانوا متخصصين أو آباء وأمهات مهتمين بثقافة أطفالهم . من تلك القضايا أن وطننا العربي قد ابتلي بأشكال من النتاج الثقافي للأطفال مجلوبا من الخارج غير نابع من طبيعة الوطن ، لقد اعتبر البعض أن الأطفال العرب « سوق » يجري عليه ما يجري على كل الأسواق من ترويج البضائع بأسلوب الواجهات المضيئة والاجتذاب الباهر ، حتى اقتحمت أذهان أطفالنا أشياء عجيبة ، منها شخصيات الرجل الخارق والمرأة الحديدية ، دون اهتمام بالمضمون ، ودون وفاء بمطالب الأطفال واحتياجاتهم الفكرية الطيبة لكل عمل هادف .

من هنا جاءت « العربي الصغير » كمشروع ثقافي للطفل العربي بديلا للكثير مما هو مطروح ، بديلا يهتم بالمضمون إلى جانب الشكل ، مشروع يعترف بأهمية الخيال المجنح في آفاق التسلية النافعة والمتعة البريئة والتصورات المتفننة ، وليس الخيال الشرس العقيم .

وقد أولينا اهتماما خاصا بتراثنا وحرصنا على تقديمه في إطار شائق ملائم ، ولم نغفل نواحي العلم والتقنية الحديثة ومجالات تطبيقها في نطاق الواقع العربي . ووضعنا المشروع كله تحت النقد وأمام أعين الرقابة الوطنية العربية ، ولذلك فقد سعدنا عندما جاءتنا اقتراحات وانتقادات وتوجيهات واعية من الكويت ومنطقة الخليج ، ومن مصر العربية ، ومن الجمهورية العراقية ، ومن الجمهورية الجزائرية .. ومن كل أقطار الوطن العربي تقريبا ومن خارجه ، من مؤسسات وأفراد ومفكرين ومسئولين ومثقفين ومدرسين وآباء وأمهات ومن الأطفال أنفسهم ، وقد عبروا فيها بطريقتهم عن استحسانهم أو نقدهم لهذا الموضوع أو ذاك في الأعداد التمهيدية « للعربي الصغير » .

ومن الاتجاهات الأساسية التي تستحق في رأينا الرصد والتبويب – كدراسة عملية لمشروع ثقافي للإطفال العرب – اتجاهات اتفقت فيها أغلب الرسائل .

الأهداف والقيم

من بين هذه الأهداف والقيم التي يجب أن تتبناها المجلة :

* القيم الدينية الأصيلة والواضحة ، التي تمنح الطفل التوازن النفسي والأمن والثقة بالحياة ، وتؤكد النزعة الإنسانية ووحدة البشر أمام خالقهم ، وتنزع إلى تحرير الإنسان من مخاوفه وأوهامه ، بالشكل الذي يمكن للطفل أن يتقبلها به وتؤثر في سلوكه .

* القيم العربية التي تؤكد انتماء الطفل إلى أمته العربية ، وتحرره في الوقت ذاته من التعصب العرقي أو الطائفي أو المذهبي أو الاقليمي ، وتبرز تفاعل الثقافة العربية مع الثقافات الإنسانية في الماضي والحاضر ... كما تبرز التوجه العام والإنساني للثقافة العربية .

* القيم الإنسانية المعاصرة ، (مع إبراز جذورها في الماضي وتطورها في الحاضر وتوجهها للمستقبل) مثل احترام العقل ، النظرة العلمية والموضوعية ، الحق ، الواجب ، احترام الآخر واستقلاليته ، معنى الحرية ، حدود الحرية ، قيمة العمل ، الإبداع ، الانتاج ، المبادأة ، الإيجابية ، أهمية الوقت ... الخ مع الأخذ في الاعتبار تداخل هذه الحلقات والمنظومات .

* أما فيما يتعلق بوسائل تحقيق هذه الأهداف والقيم فقد كان من بين الاتجاهات نقاط محددة :

* عن القصص المسلسلة ذات الصور : هناك رسائل من ذوي الاختصاص تؤكد على أهمية خلق شخصية أساسية يتعلق بها الطفل وتنشأ بينه وبينها علاقة ، وهذه مسألة تهم الاطفال من ٨ – ١٢ سنة وهي سن الخيال الإيهامي النشط عند الطفل ، ومن خلال تفاعل هذه الشخصية المحورية مع بقية الشخصيات الثانوية في المسلسل ومع أحداث القصة ، وتقمص الطفل لهذه الشخصية ، يمكن بث القيم المنشودة في نفس الطفل .

* عن الصور المرافقة للمسلسل : كان هناك تأكيد على أهمية أن تكون الصور واضحة ومترابطة في تتابعها بحيث يمكن للطفل أن يفهم الأحداث من تتابع الصور ، وفي ذات الوقت كانت هناك دعوة إلى الحذر من الإسراف في هذه المسلسلات ذات الصور المتلاحقة والحوار القصير داخل الصورة لأنها تحرم الطفل من متعة القراءة الجادة المتواصلة . ولكن لأن الأطفال في هذه السن أصبحوا يقبلون على مثل هذه المسلسلات المصورة ، فيجب على الأقل أن تكون الصور كبيرة وواضحة ، وأن تكون الكلمات تحت الصور لا داخلها بحيث لا يتمزق النص الأدبي المقروء .

* هناك تأكيد على أن تعنى المجلة بقصص الخيال العلمي سواء في شكل مسلسل أو قصة قصيرة واحدة ، على أن تربط هذه القصص الطفل بروح البحث العلمي وتعرفه باتجاهات العلم في عصرنا مع إشباع خيال الأطفال وإثارة قوة الإبداع فيهم .

الصورة والكلمة

* حول صفحات دائرة المعارف أكدت كل الرسائل تقريبا على أهمية هذا الباب في المجلة . وبهذا الصدد كانت هناك اقتراحات بأن يكون تسلسل دائرة المعارف خاضعا للترتيب الأبجدي مع تعدد الأغراض في كل عدد ، بحيث يمكن للطفل أن يحتفظ بها منفصلة كمرجع خاص ، وأن يستفتى الأطفال في الموضوعات التي يحبون أن تقدمها لهم دائرة المعارف .

واقترح بعض الرسائل أن يطلب إلى الاطفال أن يقدموا ما يحبون تقديمه من ألوان المعرفة لهذا الباب .

* وعن الاستطلاع .. كان هناك إجماع على أهميته ، وإعجاب بما قدم منه ، وعلى أنه من أفضل السبل لتعريف الطفل بوطنه العربي بشكل جذاب ومشوق ، ومناسب . وبهذا الصدد : كانت هناك ملاحظة واحدة تؤثر أن يكون الاستطلاع معتمدا أساسا على الصور وبأقل قدر من الكلمات ، كما كانت هناك دعوة إلى أن يطلب من الأطفال تقديم استطلاعات عن بلادهم أو بيئاتهم فيتعرفوا هم عليها ويعرفوا غيرهم بها .

* عن مادة التراث والتاريخ .. أكدت رسائل عديدة على أهمية تعريف الأطفال بتراث أمتهم وأوطانهم وتاريخها ، بما يؤكد انتماءهم لأمتهم مع الأخذ في الاعتبار رغبة الطفل وحاجته إلى الإيمان بمثل عليا في هذه المرحلة من العمر وخصوصا من ١٢ إلى ١٥ سنة . وأشارت الرسائل إلى أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق من خلال « القصة » و « دائرة المعارف » و « الاستطلاع » و « المسلسل » ، و « الحكايات المأخوذة من التراث » لكن المهم في كل هذه الأشكال هو الاختيار الجيد للمادة التراثية أو التاريخية ، والتقديم المناسب لها ، بما يسهم في تحقيق الهدف المنشود . ويحث الطفل على البحث بنفسه في المراجع في مثل هذه المواد ، فالمجلة ينبغي أن تكون طريق الطفل إلى الكتاب لا بديلا عنه .

* وعن الصفحة الدينية ، أكدت رسائل عديدة على هذا الجانب ، بينما اقترحت بعض الرسائل أن تبث القيم الدينية خلال الموضوعات المختلفة بشكل غير مباشر ، لأن هذا أفضل من تركيز المسألة في صفحة خاصة ، وإن كانت بعض الرسائل قد اقترحت أن تكون الصفحة خاصة بالثقافة الدينية التي تقدم في فقرات قصيرة واضحة سهلة الاستيعاب ، أو في شكل سؤال وجواب .

* وعن صفحات المسابقات ، والألعاب ، والتسلية ورسائل القراء فقد أكدت رسائل كثيرة ، على ضرورة أن تكون المسابقات إحدى وسائل المجلة لتنمية الذكاء ، والمعلومات وإثارة الرغبة في القراءة ويمكن ان تتطور لتشجيع الأطفال ذوي المواهب في الأدب أو الفنون على تقديم إنتاجهم في مسابقات أدبية أو فنية مناسبة يمكن نشر ما يفوز منها في مجلتهم « العربي الصغير » .

* أما عن باب : « اعمل بيديك » .. فقد لقي استحسانا كبيرا من اغلب من كتبوا عن الأعداد التجريبية ، ، ونبه بعض الرسائل إلى أن تكون الأجهزة التي يتم تناولها في هذا الباب من الأنواع المألوفة والمعروفة لدى أكثرية الأطفال ، بحيث يمكن أن يجربوا بالفعل المعرفة التي تقدمها لهم المجلة .

* أما الكاريكاتير فهو يلبي حاجة الطفل للمرح ، ويقترح البعض أن يوجه الكاريكاتير لنقد بعض العادات السيئة التي يمكن أن ترافق سنوات الطفولة ،

واقترحت رسائل أخرى في مجال الاستجابة لروح المرح لدى الأطفال تقديم صفحة خاصة بالفكاهة والطرائف ...

الأمية التشكيلية

يقول أحد المتخصصين في الميدان : إننا كعرب لدينا فعلا أمية تشكيلية على حد تعبير أحد الفنانين العرب ، فهل يمكن أن تقوم المجلة بدور بارز في محو هذه الأمية لدى الجيل الجديد عن طريق نشر لوحات للفنانين العرب المعاصرين مع شروح لهذه الأعمال حتى تتفتح حواس أطفالنا على هذا الفن الجميل وينمو ذوقهم الفني منذ البداية في الطريق الصحيح ، كما اقترح بعض الرسائل نشر الرسوم الجميلة التي يقوم الأطفال برسمها .

* وقد طرحت أيضا فكرة الاستعانة بدراسة قامت بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم « عن الألفاظ والتعابير المشتركة بين أطفال الوطن العربي » وذلك لمساعدة المحررين على التركيز على المشترك والابتعاد عن سواه بقدر الإمكان .

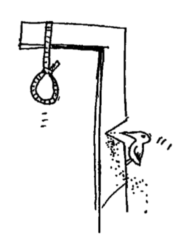
* وتلح رسائل كثيرة على العناية باللغة العربية تقول : إن مجلة يتناولها الأطفال العرب أجدر من سواها بالحرص على سلامة الاستخدامات اللغوية . كما تقول رسالة أخرى : إن الدقة في تشكيل الكلمات أمر ذو أهمية ليتلقف الأطفال منذ البداية الكلمة الصحيحة .

* وثمة مخاوف ومحاذير أخيرة عبر عنها بعض الرسائل خلاصتها « أن توجه المجلة لفئات العمر من ٥ إلى ١٤ سنة يعني أنها ستخاطب فئات مختلفة في احتياجاتها النفسية والفكرية ، والتحدي الماثل يكمن في أن عليها أن تكسب كل هذه الفئات بحيث لا تشعر فئة من هذه الفئات أن المجلة ليست لها وحدها ، أو أنها لا تجد نفسها فيها بالدرجة الكافية مما قد تكون بعض نتائجه التضحية بفئة من هذه الفئات أو تسربها ، إن على المسئولين عن هذه المجلة أن يكونوا على درجة عالية من اليقظة لكسب المعركة في الجهتين ، فيكون الانتصار عظيما حقا .

وبعد ..

* .. لقد دخلنا المعركة ، معركة تنوير عقل الطفل العربي ، ولسنا وحدنا في هذا المجال ، فهناك إلى جانبنا مؤسسات وأفراد في طول الوطن العربي وعرضه يناضلون من أجل غد أفضل لهذه الأمة ، وما مجلة للأطفال في رأينا إلا أحد الأسلحة في هذه الحرب الحضارية ، ونحن عازمون على المضي فيها إلى آخرها ، لا يعوزنا التصميم ، ولا تنقصنا العزيمة .

العربي ـــ العدد ٣٢٨ ـــ مارس ١٩٨٦



يا أُمةً ضحكت !

هل نحن العرب أمة تجيد الضحك وتدعو إليه .. ويستمتع أفرادها برواية النكتة ونقلها ، أم أن الضحك لدينا مبتذل منهي عنه اجتماعيا ... وإذا حدث فإنما يحدث في أضيق الحدود ؟

أسئلة خطرت في ذهني وقد وقع في يدي كتاب حديث صدر بالإنجليزية لباحث عربي عنوانه : « النكتة السياسية عند العرب » * كتبه خالد قشطيني الباحث العراقي تناول فيه بإيجاز – وبوضوح أيضا – مسيرة النكتة السياسية عند العرب ، مركزا على العصر الحديث ، وعلاقة ذلك بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .. وهذا هو الجديد في كتابه (الأمر الذي سنعود إليه في مكان لاحق من هذا المقال) .

أقول :

لم يكن من اليسير أن أجد إجابات شافية عما قفز إلى ذهني من أسئلة محورها : هل نحن أمة ضاحكة أم عابسة ؟

أخذت أبحث فيما كتبه المفكرون العرب المعاصرون حول النكتة والتنكيت ، والضحك والإضحاك والفكاهة والتفكه ، فوجدته قليلا لا يروي الظمأ .. وما هو موجود منه كامن في التراث أو مستلهم من حكايات السمار والندامى والمضحكين والعيارين في كتب أصبحت أقرب ما تكون إلى الانزواء عن المتناول الثقافي العام ،

---

* KHALID KISHTAINY: ARAB POLITICAL HUMOUR QUARTER BOOKS LTD. 1985.

وتبرز فيها أسماء أصبحت معروفة مثل أشعب وجحا ونعمان المزاح وأبي علقمة وأبي دلامة وآخرين ، ولكن ماذا عن العصر الحاضر ، ماذا مثلا عن المائة السنة الأخيرة من تاريخنا ، وهي وإن زخرت بمثل تلك الأسماء والشخصيات فإن الكتابة عنها قليلة بل نادرة .

هل الضحك مجاف للوقار ؟

لعل عزوفنا عن التسجيل لمثل هؤلاء الضاحكين المضحكين يرجع إلى أن جزءا من تراثنا يشجب الضحك على أساس أنه مجاف للوقار .. بل إن النظرة المزدوجة إلى الضحك والحبور من جهة والوقار والعبوس من جهة أخرى تجدها ظاهرة بينة في نصوص كثيرة من تراثنا ، فهناك نصوص قليلة تحض على الضحك وتقدره تقديرا رفيعا ، وفي المقابل هناك نصوص أكثر تذم الضحك وتربطه بالمجون إلى درجة القول المطلق بأن كثرة الضحك تميت القلب ! مع التجني على هذا المأثور وسلخه عن ملاءمته ومناسبته .

ولعل الخيط الرفيع الذي يفصل بين الميوعة والخيلاء والتبذل وتحقير الآخرين في المزاح المؤذي ، وبين راحة النفس والطرب والمتعة الذهنية في المفارقة والملحة والفكاهة ، هذا الخيط الرفيع بين هذا وذاك هو الذي يجعل موضوعا كالفكاهة والمرح أمرا محفوفا بالحرج والتحرج لدى الأكثرين متجاوزين ما جاء في الأثر (روِّحوا القلوب ساعة بعد ساعة فإن القلوب إذا كلت عميت) . ولعل كفة التزمت في هذا الميزان هي التي رجحت لقرون طويلة على مدى حياتنا الثقافية ، فتوارثنا الجاد من أدبنا وتتبعناه تتبعا يكشف عن أصله وفصله ، وأهملنا الضاحك منه حتى أصبح وكأنه منبوذ متروك للمشافهة ، ولعل أول أشكال الفكاهة عند العرب هو التلاعب بالألفاظ . ويتناقل الرواة بعض التفسيرات لهذا الموقف تعزو السبب إلى أن العرب في الجاهلية كانوا يتكلمون بحرية غير مقننة ، كانت أدنى ما تكون إلى الفطرة والسليقة في التفكير والتعبير ، ويسخرون لغتهم لتخدم واقعهم المعيش بسهولة ويسر ، وكانت لغتهم قوام ثقافتهم وجماع فنونهم ، فهي لا تحتاج إلى نقل واتخاذ مكان – كسائر الفنون الأخرى – فهي ذهنهم الواعي الذي يسجلون فيه ماضيهم ، ويرصدون به

حاضرهم ، ويستشفون رؤى المستقبل بما تتيحه لهم من صيغ وقوالب وأساليب . فالأعرابي كان يحفظ العشرات والمئات والآلاف من أبيات الشعر بقدر ما يتسع له وعاؤه ، كما كان لسانه يلهج بعشرات من آلاف المفردات المتداولة لديه .

تقنين اللغة والتطور المحتوم

وعندما حدث الاستقرار صاحبه نوعان من التطور: الأول هو تقنين اللغة حيث استقرت في أيدي النحاة واللغويين الذين وضعوا لها قواعد صارمة وضوابط محكمة ، والثاني هو تعقد المجتمع وظهور شتى التناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فيه ، أي الانتقال من المجتمع البسيط إلى المجتمع المركب . هذان التطوران فتحا الباب أمام الأذكياء المنفلتين والخبثاء المترصدين لكي يمطرونا بوابل من المفارقات والنكت التي اعتمدت على جوانب كثيرة من التخالف اللغوي وفقدان الانسجام وتجمد القوالب وضيق المضامين مما رأوه بعين عصرهم المتقلب المتوثب ، حينما وضعوا ايديهم على الظواهر الشكلية المتخالفة في كتابة اللغة ، وحينما أسعفتهم فطنتهم الساخرة في الردود السريعة على المسلمات الموروثة ، كما أطلقوا الأعنة لأذهانهم وألسنتهم حتي تكشف عن المتناقضات بين المجرد والحقيقي ، وبين المؤتلف والمختلف إلى غير ذلك مما تكدس في العصور الذهبية في التاريخ العربي الإسلامي ، ذاك الذي ترك لنا ثروة من الملح والنوادر والفكاهات والخمريات وألوانا من التحلل والمجون مما تزخر به بطون التراث — والكثير منه تعاقب عليه قوانين المطبوعات اليوم — ولكن معظمه تم تدوينه عقب عصره خوفا من الرقابة أو العقوبة ، وإذا كان الغرض الاجتماعي والسياسي قد استنفد منه بعد حينه فإن المتأخرين — مع بقاء الكثير منه — لم يلتفتوا إليه ولم يولوه ما يستوجبه من عناية .

فالعلاقة جدلية بين الحرية والنكتة وبينهما ما يسميه الفلاسفة والمناطقة « بالتسلسل والدور » ، الحرية تنتج نكتة والنكتة تنتج حرية . من هنا فان بعض الباحثين — ومن بينهم خالد قشطيني — يرى أن العرب لم يرتبطوا في أذهان الشعوب العالمية بأنهم شعب صاحب نكتة ، وهو الجانب الذي غالبا ما يشكل نسبة لا يستهان بها من أدبيات « الفلولكلور الشعبي » لدى الشعوب ، بل لقد اشتهر الشعب العربي بالعبوس والتجهم ، وكثيرا ما يلصق ذلك بالشخصية العربية .

ونحن بدورنا لا نؤيد هذا الكلام على علاته ، فالشعب العربي كبقية الشعوب له طرفه وملحه ونوادره ونكته ، فهو غير خلي منها ، وإن كان الميزان في النهاية يميل إلى الاتجاه الآخر .

بين البشري والعقاد

من الكتاب العرب المحدثين قلة محدودة اهتمت بهذا الموضوع الباحث في السخرية والفكاهة ودلالاتها الاجتماعية والسياسية ، فعلى عظم هذه الدلالات نجد أن من كتب عنها استلهم حكايات أشعب وجحا وأبي نواس وأبي علقمة وأبي دلامة .. إلخ وأفاض في نبش الماضي دون تلميح للحاضر ؛ من الكتاب المحدثين الذين حاولوا طرق الموضوع : عباس محمود العقاد وعبد العزيز البشري ، الأول كدراسة مختصرة في مقدمة كتابه (جحا الضاحك المضحك) وكذلك في دراسة له عن سعد زغلول ، والثاني كممارس للكتابة الساخرة في مقدمة كتابه « في المرآة » اذ يقرر البشري : (إن مرد النكتة إلى خلل في القياس المنطقي بإهدار إحدى مقدماته أو تزييفها ، أو بتوصيلها بحكم التورية ونحوها بما لاتصل به في حكم المنطق المستقيم ، فتخرج النتيجة على غير ما يؤدي إليه العقل لو استقامت مقدمات القياس ... وهذا الذي يبعث العجب ويثير الضحك والطرب) .

التناقض بين المقدمات والنتائج هو ما يثير الضحك في رأي البشري ، وهو أحد التفسيرات التي قال بها بعض المفكرين الغربيين الذين تناولوا الموضوع بإسهاب وبخاصة هنري برجسون (١٩١٢) الذي كان مرجعا خصبا لكل من كتب عن هذا الموضوع بالعربية .

في الوقت الذي يلاحظ العقاد في كتابه « جحا الضاحك المضحك » غزارة الكتابة عن الضحك في (الثقافة الغربية الحديثة) فإنه يرد ذلك إلى باعثين : أحدهما نشأة علم الذوق أو علم الجمال الذي ينظر في الفروق بين الجميل والجليل والمضحك ، كما تعرضها الفنون الجميلة ولا سيما التمثيل ، أما السبب الآخر في رأيه فهو (شيوع البحث في « التطور ومذهب النشوء » .. فإن هذا المذهب يفسر تعبيرات الإنسان عن خوالجه وعواطفه بما يوافق طبيعته الحيوانية ، ويتقصى وجوه

الشبه ووجوه الاختلاف بينه وبين سائر الأحياء في هذه التعبيرات ويراقب ملامحه ليربط بينها وبين وظائفه الجسدية ...)

هذا الإفراط في الكتابة عندهم عن موضوع الضحك قابله إقلال مخل عندنا في نفس الموضوع .

واليوم لا نجد مطبوعة غربية تخلو من زاوية أو أكثر من الكتابة الساخرة أو « الكاريكاتير » ، بل نجد أن هناك مطبوعات برمتها مسخرة لهذا النوع من الكتابة ، بينما يطرق كتابنا نقد الموضوع ودراسته على استحياء أو يترك في هامش للقراءة الخفيفة وغير الجادة . وفي نظري أن الكتابة الساخرة اليوم قضية جادة ولها رسالة جادة أيضا .

لماذا نضحك ؟

يجمع كل من كتب حول الموضوع أن الإنسان ليس فحسب حيوانا له تاريخ ، أو حيوانا له لغة ، تأكيدا للتاريخ واللغة اللصيقين بالإنسان ، ولكن الإنسان أيضا حيوان ضاحك ، فهو الوحيد – بين مخلوقات الله الأخرى – القادر على الضحك ، ويذهب بعض الكتاب إلى أكثر من ذلك فيقولون إن الضحك نفسه تطور متأخر في تاريخ الإنسانية لم يظهر الا بعد تطور المجتمعات وتعقدها وليس قبل ذلك ، ودليل هؤلاء أن المجتمعات البدائية لا تعرف الضحك بالشكل الذي نتعارف عليه اليوم ، فقد وجد علماء الانثروبولوجي أن هناك مجتمعات في استراليا فطرية وأولية لا تمارس الضحك ، وأن الضحك بحد ذاته ظاهرة « حضارية » ، ويذهب البعض للتدليل على وجهة نظرهم إلى أن الفلاسفة المتقدمين قد نظروا إلى الضحك على أنه إصلاح لمزاج الإنسان ، وتوازن بين عناصر جسمه الأربعة : الصفراوي والسوداوي والدموي والبلغمي . ورغم ضعف هذه النظرية وتهافتها فمازالت فكرة (إصلاح المزاج) بواسطة الضحك فكرة مقبولة ضمنا لدى الكثيرين .

إلا أن الدراسات الحديثة حددت لنا بشيء من الدقة الإجابة عن السؤال : لماذا نضحك ؟

فهناك تحليل يرد الضحك إلى أنه تنفيس سلبي لطاقة عبئت أساسا لشيء أكثر

جدية ، فالمتكلم الجيد الذي يخلط حديثه بشيء من المزاح عادة ما يكسب الجمهور في المضي مع وجهة نظره حتى لو كان في البداية ضد توجهاته ، وتبقى كلماته المازحة في الذهن لفترة طويلة .

أذكر في محاضرة عامة في جامعة بريطانية كان موضوعها جادا يحتاج إلى كثير من التركيز أن بدأ المحاضر حديثه بقوله : أيها السادة ، إنني لا أعدكم إلا وعدا واحدا هو ماوعد به هنري الثامن كل زوجاته !

فنشط الحضور وتضاعف انتباههم على هذا الاستهلال غير التقليدي .. وأردف المحاضر : لقد قال لكل منهن .. إنني لن أبقيكن طويلا .. وأنا بدوري لن أبقيكم طويلا في هذه القاعة . فانتشر السرور بين الحاضرين وتابعوا المحاضرة بشغف ، إنها نظرية في الضحك تسمى نظرية الترقب الخائب .

الفصاحة والمفاجأة والترقب الخائب في الموقف هي التي جعلت هذا الاستهلال موضع ترحيب ، وقديما قال العرب إن السارق الفصيح لا تقطع يده !

تقول نظرية « الترقب الخائب » في تفسير الضحك .. أو كما يسميها آخرون التناقض بين الواقع المعيش والتصور المثالي . يقول أصحاب هذه النظرية إن عقولنا تسلك سبلا معينة في المواقف العادية ، وهي مسالك ألفناها وتعودناها ، وحينما يطرأ على الموقف شيء لم ننتظره ، فسرعان ما يغمرنا الضحك .

جاء في العقد الفريد : قال أبو الطيب اليزيدي : أُخذ رجل ادعى النبوة أيام المهدي ، فأُدخل عليه ، فقال له : أنت نبي ؟ قال : نعم ، قال : وإلى من بعثت ؟ قال : أوتركتموني أذهب إلى أحد ؟ ساعة بعثت ، وضعتموني في الحبس ؟! .. وتمضي القصة إلى القول : فضحك الخليفة وضحك من معه وأخلي سبيل الرجل . ولعل جزءا كبيرا من النكتة العربية يعتمد على هذا الترقب الخائب المصحوب ببارع الجواب .. !

والضحك اجتماعي أيضا

هنري برجسون يقول : إن الضحك تطور منطقي وحاسة اجتماعية ، فنحن نضحك إذا رأينا إنسانا يتصرف تصرف الآلة ، ويقيس الأمور قياسا آليا لا محل فيه لتمييز المنطق ، ويزداد ضحكنا في الجماعة، فنحن لا نضحك من جماد ولا نضحك من منظر طبيعي ولا نضحك من عاصفة هوجاء .. وإنما نضحك إذا ارتبط أي من ذلك بصورة إنسان في الواقع أو في مخيلتنا .

تخيل معي للحظة هذه القصة :

دخل مريض إلى عيادة طبيب – فتشاغل عنه برهة – حتى يعرفه كم ثمن الزيارة ، يرفع الطبيب السماعة ويتحدث إلى شخص آخر بقوله :

– نعم نحن نظل نعمل إلى الثامنة مساء .. ورسوم الفحص هي عشرة جنيهات .. مع السلامة .

ثم يلتفت إلى من دخل ويسأله .. ها ياصديقي ماذا تريد أن أفعل من أجلك ؟ ويقول الرجل : لقد جئت أنا كي أقوم بعمل لك .. فأنا مصلح التليفونات !!

لو قيلت هذه القصة الصغيرة لك على انفراد فربما جاءت بطيف ابتسامة ، ولكنك لو سمعتها في مسرح مع آخرين .. يضج الجميع بالضحك وربما القهقهة .

● ● ●

ويذهب بعض علماء النفس التحليلي إلى القول بأن النكتة ضرب من القصد الشعوري والعملي ، يلجأ إليها الإنسان في الجماعة ليتخفف من الأعباء الثقيلة ويتحلل من الأغلال الموجعة التي يفرضها الجد ، بل يذهب سجموند فرويد إلى القول بأن النكتة تؤدي دور الحلم في أغراضه التنفيسية ، ففيها من التورية والتأويل والاختزال والتلفيق ما في الحلم نفسه ، بمعنى آخر الجمع في صورة واحدة لأجزاء متفرقة لاتجمع في الواقع .

الأدب العربي يزخر بهذا النوع من المواقف :

يحكى أن الحجاج خرج إلى الصيد فضل طريقه ، فقابل رجلا فسأله : ما رأيك

في حكام البلاد ؟ فقال الرجل : لا يحكمون بالعدل ، ويأكلون أموال الناس بالباطل .

فقال الحجاج : وما رأيك في الحجاج ؟ قال الرجل : أسوؤهم طرا .

قال الحجاج : هل تعرف من أنا ؟ قال الرجل : لا

قال الحجاج : أنا الحجاج .

فصمت الرجل وفكر ثم ابتسم وقال : وأنت لا تعرفني .. فأنا مجنون هذه الناحية . أفقد رشدي مرة في اليوم في مثل هذا الوقت تقريبا .

● ● ●

هذا الحوار تكرر كثيرا مع خلفاء وأمراء في أماكن مختلفة من الأرض العربية مع اختلاف التفاصيل ولكن بنفس المساق .

شيء من النقد غير المباشر ، ولكن هل سجل كل ذلك او بعضه في الزمن الذي قيل فيه .. أنا شخصيا لدي بعض الشك .

التحلل من الحرج يظهر في النكت الكثيفة (عالميا) عن الحماة والحياة الزوجية . ويقول أحد الظرفاء ان هذه هي الطريقة الوحيدة الخالية من الدم والشافية للغليل في نفس الوقت .

وقد يطفو الضحك فوق تعبيرات ممعنة في جديتها وصرامتها ، كما نلمسه في قول الشاعر العربي :

أمـــور يضحك السفهـــاء منها ويبكـــي مـــن عـــواقبها اللبـــيب

وكما قال أبو الطيب المتنبي :

وكم ذا بمصر مـن المضحكـــات ولكنـــــه ضحك كالبكـــــا

فالعلاقة بين الضحك والبكاء طرقها بعض الفلاسفة منذ زمن طويل حيث استخدموا الكلمتين متقاربتين فوضعوا المأساة والملهاة ، التراجيديا والكوميديا على أنهما امتداد وتكامل فيما بينهما ، وهناك من يفسر الضحك أو البكاء على أساس أنه تراكم في الطاقة العصبية يحتاج إلى حركة عضلية لنفثها ، فهو عمل ميكانيكي

في الإنسان يحتاج إلى دافع معقول ، ويستشهدون على قولهم بانتقال الطفل مثلا من البكاء إلى الضحك في موقف معين لتغير الدافع مع الاستمرار في الحركة العضلية . كذلك ضحك بعض الكبار لدرجة تسترسل معها الدموع من المآقي .

هنا في حقيقة الأمر تختلط الحقائق العلمية بالمواقف الاجتماعية من الضحك . لأن بعض الثقافات تنظر إلى الإفراط في الضحك على أنه شيء غير مقبول اجتماعيا فهو علامة على نذر شر قادمة ، ولأن المنغصات في الحياة أكثر من المفرحات ، ولأن ضحك السخرية يفضي إلى الازدراء والشماتة والاتهام بالبلاهة والقصور الإنساني ، ولأن بعض الضحك يصاحبه ضرر أو يتبعه ألم وغرم ، وكلها أمور ينبذها المجتمع لما تنطوي عليه من فقدان الاتزان ، واضطراب القيم والمعايير ، إلا أنه من الأمور المضحكة ما هو مؤلم إنسانيا أو اجتماعيا أو سياسيا ، يضحك منها الناس لفترة ولكنها قد تورثهم الكثير من الموجعات .

المسرح الضاحك

قلنا إن النكتة تزدهر في المجتمعات التي تحظى بتعقيد اجتماعي وسياسي معقول وتلتف حول ما فيه من تناقضات ، فهذه التعقيدات هي المادة الأولية للنكتة والسخرية ، كما قلنا إن النكتة الاجتماعية تزداد التماعا في إطارها الاجتماعي ، وهنا يقودنا الحديث إلى عنصر جديد هو المسرح ، حيث قال أحد الكتاب الذين اعتنوا بدراسة تطور الفكاهة : إن الشعب الظريف بالضرورة شعب يعتني بالمسرح .. والمسرح مع امكاناته في تشريح المجتمع وتسليط الأضواء على تناقضاته عادة ما ينمو ويتطور في مجتمع يؤمن بحرية النقاش ، لذلك فإن المسرح بوجه عام ينتعش في أجواء الديمقراطية ويذبل بذبولها .

إن المسرح تربة خصبة للضحك حيث المقارنة الفجائية بين الوضع الذي يظهر على المسرح وما به من اختلال وبين الوضع المثالي المنشود في نفس المشاهد . والمسرح الضاحك هو أصعب أداءً من المسرح الجاد حيث إن المسرح الجاد (التراجيدي) يخاطب القلب ، والملهاة (الكوميديا) تخاطب العقل والفطنة ، لذلك نجد أن المأساة تقدمت الملهاة في تاريخ المسرح .

كما أن الكتابة الضاحكة تعوزها ملكات كثيرة قد يناقض بعضها بعضا وقد لا تجتمع منها ملكتان لكاتب واحد ، فمن الكتاب من يعتمد على ملكة السخرية وهو يحتاج هنا إلى الذكاء وإدراك المفارقة التي قد يصحبها شيء من المرارة ، ومنهم من يعتمد على الدعابة وهي تحتاج إلى مرح في الطبيعة مرجعه في الغالب إلى المزاج والنشأة أكثر من حاجته إلى العلم والدرس ، ومنهم من يعتمد على الهزل وهو خلق قد ينشأ عن جهل بتقدير الأمور . وبعض الهازلين إذا لم يجد شيئا يهزل منه انقلب على نفسه فراح يضحك منها وعليها .

افتقاد هذا النوع من الخبرات ينعكس بشكل سلبي على الأعمال الكوميدية العربية ، فهناك التوقيت والمقدمة والنهاية والتناقض الحاد غير الجارح ، ميزان دقيق إن أفلت من الكاتب أيٌّ من معاييره وقع العمل الكوميدي في الفشل ، على الرغم من أن المسرح الكوميدي يعالج قضايا بعضها قد يكون حساسا وهو لا يكشف للجمهور ما يجهله عن الواقع فقط وإنما يضحكه عليه ، وعادة لا تقوم مسيرات أو مظاهرات من مواقع المسارح الهزلية ، فقد ضحك الجمهور ونفس عن مشاعره !

المسرح الفكاهي تطور في مصر في مطلع هذا القرن حتى منتصفه ، وهناك أسماء مثل عزيز عيد والريحاني وماري منيب ، وكثير من معاصريهم وقرنائهم ممن لا يزالون في ذاكرة جيلنا لسببين .. فقد كان هناك ما يستحق الضحك عليه ، مع وجود هامش من الديمقراطية متاح .

النكتة السياسية

لعل بيت القصيد في حديثنا هذا هو النكتة السياسية ، وإذا كانت النكتة بشكل عام هي تطورا حديثا نسبيا في التاريخ الإنساني ، فإن النكتة السياسية – بمعناها المحدد اليوم – هي تطور متأخر . ورغم أن التراث لا يبخل علينا بكثير من القصص الطريفة والتي لها بعد سياسي ، فإنها قلما كانت محددة أو واضحة .

الطبري المؤرخ أعطانا فكرة عامة للاهتمام بالموضوعات السياسية .

قال أبو الحسن بن عياش إنه رأى في شوارع بغداد « قرداتيا » وقردا ، وكان

القرداتي يسأل القرد هل يريد أن يكون بزازا (تاجر أقمشة) أو بقالا أو منجدا ...وفي كل مرة يهز القرد رأسه موافقا جذلا ، حتى يسأله إن كان يريد أن يصير وزيرا ، فيصرخ القرد في هلع واستنكار ويهم بالفرار كمن يريد أن ينجو بنفسه !

هذا النوع من الأقاصيص منتشر بشكل حكم وأقوال مأثورة في تراثنا ، في مثل القول : السلطان من لا يعرف السلطان !

وفي التاريخ الحديث استورد العرب كثيرا من نكاتهم السياسية ، إما من أوربا الغربية إبان عهد الليبرالية نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن ، حتى منتصفه تقريبا أو من أوربا الشرقية بعد الخمسينيات .

والنكتة السياسية تمثل العصيان على السلطة والتحرر من ضغطها وهذا يفسر استخدامها ضد (الكبير) و (العظيم) ، والضحك يسمح لنا بالتنفيس دون أن نتورط في مواجهة تبعات حقيقية ، كما يفضي بنا إلى عوالم من السعادة النفسية ما كان لنا أن نصل اليها .

ولقد اكتشف السياسيون أيضا أهمية النكتة فاستخدموها سلاحا في المعركة ضد أعدائهم ،وغالبا ما يلجأ السياسي إلى النكتة عندما لا يجد أجوبة عقلانية شافية تبرر خطواته أو اقتراحاته ، أو يستخدمها كمداخل للحط من منافسيه .

يقول خالد قشطيني في كتابه الذي أشرنا إليه سالفا إنه (رغم الثراء في أدب الفكاهة العربي من جهة والصراع السياسي العربي من جهة أخرى .. فليس لدينا الكثير لنعرضه عند حديثنا عن النكتة السياسية ، وهذا قد يكون مفهوما في إطار السلطة القمعية لحكومات القرون الوسطى ، ولكن استمراره حتى الآن يعني أن النكتة السياسية التي تنتشر بين الناس وتناقش قضاياهم ومشاكلهم لا أحد يجرؤ على تسجيلها في وقتها !) .

وعلى الرغم من أن الكاتب يروي الكثير من النكت السياسية التي قيلت في مناسبات حديثة ومعاصرة ، الا أن شكواه تلك تبين لنا الصعوبة في طرق مثل هذا

الموضوع . علاقة السلطة بالمواطن مجال فسيح لطرح النكت وهي قد لا تكون مقصورة على بلد معين أو حاكم معين .

النكتة الاجتماعية

لقد اكتشف رواد الفكاهة في الوطن العربي المصادر الكوميدية الغربية في الربع الأخير من القرن الماضي مثل سليم نقاش وأديب إسحق في سوريا حيث ترجما لموليير ، ويعقوب صنوع في القاهرة ، ولقد وظف هؤلاء الرواد قدراتهم للدعوة ضد الاحتلال والمتعاونين معه ، كما أن يعقوب صنوع أول من أدخل الكاريكاتير في الصحافة العربية .

ولعل الشخصية البارزة في تاريخنا العربي التي سخرت النكتة السياسية ضد الاحتلال هو عبد الله النديم الذي جمع بين التثقيف الديني في الأزهر والتوجهات الاشتراكية ، وأضاف إلى الاثنين قدرته الفذة على التنكيت ، حتى غدت شخصيته أقرب إلى الخرافة منها إلى الحقيقة ، ونسب إليه كثير من النوادر الساخرة والطرائف المبدعة اللاذعة .

ولد فقيرا وعمل خادما في قصر أحد الميسورين ولما ضاق بتسلطه وعنته ألف زجلا يهجو فيه سيدة البيت ، فضرب بالسوط حتى أغمى عليه ، وفي سنوات نضجه كان أكثر التصاقا بمجلة « التبكيت والتنكيت » وهي مجلة ظهرت في عام ١٨٨٧ أساسها النقد الاجتماعي الفكه . وعندما خاضت مصر صراعا ضد الاحتلال الإنجليزي دخل النديم المعركة ومات بذات الرئة وهو هائم يتخفى عن الأنظار .

في هذه الفترة كانت هناك موضوعات اجتماعية جادة عالجتها الفكاهة في مصر منها « علاقة الفلاحين بالمرابين » ومنها أيضا قضية الطلاب العائدين من أوربا وقد فقدوا أو تظاهروا بفقد علاقتهم بمجتمعهم وعاداتهم ، وهو الموضوع الذي تكرر كثيرا في فترات متعددة من تاريخ الوطن العربي وخبرناه نحن في الخليج العربي في وقت متأخر أي في الخمسينيات من هذا القرن .

قضية أخرى عالجتها الصحافة الضاحكة هي قضية « الخواجة » أو بالأحرى « عقدة الخواجة » وتظهر في قمة طرافتها وسخريتها في القصة التالية :

شاهد رجل شرطة لصا متدليا من الشباك وفي يده صرة كبيرة . فصرخ : من هناك ؟ فرد الحرامي : خواجة .

فقال الشرطي : آسف لقد ظننتك « مصريا » !

ومن ظرفاء ذلك العصر الذين اهتموا بالسياسة إبراهيم المويلحي الذي نشر مجلة « مصباح الشرق » وأخذ يرسل لها من اسطنبول مقالاته (والتي نشرت بعد ذلك مجمعة) تحت عنوان « ماذا هناك ؟ » . ولعل أطرف ما كتبه ساخرا من الوضع السياسي عندما احتلت فرنسا تونس وفي نفس الوقت التجأ مدحت باشا الليبرالي التركي إلى السفارة الفرنسية في اسطنبول ، وبعد محادثات دبلوماسية طويلة توصلت الإمبراطوريتان الفرنسية والتركية إلى أن يسلم مدحت باشا إلى تركيا وتوافق تركيا على أن تسلم تونس لفرنسا . كتب يقول : لقد بادلت تركيا رجلا واحدا ببلد كامل .. وأثبتت كم هي تثمن الإنسان .

وتعاظم تأثير المجلات الفكهة وتأثيرها السياسي في مصر بعد الحرب .. فأصدر سليمان فوزي مجلة « الكشكول » في سنة ١٩٢١ التي عارضت الحركة الوطنية وزعيم الوفد سعد زغلول ، وفي سنة ١٩٢٥ أصدرت روز اليوسف (فاطمة اليوسف) الفنانة المسرحية والمهاجرة اللبنانية مجلة « روز اليوسف » للدفاع عن الوفد والحركة الوطنية وزعيم الوفد سعد زغلول .. وبقيت كذلك حتى اختلفت مع الوفد في سنة ١٩٣٦ .

مجلة روز اليوسف التي استمرت في النشر حتى يومنا هذا ربت جيلا من الكتاب ورسامي النكتة مثل حجازي وصلاح جاهين ورخا وابتكرت هي وأخبار اليوم شخصيات كاريكاتيرية من أبرزها الشيخ متلوف والمصري أفندي ورفيعه هانم والسبع أفندي (بعد ذلك أصبحا شخصيتين مسرحيتين) .. نجاح روز اليوسف جعل مؤسسات أخرى تحذو حذوها فأصدرت دار الهلال مجلة « الفكاهة » وبعد ذلك صدرت في الوطن العربي مجموعة كبيرة من مجلات الفكاهة في لبنان وسوريا وأقطار عربية أخرى منها مجلة الفكاهة الكويتية التي أصدرها عبد الله الحاتم بين ١٩٥٠ - ١٩٥٨ .

النكتة كما قلنا لا تزدهر إلا في جو ديمقراطي ، ويذكر عن سعد زغلول أنه كان رجلا يحب النكتة ويتذوقها ، ويقال إن البريطانيين عندما حاولوا التفاوض مع عدلي يكن رئيس الوزراء المصري الذي جيء به بعد سعد زغلول ضحك سعد وقال : جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس !

حتى صار هذا القول مثلا شعبيا سائرا في حينه .

وعلى الصعيد الاجتماعي كان سعد من اللماحين ، فيقال إن زوجة أحد أصدقائه في الحزب جاءته تشكو زوجها فأطالت ، فلما ملَّ سعد قال لها : هذا ليس من شأني ! فانقلبت المرأة تنقل لسعد رأي زوجها السلبي فيه ، فقال لها على الفور : وهذا ليس من شأنك !

فارس الخوري الزعيم السياسي السوري كان صنوا لسعد زغلول في حبه للدعابة رغم أن الرجلين يختلفان في كل شيء تقريبا غير ذلك ، فقد كان فارس عروبيا في الوقت الذي كان فيه سعد وطنيا مصريا ، يقال إن فارس الخوري دخل في مناظرة مع السيد اندريه فيشنسكي مندوب الاتحاد السوفييتي في الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية عندما احتج الأخير على تكرار الخوري في حديثه وترديده اسم « فلسطين » رد فارس الخوري بقصة الزوجين اللذين ذهبا إلى المحكمة .. شكا الرجل أنه فقير وقد أزعجته زوجته لأنها تطلب منه بإصرار كل صباح جنيها .. وسألها القاضي هل ذلك صحيح ؟ فقالت الزوجة : نعم إنني أضايقه كل صباح بطلب الجنيه ولكني لا أطلب منه أن يعطي جنيها كل صباح ، أطلب منه جنيها واحدا في حياتنا .

جمال عبد الناصر أيضا عرف عنه أنه يستمتع بالنكتة ويسمعها حتى لو كانت على نفسه .. ولكن فقط بشكل خاص ، ينقل انتوني ناتنج وزير الدولة البريطاني الذي تفاوض معه على الجلاء أنه عند التوقيع نفد الحبر من قلم ناتنج فاستعار قلم عبد الناصر وفي زحمة اللحظة وتاريخيتها وضع ناتنج القلم في جيبه فقال له عبد الناصر ، لقد أخذت الكثير منا في المعاهدة فهلا أرجعت لي قلمي .

في الستينيات والسبعينيات تقلصت النكتة المكتوبة وانتشرت المروية .. ولعل القصة التالية تبرز أحد المواقف المتكررة في التطور السياسي العربي لأكثر من قطر .. تقول القصة :

وقف رجلان في حافلة مزدحمة بالناس فسأل واحد الآخر :

— هل حضرتك ضابط.................. * لا
— هل أنت ابن ضابط ؟ * لا
— هل حضرتك متزوج بنت ضابط ؟ * لا

ورفع الأول كفه وصفعه وقال : إذا لم تكن كذلك فلماذا تدوس على قدمي كل هذا الوقت ! ؟

نكتة عربية تسمعها في كثير من الأقطار العربية ومعناها واضح لالبس فيه .

وعندما انتقلت الجامعة العربية من مصر إلى تونس انطلقت « الحدوتة » التالية : شاهد أحد التونسيين زميلا له واقفا أمام مبنى الجامعة العربية وفي يده بوق فسأله : ما بالك واقفا بهذا الشكل ؟ قال لقد توظفت هنا شهريا بعشرين دولارا لأنفخ في البوق عند إعلان الوحدة العربية .

فقال الصديق : ولكن عشرين دولارا مبلغ ضئيل .

فرد : نعم ، ولكن ألا تعلم أنها وظيفة مدى الحياة !

وتحولت النكتة السياسية في هذا العصر إلى عكسها حيثما كان النقد غير مباح وتحول إلى مايبدو للوهلة الأولى مبالغة في الاطراء وهو في حقيقته إمعان في الذم . مثل ذلك الصحفي الذي وصف زيارة أحد الزعماء لمزرعة دجاج : بأن الدجاج (طار) من الفرح احتفاء بالزعيم .

وما انتشار المسرح الضاحك في السنوات الأخيرة وإقبال الناس عليه إلا نوع من التنفيس والترويح عن النفس العربية المرهقة المعسرة .. فمسرحيات دريد لحام (غوار) في « ضيعة تشرين » .. أو « كأسك ياوطن » فيها كل عناصر النقد

السياسي للواقع ، وربما عوض النقص المسرحي رسامو الكاريكاتير العرب الذين انتشر عملهم حتى لم تعد صحيفة أو مجلة تخلو من رسومهم وايماءاتهم وإبداعهم .

في وطننا العربي اليوم فرصة طيبة يتوافر لها من الأسباب ما يحكم علاقة الضحك بالسياسة ، فهناك فارق كبير بين الوعود والآمال التي انتعشت بعد الحرب العالمية الثانية في الارتياح للعدالة الاجتماعية والوفاء بحاجات العمق البشري وتزايد الموارد من جهة والفوضى السياسية والحروب والهزات الاجتماعية من جهة أخرى .. انه تناقض عميق بين الصور المثالية والواقع الموجع ، ولا بد أن يفجر هذا التناقض كثيرا مما يقال من نكت معظمها لا يصلح للنشر !

العربي ــ العدد ٣٢٩ ــ أبريل ١٩٨٦

الإسلام والسلام



على أرض الكويت وبدعوة من أميرها الشيخ جابر الأحمد ينعقد في أواخر هذه الشهر - يناير ١٩٨٧ م - المؤتمر الخامس لرؤساء الدول الإسلامية ، في أجواء عربية وإسلامية ودولية بالغة التعقيد ، سواء أكان ذلك على الجانب السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي .

ولعل هذا المؤتمر الخامس يكون فرصة طيبة لتجاوز مرتبة الموعظة الحسنة بين المسلمين ، والدعوات الطيبات فقط ، إلى تحليل الواقع العالمي ، وانعكاساته على الدول والشعوب الإسلامية ، وتحويل الرغبة المشروعة في التضامن بين المسلمين إلى برنامج عمل ، تتكامل فيه الجهود ، وتحدد به الأولويات ، بعد أن تقطعت أوصال الأمة ، وانتهكت حرماتها ، وهددت أوطانها .

إن فكرة تجمع الدول والشعوب الإسلامية في منظمة تسعى لترسيخ التعاون بينها ، فتوحّد مواقفها تجاه الغير ، وتحل المشكلات السياسية والاقتصادية التي تواجهها ، فكرة عظيمة ونبيلة ، تستمد عظمتها ونبلها من عظمة الإسلام الخالد الذي قاوم على مر القرون - وبخاصة الأخيرة - محاولات دءوبا لإطفاء نوره ، سواء بالغزوات الاستعمارية أو الأيديولوجية . وكان من الطبيعي أن يقوم المجتمع الإسلامي - بعد أن تخلصت معظم الشعوب الإسلامية من نير الاستعمار المباشر وغير المباشر ، وشرعت في دخول معركة التنمية - بالدعوة إلى مثل هذا التجمع في بداية السبعينيات ، وهي نفس الفترة التي أخذ فيها الاستعمار القديم يستبدل بثيابه ثيابا جديدة ، ظاهرها الرحمة وباطنها فيه العذاب ، هادفا إلى الإيقاع بين الشعوب ، ومستنزفا طاقاتها .

ولم يكن غريبا أن يتبلور هذا التجمع العالمي للمسلمين حول قضية هي في مكان القلب من قضايا المسلمين اليوم ، فقد تنادى المسلمون بالدعوة إلى مؤتمر ، بعد أن قامت عناصر صهيونية في ٢١ آب (أغسطس) من عام ١٩٦٩ م بإضرام حريق في المسجد الأقصى ، أولى قبلتي المسلمين ، مما ألهب مشاعرهم ، ودفعهم إلى اجتماع رؤساء الدول الإسلامية في سبتمبر من ذلك العام في الرباط ، وتواصلت إثره الاجتماعات ، سواء على مستوى وزراء خارجية الدول الإسلامية التي بلغ عددها تقريبا واحدا وعشرين اجتماعا عاديا وطارئاً أو على مستوى رؤساء الدول الذي تكتمل حلقته الخامسة في مؤتمر الكويت .

دعوة لقيام محكمة عدل إسلامية

بعد المؤتمر الأول لرؤساء الدول الإسلامية ظهر إلى الوجود أول تنظيم دولي إسلامي ، هو منظمة المؤتمر الإسلامي التي أخذت على عاتقها تطوير العمل الإسلامي المشترك وتنظيمه ، وقد جاءت أهداف المنظمة ومبادئها منسجمة مع المطالب العالمية في السلم والتعاون العالمي ، ودعم كفاح الشعوب الإسلامية ، للمحافظة على كرامتها واستقلالها ، وتعزيز التعاضد بين أعضاء المنظمة من جهة ، وبينهم وبين المجتمع الدولي المحب للسلام والساعي إلى الأمن والنماء من جهة أخرى .

ومن المؤمل أن تتم خطوة إيجابية كبيرة في استكمال مؤسسات المؤتمر في الملتقى الخامس في الكويت ، وذلك بإعلان إنشاء محكمة عدل إسلامية ، تقدم باقتراح إنشائها سمو أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح في أثناء انعقاد المؤتمر الثالث للمنظمة في المملكة العربية السعودية في يناير ١٩٨١ ، لأن سموه يدرك الأهمية البالغة لمثل هذه المؤسسة ، وقيامها بين الدول الإسلامية في هذه المرحلة التاريخية المحرجة . وقد تمت الدراسات الأولية لهذه الفكرة الرائدة ، وفي حالة إقرارها نهائيا ستصبح الكويت مقرا لها .

منجزات أخرى

في مسيرة منظمة المؤتمر الإسلامي التي أصبح أعضاؤها حوالي ست وأربعين دولة منجزات أخرى على مستوى إنشاء المؤسسات ، وقد بلغ مجموع المؤسسات التابعة للمنظمة ست عشرة مؤسسة ، منها البنك الإسلامي للتنمية ، ووكالة الأنباء الإسلامية الدولية ، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، ومجمع الفقه الإسلامي ، واللجنة الإسلامية للهلال الدولي ، وإحدى عشرة مؤسسة أخرى موزعة على عواصم الدول الإسلامية .

وخلال ست عشرة سنة مضت على ظهور العمل الإسلامي المشترك إلى الوجود تطورت منظمة المؤتمر الإسلامي بمؤسساتها إلى الحد الذي أصبحت فيه قوة على المستوى الدولي ، فأصوات الدول الإسلامية تقارب ثلث أصوات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكتلتها في المنظمات الدولية لا يمكن تجاهلها ، كما أن المنظمة – كمنظمة – قد حاولت بذل مساع حميدة في القضايا التي تمس المسلمين ، وقد تكللت بعض هذه المساعي بالنجاح ، وصادف بعضها التعويق .

وخلال الست عشرة سنة الماضية فرضت على بعض الدول الإسلامية منازعات وخلافات ، من التبسيط والاختزال ردها إلى عامل واحد ، ولكن يمكن القول إن أغلبها كان مصدره الاستعمار بأشكاله المختلفة ، القديمة والجديدة ، فقد كان استعمار الدول الإسلامية – أو معظمها – من قبل دول غربية متعددة ، حملت وتحمل كل منها ثقافتها وعقيدتها ولغتها ، وثبّتت تلك الدول الاستعمارية حدودا إقليمية وعرقية ، وفرضت نمط حياة وأنشطة اقتصادية ، وشجعت على ازدياد التوتر والعنف بين الدول الإسلامية ، سواء كانت في دائرتها الإسلامية العربية ، أو في الدائرة الأوسع ، وهي الإسلامية الدولية .

ولعل أهم ما يواجه الدول الإسلامية اليوم بجانب القضية الرئيسية التي تنادى المسلمون لنصرتها ، وهي قضية الأرض والوطن الفلسطيني ، هي مشكلة النزاع المسلح بين الجارتين المسلمتين ، العراق وإيران ، والتدخل السوفييتي في أفغانستان ، لعل هذه الدوائر الثلاث ذات الأهمية القصوى إقليميا ودوليا من أهم ما يواجه منظمة المؤتمر الإسلامي في هذه الفترة .

الإسلام اليوم

لعلي لا أتفق مع كثيرين في اعتبار حركة المسلمين اليوم حركة « صحوة » أو « تجديد » أو « يقظة أصوليّة » ، فتلك مفاهيم غربية ، أطلقها بعضهم عندما أعادوا اكتشاف الإسلام ، وتشبث بعضنا بها نظرا لانبهاره بالشكل فقط ، فالإسلام موجود منذ زمن طويل ، وهو يشكل اليوم – كما شكل بالأمس البعيد – أحد مكونات الإنسانية الثقافية والأخلاقية والروحية الكبرى .

وعودة قصيرة فقط إلى التاريخ الحديث نعرف منها أن آخر محاولات الغرب لحصار الإسلام في عقر داره – كما اعتقدوا – هو سلسلة الإرساليات التبشيرية التي طوّقت جزيرة العرب في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن ، لكننا نلتفت حولنا اليوم فلا نجد تلك الإرساليات ، لقد اختفت وبقي الإسلام ، بدون تنظيرات وبدون تعابير الصحوة واليقظة ، إن هذا الدين الحنيف المتسامح يغذي المؤمنين به على مر العصور بغذاء مجدول من الصبر والمقاومة والإيمان بالله الواحد القهار .

وعندما يقف الإسلام اليوم قويا شامخا بين قوى متصارعة ومتنافسة مثل الرأسمالية والاشتراكية بأشكالهما المختلفة والمتدرجة فإنه يعني في جوهره أنه هيكل متفرد بذاته ، قادر ليس على البقاء فقط ، ولكنه قادر أيضا على الاستجابة لمتطلبات العصر دون إفراط أو تفريط .

إن الوحدة الإسلامية ، والتوحيد الرباني ، والاجتهاد الإنساني ، حلقات ثلاث متكاملة ، فوحدة المسلمين تتجلى في توجههم إلى قبلة واحدة ، هي الكعبة المشرفة ، وفي صومهم شهراً واحداً ، هو رمضان الكريم ، وتوجه من استطاع منهم إلى تجمع سنوي عظيم ، هو الحج إلى بيت الله في أيام معلومات ، لقد فهم المسلمون اختلاف مناهج دعوة الأنبياء السابقين لمحمد ﷺ – رغم رفعهم لراية التوحيد – على أنه مظهر من مظاهر مسايرة التشريع للتطورات المستجدة ، كما اتجه الاجتهاد الفكري إلى إكمال كل ذلك عن طريق التدليل على قدرة الإنسان على تنمية فضائله الجوهرية ، حيث مداد العلماء خير من دماء الشهداء .

إن من الخصائص الإسلامية الكبرى التنوع في إطار الوحدة ، فالنص الإسلامي

واحد ، إلا أن تفسير الفقهاء له يمكن أن يتنوع حسب الاجتهادات التي تختلف باختلاف الظروف والبيئات ، شرط ألا يخرج عن جوهر النص وقواعده . من هذا المنطلق نمت وتطورت في الإسلام مذاهب فقهية متنوعة ، ولولا الترك الجزئي – وأسبابه متعددة – لمسار تطور الأحكام الشرعية حتى كادت تنحصر في بعض البيئات في قضايا الأحوال الشخصية ، لأصبح لدينا اليوم اجتهاد متطور ، معايش للعصر ، مندمج في سلوك متقارب . واللافت للنظر أن الشريعة الإسلامية رغم محدودية استخدامها عبر العصور الأخيرة هي أحد العناصر الرئيسية التي هيأت للأمة الإسلامية أن تحافظ على كيانها .

إن شمولية الإسلام وتسامحه اللذين مكّناه من الاستمرار والانتشار في السابق في الأطراف الشرقية للأمة الإسلامية وكذلك في الأطراف الغربية حريٌّ بهما اليوم في إطار مبادىء الإسلام العظيمة وثوابته الكبرى أن يدفعا بالمسلمين لتمثل هذا التراث ، والاجتهاد بدأب على طريق تآخي المثل الأعلى مع الواقع المعيش ، ورفع الواقع المعيش إلى المثل الأعلى .

الواقع والتصوّر

الواقع يقول لنا على الصعيد العملي إن هناك ثورة تقنية وعلمية على ظهر كوكبنا ، وإن هذه الثورة قد امتدت إلى أقصى أطراف المعمورة ، والواقع يقول لنا أيضا إننا كمسلمين دولا وشعوبا ننتمي إلى العالم الثالث بفقره ومرضه ، وتخلف وسائل إنتاجه ، وتخلف علاقاته الاجتماعية ، إن لم يكن على نطاق القيم ففي واقع الممارسة . والواقع يقول لنا إن تعليمنا محدود ، وثرواتنا منهوبة ، وطاقاتنا مهدورة ، وإننا كدول إسلامية ، قد وصلنا إلى المسرح الدولي فوجدناه معدّا قبلنا بقوانينه ، وعلاقاته ، ومؤسساته ، وإن اللاعبين على هذا المسرح عليهم أن يتحركوا بناءً على تلك القوانين والقواعد التي لم نشارك في صياغتها ، فهي ثمرة التاريخ الأوربي في الغالب .

لذلك وجب علينا أن نستخدم العقل الذي مجّده الإسلام ، وحث على

احترامه ، نستخدمه كي نطور واقعا جديدا منطقيا ، فنحن لا نستطيع أن نفلت فجأة وفي مرة واحدة من قواعد المسرح المعدّ !

وكمثال – شئنا أم أبينا – فإننا مازلنا نلتزم بالحدود التي فرضها التقسيم الحديث للدول ، بكل قواعدها الدولية والقانونية ، لكن هناك أمورا يمكن أن نتعايش معها ، وأخرى يجب أن نحكّم عقولنا فيها ، فالنزاعات المسلحة بين الدول الإسلامية – مهما كانت أسبابها – هي نزاعات تضعف الأمة من جهة ، وتقوي أعداءها من جهة أخرى ، والإسلام – كمفاهيم وشرائع – قادر على تقديم نموذج لحل هذه النزاعات ، بل قادر على أن يكون عاملا قويا لبناء تلاحم حقيقي سياسي وتنموي ، وإذا كان الأخير ممكنا – وهو في طور النمو من خلال مؤسسات اقتصادية ومالية – فإننا نرجو أن يتحقق الهدف الأول (السياسي) من خلال محكمة العدل الإسلامية .

دين سلم

أسباب الصراعات بين الدول الإسلامية متباينة ، منها ما هي متوارثة من أيام الاستعمار ، فرضها علينا ورحل ، وأخرى وجدت نتيجة لتدخل خارجي واضح أو خفي في مناطق إسلامية إستراتيجية ، وغيرها ناتجة عن آلام ومشاكل التغيرات الداخلية ، إلا أن المشكلات الدولية بين الدول الإسلامية – في رأينا – أشد خطورة وأكثر عمقا ، ويمكنها أن تعصف بالتكاتف الإسلامي نفسه .

وإذا لاحظنا أن الإنسانية – رغم النكبات – تتقدم نحو مزيد من التضامن والتعاون ، وأن الأسباب المبررة للجوء إلى العنف – من منظور دولي – تتضاءل فحريٌّ بالمسلمين – والإسلام دين التوحيد والسلام – أن يقودوا هذا التوجه ويبدأوا بأنفسهم ، فالإسلام دين سلم ، وتحية المسلمين بينهم هي السلام ، والإسلام كوحي إلهي حق ، يسعى إلى تأمين حياة الإنسان المؤمن ، وينظم علاقاته مع الآخرين على أساس سلمي ، فالقتال ليس مرخصا به إلا إذا كان لدرء مظلمة ، ولا تعلن الحرب وجوبا إلا إذا كانت دفاعا عن الذات ، وللقتال في الإسلام قواعده الأخلاقية

المعروفة ، كما أن العدوان أو المبادرة بالقتال – دون سبب صحيح – محرمان . وهناك قواعد إسلامية عظيمة كوجوب السلم في نطاق العدل ، وتحريم المعاملة بالمثل في نطاق الظلم ، وتغليب الرحمة تأكيدا لصالح الجماعة ، وهي مبادىء لو تمثلناها اليوم لحل الوفاق بديلا عن الصراع ، والوئام بديلا عن الخصام ، وإذا كان كل ذلك مطلوبا بين أمة الإسلام والأمم الأخرى فهو أكثر إلحاحا أن يتمثل بين مختلف الدول الإسلامية اليوم .

عمران المجتمع الإسلامي

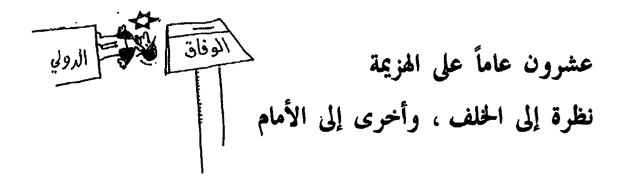
إذا كانت القضية الأكثر إلحاحا اليوم بين الدول الإسلامية هي إحلال التفاهم والحوار بدلا من الصراع في مجموعة القضايا العالقة بين دولها ، فالقضية الأخرى التي تليها في الأهمية هي واقع عمران المجتمع الإسلامي الذي ينتمي – كله تقريبا – إلى ما تصالحنا على تسميته بالعالم الثالث ، والذي مازالت علاقاته الاقتصادية مرتبطة بالمركز الغربي الذي شكل سطوة الاستعمار القديم أو الجديد . ورغم الجهود التي بذلت في الست عشرة سنة الأخيرة منذ قيام منظمة المؤتمر الإسلامي في الإطار الاقتصادي ، وعلى الرغم من الجهود الخيرة التي بذلتها صناديق التمويل والإعمار في الدول القادرة ماليا على التمويل ، فإن الواقع الاقتصادي وتطويره يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود ، فهناك دول إسلامية تضربها المجاعة ، وأخرى تتزايد ديونها الخارجية عاما بعد عام مع تناقص في القدرة على السداد ، كما أن جهود بعضها التنموية في التعليم والتدريب وتطوير البنية التحتية مازالت في بداياتها الأولية أو تكاد . هذا العبء العمراني الثقيل لا يحتاج فقط إلى مال وبشر ، وإنما يحتاج قبل ذلك إلى طرق تفكير جديدة ، وأولويات تتركز على العلم والعمل كمنطلق لإعمار ذاتي ، وتحتاج كذلك إلى تعاون المتكافئين ، وليس منة المتبرعين ، تعاون يحرك الوعي الجماعي بالخطر المحدق ، ويصب الجهود لخدمة الإنسان الذي كرّمه الله سبحانه وتعالى .

وبعد ،

إن أنظار الشعوب الإسلامية معلقة بمؤتمر القمة الإسلامي الخامس على أرض

الكويت ، والطموح الكبير في أن يقدم هذا المؤتمر مبادىء لحل المشكلات الرئيسية الدنيوية التي تواجه المسلمين اليوم ، في إطار من الروح الإسلامية السمحة ، وأن يبدأ بتضميد جراح الأمة الإسلامية الآن ، وحل الصراعات الجانبية التي هلك فيها الحرث والنسل ، والتي تنبىء - إن استمرت - بشرٍّ عظيم . لقد بدأ شيء جديد غير مسبوق من الدبلوماسية والعلاقات بين الأمم في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ، قد يكون من الحيف تحميلها ما لا طاقة لها به ، لكن البذرة موجودة ، والآمال كبيرة ، وإذا كان للمسلمين إسهام حضاري منتظر فليبدأوا بأنفسهم .

العربي - العدد ٣٣٨ - يناير ١٩٨٧



عشرون عاماً على الهزيمة
نظرة إلى الخلف ، وأخرى إلى الأمام

في هذا الشهر من هذا العام (يونيو ١٩٨٧) تمر على هزيمة العرب الكبرى في هذا العصر عشرون عاما بالتمام والكمال .

وخلال هذه الأعوام العشرين جرت مياه كثيرة في النهر العربي والنهر الإقليمي والدولي ، وأصبحت هزيمة حزيران – أو كادت تصبح – محجا للبكاء العربي ، كلما صادفت في التاريخ حلقة مفردة ، كعشرين شهرا وعشر سنوات ، وأخيرا عشرين سنة ، وأحسب أن هذا الموضوع سوف يعود إليه كثيرون بعد هذا التاريخ .

لا أريد في هذا الحديث أن أكرر ماحَفَّظْناه لأبنائنا – عن القضية الأم – قضية فلسطين – لكنني أرجو أن أضع بين يدي القارىء العربي صياغة قد تكون جديدة لدروس تلك السنوات العشرين الماضية – كما راقبتها – محاولا الوصول إلى نتائج أحسب أنها ستؤثر علينا جميعا عربا ومسلمين في القادم من السنين .

الهزيمة العربية في سنة ١٩٦٧ – في تقديري – كانت أكبر وأعمق من الهزيمة الأولى في ١٩٤٨ ، وإذا كانت هزيمة ١٩٤٨ قد جرى حسم البحث عن أسبابها لدى كثيرين ، ووضعت على عاتق الأنظمة العربية حينذاك ، ثم جرى التخلص من كثير منها في وقت لاحق ، وجاءت الخمسينيات والستينيات لتقول إننا قد تجاوزنا الأسباب ، وهاهي ذي أنظمة جديدة تأخذ مكانها في الساحة العربية ، وتستطيع أن تقف بصلابة في وجه التحدي الإسرائيلي ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ لتقول لنا أشياء كثيرة وعميقة أيضا ، وبعيدة عن التفسير المبسط .

فقد قالت لنا إن « إسرائيل » قد توسعت أكبر من ثلاثة أضعاف مساحتها قبل

١٩٦٧ ، وقالت لنا أيضا إن قضية المواجهة معها أكبر من تغيير نظام ، أو شكل علم ، أو معزوفة نشيد وطني .

ما يحزنني حقا أننا - نحن العرب - قد طفقنا نبحث من جديد عن كبش فداء ، نلقي عليه أسباب تلك الهزيمة ، وتفرقت بنا السبل الاجتهادية و « الأيديولوجية » خلال السنوات العشرين الماضية ، وأصبح بعضنا خصما لبعضنا الآخر ، يخاصمه حتى الموت على قضايا - هي في تقديري - جانبية ، وليست جوهرية ، إن دققنا فيها النظر ، وغلّبنا المصلحة القومية ، وحسبناها بميزان ما يضمر لنا الأعداء ويظهرون ، متحدثين بكثرة عن النيات ، ومتجاوزين الأعمال وقدرتها على المواجهة وتغيير الصورة .

وحتى لا آخذ القارىء في طريق يطول ، وتتشعب مخارجه ، أقول : إن هناك أربع حقائق جوهرية برزت منذ ١٩٦٧ وحتى اليوم :

- الحقيقة الأولى أن كثيرا مما نعانيه اليوم « نحن العرب » ، هو نتيجة لصراعنا مع « إسرائيل » وقدرتها على الاستمرار بالعمل « كقوة تشتيت » .
- والحقيقة الثانية هي أن العرب منذ ١٩٦٧ اتسموا بردود فعل ، لا بمبادرة وفعل .
- والحقيقة الثالثة أن العمل الفلسطيني - نتيجة للحقيقتين السابقتين ومدخلات أخرى - أصيب بكثير من العطل .
- والحقيقة الرابعة أن المستقبل العربي مرهون - شئنا أم أبينا - بمستقبل القضية الجوهرية وهي « القضية الفلسطينية » .

ولنعد إلى تفصيل ما أوجزنا هنا .

أولا : السياسة الصهيونية

لعل بعضنا قد غفل عن حقيقة أساسية - في خضم خلافاتنا مع بعضنا البعض - هي أن « إسرائيل » ومن قبلها السياسات الصهيونية التي مهدت لها ، تسير نحو هدف

محدد ، وهو أن تكون عامل عدم استقرار في المنطقة ما أمكنها ذلك وبأي الطرق الممكنة .

قبل قيام « إسرائيل » ، وبعد قيامها ، كانت هناك سياسات صهيونية واضحة المعالم تجاه العرب ، كل العرب ، وهذا ليس كلاما إنشائيا أو عاطفيا ، ولاحتى تبريريا ، إنه واقع بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى وتؤيده الوثائق . فالهدف المستمر والواضح « لإسرائيل » هو تغيير الحكومات والحكام ، وإضعاف الأقطار العربية المحيطة بها ، والبعيدة عنها ، والتغلغل بنفوذها المباشر وغير المباشر للسيطرة على هذه المنطقة ، وضمان تحطيم عناصر مقاومتها .

وليس ضرب الطائرات الإسرائيلية في يونيو ١٩٨١ للمفاعل النووي العراقي إلا علامة واحدة على ذلك ، وليس ضرب الطائرات الإسرائيلية لتونس في اكتوبر ١٩٨٥ إلا علامة أخرى ، مرورا باجتياح لبنان فيما بين العمليتين . وعمليات أخرى ظاهرة وباطنة يشمل مسرح عملياتها كل منطقة الشرق الأوسط .

تلك علامات فقط ، فرغم الاختلاف في المسميات الحاكمة فإن الزعامات الإسرائيلية الحاكمة كانت دائما – مهما اختلفت المظلة السياسية التي تستظل بها – قد خدمت تحت هذا النظام الإسرائيلي أو ذاك سنوات طويلة ، سواء كانوا عسكريين أو سياسيين ، وقد مثلوا بهذه الصفة كل السياسات الإسرائيلية .

إسحق شامير عمل لمدة ستة عشر عاما في الموساد (المخابرات الإسرائيلية) ، تحت قيادة (ليفي أشكول) و (بن جوريون) .

إيريل شارون ، رجل المذابح الشهير ، كان من المقربين من الأخير . مناحيم بيجن الذي عاش في المعارضة فترة طويلة كان يعرف كل سياسات « إسرائيل » تحت حكم تحالف حزب العمل ، ويباركها ، بل المعروف أن « ليفي أشكول » قد أجرى تعديلا وزاريا قبل أيام قليلة من حرب ١٩٦٧ (في ١ / ٦ / ١٩٦٧) أدخل فيه موشي ديان ، ومناحيم بيجن ، وكذلك يوسف سابير ، أي أدخل فيه المعارضة في حكومة تكتل وطني ، وذلك من أجل شن تلك الحرب على العرب .

سرّ « قرار الحرب » الإسرائيلي

حرب ١٩٦٧ نفسها – كما تحدثت عنها المصادر الإسرائيلية بعد ذلك – كانت حربا قد خطط لها ثم شنت ضد العرب بتصميم سابق ، واستفادت القيادة الإسرائيلية من أخطائها في ١٩٥٦ عسكريا وسياسيا ، عسكريا بقيامها بالحرب دون شركاء ، وسياسيا بالظهور بمظهر المعرض للتهديد أمام العالم !

وقد أقدمت الحكومة الإسرائيلية على سابقة لانظير لها تاريخيا ، عندما أفرجت يوم الأحد ٤ حزيران ١٩٧٢ عن نص القرار الذي اتخذته قبل خمس سنوات وهو (قرار الحرب) .

يقول القرار (إن الحكومة الإسرائيلية – بعد أن استمعت إلى التقارير التي رفعها كل من رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس الأركان العامة والمخابرات العسكرية حول الوضع العسكري والسياسي – قررت اتخاذ الخطوات والإجراءات العسكرية اللازمة لتحرير « إسرائيل » من ربقة العدوان ، وتفوض الحكومة رئيسها ووزير الدفاع وهيئة الأركان ، صلاحية تعيين موعد البدء فى العمليات العسكرية ...)

حرب ١٩٦٧ لعبتها « إسرئيل » مدّعية أنها مهددة بالإبادة من العرب ! والوثائق الإسرائيلية اليوم تؤكد لنا – كما أكد ليندون جونسون الرئيس الأمريكي وقتها بعد ذلك في مذكراته – أنه لا هو ولا وزارة الدفاع الأمريكية اعتقدا جديا بالخطر العربي !

لقد قرر (عاموس إيلون) في كتابه الشهير « الإسرائيليون .. المؤسسون والأبناء » : أن قول الإسرائيليين عن أسباب حرب حزيران ١٩٦٧ بأنها كانت نتيجة تعرض « إسرائيل » (للإبادة) هو خدعة ولدت ونمت بعد الحرب !

حقيقة الأمر أن هناك وفاقا بين الأطراف السياسية الإسرائيلية والصهيونية قبلها وبين حلفائهم تجاه الوطن العربي ، وقليلا ما يختلف على هذا الوفاق أو يكون موضع تهديد . هذا الوفاق أحد مكونات قوة « إسرائيل » ، والهدف هو السيطرة على

المنطقة ، وهذه السيطرة لاتظهر تجاه فلسطين أو الفلسطينيين فقط ، ولكنها تتوجه إلى أبعد من ذلك ، إلى مصر وسوريا والعراق والأردن ولبنان ثم إلى مناطق عربية أخرى .

التاريخ المقيت للحركة الصهيونيّة

وهذا هو تاريخ الحركة الصهيونية ، ففي العشرينيات – على سبيل المثال – ركز الجهد الصهيوني جل نشاطه في بريطانيا ضد الحركة الوطنية المصرية التي كان يقودها سعد زغلول وحزب الوفد ، يذكر لنا كرستوفر ماهيو – ومن الوثائق البريطانية – أن حايم وايزمان وفليدمير جوبوتنسكي ، الصهيونيين العتيدين ، عارضا (التنازلات البريطانية للحركة الوطنية المصرية !) وايزمان عارض كل حركة عربية وقد فعل ذلك ببشاعة ، ودعا بشكل من أشكال العنصرية ضد العرب لدى أصدقائه البريطانيين . كتب وايزمان في ٣٠ مايو ١٩١٨ :

(العرب الذين يبدو أنهم أذكياء ظاهريا يعبدون شيئا واحدا ، وشيئا واحداً فقط ، هو السلطة والنجاح ، والسلطة البريطانية تعرف الطبيعة الغادرة للعرب ، وعليها أن تتابع نشاطهم بدقة ، حتى لا يعطوا الفرصة لضرب الجيش البريطاني من الخلف ، فكلما أراد النظام الإنجليزي أن يزداد عدلا أصبح العربي أكثر تكبرا) !

ولا نستطيع أن نقرأ التاريخ الحديث إلا ونجد دلائل لا تقبل الشك على هذا الخط الإسرائيلي لإشاعة عدم الاستقرار ومايتبعه من نزع سبل المقاومة لدى العرب . ففي فضيحة لافون التي أصبحت مشهورة اليوم ، حاولت الأجهزة الإسرائيلية ضرب بعض المنشآت الأجنبية في مصر ، حتى يظهر المصريون بمظهر (الإرهابيين) ، وهو المفهوم الذي وسعته أجهزة الدعاية الصهيونية بعد ذلك ويكاد اليوم أن يكون لصيقا بالعرب في كل مكان .

لوفا الياف ، اعترف في سنة ١٩٧٢ أنه رأس مجموعة عمل بالتعاون مع الفرنسيين وبعض يهود مصر للقيام بانقلاب في ١٩٥٦ ، ولم توقف الخطة إلا عندما اكتشف الإنجليز أنها دبرت من وراء ظهورهم .

ونظام حسني الزعيم في سوريا (٤٩ – ٥٠) الذي كان يعتمد على قاعدة

اجتماعية ضيقة قرر أن يحصل على دعم أمريكي للبقاء في منصبه ، وكانت الطريقة أنه اقترح استيعاب الفلسطينيين وتوطينهم بعيدا عن فلسطين . والخطة كانت سارية حتى سقط حسني الزعيم مقتولا في دمشق ، وتزامن ذلك مع وجود عضو من المخابرات الأمريكية يمثل الإسرائيليين ، لإتمام التفاوض على الخطة ، فقد دخلت إسرائيل - كما هي دائما - على الخط للسيطرة على نظام ضعيف ، واللافت للنظر أنه عندما ظهرت وثائق هذه القضية من الأرشيف الإسرائيلي - حسب النظام المعمول به بإذاعة الوثائق بعد ثلاثين عاما - قامت حملة في الصحف الإسرائيلية - ربيع ١٩٨٥ - منتقدة بن جوريون رئيس الحكومة الإسرائيلية وقتها ومتهمة إياه أنه لم يتابع الموضوع متابعة جادة !

وقصة يهود العراق وخروجهم منه في أوائل الخمسينيات دليل آخر على تلك السياسة الإسرائيلية المستمرة ، ومن وثائق الأرشيف الإسرائيلي أيضا تأكد ماكان في إطار الاحتمال في السابق ، وهو أن هذا الخروج كان بالتعاون التام مع عملاء إسرائيليين كانوا وقتها في بغداد وتفاوضوا مع الحاكم العراقي الأقوى نوري السعيد ، وربما كان أحد أسباب سقوط النظام العراقي في ١٩٥٨ علاقته المريبة بإسرائيل .

بعد مارس ١٩٧٩ - أي بعد اتفاقية السلام المصرية / الإسرائيلية - بدأت « إسرائيل » حملة منظمة للتوسع في بناء المستعمرات في الضفة الغربية ، ولأن الصراع العربي الإسرائيلي يدور حول الأرض ، فإن هدف الإسرائيليين هو خلق واقع جديد على الأرض وإزاحة معالم قديمة ، وفي سبتمبر ١٩٧٩ اشتركت « إسرائيل » مع جنوب افريقيا في تجربة تفجير نووي في جنوب المحيط الأطلسي . بعد ذلك بعامين تقريبا - في ديسمبر ١٩٨١ - أعلنت إسرائيل تطبيق القانون والسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان السورية ، بعد أيام قليلة فقط من توقيعها لاتفاق أمنى مع الولايات المتحدة .

وبين يوليو ١٩٦٧ وفبراير ١٩٨٦ ، تقول لنا الإحصائيات الإسرائيلية إن الجيش الإسرائيلي والأمن الإسرائيلي قد اقتلع من فلسطين (٢٠٦١) شخصا بمن فيهم رؤساء بلديات وأعضاء اتحادات وسياسيون ، وقد سحب للتحقيق ٢٥٠,٠٠٠ شخص ،

وهدم ١٤٢٥ بيتا لشكوك في أن سكانها لهم علاقة بالمقاومة ..! وأحسب أن الأرقام الحقيقية أكبر من ذلك بكثير .

خلاصة الحديث أن إسرائيل طوال السنوات العشرين الماضية ، سائرة لتحقيق أهدافها في السيطرة على المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر .. إما بالطائرات العسكرية ، أو بالتوسع الاستيطاني ، مرورا بالاستفادة من أي صراع أو خلاف بين العرب وجيرانهم أو بين العرب بعضهم بعضا ، إنها (قوة تشتيت) إقليمية بكل ما تعنيه الكلمة .

ردود الفعل العربية على هزيمة ١٩٦٧

عدم استيعاب (الخطر الصهيوني) بشكل علمي ومنظم على المستوى القومي ، وفهم دوره (كقوة تشتيت) يقودنا إلى الحقيقة الجوهرية الثانية في حديثنا هذا ، وهي ردود الفعل العربية .

لقد استجاب العرب لفعل الصهاينة اليهود بردود فعل على مرحلتين ، مرحلة ما بعد ١٩٤٨ ، ومرحلة ما بعد ١٩٦٧ .

الظاهرة الأولى في فترة ٤٨ – ١٩٦٧ هي تنامي الموقف الدولي الغربي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، ولعل التصريح الثلاثي الفرنسي البريطاني الأمريكي في سنة ١٩٥٠ بتحجيم الصراع واحتوائه – إن أمكن – كان بدء الدخول في اللعبة الدولية ، وسرعان ما تنامت هذه اللعبة لتدخل في صراع الجبارين خاصة بعد ١٩٦٧ .

ردود الفعل العربية على الهزيمة الأولى كانت نظرة داخلية انتهت بمجموعة من التغييرات الداخلية – كما أسلفنا – على رأسها ما حدث في مصر . وبين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ شهدت الساحة العربية مجموعة من التغييرات الهيكلية في الحكم على امتداد معظم الساحة العربية ، وقدمت الوعود على أن المرحلة مرحلة انتظار فقط سرعان ما تنتهي بحل عادل ومشرف .

واختلطت أمور كثيرة في هذه المرحلة .. اختلطت مواجهة « إسرائيل » والقضية الفلسطينية من جهة بقضايا الصراع الاجتماعي والاقتصادي الداخلي ،

واختلطت بقضايا مواجهة بقايا الاستعمار القديم وأشكال الاستعمار الجديد ، واختلطت أيضا بعقبة كأداء هي الخلاف العربي / العربي ، فكانت مرحلة شديدة الاضطراب ، ويمكن الآن تبين الاختلاف بين الرؤية الإسرائيلية والرؤية العربية في تلك الفترة .

الرؤية الإسرائيلية – كما أسلفنا سابقا – كانت مكوناتها ثابتة : التوسع العسكري والنفوذ السياسي ما أمكن مع الاحتفاظ بالمبادرة دائما . وكانت الرؤية العربية – في تقديري – تجاه القضية متذبذبة آنية لم تحكمها استراتيجية محددة المعالم ، أي الإجابة عن سؤال : ماذا نريد بالضبط ؟ وما هي قدرتنا على تحقيق ما نريد ؟

وعندما جاءت الهزيمة الثانية ، وقعت وقع الصاعقة على النسج الاجتماعي والسياسي العربي ومازالت تفعل ..

والسبب في تقديري أن العلاقة العربية بالواقع الإسرائيلي لم تحسم نظريا على الأقل . فقد تتجمد ، وتتأزم ، وقد تنفرج قليلا ، ولكنها لم تحسم ، والأطراف العربية القليلة التي كانت لها رؤية واضحة تغلبت تكتيكاتها السياسية الآنية على النظرة الاستراتيجية البعيدة فجاءت نتائج أعمالها كنتائج أعمال من افتقد الرؤية الواضحة .

حجر الزاوية هو توازن استراتيجي حضاري وعسكري ، قاعدته العربية الدنيا (توافق عربي) وهذا بالضبط ما هو غائب .

في غياب ذلك – وأحسب أن غيابه سيطول لفترة – سيظل المواطن العربي المفجوع بالهزيمة هائما على وجهه ، تتصيده الأطروحات النظرية هنا وهناك ، إما أطروحات مزايدة أو مغالية .. وتظل أهداف « إسرائيل » – من خلال تعذر هذا التوافق العربي – محققة .

على الساحة الدولية ظل بعضنا يتأرجح كبندول الساعة تارة غربا وأخرى شرقا ، وفوتنا على أنفسنا أهم درس في ١٩٥٦ عندما اقتنع السوفييت من جهة والأمريكان من جهة أخرى بعدالة قضيتنا . الدرس الذي وعته إسرائيل ومازالت تجاهد حتى لا يتكرر ، هو منع الوفاق الدولي .

تآكل حقوق الفلسطينيين

يبدو أن الزمن أحد العناصر التي لا نحسب حسابها ، ففي سنة ١٩٤٨ وقعت ٧٨ ٪ من أرض فلسطين التاريخية تحت الاحتلال الإسرائيلي ، ومن ضمن العرب الفلسطينيين وقتها أصبح ٦٠ ٪ من بينهم لاجئين ، إما في فلسطين نفسها أو في الأقطار العربية المجاورة .. كما اقتلع ما بين ٨٣ ٪ و ٩٣ ٪ من السكان العرب في المنطقة المحتلة في « إسرائيل » من أماكنهم وأبعدوا إلى المنفى ، وفي ١٩٦٧ أصبح معظم اللاجئين الفلسطينيين لاجئين للمرة الثانية .

وفي السنوات العشرين الماضية تبين – لأي مراقب منصف – أن أحد المكونات الصعبة في الصراع العربي الإسرائيلي هو مكون الفلسطينيين أنفسهم !

كيف ذلك ؟

لقد وقع الفلسطينيون في مرحلة من أصعب مراحل التقلصات والشد والجذب بين (الشعور القومي) والواقع (الإقليمي العربي) . القضية الفلسطينية قضية قومية .. نعم . ولكن الدور العربي ليس موحدا ، تلك حقيقة ، والأقطار العربية لها اجتهادات وتلك حقيقة أخرى . لذلك شهدت سنوات ما قبل ١٩٦٧ تنافسا بين الهيكل الرسمي الفلسطيني (منظمة التحرير بقيادة الشقيري كما اعترف بها مؤتمر القمة العربي الثاني في ديسمبر ١٩٦٤) والمنظمات الفدائية المتنامية والكثيرة (العمل الشعبي الفلسطيني) وأصبحت الهوية الفلسطينية تسير في مسارين متوازيين تقريبا ، أحدهما منظمة التحرير والثاني المقاومة الفلسطينية . وقد هيأت هزيمة ١٩٦٧ المناخ الموضوعي لنمو المقاومة ، وجاءت معركة الكرامة في أعقاب الهزيمة فزادت من شعبية المقاومة أضعافا مضاعفة ، وما أن جاء فبراير ١٩٦٩ حتى أصبح ياسر عرفات زعيم فتح كبرى حركات المقاومة رئيسا للمنظمة ، وتوحد الخطان المتوازيان ، ولكن ليس دون تقلصات جديدة .

أثرت هزيمة ١٩٦٧ أيضا على الحركة السياسية العربية عموما وبالأخص الجناح الفلسطيني منها ، فتحول ذلك الجناح من حركة القوميين العرب إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وسرعان ما انشقت من جديد لتولد الجبهة الشعبية الديمقراطية .

أصوات فلسطينية عربية عديدة ارتفعت وقتها – ونتيجة لهول الصدمة – تدعو الفلسطينيين لتبني طريقة النضال الكوبي ، أو الطريقة الفيتنامية ، أو الجزائرية ، ولكن الجغرافيا السياسية – وإن سمحت بسيطرة (المقاومين) على المنظمة – لم تسمح بأكثر من ذلك ، ونظر إلى الفلسطينيين المقاومين على أنهم فروخ طائر « الوقواق »

وتركبت منذ ذلك الوقت العلاقة المعقدة بين حرب عربية نظامية للتحرير وحرب مقاومة لم تولد شروطها بعد .

وتحولت تدريجيا على مدى السنوات الماضية المطالب اللاحقة لسنة ١٩٤٨ من التحرير الكامل ، إلى تحرير الأرض المحتلة بعد ١٩٦٧ ، بأشكال الصياغات المختلفة .

المطالب قبل ١٩٤٨ التي كانت واضحة بسيطة يفهمها الجميع وغير قابلة للمزايدة أصبحت معقدة ، أما المطالب بعد ١٩٦٧ ولأنها ظهرت في ظروف موضوعية قاسية فقد اختلفت ، فاختلف فلسطينيو الخارج – على الأقل – عليها ، وأصبح الدم الفلسطيني مباحا بين الإخوة ، كما هو مباح للأعداء .

حرب ١٩٧٣ أضافت أبعادا أخرى دولية وإقليمية على حركة الفلسطينيين وموقف الأقطار العربية منهم .. وكذلك معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية . لقد ظهر أن حقوق الفلسطينيين في الداخل أيضا بدأت تتآكل لشراسة الاحتلال الإسرائيلي .

مبادرة بريجينيف ١٩٨١ وقرارات فاس (٢) في عام ١٩٨٢ حددت الإطار الذي يمكن أن يتحرك فيه الفلسطينيون سياسيا ، وبقي تحريك ما بداخل الإطار ، إلا أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان عصف بالحدود الدنيا من الوفاق الفلسطيني / الفلسطيني الذى كان من الممكن أن يشكل أحد آليات دفع المقاومة إلى الأمام إلا أن الخلاف الفلسطيني / الفلسطيني والعربي مرر خمس سنوات عجاف على العمل الفلسطيني المقاوم ، وعلى الجهد العربي السياسي ، واختلطت بمقدرات إقليمية بالغة الصعوبة ، ونزفت دماء فلسطينية وعربية غزيرة وعزيزة .

ووحدت فصائل المقاومة الفلسطينية نفسها في أبريل الماضي ، فهي تعود إلى بعضها تدفعها الحاجة المشتركة للتقارب ، وإذا كانت هذه الفصائل بعودتها إلى منظمة

التحرير لا تستطيع أن تهرب من أثقال الماضي بمرارته ، إلا أنها تستطيع على ضوء دروس الماضي القريب أن تؤثر في المستقبل .

المستقبل

دروس الماضي نذكرها كي نستخلص عبراً للمستقبل .

والدروس تقول لنا بوضوح شديد إن الصراع هو صراع حضاري فيه ثقل الماضي وشراسة الاستعمار الجديد ، وبدون تحديد الأولويات بدقة ومرونة ندخل في الحلقة الخبيثة .

وفي اعتقادي أن « إسرائيل » تعتبر أن أي قوة عربية خارج (نطاق أخضر) تقرره هي ، يجب ضربها في التو واللحظة ، وأن أي وفاق دولي عادل يجردها من طموحاتها ، وأن مقاومة صلبة – كما حدث في جنوب لبنان – توجعها . وأن أي وفاق عربي يخيفها ، وفوق ذلك أي تحرك داخلي لأهلنا العرب هناك يصيبها بالاضطراب . تلك حلقات منطقية في تقديري يجب أن يبنى عليها العمل المقاوم القادم ، ولا يعني ذلك أنه لا يوجد لإسرائيل خطواتها المضادة لتلك الحلقات ، ولكن يعني أن الصبر الطويل للجماهير العربية بعد عشرين عاما من هزيمة ١٩٦٧ ، وما يقارب الأربعين عاما من الهزيمة الأولى ، قد يفقدها الصبر الجميل الذي تلتحف به .

فهل نعي دروس التاريخ ؟!

العربي – العدد ٣٤٣ – يونيو ١٩٨٧



الجبهة الخاطئة ..!

« إننا نرى أن طاقات وثروات ايران والعراق تبدد على جبهة خاطئة ، إن المكان الطبيعي لتلك الطاقات هو جبهة الصراع على مستقبل المنطقة مع العدو المشترك التي فضحت عقود احتلاله الأربعة لأرض فلسطين حقيقة نواياه العدوانية تجاه كل دول المنطقة » .

هكذا حدد أبو الدبلوماسية الكويتية الشيخ صباح الأحمد الجابر – نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي – ذو التجربة الدبلوماسية الطويلة ، حدد موقف الكويت – ليس فقط تجاه الحرب المدمرة بين الجارتين المسلمتين العراق وإيران – ولكن أيضا حدد بها جدول الأولويات التي يؤمن بها كل عربي ومسلم ومحب للعدل والإنسانية ، وهي أيضا سياسة الكويت التي آمنت بها ودافعت – وماتزال – عنها .

قال الشيخ صباح الأحمد ذلك في خطابه للدوره الحادية والأربعين (سبتمبر ١٩٨٦) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وكانت روح خطابه تتركز على المطالبة بوقف استخدام القوة والعنف والحث على اللجوء إلى الحوار والتفاوض ، وذلك هو العامل المشترك لكل المواقف الرسمية الكويتية تجاه الحرب المدمرة التى سوف تدخل بعد شهرين ونيف من اليوم عامها الثامن كي تكون من أطول الحروب الإقليمية في هذا القرن .

لقد أريقت دماء كثيرة حتى الآن في هذه الحرب ، وصرفت أموال طائلة ، حتى قدر بعض الاقتصاديين أن الأموال التي صرفت حتى الآن تعادل دخل إيران والعراق من النفط منذ أن اكتشف النفط في البلدين ! بجانب هذا الهدر الاقتصادي

الهائل فقد قضت هذه الحرب على عشرات الألوف من الشباب المسلم في كلا الطرفين ، وهي خسارة أعظم وأفدح .

ولقد تدخلت أطراف كثيرة للتوسط في وقف هذه الحرب ولكنها باءت كلها حتى اليوم بالفشل ، وفي الوقت الذي أعلنت العراق تكرار قبولها للمبادرات النشطة الهادفة لوضع حل عادل وشريف لهذه الحرب ، استمرت إيران في تكرار رفض هذه المبادرات وهي مبادرات إما دولية على مستوى الأمم المتحدة ، وإما اقليمية على مستوى دول عدم الانحياز والدول الإسلامية .

ولقد أصدر مجلس الأمن قرارات عديدة طالب فيها بوقف الحرب بين البلدين ، وقد أكد في قراره رقم ٥٥٢ / ١٩٨٤ - ضمن أمور أخرى - على حرية الملاحة في الخليج ، وهو ممر حيوي .

لقد كررت الكويت نداءاتها من فوق كثير من المنابر ، أن الخليج ممر مائي حيوي ، يجب أن تبقى شواطئه رمز استقرار وطمأنينة لا منطقة اهتزاز وفوضى ، كررت هذه النداءات منطلقة من مصالحها ومصالح جيرانها وأشقائها الحيوية . ولقد كانت سياستها ثابتة تجاه هذا الموضوع وهي أن هذا الممر الدولي - إذا أصبحت حرية الملاحة فيه غير آمنة (من - وإلى) دول ليست أطرافا في النزاع - فان هذا سيعرض حركة الاقتصاد العالمي لنكسة كبيرة .

ورغم هذا الموقف الواضح في الحياد ، فإن ناقلات الكويت النفطية التجارية استهدفت بالاعتداء المتكرر ، فلجأت الكويت إلى مجلس الأمن الذي أصدر قراراته بهذا الشأن ، ولكن أطرافا تريد أن تؤجج نار الصراع لم ترعوِ مما جعل الكويت لا تجد أمامها إلا خيارا واحدا ، وهو الاتصال بالدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة .

ولم تكن هذه الخطوة خارجة عن المسار المنطقي لسياسة الكويت الخارجية منذ زمن طويل ، وهو الخيار الوطني المشترك والممكن الذي يتمثل في علاقات متوازنة مع الجميع ، وقد اقترحت تسجيل نصف أسطولها التجاري النفطي في الولايات المتحدة ، كما استأجرت بعضا من السفن السوفييتية لحمل نفطها إلى العالم .

هذه الخطوة اتخذت بعد روية ودراسة ، فالكويت ترفض أن تستقطب لطرف عالمي ضد طرف آخر ، كما ترفض أن تستقطب لطرف إقليمي على حساب طرف آخر . ورغم الاستفزاز المتكرر فقد حرص مخططو السياسة الكويتية على وضع العالم ممثلا في القوتين العظميين ، والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن أمام مسئوليتهم الدولية .

وإذا كانت القوة على إطلاقها لا تمنح حقا ولا تحرمه ، فإن الكويت بخطوتها تلك حملت المسئولية لقوى دولية لها تأثيرها في العالم - كما ينص القانون الدولي المستقر - لحماية الملاحة في الخليج من مغامرات غير مدروسة .

ولقد لجأت الكويت مرارا في حالة التأزم الاقليمى للسعي بين الأطراف المتنازعة للعودة إلى الحالة الطبيعية ، وقد بذلت أقصى جهدها لاستمرار حالة الاستقرار عن طريق الحوار ، ولكنها في نفس الوقت ترفض الاستفزاز مهما كانت الأطراف التي تقوم به . وكان وعي الكويت الدائم بحقائق العصر هو محور سياستها الخارجية التي قامت على أساس من العلاقات المتوازنة دون إفراط ولا تفريط .

الداخل والخارج

رفض هذا الاستفزاز نابع من ثقة تامة بالأوضاع الداخلية ، فخيارات الكويت السياسية الخارجية هي تعبير صحيح وواضح عن سياسات داخلية رشيدة ، والشعب الكويتى الذي جبل على الحوار بين فئاته يرفض عن بكرة أبيه أن يسلم استقلاله أو جزءا منه - بشكل مباشر أو غير مباشر - لأي طرف مهما كان . فرغم مساحة الكويت وعدد سكانها المحدود - إذا قورنت ببعض الدول المجاورة - إلا أن شعبها تسوده مشاعر حقيقية من الاطمئنان والثقة ، مشاعر ليست جديدة أو طارئة وإنما قديمة قدم تشكل الكويت الحديثة .

وقد ازدادت هذه المشاعر رسوخا في الكويت الحديثة نتيجة للسياسات الحكيمة التي سارت عليها قيادتها السياسية منذ الاستقلال في الاستثمار الأمثل للمال والرجال على حد سواء .. المال في استخدامه لبناء دولة حديثة ، والرجال إيمانا بأن الإنسان هو الهدف الحقيقي لخطط التنمية .

لذلك فإن أي خطوة سياسية خارجية تتخذها الكويت هي تعبير أمين عن رأي عام داخلي ، مرحب بها وموافق عليها ، وأحسب أن هذه السياسة أيضا موضع ترحيب من الجيران والأقطار العربية والأطراف الدولية !

لعل مظاهر هذا الترحيب قد ظهرت بوضوح في التئام المؤتمر الإسلامي الخامس في مطلع هذا العام بالكويت ، ورغم الصعوبات الإقليمية التي كادت تصبح عوائق كئودا ، فقد التأم المؤتمر ونجح وحضره معظم المشاركين في هذه المنظمة الإقليمية الهامة . إنها سياسات التوازن وتغليب الحكمة .

التوازن الفاعل لا المنفعل

النموذج الذي اتبعته الكويت في سياستها الخارجية الأخيرة ، هو نموذج التوازن الفاعل وليس المنفعل ، توازن يعتبر أن مياه الخليج قسمان : قسم دولي ، على دول العالم أجمع ذات المصلحة أن تهتم به وتحمي المصالح العالمية من خلال ذاك الاهتمام ، وقسم إقليمي ، وهو المياه الإقليمية التي تمارس عليها الدولة سلطاتها ، وهي حق من حقوق الدولة لا تقبل فيه أي منازع .

وأثبتت الكويت بهذا الموقف تحركا دوليا يتسم بمبادرة عالية المرونة ، وجاء على لسان صباح الأحمد أنه « وقاية تفضل دائما على العلاج » ، وهو في نفس الوقت يثبت من جديد أن متخذ القرار السياسي في الكويت (كلي القدرة) — حسب تعبير أفلاطون ومن تبعه من المفكرين السياسين – أي أن كل الخيارات هي خيارات وطنية لا توجهها سلطة أو قوة خارجية ، وحيثما اتضحت المصلحة الوطنية باتجاه ما ، كان القرار السياسي في ذلك الاتجاه .

هذا لا يعني أن هذا القرار أو ذاك دائم ، فلا توجد في السياسة قرارات دائمة وثابتة ، ولكن توجد مصالح وطنية ثابتة ودائمة ، وأينما وجدت هذه المصالح وجد ذاك القرار .

لقد وفرت الحربان العالميتان في هذا القرن دروسا عميقة للدول ، وبخاصة الدول الصغيرة ، وهي أن تبقى محايدة بين الشرق والغرب ، وأن تبقى مستقلة عن القوى الاقليمية ذات الطموحات غير الشرعية ، إنه « الموقع الثالث » الذي تحدثت عنه

في البداية بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، وأصبح حقيقة منذ مؤتمر باندونج في سنة ١٩٥٥ وحقق نجاحات كبيرة في الستينيات وربما السبعينيات . خطوة الكويت الأخيرة في حقيقة الأمر تعديل ابتكاري ناجح في ضبط سياسات قائمة على القوة ومنفلتة من كل الضمانات الدولية .

فالدول كالأفراد ، يمكن لها أن تعبث بالأمن لفترة ، ولكنها لا تستطيع أن تعبث فيه طويلا دون مسئولية دولية .

وفي ظروف الأزمات تظهر حكمة السياسة الخارجية ، وفي ظروف الأزمة اليوم في الخليج كان جليا أن تلك السياسة الكويتية – فضلا عن حكمتها – مؤيدة من كل قطاعات الشعب الكويتي .

وعندما يصدر التاريخ حكمه على المتسبب الحقيقي في إيلاج الدول الكبرى في هذه المياه الاقليمية بالغة الحساسية سيتعرف دون عناء وببداهة شديدة على أن تلك القوى المغامرة البعيدة عن المنطق والسادرة في الحرب وإراقة الدماء والرافضة لصوت العقل .. هي المتسبب الحقيقي في كل ذلك .

لقد أفاضت تلك القوى وملأت الدنيا ضجيجا في قضية واحدة وهي : من المتسبب بالحرب ؟ ولكن هاهي تعود وتنقض ذلك فتبادر بالاعتداء بضرب سفن تجارية تحمل قوت شعب مسالم تحت شعارات متهافتة لاتصمد للنقاش معتمدة على القوة البحتة .

لقد نسيت أو تناست أن الفرق في (القوة) بين الدول بدأ يختلف في عصرنا ، كما أن مفهوم القوة هو مفهوم معقد في السياسة ، فليست القوة في السياسة كما هي القوة في الطاقة مثلا ، ففي الأخيرة يمكن حسابها ، أما في الأولى فإن حسابها معقد ، وحتى الاختلاف في عدد السكان والمساحة والجيوش لايعني الاختلاف في كل عناصر القوة ، فمسرح القوة يعاد بناؤه اليوم ، والأدلة كثيرة في التاريخ الحديث والمعاصر ، ومن أبرزها أن أمريكا مثلا لم تستطع هزيمة فيتنام ، والاتحاد السوفييتي – من وجهة أخرى – لم يستطع إسكات المقاومة في أفغانستان .

ومصادر القوة في الكويت التي تستطيع بها أن تقف أمام الاستفزاز مصادر متعددة منها علاقتها المتميزة بمحيطها العربي وبمعظم دول العالم ، واعتزاز شعبها بتجربته ، ووقوفه بحزم أمام كل أشكال الابتزاز صفا واحدا ، فعندما حاولت أيد أثيمة الاعتداء على أمير الكويت في مايو ١٩٨٥ وقف أهل الكويت والمقيمون فيها صفا واحدا ضد ذاك العمل البربري ، وبعد كل محاولة تخريب تزداد الصفوف تراصا خلف قيادتها محافظة على تجربة تنموية وطنية ، معالمها واضحة في الإنسان وفي المكان .

استنادا على كل هذه المعطيات نستطيع أن نؤكد أنه لاخوف على الكويت – ولاخوف على شعبها – وهي رغم كل هذا الامتحان الصعب مازالت محتفظة بخطها الواضح في الدعوة إلى إطفاء نار الحرب والعودة إلى السلام وتسخير كل المصادر المتاحة للتنمية لإسعاد البشر في هذا الإقليم المضطرب ، والاستعداد لدحر طرف دخيل هو للعروبة والإسلام والحق عدو مبين .

موقف مبدئي

لقد كانت سياسة الكويت تجاه قضية الحرب واضحة ترفع صوتها بنداء العقل والمنطق ، ليس اليوم ولا أمس ، ولكن منذ زمن طويل ، وثمة وثيقة أخرى تمثل رأي الكويت مؤرخة في سبتمبر ١٩٨٤ عندما قالت بالنص : (إن المجتمع الدولي بأسره مدعو إلى عمل جاد ونشيط في هذا المجال – مجال وقف الحرب العراقية الإيرانية – دون انحياز لطرف ضد آخر فالمطلوب هو اتخاذ قرار واضح ضد استمرار الحرب ، إلى جانب تحقيق السلام ... وإذا ما تصورت بعض الدول أن في استمرار الحرب فوائد لها تجنيها بشكل أو بآخر ، فإننا نذكر بأن تلك المنفعة آنية وضئيلة ، إذا ماقيست بالنتائج المريرة لاستمرار تلك الحرب ، إن الكويت ترى أن البشرية جمعاء صاحبة مصلحة مباشرة في وقف هذه الحرب الطاحنة والانتقال إلى مرحلة البناء) .

هذا الموقف المبدئي – بتعبيرات مختلفة – دأبت الكويت على الحديث عنه ، علنا في المحافل الدولية ، وفي الاجتماعات الرسمية ، وقالته لكل الأطراف البعيدة والقريبة . أفبعد كل ذلك يأتي قائل ، يطفف في تلك السياسة المعلنة الواضحة .. ؟ لست أظن

من يفعل ذلك إلاّ هادفا لقصد خبيث ، ومستغلا لظرف طارىء ، وعاجزا في كل الأحوال عن إثبات عكس تلك السياسة .

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي أرادت قلة خاطئة خلقها في الداخل ، فقد رفضت القيادة السياسية الكويتية – عن وعي بمسئوليتها وبالظروف ومتغيراتها – أن تتخلى عن الحلم والحوار الذي اختطته لنفسها ، وتحكيم القانون في كل خطواتها ، كما رفضت أن تحقق ما يريده لها هذا البعض من عزلة ، فقد جاءت الحوادث لتزيد من التحام الحاكم بالمحكوم ، ومازالت الأبواب مفتوحة كعادتها منذ سنين ، وكذلك القلوب .

فإن أرادت تلك الأفعال المعزولة إثارة اليأس ، فقد ازدادت الثقة ، وإن قصدت زرع الفرقة فقد حصدنا التكاتف .. والكويت في كل الأحوال قادرة على تجاوز العقبات .

أسباب الحروب

يقول لنا مؤرخ بريطاني ذائع الصيت هو « الن تيلور » – بعد دراسة لعدد كبير من الحروب الأوربية – « إن هناك أسبابا ظاهرة للحروب كما إن هناك عوامل خفية » ، وكان مجال دارسته الحربين العالميتين في هذا القرن . وعلى حد تعبيره « هناك أسبابٌ مباشرة للحرب وأسباب أكثر عمقا » ، ولقد كتب الكثير في أسباب الحرب العراقية الإيرانية ، وهي الآن تتقدم لتدخل عامها الثامن . ومن الاستخفاف بالعقل أن نقول – كما يقول البعض – إنها أسباب ذات طبيعة شخصية ، أو أن انتهاءها متوقف على ذهاب هذا وذاك من الحكام ، تلك تفسيرات لا تستقيم مع المنطق ، فهناك أسباب أعمق من ذلك بكثير ، أسباب ضاربة في القدم ، وأخرى لها علاقة بالطموحات الخاصة بالسيطرة والتحكم في هذا الممر المائيّ الحيوي ، وبالتالي التحكم في سكانه .

فليس من المعقول أن يذهب عشرات بل مئات الألوف من الضحايا ، وتطحن الحرب الأخضر واليابس ، لأن البعض لهم وجهة نظر في كيف يحكم هذا الشعب أو ذاك ، لابد أن تكون هناك أسباب أعمق نبحث عنها في أعماق التاريخ وفي طبيعة

الجغرافيا وفي واقع الاقتصاد والموارد ، هذه الأسباب العميقة المدى في الحروب هي التي يجب أن نتوجه لدراستها ، ولعلنا نبدأ بفهم طبيعة « الدولة القطرية الحديثة » وتناقض مفهومها مع فكرة (الدولة المذهبية) أو لعلنا نبدأ بدراسة التناقض غير المحلول بين الدين والدولة في التاريخ الحديث والمعاصر لدول الشرق الاوسط ، أو لعلنا نبدأ – ثالثا – بدراسة (الطريق المسدود) عندما تصبح الحرب طريقا للبقاء في السلطة .

كل ذلك احتمالات ممكنة لفهم طبيعة تلك الحرب المدمرة التي بدأت تضرب عرض الحائط بالأعراف الدولية المستقرة .

وأخيرا ...

لعل التصعيد الأخير في الأسابيع القليلة الماضية ، هو تطبيق لفكرة طرحت منذ فترة ، مفادها أن احتمال تقليص هذه الحرب وحصرها ، ومن ثم وقفها ، يبدأ بمحاولة توسيعها ، لعل البعض قد اقتنع بهذا المفهوم الخاطىء ، فحاول تلك المحاولة الأخيرة ، إنها تدويل الحرب من أجل الفرار من قرار شجاع بالخطو نحو السلام . وأن تصنع حربا فإنها قضية سهلة ، ولكن الصعوبة تكمن في صناعة السلام .

وإذا كانت أحلك الساعات هي تلك التي تسبق الفجر ، فهل ننتظر فجرا جديدا يبزغ قريبا .

نرجو أن تتغلب الحكمة ويسود منطق العقل ويعم السلام الذي سوف يكون بلا شك لصالح الشعوب المحيطة بهذا الممر المائي الحيوي ، من أجل تنميتها والأخذ بيد إنسانها إلى رحاب أحسن وأفضل .

العربي ـــ العدد ٣٤٤ ـــ يوليو ١٩٨٧



الذخائر والتحف

كان الحديث بيننا عن التراث العربي والإسلامي ، وتشعب بعد ذلك ليشمل السؤال الأعم :

هل التراث – كما يعتقد البعض – محدد ومحصور فيما يتصل بالعقيدة والشرع ، أم هو – كما يعتقد آخرون – شامل متنوع ، شمول السلوك الإنساني وتنوعه ؟

وكان رأيي يتفق مع المعنى الأخير .

قال محدثي : اضرب لي مثلا ...

قلت : هل سمعت بكتاب « الذخائر والتحف » للقاضي الرشيد بن الزبير ؟

قال : زدني .

قلت : هذا الكتاب جزء من التراث ، بل لقد نشر في الكويت كأول كتاب تنشره وزارة الإعلام في سلسلة التراث العربي ، وكان ذلك قبل ما يقارب ثلاثين سنة خلت (١٩٥٩) ، وكان فاتحة سلسلة رائعة في تحقيق التراث ونشره ، وقد حققه العلامة محمد حميد الله ، وهو من كبار العلماء الذين وقفوا حياتهم لإظهار محاسن تراث العرب والمسلمين ، وراجعه متخصص كبير هو المرحوم الدكتور صلاح الدين المنجد ، وكان التحقيق على مخطوطة نادرة .

الكتاب مؤلف في منتصف القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) أي قبل حوالي تسعة قرون تقريبا (٤٦٣ هـ – ١٠٧٠ م) ، أما المؤلف فقد كان

موظفا – كما يعتقد المحقق – في دائرة استقبال السفراء في الدولة الفاطمية ، وعنَّ له أن يطرق موضوعا طريفا ، بل موضوعا خاصا لم يعتن به – كما أعتقد – إلا القلائل في الحضارة العربية الاسلامية ، كما لم يكن هناك حتى ذلك الوقت من اعتنى به في حضارات أخرى بهذا الشمول .

وموضوع الكتاب هو « الذخائر والتحف » التي وجدت في قصور الخلفاء والملوك والقادة ، والهدايا التي كانوا يتبادلونها فيما بينهم والعلاقات الدبلوماسية بين ملوك العرب المسلمين بعضهم وبعض ، وكذلك بينهم وبين ملوك أوربا والهند ، والرسائل التي تراسلوا بها ، والتحف النادرة التي تهادوها ، فهو يحدد أشكال تلك التحف وطريقة صنعها وتواريخ توارثها ، كما يحدد اللغة الرفيعة التي تكاتب بها الحكام والولاة بهذا الخصوص ، فترك لنا بذلك كنزا من المعرفة في باب لم يطرقه – بشكل مباشر – إلا قليلون ، كما أن اعتناءه بهذا الموضوع يدل على الاهتمام الكبير الذي أظهره معاصرو الكتاب لمعرفة أشكال الهدايا وأنواع التحف وما دفع فيها من أثمان .

الكتاب مكون من ثمانية أبواب هي :

١ – هدايا الملوك والأمراء (وهو أكبر الأبواب) .

٢ – الولائم المشهورة والدعوات المذكورة .

٣ – الإعذارات * الموصوفة والحذاقات المعروفة .

٤ – الأيام المشهودة والاجتماعات في الأوقات المعهودة والمحافل المحشودة .

٥ – الغرائب الموجودات والذخائر المصونات .

٦ – الترك الموروثات (أي التركات) .

٧ – المغانم في الفتوحات والمقاسم في الغزوات .

٨ – باب النفقات .

والكتاب – بمنهج اليوم – يشكل فهما اقتصاديا سياسيا ودبلوماسيا للزمان الذي

* الاعذارات تعني الاحتفالات التي يقيمها الوالد لمولوده عند ختانه أو احتفالا بانتهائه من تحصيله مرحلة من التعليم .

وقع فيه الحدث ، يستطيع الباحث من خلاله أن يتعرف على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، بجانب طرافته ، كما أن لغته سهلة مقروءة – إلا فيما ندر – يتيسر معه للقارىء بعد بذل جهد يسير فهم ما يرمي إليه المؤلف .

الثراء صورة العصر

قلت لصاحبي : دون إبطاء دعني أنقل لك بعض مالفت نظري . ففي باب الهدايا ، بعد أن يستعرض المؤلف الهدايا التي قدمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وما قبل من هدايا من آخرين ، يصف ما تهادى به المسلمون الأوائل ، ثم يعرج على خلفاء بني أمية وبني العباس ، ويذكر نوادر ما أهدي لهم وما أهدوا ، وكيف تصرف بعضهم بتلك الهدايا . ومن ضمن ما يعرضه الكتاب قوله مثلا :

(ذكر المدائني أن ملك الهند أهدى الى الجنيد بن عبد الرحمن أيام ولايته السند في خلافه هشام بن عبد الملك ناقة مرصعة بالجواهر قد ملئت أخلافها « وهي ضروعها » لؤلؤا ، ونحرها ياقوتا أحمر ، على عَجَلٍ من فضة ، إذا تركت على الأرض تحركت العَجَلُ فمشت الناقة ، فبعث بها الجنيد إلى هشام فاستحسنها ، ثم إن الذي جاء بها بزل أخلافها « أى حلبها » ، فانتثر اللؤلؤ في علبة ذهب كانت معه ، وفك عنقها فسال الياقوت منه كأنه الدم ، فأعجب بها هشام ولم تزل في خزائن بني أمية حتى صارت إلى بني العباس) .

وذكر في موضع آخر أنه (كان في جملة ما قدم به عبيدة بن عبد الرحمن القيسي والي إفريقية وسائر المغرب إلى هشام بن عبد الملك من هداياه في سنة أربع عشرة ومئة هجرية « ٧٣٢ ميلادية » ، عشرون ألف عبد وأمة ، ومن صفايا الجواري المتخيرة سبع مئة جارية ، ومثل ذلك من الخصيان ، ومن الخيل والدواب والذهب والفضة والآنية ما لا يحصى كثرة) .

وحكى أن العلايي ذكر في كتاب « الأجواد » أن صبيحا الكاتب قال : (بعث عمر بن يوسف الثقفي إلى هشام بن عبد الملك بياقوتة حمراء يخرج طرفاها من كفه ، وحبة لؤلؤ أعظم ما يكون من الحب ، فدخل الرسول إليه فلم ير وجه هشام من طول السرير وكثرة الفرش ، فتناول الحجر والحبة منه وقال : أكَتَبَ معك بوزنهما ؟

فقال : ومن أين يوجد مثلهما ؟ وكانت الياقوتة للرائقة جارية خالد بن عبد الله القسري اشترتها بثلاثة وسبعين ألف دينار) .

من هذه الأوصاف للهدايا واللؤلؤ النادر ، والمبالغ التي قدرت بها ، نستطيع أن نتبين مقدار الثراء الذي شهدته الحياة الاجتماعية في ذلك الوقت .

الكتب أولى الهدايا

وحكاية أخرى يرويها الكتاب فيقول :

(كتب دهمي ملك الهند إلى عبد الله المأمون بالله مع هدية أهداها اليه ، كتابا حمد فيه الله وعدد نعمه عليه وأسرف في ذكر ما يملكه من ثراء وما في خزائنه من ذهب وجوهر ثم قال :

« ... أما بعد فقد افتتحنا استهداءك بأن وجهنا إليك كتابا ترجمته « صفوة الأذهان » والتصفح له يشهد على صواب التسمية ، وبعثنا إليك لطفا بقدر ما وقع منا موضع الاستحسان له ، وان كان دون قدرك . ونحن نسألك أيها الأخ أن تنعم في ذلك بالقبول وتوسع عذرا في التقصير إن شاء الله » ، وكانت الهدية جام ياقوت أحمر فتحه « أي فتحته » شبر في غلظ الإصبع ، مملوء درا ، وزن كل درة مثقال ، والعدة مئة درة ، وفرشا في جلد حية تكون في وادي المهراج تبتلع الفيل ، ووشي جيدها دارات سود على قدر الدرهم ، وفي وسطها نقط بيض ، مغروزة بالدر ، لا يتخوف من جلس عليها السل ، ومن كان به السل وجلس عليها سبعة أيام ذهب عنه ، ومُصَلَّيَات ثلاثة بوسائدها من ريش طائر يقال له السمندل « وهو طائر خرافي » إذا طرحت في النار لم تحترق ، وفراوزها « أي حواشيها » در وياقوت أحمر ، ووزن مئة ألف مثقال عودا رطبا إذا ختم عليه قَبِلَ الصورة ، وثلاثة وثلاثين مَناً كافورا محببا ، كل حبة منه مثل الفستقة ، وأكبر من اللوزة ، مع جارية سِنْدِيَّة طولها سبع أذرع تسحب شعرها ، حسنة البشرة لها أربع ضفائر تعقد ضفيرتين على رأسها تاجا ، وضفيرتان تبلغان الأرض من خلفها ، وطول كل شفر من أشفار عينيها إصبع ، يبلغ إذا أطرقت إلى نصف خدها ، وكأن بين شفتيها لمعان البرق من بياض أسنانها)

وتروي الحكاية بعد ذلك عن رد عبد الله المأمون على ملك الهند في كتاب شكر له فيه قوله وهداياه ثم قال :

(وقد أهدينا إليك مودتنا لك وهي أوفر حظ المتواصلين ، وأهدينا إليك كتابا ترجمته « ديوان الألباب وبستان نوادر العقول » ومطالعتك ترجمته تحقق عندك فضيلة النعمة ، ومشاهدتك له تحقق عندك ما أسميناه به ، وجعلنا لذلك عنوانا من الهدية ، وهو لطف استقللنا قدرها لك ، ولو كانت الملوك تتهادى على أقدارها لما اتسعت لذلك خزائنها ، وإنما يجري ذلك بينها على قدر ما يدل على حسن النية وجميل الطوية وبالله التوفيق) .

تلاحظ في الرسالتين بين دهمي وعبد الله المأمون أن أهم هدية تبادلاها كانت « كتابا » فالأول أهدى الثاني كتاب « صفوة الأذهان » والثاني أهدى الأول كتاب « ديوان الألباب وبستان نوادر العقول » .

ورغم أن الكاتب يشير إلى عظيم ما صاحب تلك الهدية من الطرفين من خيل ، وعقيق وأصناف من الكسوة والديباج ، إلا أن الأولوية كانت للكتاب ، « بيت الحكمة » ، ولعل تفاصيل الهدايا السابقة لافتة للنظر ، فهناك فرش من جلد حية حجمها يبتلع الفيل تشفي المريض بالسل ! أما الجارية فهي لا شك رائعة الجمال إلى درجة المبالغة ، فهي سندية طولها سبع أذرع وشعرها طويل إلى درجة أنه ينسحب وراءها ، أما رموش عينيها فهي من الطول إن أغمضت وصلت إلى منتصف خديها !

ومما يستلفت النظر قصة يرويها الكتاب عن هدية أهدتها « برتا » بنت الاوتاري ، ملكة الافرنجة إلى المكتفي بالله تكرمة له واستجلابا لمودته . الهدية كما ذكرت في كتابها إليه : (خمسون سيفا وخمسون ترسا وخمسون رمحا فرنجية ، وعشرون ثوبا منسوجة بالذهب وعشرون خادما ، وعشرون جارية ، وعشرة أكلب « كلاب » كبار لا تطيقها السباع ، وسبعة بُزاة وسبعة صقور ، ومضرب حرير بجميع آلاته ، وعشرون ثوبا معمولة من صوف يخرج من قعر البحر يتلون لونا في كل ساعة من ساعات النهار ، وثلاثة أطيار تكون ببلاد فرنجة إذا نظرت إلى الطعام أو الشراب المسموم صاحت صياحا منكرا وصفقت بأجنحتها حتى يعلم ذلك) .

وقد يكون لبعض تفاصيل هذه القصة ظاهر الخرافة كأن تصيح بعض الطير وتصفق عند رؤيتها للطعام المسموم ، ولكن في هذه الإشارة مقابلة تستحق منا النظر ، وهي المكان المتقدم من الصناعة والتدريب – بالمعنى الحالي – الذي اعتقد البعض وقتها أنه موجود في أوربا .

النفقات في الولائم

عندما ينتقل الكاتب للحديث عن النفقات في الولائم المشهورة ، ويعني بها ما أنفق من مال على الولائم والزيجات ، يشير إلى ما ذكره ابن عفير فيقول :

(خرج عبد العزيز بن مروان إلى الإسكندرية في سنة أربع وسبعين ، فاعترضه في طريقه صاحب « بلهيب » * فطلب إليه أن ينزل عنده ، فقال له عبد العزيز : ويحك إن معي جماعة وتلحقك في هذا مئونة ، فقال : إن هذا الأمر لا يعظم عندي ، ولولا احتمالي لك ولجميع من معك ما طلبت إليك في هذا ، فلم يزل حتى نزل به ، وكان عبد العزيز في ألف رجل من خواصه ، مع كل رجل منهم اثنان وثلاثة ، فأقاموا عنده ثلاثة أيام ، يقدم إليهم الأطعمة والطرائف في كل يوم ثلاث مرات ، ثم أذن عبد العزيز لأصحابه في المسير ، فما راعهم إلا أربعة من القبط يحملون قفة عظيمة تسع ثلاثة أرادب ، في أذنيها خشبة عظيمة ، يحملها اثنان أمامها واثنان خلفها وعليها منديل .

وجاء صاحب « بلهيب » فقال : « ياسيدي مر بهذا فليقسم بين أصحابك » ثم كشف عنها فاذا هي مملوءة دنانير . فأبى عبد العزيز أن يقبلها وقال : اجعل هذا فيما ينوبك من خراجك . وبلغ ذلك « أم البلهيبي » فأقبلت على عبد العزيز وقالت : أيها الأمير .. لم ترد هديتنا علينا ؟ قال : إنا كرهنا أن نحملكم مئونة ، قالت : والله ما يضرنا هذا ان أخذته ولا ينفعنا إن تركته . وان عندنا لما يغنينا عنه ، فعزمت عليك إلا ما أمرت به ، فيقسم بين أصحابك . فأمر به فقسم بينهم حفنا « جمع حفنة » فعمهم أجمعين) .

---

* بلهيب احدى قرى مصر في منطقة الجيزة فتحها عمرو بن العاص حين فتح مصر ويعتقد أنها قريبة من تمثال أبي الهول الآن وكان متوليها من أغنياء البلاد .

وثمة قصة أخرى يرويها الكتاب تحكي عن كثرة الإنفاق في الولائم ومناسبات الأعراس . والمناسبة هي دخول عبد الله المأمون ببوران « خديجة » بنت الحسن بن سهل .. وعلى لسان ابن عبدوس يقول المؤلف (بلغت النفقة ثمانية وثلاثين ألف درهم . وكان يجرى في كل يوم في جملة الجرايات على ستة وثلاثين ألف ملاح ، ووصل المأمون أباها بعشرة آلاف ألف درهم - وقيل ألف ألف دينار - ففرقها في قواد المأمون وحشمه ، ووهب لأخيها ألف ألف درهم وأقطعه « فم الصلح » وكانت قيمته ثمانين ألف دينار ، وكانت نفقة الحسن بن سهل إليها في هذه الوليمة أربعين ألف ألف درهم وقيل أربعة آلاف ألف دينار) . ومن قبيل ذلك الإنفاق المبالغ فيه في الولائم ، ما ذكر من أن عبد الله المأمون لما أراد أن يزوج ابنته أم الفضل بأبي جعفر محمد بن علي الرضا أولم وليمة عظيمة جاء عنها في الرواية على لسان الريان ابن خال المعتصم : (وإني لكذلك إذ سمعت كلاما كأنه من كلام الملاحين في مجاوباتهم ، فاذا بالخدم يجرون سفينة من فضة فيها قلوس من إبريسم مملوءة غالية ، فخضبوا لحى أهل الخاصة بها ، ثم مدوا الزورق إلى أهل العامة فطيبوهم) .

والقصة التي يرويها الكاتب تشير إلى قدر الإسراف والمبالغة في الإنفاق حين يرسل صاحب الوليمة لضيوفه سفينة « مصنوعة » من فضة يجرها الخدم بحبال القلوس مصنوعة من إبريسم (وهو نوع من الحرير) وقد ملئت بنوع مميز من طيب مركب يسمى غالية يكفي لتطييب لحى الخاصة والعامة جميعا ..!

إذا انتقلنا إلى باب الإعذارات - وهي التي ذكرنا ما تعنيه من قبل - نجد مثل هذه القصص التي تتحدث أيضا عن الاحتفال بمناسبة الإجادة والحذق في حفظ القرآن ، وتقول إحداها :

(لما حذق المعتز بالله القرآن دعا المتوكل على الله « شفيعا » خادمه فقال : قد عزمت على تحذيق أبي عبد الله في يوم كذا وتكون خطبته وحذقته ، فأخرج من خزانة الجوهر جوهرا بقيمة مئة ألف دينار في عشر صواني فضة للنثار على من يقرب مني من القواد الأكابر ، وأخرج مئة ألف دينار للنثار على القواد الذين هم دون هؤلاء ، وأخرج ألف ألف درهم صحاحا بيضا للنثار على من بالصحن من خلفاء القواد والنقباء وبقية وجوه الناس) .

بابُ الأيّام المشهودة

كيف يؤثر المظهر الخارجي على نفسية الموفد من الخارج ؟ عندما قرأت هذا الباب وعنوانه « الأيام المشهودة والاجتماعات في الأوقات المعهودة والمحافل المحشودة » فطنت إلى أصول استقبال السفراء الجدد بحرس وموسيقى . فقد جاء في كتاب « الذخائر والتحف » ما يمهد لذلك .

فكاتبنا يصف كيف يستقبل ملوك العجم سفراء ملوك العرب فيقول : (كانت الأكاسرة إذا ورد عليها رسل ملوك العرب والروم أمرت بتعبئة الجيش في عشر كتائب ، كل كتيبة عشرة آلاف فارس ، بالجواشن المذهبة « وهي الدروع » والحراب اللامعة والدروع المفرغة والأعلام المذهبة من ساباط المدائن « وهي الشوارع المسقوفة » إلى الإيوان . ثم يمر بالرسل على كتيبة كتيبة ، حتى إذا أشرفوا على باب الإيوان رفع لهم عنه . وكانا إيوانين متقابلين بينهما فسيح من الأرض ، وفي وسط ذلك قبة من الأرجوان ارتفاعها عشرون ذراعا مغشاة بأجلة الديباج المنسوج بالذهب الأحمر ، وفيها جامات من البلور الأحمر والأبيض وأنواع الأصباغ ، وفي وسطها سلسلة من الذهب معلق في طرفها القنقل والياقوت الأحمر ، وكان الملك يجلس تحت تلك القبة والتاج معلق على جبينه ..

وكان الملك يقيم عن يمينه مئة غلام من أولاد الملوك قد ألبسهم الديباج الملون من الثياب والقراطق « نوع من الملابس » . وفي أوساطهم مناطق « أي أحزمة » الذهب الأحمر مرصعة بأنواع الجواهر وعن شماله أولاد المرازبة عليهم القراطق وفي أوساطهم المناطق ، بأيديهم أعمدة الحديد المذهبة . وكان الملك يقعد أربعين جارية مختارات ، عشرين عن يمينه وعشرين عن شماله ، والتراجمة بين يدي الملك.. فإذا وقفت الرسل بين يدي الملك أمرت بالجلوس ، فتبادرت اليهم الحجاب بكراسي الذهب والفضة فيجلسون عليها ويؤدون الرسالة وينصرفون) .

عن الموجودات بعد الوفيات من (الترك الموروثات) يحكي الكتاب عن المؤرخين أنه (كان في الجاهلية أربعة نفر من قريش يملك كل واحد منهم قنطارين من الذهب وهم : أبو لهب وأمية بن خلف وأبو أحيحة وعبد الله بن جدعان .

والقنطار أربعة آلاف ومائتا أوقية ، والأوقية أربعون درهما وهي ثمانية وعشرون مثقالا ، ولذلك قال الله تعالى : ﴿ تبت يدا أبي لهب وتب ، ما أغني عنه ماله وما كسب ﴾ وقال تعالى : ﴿ زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ﴾) .

قبل أن يختم الكاتب مؤلفه يقدم أمثلة مما خلفته أمهات الخلفاء وذووهن ، فنعرف أن « العباسة بنت المهدي بالله خلفت ضياعا تبلغ غلتها في كل سنة أربعة آلاف ألف دينار . وكانت غلة الخيزران أم الهادي والرشيد في كل سنة مائتي ألف ألف وستين ألف ألف درهم . وخلفت شجاع أم المتوكل خمسة آلاف ألف دينار عينا وورقا ، وجواهر قيمتها ألف ألف دينار ، ومن الفرش والرقيق والدواب بقيمة ألف ألف دينار ، بالإضافة إلى أربع عشرة ضيعة بلغت غلتها في السنة أربع مئة ألف دينار . كما وجد في بيت مال أم المستعين بالله بعد خلعه إحدى وخمسون ومائتا ألف ألف دينار ، وفي بيت مال ابن العباس ست مئة ألف دينار » .

الكِتاب وطبيعَة العصْر :

لا شك أن كتاب الذخائر والتحف الذي يعبر عن سلوك الانسان في مختلف مواقعه قد أملته طبيعة العصر وطبيعة المؤلف ، فلقد كان العصر الذي جرت فيه حكاياته وقصصه عصر ثراء وإفراط وبذخ يشارك فيه الخلفاء ويشارك فيه علية الناس .. والناس في ذلك فريقان : فريق يطلب الكسب ويتقرب إلى أصحاب الأمر للحصول على النعم ويطلب حياة الترف وينالها من خلال إغداق الخلفاء والملوك بالأموال والتحف .. أما الفريق الآخر فتستهويهم الحياة العلمية والفكرية ، يبحثون عن المعرفة من مختلف الطبقات والثقافات والأجناس ..

وكان بعيدا عن رجل مثل القاضي الرشيد بن الزبير أن يعيش غير متأثر بالعصر الذي أظله ، بما فيه من قصص الترف والبذخ والنوادر الغريبة التي تجري في

القصور .. من أجل ذلك أملت عليه طبيعته بعدما أملى عليه عصره أن يكون هذا المؤلف الجامع المتقصي .

وجمع هذا القصص الذي يتناول الكثير من الموضوعات غير المطروقة في ذلك العصر يعد الأول من نوعه الذي التزم أسلوبا جديدا من حيث الاختيار والتبويب والترتيب . وفي تصوري أن القاضي الرشيد لم يقصد إلى رواية حكايات ونوادر وأحداث من ذلك النوع دون أن يكون له هدفه من إبراز بعض أنواع السفه والإسراف ، وذلك تبصرة لأهل العلم وتذكرة لسائر الناس وكشفا بأقرب أسلوب إلى أذهان القراء عما يجري في القصور ليسهل على المتعلم علمها وعلى الدارس حفظها وعلى الناقد استيعابها بما في ذلك إبراز بعض جوانب الحضارة العربية الإسلامية الاقتصادية والفنية والخلقية .

ومع كل ذلك فالقارىء لمثل هذا الكتاب التراثي يخرج بحصيلة جيدة من النادرة الطريفة ، والفطنة اللطيفة ، والقصة المثيرة ، والحكاية المضحكة ، كما يروح عنه كد الجد وتعب الذهن . وهو كتاب مثله مثل المائدة تختلف فيها مذاقات الأطعمة باختلاف شهوات الآكلين .

هذا عن كتاب « الذخائر والتحف » أول كتاب تنشره وزارة الإعلام في الكويت في سلسلة التراث العربي .. ولكن ليس معنى أن نتناوله الآن هو أن هذا الجهد أول ما تبذله الكويت في مجال نشر التراث العربي . فقد التفتت الكويت إلى تراثنا العربي وعملت على جمعه وإحيائه . فإن الكتب هي بيوت الحكمة . ولهذا استضافت الكويت معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية ، كما أنشأت « قسم التراث العربي » الذي يشرف على إخراج سلسلتين .. أولاهما سلسلة كتب التراث العربي ، وثانيتهما :سلسلة دراسات في التراث العربي . ومن السلسلة الأولى أصدرت ستة وعشرين كتابا كان أولها « الذخائر والتحف » الذي تناولناه بالحديث هنا .. وبعض هذه الكتب صدر في مجلد واحد مثل كتاب « الأضداد » لابن الأنباري ، و « المصون في الأدب » لأبي أحمد العسكري ، و « مجالس العلماء » للزجاجي ، وبعضها لضخامته صدر في أكثر من مجلد ، ومن ذلك كتاب « الأنوار في محاسن الأشعار » للشمشاطي في جزأين ، و « مآثر الأنافة في معالم الخلافة » للقلقشندى

في ثلاثة أجزاء ، وكتاب « العبر في خبر من غبر » للذهبي ، في خمسة أجزاء ، وأضخمها كتاب « تاج العروس من جواهر القاموس » ويبلغ أربعين جزءا ، كل جزء منها يقارب خمسمائة صفحة وصدر منه حتى الآن خمسة وعشرون جزءا ..

وكل هذه الكتب التراثية متنوعة .. بعضها في اللغة ، وبعضها في الأدب ، وبعضها في التاريخ ، وبعضها في النسب ، وبعضها في الشعر .

والسلسلة الثانية (دراسات في التراث العربي) أصدرت منها الكويت عشرة كتب كل منها في مجلد ، وهي متنوعة أيضا .. بعضها في الأمثال العربية ، وبعضها في القصص والقُصَّاص ، وبعضها في اللغة ، وبعضها في ترجمة شاعر (عبد الله بن قيس الرقيات) أو لغوي (ابن دريد) أو عالم (ابن النفيس) .

ولا شك أنه من دواعي الرضا عن هذا النشاط في ميدان التراث العربي أن الجهد فيه لا يتجاوز ثلاثة عقود .. والمستقبل أمامه ما يزال ممتدا . وفي الوقت الذي تحتفل فيه الكويت بعيدها السابع والعشرين هذا الشهر ، نشير إلى ميزة علمية واحدة هي إحياء التراث العربي والإسلامي ، من ضمن عمل أعمق وأكثر ثراء في مجال الثقافة ومجالات أخرى عديدة في الاجتماع والاقتصاد والتنمية .. ولكن البدء بإنارة العقول هو الخطوة الصحيحة في الاتجاه الصحيح .

العربي – العدد ٣٥١ – فبراير ١٩٨٨ م



« وعلى أرض فلسطين السلام »

الحديث عن (الانتفاضة) حديث طويل ، وقد تشعب في الكثير من المطبوعات العربية وغير العربية حتى أصبح من حق القارىء العادي أن يتساءل : وما الجديد في الانتفاضة كي نفرد له حديث هذا الشهر في « العربي » ؟

قد يكون هذا التساؤل طبيعيا ، لذلك وجب تحديد دوافع هذا الحديث منذ البداية ، حتى يتعرف القارىء على خط الإبحار الذي نريده في عرضنا هذا .

فدوافع الحديث أربع نقاط أساسية هي :

ـــ أن ما يحدث هو استمرار لثورة .

ـــ وأن ما يحدث قد كشف على أرض الواقع زيف ادعاء طويل من قبل الصهاينة كاد بعضنا يصدقه !

ـــ وأن ما يحدث هو طريق عبقري في المقاومة .

ـــ وأن التوقعات والواجبات المستقبلية هي أهم ما يجب أن نساهم فيه في هذه المرحلة من الثورة .

ثورة مستمرة

ومن الاختصار الى التفصيل :

بادىء ذي بدء ، لقد وقعنا جميعا – في وسائل الإعلام العربية – في إشكالية ليست سهلة ، عندما وصفنا ما يقع هناك في فلسطين على أنه (انتفاضة) ، إنها

في حقيقة الأمر ثورة ، أو قل استمرار لثورة ضد الاحتلال ، قد تتأجج هذه الثورة وتخلق لها طرقا ووسائل إعلان عن نفسها ، وقد تخبو وتختفي قليلا تبحث عن وسائل جديدة ، لكنها ثورة متراكمة تعبر عن رفض أهلنا في الأرض المحتلة ، ومعهم كل العرب الشرفاء ، أن تظل فلسطين تحت هذا الاحتلال العنصري المدمر ، ثورة لها علاقة بكل ما جاء قبلها من نضالات وثورات منذ مطلع هذا القرن موصولة بكل ما سوف يجيء بعدها من نضالات وثورات حتى تحقيق التحرير الكامل ، ثورة تقول إن للشعب العربي حضارة فيها من روح المقاومة الكثير .

فهي في أعماق الإنسان الفلسطيني العادي ، وهي كذلك في أعماق الإنسان العربي العادي . من هنا فإن ما جرى في الأشهر القليلة الأخيرة ويجري على الساحة الفلسطينية يجب أن نسميه باسمه : إن ما يحدث هو « استمرار للثورة »

ولقد كشفت هذه المرحلة من الثورة التي سماها البعض (بثورة الحجارة) عن أمرين : أولهما هو عبقرية المواطن الفلسطيني البسيط الذي كان الغضب يأكل من أعصابه يوميا على امتداد السنوات الطوال السابقة ، فقد كشف عن عبقرية تمثلت في المقاومة الإيجابية في الشوارع والحواري والأزقة بطريقة يصعب – حتى الآن – أن يواجهها المجتمع « الإسرائيلي / المعسكر » هذه العبقرية تمثلت بقذف ذاك المجتمع – المعسكر – بالحجارة أمام أعين العالم ، هذه العبقرية تمثلت في بساطة الوسيلة ، « فإسرائيل » لديها حتى الآن من الوسائل ما يمكن أن تواجه به الكثير من مظاهر المقاومة – وخاصة المسلحة – لكنها لم تكتشف بعد وسيلة تقضى بها على هذه العبقرية ، الأهم من ذلك كله أن اكتشاف هذا الطريق سوف يؤدي الى اكتشاف طرق أخرى جديدة لا تستطيع المؤسسة العسكرية والسياسية « الإسرائيلية » احتواءها مثلما عجزت عن احتواء ثورة الحجارة .

شبح الصليبيّين

الأمر الثاني الذي كشفت عنه ثورة الحجارة هو السقوط على أرض الواقع لمقولات وممارسات صهيونية كثيرة . هذا السقوط لم يكن مفاجئا للعرب ولا حتى

للعالم الثالث ، لكنه كان قائما (نظريا) فأصبح مشاهدا ملموسا لا يمكن لأحد إنكاره . فما هو هذا السقوط ؟

دعوني أُشِرْ إلى مصدر « إسرائيلي » في هذا الموضوع – حتى لا يبدو الحديث وكأنه طمأنة للنفس – هذا المصدر « الإسرائيلي » هو عبارة عن كتاب نشره في العام الماضي الكاتب (بنيامين بيت حلاحمي) وعنوانه « الاتصالات الاسرائيلية : من تسلحه إسرائيل ؟ ولماذا ؟ » وأهمية هذا المصدر أنه نشر قبل التحرك الجديد (ثورة الحجارة) لأهلنا في فلسطين .

يقول الكاتب في إحدى فقرات الكتاب :

(إن هناك شبحا يطارد المجتمع « الإسرائيلي » وقادته ، هذا الشبح هو شبح الصليبيين الذين أنشأوا لهم مملكة في القدس في القرن الحادي عشر الميلادي ، ثم ليطردوا بعد ذلك بمائتي سنة .. وأشباح أخرى حديثة تطارد « الإسرائيلي » كمصير المستوطنين في الجزائر وروديسيا وجنوب إفريقيا .. مشكلة المشروع الصهيوني الحادة هي كيف يتجنب مصير دولة الصليبيين ؟) .

ويرى الكاتب أن القادة « الإسرائيليين » قد تفتق ذهنهم تاريخيا عن حلين لتجنب ذاك المصير :

الحل الأول وهو التحالف مع قوة خارجية عظمى ، والحل الثاني هو تطوير أسلحة ذرية فتاكة لردع أي محاولة تحرك عسكري تقليدي ضدهم من الجيران !

يضيف الكاتب (إن التحالف مع قوة خارجية عظمى لا يمكن الوثوق بها إلى الأبد . لكن القوة النووية والردع العسكري يمكن أن يخيفا الآخرين) .

لنتذكر أن هذا الكلام قد قيل قبل (ثورة الحجارة) ومن هنا يأتي قولنا عن عبقرية الطريق التي تبنتها هذه الثورة ، فهذه الوسيلة قد أسقطت كلا من الحلين (التاريخيين) : التحالف مع قوة عظمى ، وتخزين ترسانة سلاح .

« فإسرائيل » تستطيع أن تقصف المفاعل النووي العراقي مثلا وتبرر ذلك أمام العالم ، بدواعٍ أمنية عديدة ، وقد لا يقبل البعض ذلك التبرير لكنها فعلت ذلك .

وتستطيع أن تهاجم سوريا عسكريا تحت شعارات مختلفة ومختلقة ، أو أن يقوم « الجيش الإسرائيلي » بضرب أهداف قريبة أو بعيدة كما حدث تكرارا في لبنان ومخيمات الفلسطينيين أو في أقطار عربية أخرى مثل تونس والأردن ومصر في أوقات سابقة ، أو افتعال حرب مباشرة مع العرب .

كل ذلك يمكن أن تفعله « إسرائيل » . وقد لاحظ أحد المراقبين أن « إسرائيل » تأتي بعد الولايات المتحدة في قائمة أكثر المتورطين في عدد الحروب .. منذ الحرب العالمية الثانية .

هذه القوة العسكرية هي التي أوجدت سمعة ضخمة « لإسرائيل » لدى الدكتاتوريات الصغيرة في كثير من أنحاء المعمورة . فهذا (المجتمع المعسكر) يصرف حوالي ٣٠ ٪ من مجموع إنتاجه القومي على السلاح وما يتفرع منه من أنشطة .

ولكن هذا (المجتمع المعسكر) كما قلنا لم يستطع أن يضع باعتباره ثورة داخلية يمكن أن يقوم بها المواطنون الفلسطينيون العزل إلا من ايمانهم بوطنهم ، فسلكت هذه الثورة طريقا لا تستطيع معها (الآلة العسكرية) أن تفعل شيئا .

بهذه الملاحظة يمكن أن نتعرف على ورطة « إسرائيل » اليوم التي كشفت على أرض الواقع زيف ادعاءاتها بأنها تملك قوة مطلقة .

لقد كانت دائما تدفع القوى المناهضة لوجودها إلى ساحات تملك هي العصا الغليظة فيها والقوة الكبرى ، فظهرت لها ساحة لا تملك اليوم تجاهها أي سلاح فعال !

الشرعية الدولية

ديفيد بن جوريون – الذي يعتبر من الآباء المؤسسين (لإسرائيل) – قال في يناير ١٩٥٧ (من وجهة نظر بقائنا وأمننا ، فإن صداقة بلد أوروبي واحد أكثر قيمة من وجهات نظر كل سكان آسيا) .

فعلاقة (إسرائيل) بالغرب والدعم الذي تجده هناك قضية أساسية لبقائها ، وهي فكرة نابعة من « التحالف مع قوة عظمى » وفكرة متفرعة أيضا من محاربة

(إسرائيل) لأشكال تصفية الاستعمار المختلفة ، لأننا لا نجد نظاما ضد شعبه أو استعمارا قديما أو جديدا إلا وأصابع « إسرائيل » تدعمه بقوة .

لكن الأهم في مقولة بن جوريون هو ما يضعه هذا الكيان من أهمية لرأي المجتمع الدولي تجاهه وبخاصة الغربي منه .

ثورة الحجارة الأخيرة كادت تسقط هذا الشعار الرئيسي أو تخلخله ، وهو الحفاظ على علاقة طيبة مع الرأي العام الغربي . ديفيد كمحي المدير العام السابق لوزارة الخارجية « الإسرائيلية » ونائب مدير سابق لجهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) قال : لم تصبح « إسرائيل » هدفا للحجارة في شوارع غزة وفي الضفة الغربية فقط بل وفي أعمدة الصحف البريطانية والأمريكية أيضا .

إنه يقول هذا الكلام لا ليدافع عن أحد ، بقدر ما ينقد (الطرق التي اتخذتها إسرائيل للحفاظ على الأمن والنظام ، بأنها غير لطيفة وقاسية) .

وفي جريدة التايمز البريطانية يتخاطب رئيس الحاخامات البريطاني جاكوبوفيتش مع علي مغرم الغامدي سكرتير عام المركز الاسلامي في مطلع فبراير المنصرم حول ما يقوم به (هذا المجتمع المعسكر ضد المواطنين الفلسطينيين العزل مما ذكّر الناس بالفظائع التي ارتكبها النازيون) . صحيح أن رئيس الحاخامات دافع – من خلال اختياره لبعض الحوادث وإغفال بعضها – عن موقف « إسرائيل » إلا أن الحوار بحد ذاته لفت نظر الجمهور البريطاني إلى صور لم يكن يراها في السابق ، وهو حوار ينشر في جريدة « التايمز » التي لها ثقلها في تشكيل الرأي العام البريطاني .

إن « إسرائيل » لا تعنى كثيرا بالموقف السياسي للعالم الثالث حيالها ، والوقائع تحدثنا عن ذلك ، فاليوم لا توجد أكثر من ٧٥ دولة تعترف « بإسرائيل » ولكن كثيرا منها من دول الشمال الغني المؤثرة ، في حين أن ما يقارب المائة والخمس عشرة دولة تعترف « بمنظمة التحرير الفلسطينية » ، لكن معظمها من العالم الثالث ، وإسرائيل لا تقيم وزنا لقرارات الأمم المتحدة أو حتى مجلس الأمن ، فقرار مثل مساواة الصهيونية بالعنصرية لم يؤثر في « إسرائيل » . ومنذ ١٩٦٧ أقامت الأمم المتحدة مؤسسات عديدة للتعامل مع القضية الفلسطينية ومع قضايا المواطنين في الأرض المحتلة

وعقدت كثيرا من المؤتمرات ، وقدمت هذه المؤسسات الكثير من المبادرات التي تحولت الى قرارات فيما بعد ، ووقفت « إسرائيل » وحدها ترفض هذه القرارات في وجه المجتمع الدولي ، وفي بعض الأوقات فإن صوتا آخر هو صوت الولايات المتحدة كان يؤيد ويدعم الصوت « الإسرائيلي » .

لقد حاول مجلس الأمن – على سبيل المثال – إصدار حوالي مائتي قرار ضد « إسرائيل » ، بعضها رفض عن طريق (الفيتو) الأمريكي وبعضها عطل بعد أن صدر .

هذه القرارات في النتيجة تمثل الرأي العام العالمي ، خاصة في دول العالم الثالث والدول المحبة للسلام والعدل التي قد لا تكون لها قوة تنفيذ ، لكن هذه القرارات هي كتابة على الحائط كي يراها المجتمع الدولي دليلا على حق العرب وباطل « اسرائيل » . إنها بداية دخول « إسرائيل » نفق المرحلة الحرجة ، لكن الأهم من ذلك موقف الرأي العام الغربي ـــ وبخاصة في الولايات المتحدة ـــ حيث بدأت ثورة الحجارة تدق على جداره الصلد .

ثورة الحجَارة : المناخ والشَرارة

تعددت التفسيرات التي قدمت حتى الآن لما يحدث في الأرض المحتلة ، بعضها كان سريعا والآخر عاطفيا ، وبعضها الآخر لم يخل من غرض ، وأفضل التصورات القريبة الى العقل والمنطق أن قاعدة التحرك الأخير الصلب هي التراكم الذي حدث خلال الأربعين عاما الماضية من حروب وتحالفات وتنظيمات ومناورات فشل بعضها ونجح بعضها الآخر ، وسقط على الدرب آلاف الشهداء ، فكانت حصيلة هذا النضال الفلسطيني والعربي بكل عثراته تلك الأيادي العبقرية التي حملت الحجر وقذفته في وجه الاحتلال ، يعضدها الأب والأم والجد على الأرض وفي المنفى .

وإن ابتعدنا عن التعميم إلى تحديد التفاصيل ، فإننا نجد شروطا علمية قد توافرت وواكبها مناخ صالح ، ثم حدثت شرارة ثم التحام وترابط الداخل بالخارج .

المناخ الصالح تعددت مدخلاته ، منها السلبي ومنها الإيجابي ، ولكنها جميعا

شاركت في تكوين « المناخ الصالح » كالنار واللحم ، يتعاونان لينتج عنهما أكلة شهية ، ونحن موضوعيا لا نستغنى عن اللحم ، كما لا نستغني عن النار .

لعل الموقف « الإسرائيلي) من القضية برمتها منذ أن بدأت قد زاد في عمق الجرح وازداد ألم الفلسطينيين والعرب ، لعل هذا الموقف بأشكاله المختلفة من اعتقال ومصادرة وحرمان وتجويع وقتل قد كان أحد أهم العوامل في إعداد المناخ الصالح ، ونتيجة مواقف التعنت الصهيوني الاستفزازية تلك لم يكسب إلى صفه بعد أربعين عاما من الاحتلال أية شريحة أو بعضا من شريحة اجتماعية من أهلنا هناك ، زد على ذلك الوضع الإنساني الذي تركت فيه القرى والمدن العربية في فلسطين ، والوضع اللاإنساني الذى أصبحت عليه المخيمات التي يعيش فيها الفلسطينيون في الأرض المحتلة ، حتى أصبح شعار المرحلة إن « الشاة المذبوحة لا تخشى السلخ » ولم يقم أي احتلال عرفه الانسان المتمدن منذ فترة طويلة بمثل هذه الممارسات .

عامل آخر من عوامل إعداد المناخ الصالح ، هو مالاقاه ويلاقيه الفلسطينيون في بعض ديار هجرتهم ، ولعل ما قامت به بعض منظماتهم من تصرفات قد اتسم في وقت من الأوقات بقصر النظر أو عدم الفهم ، ولا يمكن استبعاد أن (اسرائيل) تدخلت في بعض تلك التصرفات عن طريق (الأعمال السرية) التي تجيدها ، بل تتفوق فيها لضرب إسفين بين الفلسطينيين وبيئتهم الطبيعية ، ولعل لبنان من بين شواهد أخرى دليل كبير على ذلك ولا أود ذكر المزيد .

إلا أن حصيلة هذه النجاحات والأخطاء في البيئة الخارجية كانت إيجابية على الداخل ، فقامت المنظمات المختلفة خلال عشرين عاما من الاحتلال الأخير (١٩٦٧) بتشكيلات كانت عسكرية في البداية (فدائيين) لكنها بعد سنة ١٩٨٢ غيرت من بناء هياكلها كي لا تقتصر على العناصر القابلة والقادرة على العمل العسكري ، وهي بطبيعتها تحتاج الى استعداد فكري وكفاحي عالي المستوى ، بل تحولت الى العمل الجماهيري ، وبالحد الأدنى من الالتزام . وهكذا كانت الأرض صالحة في السنوات الأخيرة لقيام جبهة وطنية عريضة في داخل الأرض المحتلة .

كما غيرت المنظمات من شروطها ، فبعد هذه المسيرة الطويلة تبين أن المسألة (الأيديولوجية) الضيقة تعمل على العزل بدلا من الضم ، فبدأت حدود تلك

الأيديولوجيات على اختلافها تذوب خضوعا لمواقع المقاومة على الأرض . ولعل المؤتمر الفلسطيني الأخير في الجزائر كان محصلة حقيقية لهذا النضج التنظيمي ، وبعد ذلك المؤتمر أصبحت هناك جبهة وطنية شبه كاملة ، تذكرنا – حتى عن طريق المكان – بجبهة التحرير الجزائرية التى كانت وحدتها أحدَ أهم عوامل نجاحها في التحرير .

ومن عناصر المناخ الصالح ما ينطبق عليه القول المأثور (رب ضارة نافعة) ، فقد كان التشرذم العربي الذي ظهر على الساحة في السنوات الأولى من الثمانينيات مخيفا ومنذرا بنذر خطيرة ، وهكذا جاءت القمة العربية في عمان التي سميت قمة الوفاق والاتفاق ، وإن كان البعض يعتقد أن الموضوع الفلسطيني لم يأخذ الحيز المرجو فيها ، إلا أن نتائجها العامة التي أعادت الأمل للعرب قد أثرت بشكل إيجابي فيما حدث بعد أسابيع قليلة في الأرض المحتلة .

هذه بعض مكونات المناخ الصالح الذي نضجت من خلاله ثورة الحجارة ، أما الشرارة فقد كانت شهداء (قبية) أو شهداء الطائرة الشراعية الذين تمكنوا بجسارة وبطريقة مبتكرة أيضا من الوصول إلى مفصل من مفاصل (إسرائيل) العسكرية ، جاء بعده شهداء مخيم جباليا عندما قتلت سيارة « إسرائيلية » عمدا مع سبق الإصرار أربعة شهداء وهم يسيرون أبرياء في الشارع العام ، تلك هي الشرارة التي فجرت الوضع الذي كان يتراكم لفترة طويلة .

وبعد ذلك تم التلاحم بين الداخل والخارج ، وأفرزت الثورة هياكلها التي مازالت على طريق التحرير الطويل تسير .

ثورة الحجارة : التوقعات والواجبات

من المتوقع أن تزداد حركة الانشقاقات في (المجتمع العسكري الإسرائيلي) ويصبح الفرز واضحا بين اتجاهين : الاتجاه الأول يمين يطالب بأقصى ما يمكن اتخاذه ضد المقاومين الفلسطينيين ، هذا اليمين يتصف علميا بضعف الرؤية التاريخية بعيدة المدى ، فهو يعتقد أن الوضع العربي لا بد أن يتجمد عند نتائج حرب ١٩٦٧ ، وإن لم يفعل فيجب شن حرب ضده ، وكانت النجاحات الجزئية التي حققها باتجاه

هذا التجميد مغرية له في الإمعان بتجاهل حركة التاريخ ، وحركة التاريخ لا تتجمد في مكان أو زمان ، وقوانين الشعوب أقوى من إرادة مستوطن أو مستعمر . أما الاتجاه الثاني في المجتمع العسكري « الإسرائيلي » فسوف يبحث عن حلول وسطية تستطيع أن تحتوي هذه الثورة ، وقد يتفتق ذهنه عن أمور ليست في حسابنا هذه الساعة . هذا الاتجاه يجب وضعه تحت المجهر ، ورصد تحركاته ، والتفاعل مع مناوراته بخطط بديلة .

وقد تلجأ (اسرائيل) — كما ورد كثيرا — إلى اتخاذ طريق تفريق الصف الفلسطيني أو اختراق الحائط العربي باتجاه ضرب الثورة ، وذلك ما حدث جزئيا لإحباط ثورة ٣٦ - ١٩٣٩ وما بعدها عندما كانت « اسرائيل » تبادر بالاعتداء على العرب كلما شعرت بأن حركة جادة للمقاومة بدأت تجمع قوتها ، وذلك بعض التوقعات .

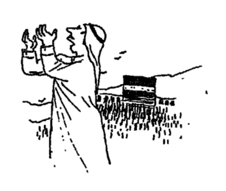
إلا أنه من أول الواجبات تحديد ما نريده بوضوح شديد ، وفي تقديري أن ما يجب أن يطرح في هذه الفترة التاريخية هو وضع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن كلها موضع التنفيذ بدءا من القرار ١٨١ ذائع الصيت حتى آخر قرار ، والدعوة السياسية لذلك كله من خلال مؤتمر دولي كامل الصلاحية . أما الواجبات فهي على أكتافنا جميعا ، وهي كثيرة ، وكذلك هي فرض عين ، فالهدف العظيم يجب أن يرفد بطرق عظيمة ومن أول الواجبات : الدعم المباشر بكل أشكاله مع الأخذ بعين الاعتبار : النجاح في طرق إيصاله وحسن توزيعه ، وتحديد القطاعات الأكثر حاجة إليه ، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار رفع درجة مشاركة الجماهير في الداخل بما فيهم جماهير ١٩٤٨ ، والذين قد يكون تحركهم بشكل أوسع ضربة قاصمة لخطط « اسرائيل » .

ويأتي الموقف السياسي والإعلامي ليعضد كل ذلك ، فاستمرار الأهل في الداخل في تطوير مقاومتهم يحتاج إلى رفد اعلامي وسياسي دائم ، تقوم صحف العرب وإذاعاتهم وتلفازاتهم بجزء كبير منه ، لكن الجهد الأقصى يجب أن يبذل ليقف الرأي العام العالمي على فظائع الاحتلال ، وقد يكون من الأولويات الإعلامية فتح ملفات مجرمي الحرب الصهاينة وقائمتهم تطول .

وتلك بعض الواجبات فقط .

فالتحالف التنظيمي الراسخ على أرض الثورة ، والإرباك الذي سببته للقوى الصهيونية المحتلة ، يكشفان لنا حالة من الحيوية ، واستعادة للثقة الكبرى المفقودة . وهي حالة تجدد الأمة فيها نفسها ، وقد وعت ذاتها ، ووعت عدوها ، ووطدت نفسها على مواجهته ، وهى حالة جردت عدوها من أفضل أسلحته بابتكارها طرقا جديدة في الكفاح ، وهي حالة تؤكد لنا بكل الشواهد أن هذه الأمة وإن خضعت فترة ، إلا أنها أمة لن تموت .

العربي ــ العدد ٣٥٤ ــ مايو ١٩٨٨



« للبيت ربٌّ يحميه »

تهوي أفئدة المسلمين إلى المسجد الحرام ، الذي جعله الله تعالى مثابة للناس وأمنا ، متمثلة في ذلك كل شعائر الحج ومعانيه الكبرى ، فالإحرام والطواف بالبيت العتيق والسعي والوقوف بعرفة هو تحرر للحجيج من زخرف الدنيا وزينتها ، حيث تتداخل طوائفهم وألوانهم ، أعمارهم وأجناسهم ، غنيهم وفقيرهم ، وقد طرحوا عنهم طوعا كل ما يذكرهم بالفرقة واختلاف الديار والأمصار متوجهين إلى ربهم المعبود الواحد الأحد ، في صعيد واحد تفرد به الإسلام ويستجيب له المسلمون في كل عام .

إن موسم الحج يذكرنا على مرور السنين بعظمة البيت العتيق الذي تهوي إليه أفئدة المؤمنين ، ملبين في نداء واحد :

لبيك اللهم لبيك .

ولقد درج المفكرون المسلمون على اختلاف اجتهاداتهم على التفريق بين التأدية الجسدية الظاهرية للحج : من إحرام وطواف وسعي والوقوف بعرفات ورمي الجمرات وتقديم الهدي ، وبين المضمون الروحي العظيم لاجتماع المسلمين لتعظيم شعائر الله ، بما فيها من حكمة ودعوة الى الوحدة والحوار .

وقد أبدع حجة الإسلام الغزالي في بيان روح الحج عندما قال « ووضعه (أي البيت) على مثال حضرة الملوك يقصده الزوار من كل فج عميق ، ومن كل أوب سحيق شُعثا غُبرا ، متواضعين لرب البيت ومستكينين له ، خضوعا لجلاله واستكانة لعزته ، مع الاعتراف بتنزيهه عن أن يحويه بيت أو يكتنفه بلد ليكون ذلك أبلغ في رِقهم وعبوديتهم ، وأتم في إذعانهم وانقيادهم » .

هذه المعاني نجدها تتكرر لدى المتقدمين والمتأخرين من مفكري الإسلام المستنيرين ، وهي الاعتراف بأن الشكل الظاهري لأداء المناسك ما هو إلا طريقة تقودنا إلى هدف أكبر وأسمى ، هدف – هو في كلماتنا الدارجة اليوم – اجتماعي وسياسي ، ثقافي وروحي .

إن مناسك الحج إقامة وارتحال ، وربط وحل ، وعقد وإبرام ، ووصل وهجر ، لا خضوع لعادة ولا إجابة لشهوة ، ولكنه اجتماع للمسلمين لإظهار قوتهم وجمع كلمتهم ضد الباطل كجموع ، وتذكيرهم كأفراد أو مجموعات صغيرة بضعفهم مهما بلغت منزلتهم الاقتصادية أو الاجتماعية .

الحَج في التاريخ

وعندما نقلّب صفحات الكتب ونتتبع تاريخ هذا البيت العتيق – المسجد الحرام بمكة – تتعدد لدينا الروايات ، فيتفق كثير من الباحثين على أن الجغرافي بطليموس ، يعد من أقدم من أشار إلى مكة وأوردها بالاسم « مكربا » ومن سرده يمكن الاستنتاج أنها كانت بلدة عامرة في القرن الثاني للميلاد ، يؤمها التجار والسابلة ، ويذهب بعض الباحثين إلى أنها كانت معروفة وموجودة قبل هذا التاريخ بزمن طويل .

ويعتقد بعض الدارسين أن نبع الماء زمزم هو السبب في نشوء هذا المركز القدسي التجاري . وتظل الروايات التاريخية تتوارد بكثرة حول تاريخ مكة ، جاء في بعضها أن أبانا آدم – بأمر من الله تعالى – قد بنى هذا البيت الحرام في وادي مكة ، وعلى تعاقب الأجيال والقرون كان موضعا مباركا يحج إليه الناس التماسا للرحمة والمغفرة ، وإن كان قد أتى عليه البلى وكاد يندثر فلم يبق من آثاره إلا أكمة . كما جاء في الأخبار أن سيدنا ابراهيم عندما أراد أن يسكن زوجه الثانية هاجر وولده منها إسماعيل بعيداً عن زوجه الأولى سارة ، قادته الملائكة إلى نفس المكان الذي تقوم فيه آثار البيت العتيق ، وتوجه إلى ربه داعيا : ﴿ رَبَّنَا إنّي أسكنتُ مِنْ ذُريَّتي بوادٍ غير ذي زرع عندَ بيتِكَ المُحَرَّم رَبَّنَا ليُقِيمُوا الصلاة فاجعلْ أفئدَةً مِن النَاسِ تَهوِي إليهم وارزقهم من الثمراتِ لعَلهم يشكرون ﴾ (٣٧ – ابراهيم) .

وعندما نفد الماء من هاجر ، وبدأ طفلها يبكي من العطش ، طفقت تبحث

عن الماء وظلت تسعى بين الجبلين : الصفا والمروة سبع مرات حتى قارب ابنها الموت عطشا ، وأكرمها الله فنبع الماء من تحت قدمي الغلام وأخذت الأم تغرف بيديها وتقول : « زمّي يامباركة زمّي » ومن هنا جاء اسم زمزم لهذا النبع في بطن الوادي .

وغني عن الذكر أن مكة قد تحولت منذ زمن طويل إلى مركز تجاري ، بل أكبر مركز تجاري في غرب الجزيرة العربية . واستقطب البيت الحرام تعظيم غالبية العرب ، فقد كانت في مركز وسط بين الرحلة الى اليمن السعيد في الجنوب ، وروابي الشام الخضراء في الشمال ، وقد خلد القرآن الكريم رحلة الشتاء والصيف كما وصف مكة بأنها أم القرى ولها مكانتها الدينية والتجارية وحولها أسواق حفظها لنا تاريخ الأدب العربي كعكاظ ومجنة وذي المجاز .

الحج ومواسم العرب في الجاهلية

لقد استقطب البيت الحرام تعظيم غالبية العرب في الجاهلية . على الرغم من أنهم (بدواً وحضراً) كانوا يعظمون الأصنام التي وضعوها بفناء الكعبة لتكون شفعاءهم عند الله لتمثيل الأرباب ، فقد كانوا يعتبرون الكعبة أعظم وأكبر من هذه الأصنام .

ويؤكد القرآن الكريم حقيقة إقرار الجاهليين بإله أعظم للكعبة أسموه (الله) في حين كان لأربابهم مسميات مختلفة مثل « هبل واللات والعزى ومناة » فيقول جل شأنه :

﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَهم ليقولُنَّ اللهُ ﴾ (٨٧ – الزخرف) .

كما يقول « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَ السمواتِ والأرضَ ليقولُنَّ خَلَقَهُنّ العزيزُ العليمُ » (٩ – الزخرف) .

كما تقول لنا كتب التاريخ إن الجاهليين كانوا يحجون البيت فيُحرمون ويطوفون بالبيت ، ويتمسحون بالحجر الأسود ويسعون بين الصفا والمروة وقد أقر الإسلام بعض تلك الشعائر وهذّب ونقى بعضها الآخر ، بل حرّم بعض الشعائر التي تشق على النفس أو لا تتناسب والأخلاق الحميدة وليس في ظاهرها أو باطنها حكمة ترتجى .

يحدثنا الأزرقي في تاريخ مكة * عن أشكال الحج في الجاهلية ، فيعطينا صورة واضحة لاهتمام العرب بالبيت العتيق واحترامهم له فيقول :

إن العرب على دينين (مذهبين أو طريقتين) فهم « حلة أو حمس » . وقبل الذهاب في تفاصيل طريقتيهما للحج نقول : إن الحُلة هم من يري التحلل من الثياب والطواف في أول حجة يحجها المرء عريانا ، الرجال بالنهار والنساء بالليل إلا إذا أعاره حمسي ثوبه طاف به وإلا طاف عريانا .

وهم يقولون لا نطوف في الثياب التي قارفنا فيها الذنوب ، وإن طاف الحلة في ثيابهم لم يحل لهم أن يلبسوها أبداً ولا ينتفعون بها ، وكانوا يطرحونها بعد الطواف ، فلا يمسها أحد حتى تبلى من الشمس والأمطار ووطء الأقدام . أما الحمس فتعني في اللغة « المتشددين في الدين » وكانت قريش حمسا وكذلك كثير من القبائل العربية ، وكانت قريش إذا أنكحوا عربيا امرأة منهم اشترطوا عليه أن كل من ولدت له فهو احمسي على دينهم . وكانت مناسكهم في الإحرام متشددة ، فهم بالإضافة إلى أمور أخرى لا يأكلون السمن ولا يمخضون اللبن ، ولا يأكلون الزبد ولا يلبسون أو ينسجون الشعر والوبر ولا يستظلون به ، إنما يستظلون بالأدم (وهو الجلد المعد للخيام) ولا يأكلون شيئا من نبات الحرم ، وكانوا يعظمون الأشهر الحرم ولا يخفرون فيها الذمة ولا يظلمون فيها ويطوفون بالبيت وعليهم ثيابهم ، وإذا أحرم الرجل منهم في الجاهلية وكان من أهل المدر – أي أهل البيوت والقرى – نقب نقبا في ظهر بيته فمنه يدخل ومنه يخرج ويحرم على نفسه الدخول من الباب . فإن أرادوا بعض أمتعتهم وأطعمتهم تسوروا من ظهر بيوتهم وأدبارها حتى يظهروا على السطح ثم ينزلوا في حجراتهم .

هذا الغلو قد أبطله الاسلام برسالته العظيمة بكلمات واضحة لها معان جليلة ، فقد قال عز وجل في ذلك : ﴿ وَلَيْسَ البِرُّ بأن تَأْتُوا البيوتَ مِن ظهورِها ولكنَّ البِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا البيوتَ مِنْ أبوابِها ﴾ (١٨٩ – البقرة) كما حرم الله عز وجل

---

* أخبار مكة وما جاء فيها من آثار ، تأليف أبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرقي ، تحقيق رشدي الصالح ملحس ، الجزء الأول – الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م مطابع دار الثقافة بمكة المكرمة .

عادات أهل الحل في الطواف بلا ملابس قال في كتابه الكريم : « خُذُوا زينتكُم عندَ كلِّ مسجد » (٣١ – الأعراف) .

ومما يرويه لنا التاريخ أن كلا من الحلة والحمس من العرب كانوا يمارسون مناسك الحج باجتهادات مختلفة ، كما أن بعض العرب (خثعم وطيء) كانت لهم اجتهادات في مواقيت الحج ، تسمى في كتب التاريخ « النساءة » . والنساءة هي إبطال شهر من السنة (أي تجاهل هذا الشهر والعَدّ من بعده) وكان النَّسَّاء ينسأ سنة ويترك سنة ، وكان يتبع ذلك أن تحل الشهور المحرمة وتحرم الشهور التي ليست بمحرمة ، وتقول لنا المصادر : (إن ذلك من فعل إبليس ألقاه على ألسنتهم ورأوه حسنا) . وكان الإنساء يعلن بخطبة في فناء الكعبة فيقول الخطيب : إنني قد أنسأت العام – ويذكر شهرا – فيطرحونه من الشهور ولا يعتبرون به ، حتى يستدير الحج في كل أربع وعشرين سنة إلى المحرم الذي ابتدءوا منه الإنساء ، ويحجون في الشهور كلها في كل شهر حجتين .

وكان العرب من الحلة والحمس يتقيدون بالأشهر الحرم لا يعتدون فيها على أحد حتى لو لقي أحدهم قاتل أبيه أو أخيه .

النساءة لخثعم وطيء أبطلها الاسلام عندما أنزل في محكم كتابه : ﴿ إنما النَّسِيءُ زيادةٌ في الكفر يُضَلُّ به الذين كفروا يُحلُّونه عاماً ويُحَرِّمونه عاماً لِيُوَاطِئوا عدَّةَ ما حَرَّم الله فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ الله ﴾ (٣٧ – التوبة) .

كما حدد الاسلام المواقيت ﴿ إنّ عِدَّةَ الشهورِ عند الله اثنا عَشَرَ شهراً في كتابِ الله يَوْمَ خَلَقَ السموات والأرض منها أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ (٣٦ – التوبة) .

لقد أبقى الاسلام معظم تلك السنن والشعائر ولكنه طهرها ونقاها من أدران الجاهلية ، فلم يعد سبب السعي بين الصفا والمروة تعظيم الصنمين اللذين كانا مقامين عليهما ، بل هو التذكير بسعي هاجر أم اسماعيل لهفة على وليدها وبحثا عن الماء في الصحراء المجدبة .

ولم يعد الحجر الأسود ومقام ابراهيم « أحجارا » وشعائر لذاتها ، بل لارتباطهما

ببناء البيت وبدء الطواف . كما نظم الاسلام هذه الشعائر بطريقة عقلانية ومتساوية فيما بين الحلة والحمس توحيدا للموقف الاسلامي .

الحَج في الإسلام

لقد حدد الاسلام الحج في أشهر معلومات ، ينفذ في وقت قصير يبدأ بعد الزوال من يوم عرفة – كما ذهب إليه الحنفية ومن تبعهم – إلى طلوع الفجر من يوم النحر وله وقت مديد أشار إليه قوله تعالى « الحجُّ أشهرٌ معلومات » (١٩٧ – البقرة) وهي عند أبي حنيفة شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة ، وعند الشافعية شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة بليلة النحر ، وعند مالك شوال وذو القعدة وذو الحجة بكامله .

واختلاف الفقهاء هو في حقيقته اختلاف في الفروع لا في الأصول ، إنما حكمة الحج للمسلم تبقى على مر الزمان حكمة خالدة . وفي كل مرة أقرأ – وكثير من المسلمين مثلي – خطبة حجة الوداع لنبينا العظيم أتمثل بوضوح حكمة الاسلام في الحج وعظمة تسامحه ومبلغ عنايته بالإنسان . ويستعيد المسلمون على مر العصور قوله صلوات الله عليه :

« أيها الناس إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا ، فمن كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها ، وإن ربا الجاهلية موضوع ، وإن دماء الجاهلية موضوعة ، وإن مآثر الجاهلية موضوعة غير السدانة والسقاية .

أيها الناس إن الشيطان قد يئس أن يعبد في أرضكم هذه ، ولكنه قد رضي أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أعمالكم .

أيها الناس إن لنسائكم عليكم حقا ولكم عليهن حق ، إنما النساء عندكم عوان (أي في حاجة إلى العون) لا يملكن شيئا ، أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، فاتقوا الله في النساء .

أيها الناس إنما المؤمنون إخوة ولا يحل لامرىء مال أخيه إلا عن طيب نفس

منه ، فلا ترجعُنَّ بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فإنني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وسنة رسوله .

أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد . كلكم لآدم وآدم من تراب » .

ذاك بعض ما قاله الرسول الكريم في اليوم المشهود في حجة الوداع ، فكان وصية للمسلمين في كل زمان ومكان .

وقد تتبع المسلمون ذلك التوجيه في حرمة البيت جيلا بعد جيل ، ولكن لم ترعوِ بعض فئاتهم في أوقات مختلفة عن الإخلال بذلك .

فقد زين الشيطان لبعض الناس قبل الإسلام وبعده انتهاك حرمة البيت ، فقد حاول كتابي هو أبرهة الحبشي هدم البيت وباءت محاولته بالفشل كما ذكرها القرآن . وبعض المسلمين انتهكوا حرمة البيت لأسباب مختلفة في أزمنة مختلفة ، فقد حوصر البيت وضرب بالمنجنيق مرتين في صدر الدولة الأموية .

أما أقسى امتحان امتحن فيه المسلمون تجاه الحج فهو عندما انتشرت دعوة القرامطة في نهاية القرن الثاني الهجري وبداية القرن الثالث ، ويحدثنا تاريخهم أنهم اعتقدوا اعتقادا أسوأ من جاهلي بأن شعائر الحج هي من قبيل عبادة الأصنام ، وعملوا على وقف الحجيج من المسلمين الذين يقصدون مكة في مواسم الحج ، بل وقام أحد زعمائهم (سليمان الجنابي) بغزو مكة وقتل الحجيج وسبي نسائهم في الحرم الشريف مرتين عام ٣١٢ هـ (٩٢٤ م) وعام ٣١٨ هـ (٩٣٠ م) . وقد ارتكبوا في الغارة الثانية ألوانا شتى من الحماقات ضد أبناء المدينة المقدسة والحجاج على حد سواء ، بل أضافوا إلى أعمالهم البربرية أنهم حملوا معهم الحجر الأسود إلى الأحساء وظل فيها قرابة عشرين سنة (تم رده سنة ٣٣٩ هـ — ٩٥٠ م) .

ولقد أنقذ سبحانه وتعالى بيته من هذه الأعمال وعاد مطَّهرا كما كان للطائفين والركع السجود .

أشكال من حملات الحَج

ويحلو للمرء أن يطالع كيف كان المسلمون يعدون لرحلة الحج ويقارن بين الصعوبات التي كان يتجشمها الأجداد ملبين نداء ربهم في التجمع في البلد الحرام ، وبين ما عليه مناسك الحج اليوم من سهولة ويسر ، فقد أخذ أولو الأمر المسلمون في الاهتمام بتوسيع بيت الله وعمارته ، وقد عني التاريخ الإسلامي بذكر أولئك الذين اهتموا بهذه الأعمال تيسيرا للمسلمين . فيذكر المؤرخون أول ما يذكرون ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه في السنة السابعة عشرة للهجرة عندما اشترى دورا حول المسجد الحرام وهدمها ووسع المسجد بها . وهناك سلسلة طويلة متصلة ممن اهتموا بالمسجد الذي يولي المسلمون وجوههم شطره خمس مرات في اليوم ، ويطوفون حول كعبته في العمرة والحج .

ولعل آخر أعمال كبرى لتوسيع أماكن مناسك الحج والاهتمام بالمسجد الحرام والمسجد النبوي ما تنشره « العربي » في هذا العدد الذي يدل على الاهتمام العميق من أولي الأمر بأماكن الشعائر الاسلامية .

ولقد وصف ابن بطوطة مكة المكرمة وعادات أهلها حوالي سنة ٦٣٠ هـ (١٢٣٢ م) منتقدا مظهر الفرقة الذي كان يتبدى في ذلك الزمان ، وهو انتقاد له ما يبرره حيث إن الله قد أفاء على المسلمين بالوحدة ولم الشمل . ومما جاء في وصف ابن بطوطة قوله (ومن عادات أهل مكة أن يصلي أول الأئمة إمام الشافعية وهو المقدم من قبل أولي الأمر (وقتها) وصلاته خلف المقام الكريم مقام إبراهيم الخليل عليه السلام في حطيم له هنالك بديع . والحطيم خشبتان موصول ما بينهما بأذرع شبه السلم تقابلهما خشبتان على صفتهما وقد عقدت على أرجل مجصصة ... واذا صلى الشافعي صلى بعده إمام المالكية : في محراب قبالة الركن اليماني ، ويصلي إمام الحنبلية في وقت واحد مقابلا ما بين الحجر الأسود والركن اليماني ، ثم يصلي إمام الحنفية قبالة الميزاب (مسيل الماء) المكرم تحت حطيم له هنالك ، ويوضع بين يدي الأئمة في محاريبهم الشمع ، وترتيبهم هكذا في الصلوات الأربع . وأما صلاة المغرب فإنهم يصلونها في وقت واحد كل إمام يصلي بطائفته ، ويدخل على الناس

من ذلك سهو وتخليط ، فربما ركع المالكي بركوع الشافعي ، وسجد الحنفي بسجود الحنبلي) .

ونرى من انتقاد ابن بطوطة لهذه المظاهر ما يعني أن المستنيرين من المسلمين لا يقرون هذا التعدد . ثم يصف ابن بطوطة – وصفا تسجيليا – صلاة الجمعة في المسجد الحرام ، كما يصف ما يلبسه خطيب الجمعة فيقول : إنه يلبس ثوبا أسود وعمامة سوداء وعليه طيلسان أسود (قطيفة) ، وبين يديه أحد القِوَمَة في يده فرقعة (سوط) ينفضه في الهواء فيسمع له صوت عال يسمعه مَنْ داخل المسجد وخارجه فيكون إعلاما بخروج الخطيب) .

ثم يصف عادات أهل مكة في استهلال الشهور واستقبالهم لعمرة رجب : ويصف ما يجلبه أهل البلاد القريبة من مكة في عمرة رجب من (حبوب وسمن وعسل وزبيب ولوز فترخص الأسعار بمكة ويرغد عيش أهلها) .

وعند دخول رمضان يقول ابن بطوطة : (إذا أهلَّ رمضان تضرب الدفوف والدبادب (الطبول) عند أمير مكة ويقع الاحتفال بالمسجد الحرام من تجديد الحُصُر وتكثير الشمع والمشاعل حتى يتلألأ الحرم نورا ويسطع بهجة وإشراقا .. ولا تبقى في الحرم زاوية ولا ناحية إلا وفيها قارىء يصلي بجماعة ، فيرتج المسجد بأصوات القُرّاء) .

عندما يقع في يديك كتاب في تاريخ دمشق * ألّفه أحمد البدري الحلاق الدمشقي في الربع الثالث من القرن الثامن عشر تقرأ فيه ذاك الوصف الجميل للحج الشامي ، فدمشق مركز يتجمع فيه الحجاج ليس من الشام وحدها بل من بلاد العجم وتركيا وتركستان ، وقد تولى والي الشام إمارة الحج كما ظهر بجانبه شخصية أخرى يدعى صاحبها (أمير الركب) وهو قائد الجند الذين يصحبون حملة الحج ، وقد جرت العادة كما يقول المؤلف أن يخرج أمير الحج للدورة (أي للتفتيش) قبل خروج محمل الحج بأشهر وذلك لإظهار سطوته حتى يخاف من تراوده نفسه بالتعرض لحملة الحج ، فلم يكن طريق الحج آمنا في كل العصور .

* حوادث دمشق اليومية – جمعها أحمد البدري الحلاق ونقحها محمد سعيد القاسمي وحققها د . أحمد عزت عبد الكريم – طبع بالقاهرة سنة ١٩٥٩ م .

ونرى وصف حملة من حملات الحج في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر (١٨٩٧) فيما يقوله رحالة بريطاني من « بريستول » هو عبد الله وليامسون عشق حياة المسلمين وتديَّن بدينهم وحج فى قافلة من الزبير في جنوب العراق إلى مكة « لقد هز عبد الله وليامسون منظر القافلة التي يبلغ طولها ثلاثة أميال وهي تموج فوق رمال الصحراء ، كما أثاره صوت الطبول وأهازيج الحجاج ، والذي أعجب وليامسون – كما ذكر مؤرخه (ستانتون هوب) بعد ذلك* عدا المشهد العظيم – ذلك النظام العسكري للمسيرة فقد كان هناك حرس يركبون هجنا نجيبة سريعة يتقدمون الركب لإنذاره عند شعورهم بأي خطر يتهدد الحجاج من رجال القبائل المعادية .

وبعيدا عن بطون الكتب ، مازال بعض من يعيش بيننا يتذكر صعوبات رحلة الحج – حتى من الأماكن القريبة نسبيا كالكويت والاحساء والبصرة – فما بالك بحجاج قادمين من الهند وإندونيسيا أو تركيا على سبيل المثال ؟

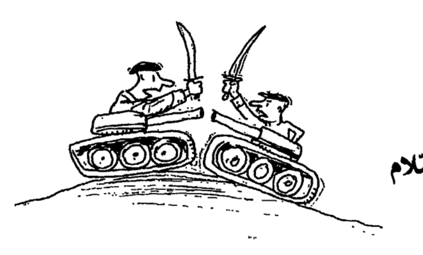
وإن عدنا إلى الماضي القريب فإننا نجد أن « العربي » قد نشرت لأول مرة منذ تسع وعشرين سنة (يونيو ١٩٥٩) استطلاعا مصورا عن مناسك الحج ، أردفته بآخر بعد ست سنوات تقريبا (ابريل ١٩٦٥) . وعند القراءة لهذين الاستطلاعين مقارنة بما نراه من تسهيلات مناسك الحج اليوم – وهو تاريخ ليس بطويل في عمر الزمن – لا يستطيع الإنسان أن يتخلص من الدهشة إزاء الأعداد الضخمة من المسلمين الذين تستقبلهم مكة اليوم ، يقيمون شعائرهم بكثير من اليسر .

وفي عصر يتميز بالحوار بين الأمم والشعوب المختلفة ، وتتطور فيه التقنية في وسائل الاتصال في السلم والحرب على حد سواء ، لا يستطيع المسلم إلا أن يدعو من قلبه مؤكدا حكمة الحج الأبدية بأن تقام هذه الشعائر بعيدا عن الغفلة والذهول ، والعبث والفضول والشقاق والخصام ، فقد ذم الله في محكم تنزيله كل ذلك عندما قال وهو خير القائلين :

﴿ فَلا رَفَثَ وَلافُسُوقَ وَلا جِدَالَ في الحَجِّ ﴾ (البقرة – ١٩٧) .

العربي – العدد ٣٥٧ – أغسطس ١٩٨٨ م

* الهارب إلى الله – قصة الحاج عبد الله وليامسون صدرت ترجمة له بالعربية سنة ١٩٧٤ .



تنتعش آمال السّلام

لا يستطيع كاتب يهتم بالشأن العام في منطقتنا أن يتجاهل حدثاً تاريخياً بالغ التأثير هو قبول إيران قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ الصادر في يوليو ١٩٨٧ ، بعد سنة من صدوره ، وبعد أن قبله العراق فور صدوره ، واحتمالات وضع حد لحرب دموية استمرت ثماني سنوات تقريباً بين دولتين جارتين مسلمتين ، وأثرت الحرب بينهما على قضايا هامة مصيرية في كلا البلدين وفي المنطقة ككل .

فالنتائج المحتملة لإحلال السلام لها تأثيرها على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي على الأخص ، وأقطار الوطن العربي بشكل عام ، وهناك تداعيات إقليمية ودولية ، لا يستطيع أحد أن يرصدها على وجه الدقة واليقين في هذه المرحلة المبكرة ، ولكن يمكن الإشارة الى أهمها فقط وإلى ما هو بارز منها .

لقد استقبل المهتمون بأمر المنطقة العربية ، والأقطار الإسلامية ومستقبلها ، احتمالات إحلال السلام بين العراق وإيران بكثير من الارتياح ، ولو أن ذلك سوف يأخذ وقتاً طويلا وجهداً دبلوماسياً جباراً ، إلا أن الخطوة الأولى باتجاه السلام على الأقل قد بدأت وهي القبول بوقف إطلاق النار ، وحقن دماء الآلاف من الشباب العربي والمسلم ، واستخدام طاقته في البناء والتعمير والتنمية .

إلا أن هناك دروساً بالغة الوضوح يمكن رصدها من خلال هذه الحرب المدمرة التي خلفت من القتلى - كما تقول المصادر المتحفظة - مليون قتيل ومليونين من الجرحى والمعوقين ، كما استنزفت مبالغ طائلة من الأموال قدرها البعض بألف بليون

دولار ، كما خلفت مئات المدن والقرى المحروقة والمدمرة ، وملايين النساء الثكالى والأطفال الأيتام .

أقول إن هناك دروساً بالغة الأهمية يجب علينا أن نتذاكرها بعيداً عن الوضع الخاص وهو التحام جيشين ، إلى الوضع العام وهو تصادم فكرتين .

على رأس هذه الدروس فشل نموذج التعصب ، فهو ضد روح العصر وبضاعة غير مرغوب فيها . فلقد حاربت إيران حربا « أيديولوجية » . اعتقدت خطأً لفترة أنها تستطيع أن تفرض على الآخرين طريقتها في شئون الحكم وإدارة الدولة ، فالحرب لم تكن حرباً بين جيشين – كما يعتقد البعض لأول وهلة – وإنما كانت حرباً في بعض جوانبها بين فكرتين مختلفتين للحكم والحكومة، حكم مذهبي وحكم مدني حديث ، ولكن نشوبها ضد العراق كان فقط لأن سجل الخلاف الحدودي بين العراق وإيران سجل قديم ، استطاعت إيران أن تقدمه لجماهيرها تأسيساً على حسابات خاطئة تماماً .

من ضمن هذه الأخطاء اعتبار العروبة في وضع مضاد للإسلام ، مما أشاع مذهبية بغيضة كادت أن تنتشر في نسيج الشعب الواحد ، وسممت العلاقات الاجتماعية لدى شعوب أعلت المواطنة منذ زمن طويل على غيرها من الانتماءات الأخرى .

الوضع العام لهذه الحرب المدمرة هو الفكرة الخاطئة لإيران – خاصة بعد سقوط الشاه في سنة ١٩٧٩ – عن العرب ودورهم في الإسلام ، ولعل هذه الفكرة الخاطئة جزء من تراث طويل تبناه الإيرانيون ، وآن لهم الآن أن يعيدوا النظر فيه . فالعروبة والإسلام وجهان لعملة واحدة ، وإعزاز الاسلام عزة للعرب ، في الوقت الذي ينظر فيه المسلمون العرب للمسلمين غير العرب على أنهم قوة في دائرة حضارية واحدة تؤلف بينهم وتجمعهم على أكثر من صعيد في الإطار المشترك الأوسع ، دون النظر إلى جنس ومذهب واجتهاد . أراد البعض في إيران إعلاء المذهبية ، ففشلت لدى العرب كل العرب باختلاف مذاهبهم ، إلا قلة تؤكد اتجاه الأغلبية . كما أن من الدروس الهامة – في الوضع العام – فشل أحلام بناء امبراطوريات في العصر الحديث

تبين أنها ليست أكثر من مجرد أحلام . ويحدثني في هذا الموضوع أحد الكتاب الإيرانيين الكبار لقيته مؤخراً في أوربا فيقول : أتعرف لماذا بدأ الاضطراب الهائل في الخليج في نهاية السبعينيات ؟ قلت : لماذا ؟

قال : لقد بدأ هذا الاضطراب الهائل في وقت ما عندما فكر شاه إيران أن يبني امبراطورية كبرى ، هي القوة الخامسة – كما اعتقد – بعد اليابان ، وقتها فرض الشاه برنامج تحديث مدنيا وعسكريا ، والأخير بخاصة لم تكن الشعوب الإيرانية قابلة له أو قادرة عليه ، وكلما أمعن الشاه في برنامجه هذا غير العقلاني ، زادت مقاومة الشعوب الإيرانية واغتربت عن واقعها إلى أن حصل الانفجار .

ذكرني هذا الحديث بالحرب – وكان قبل أسابيع من قبول الإيرانيين قرار مجلس الأمن – ولم أستطع أن أمنع نفسي وقتها من المقارنة بين موقفين متناقضين في الظاهر موحدين في الجوهر ، وعندما أعلنت إيران قبول القرار رقص الإيرانيون فرحا في شوارع طهران فتأكدت لي هذه المقارنة.. إنه الاغتراب الذي فُرض من جديد .

وقبل ذلك أشار كثير من المراقبين والمحللين وحتى الوسطاء الدوليين إلى أن هناك شعوراً قوياً لدى قطاعات كبيرة في إيران بالرغبة في إنهاء الحرب ، ولكن التعصب المبني على أفكار خاطئة لما يحتويه هذا العصر من حقائق ، أجّل قبول وقف الحرب ، مما أدى بالتالي إلى مزيد من الضحايا .

هذا الدرس يعني أن التوسع بالقوة غير مقبول في المنطقة ولا على المستوى الدولي ، والأولى والأجدر بالنظر هو التعايش السلمي المبني على احترام حقوق الآخرين وصون كرامتهم الوطنية وسيادة أقطارهم في أراضيهم .

ذلك هو المدخل الحقيقي والوحيد والأولى لسلام دائم مبصر من حرب عمياء ، تطلقها العصبيات العنصرية والنعرات المذهبية والاستنزاف الحضاري الذي تجاوز خطره التضحيات المادية ليعطب جوهر الوحدة الإسلامية .

الوضع الخاص

ونتنقل من دروس الوضع العام إلى دروس الوضع الخاص . فكما قلنا هناك تاريخ طويل من الخلاف الحدودي بين العراق وإيران ، قدمت فيه العراق دائما التنازلات الكثيرة من أجل الحفاظ من جهتها على علاقات إيجابية مع الجار ، وكان للبناء العسكري الإيراني في السنوات الأخيرة من حكم الشاه ، وتدخله المستمر والمعروف في الشئون الداخلية العراقية أثر في تقديم هذه التنازلات .

والحرب – برغم مآسيها الكبرى – أثبتت قضية هامة .. أن الشعوب تستطيع أن تدافع عن حقوقها حتى لو كان عدوها أكثر منها عدة وعتاداً . لقد كان التخويف بالحرب والضغوط المصاحبة لذلك من قبل ايران – على الأقل فيما بعد الحرب العالمية الثانية – كانت تلك الضغوط تسبب قلقاً نفسياً لدى العراقيين ، ودخلوا في مفاوضات عديدة بحضور أطراف دولية أو مفاوضات مباشرة لحل الأوضاع المختلف عليها حدودياً ، وكلما وصلوا إلى اتفاق ، فشل هذا الاتفاق لتغير سياسى في إحد البلدين أو لأن هذا الاتفاق غير منصف ومفروض على الطرف الآخر وهو دائماً بغداد .

ويروي لنا الأستاذ أمين هويدي وهو السفير الأسبق لمصر في بغداد جزءاً من هذه العلاقات المتوترة فيقول إن سفيري البلدين (العراق وإيران) لا يمكثان ف العاصمتين إلا لفترات محدودة ، سرعان ما يسحبان نتيجة إثارة أو غليان أحد نقاط الخلاف بين البلدين . ويروي حادثة شهدها بنفسه عندما استدعي بالمصادفة لمقابلة رئيس الجمهورية العراقية وقتها (عبد السلام عارف) وكان الموعد السابق له هو مقابلة السفير الإيراني .

ويسرد أمين هويدي بكلماته : (وفجأة فتح باب مكتب الرئيس وخرج منه السفير الإيراني في اندفاع وهو لا يلوي على شيء مكفهر الوجه جاحظ العينين ، يتحدث إلى نفسه في انفعال وحنق ، وبعد فترة دخلت على الرئيس الذي كان بدوره بادي الانفعال وقد انتفخت أوداجه ، وبمجرد أن تبادلنا التحية أخبرني أنه طرد السفير الإيراني من مكتبه ، لأنه جلب رسالة شفوية من الشاه مرماها التدخل في الشئون الداخلية العراقية) !!

ويمكن لنا أن نسرد قبل هذا الحادث وبعده عشرات الأمثلة من محاولات التدخل الإيراني في شئون العراق ، وكذلك من محاولات التدخل في الشئون الداخلية لبلدان عربية أخرى في الخليج .

لذلك فإن الخلافات العراقية / الإيرانية في الشأن الخاص (قضايا الحدود والتدخل في الشئون الداخلية) قضايا قديمة ضخمها التهديد الإيراني المسلح . فلما وقعت الحرب خبر الاثنان قوة كل منهما على أرض الواقع . فلم يعد بالإمكان أن يطلب طرف من الطرف الآخر تقديم تنازلات غير معقولة لمجرد التخويف بالقدرة العسكرية .

وقد يوصلنا هذا التحليل إلى قضية كانت محور أخذ ورد من جانب الطرف الإيراني حتى فترة قريبة هي : من بدأ الحرب ؟

ولعلنا نذكر في هذا الإطار ما نقل عن نابليون مرة أنه (إذا كانت الأمم تريد تجنب مبارزات المدفعية فعليها أن تقلع عن تبادل وخزات الإبر) والمعنى ذو دلالة ولا يحتاج إلى شرح : فالعلاقات بين الدول - كما علمنا التاريخ - لا تحدد بمن أطلق الطلقة الأولى ولكن الحرب أولها كلام - كما يقول المثل العربي .

ولم يكن ينقص الإيرانيين كثير من الكلام وكثير من الفعل في التسع سنوات الماضية إن تجنبنا الحديث عما قبل ذلك . فقد أطلقت التهديدات تلو التهديدات ، وقامت بعض العناصر بأعمال إرهابية عديدة ، وتصاعدت الحرب فيما بعد لتشمل قطاعات واسعة ومناطق مختلفة وأناساً أبرياء . ولعله من المفيد التذكير هنا بأن أحد البنود التي يتضمنها قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) والقاضي بإنشاء لجنة تحقيق لمعرفة من بدأ الحرب .. هو في الأساس مطلب عراقي .

لقد تعثرت أكثر من مرة محادثات الحدود بين العراق وإيران . ولعل الأمل الآن ينتعش فتحسم هذه القضية بجانب قضايا أخرى مرة واحدة ولأمد يطول ، حتى يتفرغ الجميع للجهاد الأكبر في أكثر من جهة تتطلب صرف كل هذا الجهد وأكثر منه ، لوضع حلول إنسانية ومعيشية لجماهيرهم .

قَرار وقف الحَرب

يتساءل كثير من المحللين عن الأسباب التي أدت إلى قبول إيران بشكل مفاجىء قرار مجلس الأمن المتضمن مجموعة من الخطوات تقود إلى سلام بين الطرفين المتحاربين . وتأتي التحليلات من كل جانب مؤيدة لوجهة النظر هذه أو تلك ، رابطة هذا القرار بجهود تلك الدولة الصغرى أو الكبرى ، كل حسب اجتهاده ومصالحه إلا أن حقيقة الموقف نابعة من مجموعة اعتبارات متداخلة من بينها « إرادة الحرب » و « إدارة الحرب » من الجانب العراقي .

فلقد كانت « إرادة الحرب » متوافرة ونابعة من قناعة وطنية بالدفاع عن الأرض أمام خصم متفوق بنسبة ثلاثة إلى واحد ، يستطيع أن يحشد على الجبهة أعداداً كبيرة من البشر .

وقد كانت « إدارة الحرب » عالية الكفاءة ، كما شهد بها أحد المتخصصين ، وقد نشر مقالاً – قبل التطورات الأخيرة – في مجلة الشئون الخارجية في عدد الصيف* قال فيه « إن هدف إيران من الحرب سياسي ، وهو احتلال الأرض والتأثير المعنوي ، في الوقت الذي تحارب العراق فيه حرباً عسكرية ، وقد تبنت فكرة « الدفاع المتحرك » بجعل أعداد كبيرة من الإيرانيين المهاجمين تدخل وتواجَهُ بمقاومة قليلة من المدافعين الثابتين ، ثم يطوق المهاجمون عند دخولهم الأرض العراقية فيبادون أو يستسلمون .

إن الحرب العسكرية كي تنجح لا بد أن يكون لها هدف ذو شقين ، الأول تحطيم قوة الخصم العسكرية في الميدان ، والثاني تحطيم قوته الاقتصادية وقدرته على شن حرب . وثمّن « سيجيل » بشكل عال قدرة العراقيين على « إنجاح أول حصار جوي اقتصادي في التاريخ » .

إلا أن « سيجيل » اعترف في تلك الدراسة بأن الإيرانيين استطاعوا احتلال

---

* FOREIGN AFFAIRS (SUMMER 1988) THE IRAN IRAQ WAR: A military analysis- David Segal-.

شبه جزيرة الفاو في فبراير سنة ١٩٨٦ بمساعدة الأمريكيين ، فقال إنه من خلال اعترافات (أولفر نورث) أصبحت تلك المساعدة في حكم المؤكد !

إذن فإرادة وإدارة الحرب كانت أحد المكونات الفاعلة باتجاه قبول الإيرانيين بقرار مجلس الأمن الذي راوغوا في قبوله لمدة عام تقريباً .

وقد قال البعض إن السرعة في تحرير العراق لأراضيه بدءاً من تحرير الفاو في ١٧ / ١٨ أبريل الماضي ثم مسلسل التراجع الإيراني هو الذي شهد بداية النهاية ؛ وقد يكون ذلك أحد المكونات الأخرى ، الا أن المراقب يمكن أن يرصد العد العكسى الإيراني منذ فشلت المحاولات المتكررة للهجوم على البصرة في نهاية ١٩٨٦ . فقد فشلت عدة محاولات أكبرها الجهد الواسع الذي حضر له الإيرانيون وسموه (كربلاء) في محاولة لحشد الجهد المعنوي والمادي لاحتلال البصرة ، وكان الإعداد وقتها يجرى لعقد مؤتمر القمة الإسلامي الخامس في الكويت . واعتقد الإيرانيون خطأ ، أنهم باحتلال البصرة والقدوم إلى المؤتمر الإسلامي منتصرين يحققون هدفهم الأعظم في نشر تصورهم للحكم والسلطة على بقية الدول الإسلامية ، وتأكيده بانتصارهم . إلا أن الفشل الذريع فى تحقيق وصولهم إلى المؤتمر – كما تمنوا – جعلهم يدركون أنهم غير قادرين على كسب الحرب ، وقتها أطلقوا بعض قواهم الإرهابية هنا وهناك ، ولكن نتيجة الحرب كانت قد حسمت هناك .

التمزق الداخلي

ستظل إيران – مع الأسف – تعاني من تمزق داخلي شديد ، فبالنسبة لنا نحن العرب ، فإن إيران موحدة قانعة بحدودها الدولية متعاونة على الخير ، أفضل من إيران معادية تستفيد منها قوى تضمر للعرب والإسلام الشر ، وأفضل أيضاً من إيران ممزقة تتحدث بأصوات عديدة غير مفهومة . ولكن ظروف التمزق الداخلي ، أو على الأقل الخلافات الحادة ، ستظل في إيران لفترة قد تطول . فرجال الدين وعلاقاتهم بالسلطة ليست بالقضية الجديدة ، فحتى دستور ١٩٠٦ الإيراني الذي صدر بعد صراع داخلي طويل مع « الأسرة القاجارية » حتى ذلك الدستور كان ينظم علاقة رجال الدين

بالدولة ، صحيح أن هذه العلاقة اضمحلت ثم تلاشت فيما بعد ، إلا أنها كانت - نظرياً - موجودة .

ولكن علاقة رجال الدين بالسياسة والسلطة السياسية بعد ١٩٧٩ قد أخذت توجهاً آخر ، لم يحسم أو يقنن بشكل نهائي حتى الآن ، فهناك خلافات فيما يقرره مجلس الشورى المنتخب وبين ما تراه الهيئة الشرعية (لجنة المحافظة على الدستور) في قضايا الاقتصاد والاجتماع والسياسة ، وهناك قضية (المعصومية) التي أدخلت في القاموس السياسى الإيراني ، وسيظل التخلص منها صعباً لفترة طويلة .

وبعد الانتخابات الأخيرة لمجلس الشورى والتي تمت على مرحلتين في ٨ أبريل (نيسان) و ١٣ مايو (آيار) من هذا العام ، وحملت إلى مقاعد المجلس مجموعة من (المتشددين) الذين يطالبون من جهة بإصلاحات أكثر جذرية في الداخل ، ومن جهة أخرى بمواصلة الحرب في الخارج ، إلى درجة إصدار قانون بعدم قانونية وقف الحرب !

هذا النوع من التشدد سيجعل الصراع حتمياً بين الأجنحة المختلفة في طهران .

وليس بعيداً عن الأذهان أن هناك تيارين على الأقل على رأس السلطة الإيرانية اليوم ، سيتفاقم الصراع بينهما في المستقبل .

على رأس أحدهما هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى ونائب القائد العام ، الذي يزرع شجرة في كل حديقة كما يقول معارضوه - كناية عن القدرة البرجماتية التي يتحلى بها - والبعض يقول إنها قدرة انتهازية .

وعلى رأس التيار الثاني حسين علي منتظري الخلف المرتقب . ومع هذا وذاك أشخاص وقوى تؤيد أو تعارض ، بل قد تصدر منهم في بعض الأوقات إشارات مختلفة ومتناقضة فى قضايا هامة ، كما حدث بعد إسقاط الطائرة الإيرانية في الخليج في مطلع يوليو الماضي .

هذا الصراع في رأس السلطة يعززه صراع آخر مع ضباط الجيش ، فقد صفي بعضهم بعد سقوط نظام الشاه ، وعندما قامت الحرب أخرج الآخرون من زنزانات

الإعدام وأرسلوا إلى الجبهة مباشرة .. وبعد سنة ١٩٨٢ عندما شعر النظام بقوته قام بتصفية الجزء الآخر ، ثم عاود الاستعانة بمن تبقى منهم أو رضي بالتعاون في الأشهر القليلة الأخيرة .

التمزق الداخلي يعكسه الوضع الاقتصادي اليائس الذي وصل إليه الاقتصاد الإيراني ، فهناك قفزات جنونية في الأسعار ، وارتفاع في معدلات التضخم إلى درجة لا تطاق ، وأصبح الحصول على أي من السلع الأساسية عذاباً يومياً لجماهير الشعب في بلاد ثلث سكانها أعمارهم أقل من الثلاثين عاماً (مجتمع شاب) يتزايدون بحوالي ٤ ٪ سنوياً ، أي أن الاثنين والخمسين مليوناً وهم سكان إيران الحاليون ، سيصبحون أكثر من مائة مليون بعد ثمانية عشر عاماً فقط (العقد الأول من القرن القادم) سنة ٢٠٠٦ مقسمين الى أعراق وثقافات مختلفة ، عندما نعرف كل ذلك فسندرك أيضاً أنه إن لم تحل قضايا إيران الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فانها ستظل في حالة « أزمة » وتولج المنطقة معها في هذه « الأزمة » .

العودة إلى دائرة العقل

لعل تباشير انتهاء الحرب العراقية الايرانية تجعلنا نُعمل العقل في اتجاه آخر هو اتجاه الحوار العربي / العربي . فليس بخافٍ على أحد أن الحرب كانت مصدر ألم وتمزق في الصف العربي ، وكانت الاجتهادات تجاهها حادة في الاختلاف أول الأمر ، ثم ما لبثت أن تقاربت كثير من وجهات النظر العربية حول سلبيات هذه الحرب وخطورتها على الأمة العربية ، ولعل الكلمات الواضحة التي تضمنها بيان اجتماع القمة العربية الأخير في الجزائر في شهر يونيو (حزيران) الماضي حول هذه الحرب هي اللبنة الأساسية التي يمكن بناء تفاهم عربي حولها من حيث إدانتها لمبدأ احتلال أراضٍ عربية ، وضرورة الالتزام بالمساعدة العربية لأي دولة عربية تتعرض للعدوان ، وتأكيد أهمية التضامن والحوار البناء وصولاً إلى صيغ أكثر مناسبة للعصر والتحديات التي تواجه الأمة العربية . لا ينكر أحد « المرارة » لدى الأطراف المتضررة من هذه الحرب ، ولعلنا نستخدم كلمة « المرارة » للإضافة الى مخزون الحكمة التي تراكمت في سنوات الحرب ، فليس الوقت وقت فتح جروح جديدة ، كما أن الأعداء المشتركين سوف يحاولون وضع السكين في تلك الجروح زيادة في آلامها .

وفي الوقت الذي يشهد فيه العالم حواراً شاملاً لتقريب المصالح والاتفاق سلمياً على الخلافات ومحاولة حلها ، علينا نحن العرب في سنوات النضج بعد هذه الحرب المهلكة أن نتعظ بأفضل ما علمتنا ، فقد علمتنا من ضمن ما علمتنا أن الخاسر الأكبر في الخلافات العربية / العربية هو العربي ، المواطن العربي ، وأن الحروب الإقليمية تحتاج الى سلاح ومال نحن أحوج إليه من رهن أنفسنا وأجيالنا القادمة للدائنين . فقاعدة صناعة السلاح التي نشأت تحت ضغط الضرورة في العراق ، هي قاعدة يجب أن يبنى عليها لصالح الوطن العربي .

وهنا على امتداد الوطن العربي حوارات تجري ووفاق يتم ، فهناك فى الشمال العربي الإفريقي توجهات مختلفة لوفاق واتفاق ، وهنا في المشرق العربي تجارب ناجحة . فلنستعد بعد وقف نزيف هذه الحرب لإعلاء العقل واحترامه وبدء الحوار العربي المرجو .

الحوار هو صيحة العصر ، والوفاق ظاهره ، وقد صمتت المدافع في أفغانستان وأنجولا وفي أماكن أخرى من العالم ، بعد التغيرات الأخيرة في الاتحاد السوفييتي والضغوط الاقتصادية المتنامية في الولايات المتحدة .

وإن لم نقم نحن كعرب بإدارة حوار ناجح بيننا ، متغاضين عن المرارة التي خلفتها الحرب ، فسنقع لقمة سائغة لمصالح الآخرين ، وما أكثر طموحاتهم في منطقتنا .

لقد علمتنا الحرب – من بين ما علمتنا – أن أمن العرب واحد ، وحدودهم واحدة ، ووفاقهم هو الأصل والأمل ، وخلافهم هو التردي .

ولم تعد الخطط الدولية لغرض الهيمنة خافية ، فالمقال المشهور الذي وقعه سايروس فانس وهنري كيسنجر (وزيران أمريكيان أحدهما ديمقراطي والثاني جمهوري) ونشر في مطلع الصيف وضعا فيه الخطوط العريضة لتصور سياسة خارجية أمريكية عندما تتسلم الإدارة الجديدة في يناير مقاليد السلطة في واشنطن . لقد قالا من ضمن ما قالاه : (إنه لا يمكن للولايات المتحدة ولا للاتحاد السوفييتي كل بمفرده أن يقرر مصير قضايا كثيرة في العالم) إنهما يدعوان إلى توازن المصالح ..

وتوازن المصالح هذا لصالح الأقوى والأقدر ، فهل ندعو من جانبنا لتوازن مصالح عربي ؟

الخاسر الأكبر

لا يستطيع الواحد منا أن يترك أهم موضوع – ربما حدث أو سيحدث في هذا العقد – دون الإشارة الى أن الخاسر الأكبر ، في استقرار السلام العادل في الخليج ، بجانب تجار السلاح والموت ، إنما هو إسرائيل ، التي كانت دائماً توسع شقة الخلاف أينما كان بين العرب أنفسهم أو بينهم وبين جيرانهم كي تلهيهم عن مساندة حقوق إخوة لهم في الدين واللسان والإنسانية اغتصب حقهم علنا أمام العالم في وطن يضمهم ويحميهم ، وسوف تحاول إسرائيل ما وسعها التدخل المباشر أو غير المباشر لزعزعة الأمن من جديد وربما في أماكن أخرى غير متوقعة ، قد تكون هذه الأماكن جغرافية ، بمعنى أرض وحدود ، أو قد تكون اقتصادية أو سياسية بالسعي لتحالفات جديدة ، فهناك أطراف كانت وما زالت لها مصلحة في تعميق التمزق واستمراره .

مستقبل السلام في الخليج

لقد سالت دماء غزيرة من الجانبين المتحاربين . لذلك فإن أي مراقب واقعي سوف يفترض أن عدم الثقة سوف يبقى معنا لفترة ، ووقف إطلاق النار يختلف عن السلام ، والسلام يحتاج إلى (قناعة) كي يقبل ويطور ، لذلك فإن المعركة الدبلوماسية ستكون حامية الوطيس أخذا فى الاعتبار كل الخلفيات التي ذكرناها ، ولكن السلام عندما يحل يجب أن يشمل كل أقطار الخليج بضفتيه العربية والإيرانية .

فقد عانت هذه المنطقة على طريق الآلام والتضحيات ، إذ كانت هناك أحكام خاطئة وتقديرات جائرة تعدت البلدين المتحاربين ، وقد زاد كل ذلك قصر النظر وحماقة العقل الإنساني ووفرة الآلام والمصائب ، ولقد آن الأوان لشعوب المنطقة التي تاقت لفرص السلام والأمن والتنمية أن تتوجه مباشرة نحو ذلك الاتجاه .

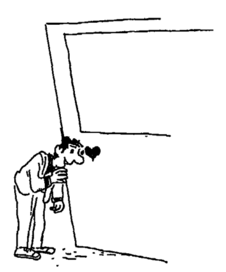
ولدول الخليج مصالح وحقوق معترف بها دولياً ، هذه المصالح والحقوق يجب أن تضمن : من حرية الملاحة في الخليج ، إلى احترام سيادة كل دولة على حدودها

ومواطنيها ، واحترام تجربة كل مجتمع اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية دون تدخل أو تهديد بتدخل .

علينا جميعاً أن نعيد تجميع عناصر القوة بتحكيم العقل والمصلحة والدين والجوار ووضعها في خدمة مواطنينا .

وذلك يحتاج إلى سنوات طويلة كي تحل الثقة محل الشك . وعلينا أن نبدأ ، فالخليج يحميه أبناؤه تحت إطار عريض من الفهم الصحيح بعدم التدخل في الشئون الداخلية .

العربي ــ العدد ٣٥٨ ــ سبتمبر ١٩٨٨



عن الحب والحرام... يسألون!

لو سألك سائل : ماهي أهم المبتكرات الصحفية في القرن العشرين ؟ لربما أجبتَ بسلسلة طويلة أو قصيرة عن أهم تلك المبتكرات التي تراها والتي قد تبدأ بالتقنية الطباعية الفائقة ، وتنتهي ربما بسرعة التوزيع والوصول إلى القارىء . إلا أن السؤال نفسه سوف أجيب عنه بالآتي :

إن أهم مبتكرات الصحافة في القرن العشرين هو عمود المشاكل ، أو صفحة اسألوني أو مشكلتك لها حل ، أو قلوب حائرة ، ومهما اختلفت تسمية ذاك العمود أو تلك الصفحة فإن هدفها واحد وهو الإجابة عن مشكلات القراء .

تلك أهم مبتكرات الصحافة في القرن العشرين في نظري ، وهي كذلك أهم مايقرأ في الصحف من الغالبية العظمى من القراء ، ذاك الباب المكون من عشرات الأسئلة الصادرة إما من قلوب حزينة ، أو عقول حائرة ، أو ضمائر بدأت تصحو .

هذه الرسائل توجه يوميا إلى محرري تلك الزوايا لشرح مشكلات خاصة أو أسرية ، ثم يطلب كاتبها المعونة والإرشاد ، هؤلاء المحررون ــ في المقابل ــ أناس غرباء تماما عن مرسلي تلك الرسائل ومع ذلك يكتب لهم المرسل أدق خصوصياته ، وتصل هذه الرسائل تباعا بأسماء وعناوين واضحة أو مستعارة أو مغفلة ، ولكنها تستمر في الوصول لأن مثل هذا الباب شعبي وقراءه كثيرون ، لذلك تحرص كثير من الصحف والمجلات على وجوده في صفحاتها من أجل زيادة التوزيع تحقيقا للقانون الاجتماعي العام الصحيح حتى الآن ، وهو أن الناس تحب أن تطّلع على مشاكل غيرها هكذا يقول لك الناشر في معظم الأوقات .

ولكن هذه النصائح التى تُطلب بإلحاح ، تكشف لمن يأخذها مأخذ الجد ، عن مشكلات أخلاقية وقيمية ونفسية يعيشها المجتمع ، وهي بالغة الأهمية لذلك الإنسان الذي تجشم عناء الكتابة لشخص غريب عنه .

كشف الأسرار الشخصية للغرباء

ربما اعتقد بعضٌ أن مشكلات القراء في صحيفة أو مجلة هي لزيادة التوزيع ، واعتقد آخرون أنها ربما للتسلية وإضاعة الوقت ، أو لإثارة الابتسام أو الضحك ، وربما اعتقد آخرون أنها مشكلات تافهة ، ولكنها في الحقيقة تقول مالا يمكن قوله ، وتكشف مالا يحبذ كشفه ، وعند تجميعها وتحليلها يمكن أن تكشف لنا الواقع النفسي والعاطفي لآلاف من البشر يشاركوننا المجتمع نفسه ، نعيش متجاورين معهم أو نعمل معهم تحت سقف واحد ، بل قد يكون بعضهم أحد أفراد عائلتنا القريبين !

حين يشرع أناس في كشف أسرار حياتهم الشخصية – مهما كانت محدودة – لآخرين لايعرفونهم ، فإن ذلك يعني أن هؤلاء الناس لم يجدوا من يلجأون إليه ويحفظ سرهم في محيطهم الأقرب كالعائلة والأقارب والأصدقاء أو الأساتذة ، فتضع بنت الثامنة عشرة مشكلتها على ورق وفي رسالة غفل من التوقيع ، ثم يتولى ساعي البريد توصيلها ، وبعده يشرع مسئول صفحة المشكلات في تقديم حلول لمشكلات تعانيها .

لقد قلت : فتاة في الثامنة عشرة ، وأضيف : وقد تكون سيدة في الأربعين أو فتى يافعا أو رجلا عجوزا ، لافرق بين كبير وصغير ، عالي الثقافة أو متدنيها .

قد يقول بعضٌ إن جزءا من هذه المشاكل التي نقرؤها في الصحف قصص قد اخترعها الكاتب المشرف على تلك الصفحة ودبجها بطريقته ، وقد لايستطيع أحد أن ينكر هذا الاحتمال ، ولكن بعد أن قلنا ذاك نرى أن الدراسات العلمية التى تمت على مثل هذا النوع من الرسائل والزوايا الصحفية في الغرب تثبت لنا بما لايتطرق إليه الشك أن الناس يكتبون مشاكلهم للغرباء انطلاقا من احتياجهم الحقيقي لسماع رأي ونصيحة في المشكلة التى يواجهونها . واحدٌ من الكتاب الغربيين المعروفين الذين

تخصصوا في الرد عن مثل تلك الرسائل سنوات طويلة أحصى اثني عشر ألف رسالة في المتوسط ترد للمجلة الأسبوعية التي يعمل بها .

وعندما نحول أنظارنا إلى الوطن العربي نجد أن هناك أسماء محترمة لها سمعة راسخة ، تتناول الرد على مثل تلك الرسائل ، وهذا يكفي لكي يبعد الشك الذين يساورنا بأن معظم أمثال هؤلاء الكتاب لن يلجأوا إلى مثل هذه الحيلة لكتابة قضايا مزورة ، ودليل آخر يجعلنا شبه متأكدين من صحة تلك الرسائل وهو ذاك التنوع الكبير في المشكلات المعروضة ، الذي يفوق في حقيقته المرة أكثر الخيالات جموحا وتطرفا .

تحليل مثل هذه الرسائل وتنميطها ودراستها دراسة عميقة مستفيضة يمكن أن يظهر لنا أزمة القيم العربية المعاصرة ، ويبين ماهو على السطح وماهو مختف خلف الجدران العالية . ويمكن أن يظهر لنا أيضا إشكالية العلاقات الاجتماعية وتطورها بين جيل وآخر ، وبين منطقة عربية وأخرى ، ولكن معظم الناس يكتبون إلى محرري تلك الصفحات في الدرجة الأولى عن الحب والجنس ، وفي الدرجة الثانية عن الصحة ، ثم تأتي مشكلات التكيف ومشكلات الوظيفة والزملاء في العمل ، إلى آخر الهموم المتنوعة تنوع الحياة الاجتماعية نفسها .

أصوات تشق السكون

تعالوا نقرأ بعض العينات المنشورة باختصار :

« أنا كما يراني الناس في الخارج فتاة عادية في التاسعة عشرة ، مرحة ، منطلقة ، أحببت منذ ثلاث سنوات وكان حبا أكبر من عمري . كان هو في الثلاثين ، وقد علمني كل شيء ، كنت كتابا مقفلا موضوعا على الرف فجاء هو وفتحه وقرأ كل سطر فيه .. كنا شبه مخطوبين أمام الناس وشبه متزوجين أمام أنفسنا ، ولكنه في آخر لحظة هجرني إلى غير رجعة وقال : إنه لايستطيع أن يعصي والدته .

فقد اختارت له ابنة أختها اليتيمة وخطبتها له .. المشكلة أنني حامل .. » !!

ونقرأ :

« أنا شاب في الثالثة والعشرين ، تبدأ مشكلتي بعد حصولي على الثانوية العامة ، كان أملي أن أدخل كلية علمية ، ولكن درجاتي ألقت بي إلى إحدى الكليات النظرية بعيدا عن مدينتي ، فانتقلت إلى المدينة الجديدة وشاركني في سكني زميل من بلدي .

وفي الأسبوع الأول من إقامتنا رأيت زميلي يدخل البيت ومعه . مجموعة من الشباب الذين لاأعرفهم ، وبعد فترة بدءوا يتعاطون المشروبات ويدخنون المحرمات . وتشاجرت معه حاولت أن أطرد أصدقاءه فلم أوفق ، فغضبت ، وأغلقت باب حجرتي على ، وجلست أغلي من الغيظ . ثم مرت ساعة وبدأت أسمع الأصوات المنبعثة من حجرته ، وقمت بعد ذلك وأنا أتصبب عرقا وطرقت الباب ثم دخلت وطالبت بنصيبي . ومنذ ذلك اليوم تغيرت حياتي » .

ونقرأ :

« نحن عائلة تتكون من اثني عشر فردا ، وحالتنا المادية جيدة . وقد تزوجت ثلاث أخوات وأخ ، وانفصلوا عنا . كنا نحيا حياة سعيدة ، ولكن القدر حرمنا من هذه السعادة ؛ فقد تغير والدي فجأة ، وتزوج أخرى ، ووالدتي قد عاشت معه عِشرةً دامت خمسة وعشرين عاما ، تحملت خلالها كثيرا من العذاب ومشقة الفقر ، وبعد أن كون الثروة ذهب فتزوج فتاة في سن أصغر بناته ، وأصبح والدي يقضي معظم أوقاته مع زوجته الجديدة . وهناك شيء أخطر من هذا هو أن زوجة والدي قد أنجبت طفلة في الوقت الذي شارف هو على الخامسة والستين ، وصحته كما علمت من والدتي لاتسمح بالإنجاب . فهل نعد هذه البنت طفلة شرعية لوالدي ؟ وهل يمكن للطب أن ينجح ليساعد رجلا مثله في استعادة قدرته ، بعد كل هذه السنوات ، إن ماحدث كان بدافع الطمع في المال »؟!

ونقرأ :

« نحن أسرة متوسطة الحال ، الأب يعمل ، ونحن ندرس والأخ الأكبر في المرحلة الجامعية ، محبوب من كل الأسرة ، فهو صاحب عقل راجح وتفكير سليم ، يهتم بكل أفراد الأسرة . وذات يوم انفردت بي والدتي ، وأعلمتني بأمر نزل كالصاعقة

علي ، كانت أمي تتكلم والدمع ينهمر من عينيها ، ذلك أن أخي الأكبر بدأ يتصرف بشكل شاذ غريب ، فقد بدأ يضايق شقيقاته ، وعندما يختلي بإحداهن يضمها أو يدعها تنوء تحت وطأة جسمه ، متحججا بأنه يمازحها .. أمي وأخواتي ساورهن الشك في تصرفاته . أمي تريد أن تخبر والدي ، لكنها في عذاب دائم ، فإن صدق والدي طرده من المنزل ، وان لم يصدق فقد يتمادى . أرجو منك أن تأتيني بالحل .. » .

ونقرأ ..

« أنا شاب في الثامنة عشرة من عمري ، أعيش مع أخوين وأخت مع والدنا ووالدتنا عيشة سعيدة ، يخدمنا مجموعة كبيرة من الخدم في البيت . ذات مرة في عطلة نهاية الأسبوع حضرت مبكرا من رحلة مع أصدقائي ، وكان المنزل خاليا إلا من بعض الخدم ، ودخلت الحمام لأغتسل قبل أن تحضر العائلة ، ودخلت الخادمة على في الحمام ، ولم أتمالك نفسي أمام إغرائها ، فقمت بارتكاب فعل خاطىء غير متعمد ، أصبح بعد ذلك متعمدا ومخططا له .. »

تلك عينة لبعض القصص المنتقاة والمختصرة أيضا ، المنشورة متناثرة في صحفنا ومجلاتنا العربية ، ومن قراءتي مجموعة أخرى من هذه المواضيع التي نشرت في كتب كثيرة متوافرة في مكتباتنا أجد أن القضايا الاجتماعية التي تتكرر كثيرا في مثل هذه الشكاوى شديدة الصدى ، منها على سبيل المثال لا الحصر الاغتصاب ، وبخاصة الاغتصاب المصاحب لأوضاع اجتماعية لا يطالها القانون ، كصغر سن المغتصبة وعلاقات القربى بين المجني عليها والجاني ، والظروف التي يتم فيها هذا الفعل الشائن في الغالب هي خوف المعتدى عليها من البوح بما حدث ، وهناك المشكلات التقليدية ، كزوج الأم المتسلط ، وفي بعض الأحيان الخارج عن كل سلوك بشري سوي ، أو زوجة الأب المتسلطة ، وهناك وجود الخدم في الأسرة والمشكلات السلوكية الناتجة عن ذلك خاصة في بعض المجتمعات العربية الميسورة اقتصاديا ، ثم مشكلات الزواج من خارج البيئة أو المجتمع ، كأن يتزوج شخص أجنبية ، أو تتزوج فتاة عربية أجنبيا .

ليست المشكلات الاجتماعية والسلوكية بحد ذاتها جديدة ، فهي قديمة قدم قصة امرأة العزيز مع سيدنا يوسف ، إلا أن انتشارها في الصحف والمجلات هو الجديد .

فأمام رغبة الأفراد للتحكم في حياتهم والسعي للاستقلال في عالم استطاع بالمصادفة أو بالتهديد أو بالجهل ، حرمانهم من ذلك الاستقلال ، تظهر المشاكل الاجتماعية التي لايطالها القانون بوضع الحلول لها ، ولا توجد في المجتمع ميكانيكية واضحة ومعترف بها لحل مثل هذه المشاكل ، فيلجأ من يقع فيها للكتابة إلى الغرباء ليس لإيجاد حلول تنقذهم من مشكلاتهم ، وإنما قد يكون فقط لفض مكنون القلب ، والتعبير عن مشاعر حبيسة مخنوقة تحت الضلوع .

الشكوى العامة من نقص العدل الاجتماعي

في عالم النشر العربي هناك كتابات كثيرة ، جمع مؤلفوها ماوصل إليهم من رسائل وردودهم عنها في كتب وقد نشرت هذه الكتب أكثر من مرة ، وأعتقد أنه بسبب الاقبال الشعبي على هذا النوع من القراءة ، نشرت هذه الكتب المرة تلو الأخرى حيث تجد من يشتريها في سوق القراء . لقد وقع في يدي مثل هذه الكتب التي سجل عليها الطبعة الخامسة ، بل السابعة وهذا دليل ، ان صح ماكتبه الناشر على ذلك الدافع الخفي للاطلاع على مشاكل الآخرين ، ورواج مثل هذه الكتب بين فئة كبيرة من القراء ، وأحسب أن معظمهم من المراهقين .

لايتسع المجال لذكر كل الكتب والكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع ، ولكن هناك كاتبين عربيين لكتابيهما في هذا الموضوع دلالة خاصة ، أحدهما هو الدكتور سيد عويس من مصر أمد الله في عمره وثانيهما هو المرحوم عبد الله النوري ، وهو شيخ علم جليل من الكويت انتقل إلى رحمة الله .

الدكتور سيد عويس أصدر كتابا في منتصف الستينيات (١٩٦٥) * وكان من المفترض أن يكون لهذا الكتاب صدى عظيم في دراستنا الاجتماعية العربية ، ولكن مع الأسف لم يحظ بذلك ، ففي مرحلة التحول الاجتماعي في مصر أصدر أستاذ

* من ملامح المجتمع المصري المعاصر : ظاهرة إرسال الرسائل إلى ضريح الإمام الشافعي – القاهرة – دار مطابع الشعب ١٩٦٥ .

الاجتماع هذا دراسته الواقعية عن بعض ملامح المجتمع المصري ، وهو تحليل اجتماعي لظاهرة إرسال الرسائل إلى ضريح الإمام الشافعي في القاهرة عن طريق البريد ، ولقد سعى الكاتب إلى الحصول على تلك الرسائل التي يحملها سعاة البريد من كل مكان في مصر إلى ضريح الإمام في القاهرة . وعلى الرغم من أن بعضها قد عبثت به الأيدي - كما جرب هو نفسه - إلا أنه من خلال ماحصل عليه من تلك الرسائل وبعد تحليلها ، وجد أن هناك العشرات من الناس يشكون إلى الإمام الشافعي مما ألم بهم من مكروه في حياتهم اليومية ، ومما يواجهونه من عنت وظلم ، بل ويطلبون من الإمام الشافعي قضاء بعض حاجاتهم التي استحال قضاؤها بالطرق التي يعرفونها .

لقد كان قصد الكاتب من دراسته كشف مصادر جديدة من الجرائم غير المنظورة ، أي أن هناك جرائم لايستطيع المجني عليه أن يشكو فيها الجاني لسبب قهر السلطة أو المكانة الاجتماعية للفاعل أو الخوف أو الاعتقاد بعدم الحزم من جانب المسئولين فيلجأ إلى الورقة والقلم ، ويشكو ذوي المكانة العالية أو أبناءهم أو ذويهم ونقرأ هذا المثال على هذا النوع من الشكوى :« اعتدى عليّ (فلان) ، وهددني بالضرب فأنا أزرع فدانين من الأرض ، وقد فرض علي إتاوة مع رجاله ، ويوجه بعض الناس كي يسرقوا غلة الأرض ، ويأخذوا كفايتهم منها في الحرام ، ويدعون أنهم من عائلات كبيرة ... »

لقد حلل الكاتب مائة وستة وثلاثين خطابا وصلت إلى ضريح الإمام الشافعي يشكو فيها أصحابها من قضايا شخصية أو حاجة لايستطيعون دفع ضررها إلا من خلال الكتابة ، بل إن بعضهم قد طلب في هذه الرسائل مسح إسرائيل من الوجود !! كما قدم بعضهم طلبات شخصية يريدها أن تتحقق.

أما الشيخ عبد الله النوري فقد جمع ماجاءه من رسائل في عدة كتب* يطلب مرسلوها النصح والإرشاد ليس فقط في المسائل الأسرية ، ولكن في المسائل الفقهية أيضا . وفي الوقت الذي يعترف فيه الشيخ المرحوم النوري بأن بعض الرسائل (ربما لاأساس لها لأنها مختلقة) لايساور أحد الشك بأن هذه الرسائل حتى لو كانت مختلقة

* احدها « من غريب ما سألوني » - الكويت ١٩٧٩ - من منشورات جريدة القبس

قد وصلت إلى الكاتب وأن بعض مرسليها قد طلبوا الإجابات الشخصية المباشرة في البريد لمشاكلهم لذلك فإن المادة التي بين أيدينا في كتب الشيخ النوري مادة حقيقية ، لا يتطرق إليها الاختلاق من جانب مؤلف الكتاب على الأقل .

فهذه رسالة يقول صاحبها إنه اكتشف أنه تزوج ابنة أخته دون أن يعلم إلا متأخرا ، وذاك آخر يصف حالته منذ الطفولة إلى الرجولة وهو مصاب « بهواية السرقة » وذاك السجين الذي سجن خطأ وتقبل العقوبة على أساس أنه لابد قد ارتكب ذنبا لايعرفه فجازاه الله بهذا السجن ! أما معظم الرسائل التي نشرها الشيخ النوري فتقع ضمن رسائل الناس الذين يسألون عما غمض عليهم من دينهم الإسلامي وفي كثير منها مايدعونا إلى التفكير في إعادة تثقيف الناس في شئون دينهم .

ضربنا هذين المثالين دون أن نتجاوز إلى عشرات الكتب وعشرات الكتاب الذين تناولوا ومازالوا يتناولون مثل هذه الموضوعات يوميا ، الأمر الذي يقودنا إلى القول بأن هذه الظاهرة - وهي الكتابة إلى غرباء في مشكلات أسرية وخاصة ومعيشية ودينية ، أو التعبير عن شكوى من نقص في العدالة يظن كتابها أنها قد أغفلت - منتشرة ولها أبعاد اجتماعية ونفسية تتجاوز بضعة أسطر يكتبها المرسلون .

على الرغم من أهمية الموضوع وحيويته ، وعلى الرغم من أن كثيرا من القراء ربما يبدأ قراءة جريدته أو مجلته التي تنشر مثل هذه الموضوعات بقراءة باب المشاكل أو الأسئلة ، على الرغم من كل ذلك فان كثيرين منا لايأخذون هذه القضية أو الظاهرة على محمل الجد الذي يجب أن تؤخذ عليه ، فنرى كثيرا من وسائل الإعلام تنوط هذا الباب لأشخاص قليلي الخبرة لايعرفون القيمة النفسية والمعنوية للخطابات التي تصلهم ، كما أنهم لايستطيعون أن يقدموا نتيجة لضعف مستواهم المهني والثقافي إلا الكلام العام المعسول لاأكثر ، وذلك ضعف في التواصل الانساني ، لم ننتبه إليه حتى الآن في مجتمعنا العربي ، الذي يتغير بسرعة ويتجه من مجتمع بسيط صغير إلى مجتمع معقد متشابك . إن معظم هذه الرسائل التي يطلب مرسلوها بإلحاح نصائح روحية وأخلاقية هي تعبيرات حقيقية عن صراع حقيقي يعاني منه الأفراد ، وتجبر الجاد ممن يطلع على هذه الرسائل ، أو يتعامل معها على اختبار القيم التي يعيش فيها ، فإن لم يكن على قدرة حقيقية للتفاعل مع تلك الرسائل بالعمق والحرارة والانفعال

الذي يستشعره نفس الشخص الذي يخوض تجربة مباشرة ، تصبح القضية ممارسة إنسانية بالغة السوء .

وعندما يفقد الإنسان العلاقة الحميمة مع أهله أو معلميه أو أصدقائه ، تلك العلاقة التي تجعله يلجأ إليهم عندما تصادفه مشكلة ، فإنه يلجأ إلى الآخرين . وفي المجتمعات التي تشهد تحولا اجتماعيا أكبر تجد قاعدة مرسلي تلك الرسائل التي تحتاج إلى نصح وإرشاد تكبر وتزداد .

دوافع الكتابة

ليس من السهل البحث عن أسباب واضحة ومباشرة تجعل أيا من المرأة أو المراهق أو الشاب يكتب رسالة لغريب عنه يستعين به في حل مشكلة خاصة به فإن ذلك خاضع لقيم ومعايير المجتمع الذي يعيش فيه كل من المرسل والمرسل إليه ، إلا أن تفشي هذه الظاهرة يجعلنا نتساءل عن تلك القيم السائدة في المجتمع وهل هي قيم واحدة أم أن هناك مستويين من القيم الاجتماعية ، أحدهما ظاهر والآخر باطن .

باديء ذي بدء لايستطيع الإنسان أن ينسجم مع جماعة، ولا أن ينسجم الأفراد بعضهم مع بعض إن لم يتوافقوا ويتآلفوا وهذا التوافق لن يحدث مالم يكن بينهم اتفاق عام على قيم اجتماعية مشتركة . ولأن المجتمع حين يقر طائفة معينة من قواعد السلوك فإنه يكون قد حدد – من وجهة نظره – ماهو الصواب وما هو الخطأ ، ما هو سليم وماهو غير سليم ، ماهو صحيح وماهو باطل ، ماهو مستحب وماهو مستهجن ويتعرض من ينتهك هذه القيم لتوقيع الجزاءات الاجتماعية عليه بنوعيها المتصل بالثواب والمتصل بالعقاب القانوني أو الاجتماعي ، ولكن الثواب والعقاب هنا ليس ماديا في معظمه ، بل بعضه معنوي ، ولكنه قهري في الوقت نفسه . وهناك في الوقت عينه فروق قد تكون جوهرية أو جانبية في قيم جماعة عن أخرى ، وهناك فروق أيضا في طريقة غرس القيم الاجتماعية بين شعب وآخر إلا أن الملاحظ أن تلك الرسائل التي تصل إلى الأبواب الدائمة التي تعالج المشاكل في الصحف والمجلات ، في كثير منها ابتعاد عن القيم الثابتة في المجتمع ، هذا الابتعاد يظهر بدرجات متفاوتة ، وجوهره هو مشكلات تكيف مع القيم الاجتماعية السائدة .

والأسئلة التي يجب أن يطرحها من يتصدى لدراسة مثل هذا الموضوع بشكل أعمق وأوسع هي أولا : هل المشكلة في السلوك نفسه المتجاوز للقيم المتفق عليها ؟ ثانيا : إن كان ذلك صحيحا فهل هناك معوقات في طريقة غرس القيم لدى الأفراد أطفالا في العائلة أو مراهقين في المدرسة أو شبانا في المجتمع بتأثيراته المختلفة الإعلامية والسلوكية ؟ ثالثا : بمنظور آخر هل المشكلة هي أن تلك القيم لم تعد تناسب العصر ولابد من تغير معظمها حتى ينسجم الباطن والظاهر ؟

أسئلة ليست الإجابة عنها سهلة ، وحتى نصل إلى إجابات وافية ستظل رسائل تصل القراء إلى من يهمهم الأمر تحمل قضايا الاغتصاب والإدمان والحب الفاشل وقضايا الاعتداء والميراث والظلم الواقع على الأفراد ومشاكل الأسرة والأولاد والجيران والأقارب ، رسائل تشكو من خلل في السلوك الإنساني وتبحث عن الحكمة الضائعة ولكنها تبقى مشكلات تجد حلولها على الورق بينما تتفاقم في واقع الحال لتخلف لنا بشرا تعساء .

العربي ـــ العدد ٣٦١ ـــ ديسمبر ١٩٨٨



قراءة في أحداث عقد مضى

نحن الآن في يناير ١٩٨٩ ولم يبق سوى أحد عشر شهرا ويمضي عقد الثمانينيات بكل ماحمل من سلبيات وإيجابيات للعالم بعامة .. ، ولنا في الوطن العربي بخاصة ، لندخل في العقد الأخير من القرن العشرين ، مشرفين على قرن جديد هو القرن الواحد والعشرون .

لقد شهد هذا العقد تحولات جوهرية على الساحة العالمية . والتحولات العالمية – وكما هي التحولات في الحياة الانسانية – لاتأتي من فراغ ولا تبرز فجأة ولكنها تبدأ مثل أي شيء آخر من جراء تفاعلات صغيرة غير مرئية تتكثف كي تحول التغير الكمي البسيط وغير المنظور إلى تغير كيفي وهائل يفاجأ به السذج والبسطاء من الناس ويعرفه أهل الدراية والخبرة والعلم .

لقد نضجت بعض التحولات في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة وشهد عقد الثمانينيات الذي يكاد يذهب – مجموعة من تلك التحولات التي ستصبح ذات تأثير طويل كبير طويل المدى على قضايا كثيرة في العالم وعلى قضايانا نحن العرب أيضا .

ولكن كيف يمكن رصد جذور هذه التغيرات ؟ وماهي احتمالات مساراتها على العلاقات الدولية وعلى الدول والمجتمعات المختلفة ؟

لو قررنا أن نبسط أسباب هذه التحولات والتغيرات ، ونسبر نتائجها على العالم وعلينا ، ترى بماذا نبدأ ؟ وماهي نقطة الانطلاق ؟

باديء ذي بدء لابد من النظر إلى عقد الثمانينيات على أنه العقد الذي بدأ فيه تطبيق (العقلانية الجديدة) في العلاقات الدولية ، بدأ العقد المذكور بشيء أشبه مايكون بالصراع السياسي الحاد على الساحة الدولية، ثم انتهى أشبه مايكون بوفاق لم يؤثر فقط على القوتين العظميين – طرفي هذا الصراع اللتين بدأتا الوفاق بعد ذلك – بل أثر أيضا على قضايا كثيرة في هذا العالم المشبع بالصراعات الإقليمية ، والاختلاف في الاجتهادات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ولكن لو أردنا أن نلخص نتائج هذا الصراع ثم الوفاق ، فماذا عسانا قائلين ؟

زمن آخر ، وعصر آخر

قد نقول إن هنا فهماً أعمق : لإحلال (التعاون) محل (المواجهة) التي صبغت العلاقات الدولية فترة طويلة ، وقد نقول : إن هناك تحولات هيكلية أساسية في العلاقات الدولية والإقليمية وقد نقول : إننا مقدمون على حضارة عالمية جديدة لها مواصفات جديدة تدخل بنا القرن الواحد والعشرين وأننا سنصبح كلا متكاملاً على هذا الكوكب بدلاً من أجزاء متناثرة .

إذا كانت هي تلك النتائج فما هي الأسباب ؟ وكيف وصلنا إلى تلك النتائج خلال عقد واحد فقط من السنين ، وكان الوفاق قبل ذلك أبعد من الممكن ، وخارج التفكير المستقيم ؟

حجر الزاوية وجوهر العلاقة في النظام الدولي الجديد تلك التفاعلات المستجدة بين كل من واشنطن وموسكو ، وقد أخذ هذا التفاعل يعكس نفسه بشدة على قضايا أخرى مهمة في الشرق الأوسط وفي افريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى ، في أماكن التماس والصراع الكامن أو المشتعل . وقد تغيرت هذه العلاقة أيضا إبان عقد الثمانينيات من علاقات متنافرة تصادمية كانت قمتها وصف الرئيس رونالد ريجان – رئيس الولايات المتحدة في معظم سنوات الثمانينيات – للاتحاد السوفييتي بأنه « امبراطورية الشر » ومالبث في النصف الثاني من العقد أن وجد نفسه يعقد خمسة اجتماعات مع جورباتشوف وتوجت هذه الاجتماعات في ربيع العام الماضي ، بسير الزعيمين معا على الأقدام في الساحة الحمراء في موسكو ، حيث تناول جورباتشوف أحد

الأطفال السوفييت من أمه الواقفة مع آلاف المواطنين السوفييت يحيون الرئيس ووضعه بين يدي الرئيس ريجان وقال له : سلم على جدك رونالد ! بعد ذلك بفترة قصيرة سأل أحد الصحفيين المشاغبين رونالد ريجان بعد عودته من تلك الجولة إلى مقر إقامته : هل مازلت تعتقد أن الاتحاد السوفييتي هو (امبراطورية الشر) ؟ قال ريجان : لا ، كنت أتكلم عن زمن آخر وعصر آخر ..!

لقد بدأ عقد الثمانينيات كما رأينا والدولتان العظميان أبعد ماتكونان في المواقف ، وبعد خمسة لقاءات قمة – بدأت بجنيف في نوفمبر ١٩٨٥ وانتهت أو قل كان آخرها في نيويورك في ديسمبر ١٩٨٨ مرورا بريكيافيك وواشنطن وموسكو – تمخضت هذه اللقاءات عن مجموعة كبيرة من القرارات الوفاقية بدءاً بنزع انواع من السلاح النووي – القصير والمتوسط – وجعل أوربا خالية تماما من هذا السلاح المدمر ، وانتهى العقد بالاتفاق كما نصت إحدى الوثائق على (البحث الدائب عن الحلول التي سوف تطور استقلال الشعوب وحريتها وأمنها) ، وذكرت بعد ذلك مناطق الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى كمناطق لها أولوية في بحث القوتين العظميين عن استقرار فيها !

ولقد شاهد العالم بعد ذلك بعثات عسكرية وفنية في كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، قادمة من إحداهما إلى الأخرى ، لمشاهدة عملية تدمير الصواريخ والتفتيش المتبادل على أكثر الأسلحة تطوراً وتعقيداً ، تأكيداً لعزم العملاقين على أهداف نزع السلاح .

الوفاق بين القوتين العظميين أسمع وأيقظ أيضاً أطرافاً أخرى شاهدت الطريق فبدأت تسير عليه باتجاه الاعتماد المتبادل . فقد شهد عقد الثمانينيات تجمع أوربا الجديدة « أوربا الموحدة »وكذلك شهد هذا العقد ظهور قوة اقتصادية منيعة في جنوب شرق آسيا مركزها اليابان . وحتى الصين تبعت هذا الطريق فأوفدت في الأيام الأخيرة من سنة ١٩٨٨ وزير خارجيتها في زيارة إلى موسكو بعد قطيعة امتدت ثلاثين سنة ، من أجل بناء جديد للعلاقات ولقاء قمة جديد في القريب العاجل بين الأصدقاء الأعداء ولأول مرة في التاريخ الحديث والمعاصر تظهر قوة هي القوة الصفراء القادمة

من الشرق تنافس القوة البيضاء الغربية المسيحية التي سيطرت على العالم في الأربعمائة سنة الأخيرة .

إنه عالم جديد يتكون كما تنبئنا أحداث الثمانينيات . هذا العالم سيتحقق في التسعينيات مع انتهاء القرن العشرين ، ويؤثر سنوات طويلة على بداية القرن الواحد والعشرين ، وهو عالم يختلف عن الشكل التقليدي الذي ألفناه ، فقد ظهرت فيه قوى جديدة ومراكز ثقل لم تكن موجودة من قبل .. فماهي منطلقات وركائز هذا العالم الجديد الذي نوشك أن نلجه ؟

الحقيقة غير مسلحة

الحقيقة لاتحتاج إلى سلاح كي تؤكد وجودها ، وهكذا هو التغير العظيم الذي نشهده اليوم ، فالعالم يتجه إلى إحلال (التنمية) بكل ماتعنيه لسعادة الانسان وتقدمه مكان الإنفاق على السلاح ولم يتوصل الإنسان إلى هذه الحقيقة طوعا ، فلم تعد لعبة سباق التسلح لعبة يمكن الاستمرار فيها دون تضحيات تفوق قدرة أي دولة ـ بما فيها الدول العظمى ـ على خوضه وتحمل تبعاته الاقتصادية والسياسية . لقد فرض عدم الاستقرار الاقتصادي على الشعوب والقادة نوعا من التفكير الجديد ، فلم تعد فكرة (عسكرة العلاقات الدولية) بقادرة على العيش والاستمرار ، وواجهت عقبات كأداء لامخرج منها . لقد أصبح سباق التسلح مركز أعصاب العالم ، وتراكمت حوله مجموعة مشكلات في معادلة صعبة الحل بين استراتيجية التسلح والهاجس الأمني من جهة ، وبين المشكلة الاقتصادية والمعيشية من جهة أخرى . فالإنفاق على الأول يعني تقليص الانفاق على الثاني .

وسباق التسلح ، مثله مثل أي ظاهرة اقتصادية أو سياسية أخرى ، يظهر في زمن ويعطي فوائده المعقولة عند نقطة ما ، ثم يصبح لاحقا مفرغا من أي فائدة ، بل مضرا ، واذا استمر فلابد من البحث عن بديل له .

وهذا ماحدث بالضبط لسباق التسلح في العالم ، ويرجع البعض نقطة ظهور فكرة سباق التسلح إلى مابعد الحرب الفرنسية البروسية في الثلث الأخير من القرن الماضي (١٨٧١). بعد تلك الحرب دخلت فرنسا ، وألمانيا ، وبريطانيا ، وروسيا

سباق تسلح كبيراً فيما بينها من أجل تكديس أنواع مختلفة من الأسلحة ، لأجل التفوق على أعدائها المحتملين ، ليس من حيث حجم السلاح فقط ، ولكن من حيث تقنيته وتطويره أيضا. ومنذ ذلك الوقت ارتبطت القوة العسكرية للدولة بالقوة الاقتصادية لها ، فكلما كانت الدولة متطورة تقنيا واقتصاديا ، كانت ملكيتها للسلاح الأكثر فعالية أقرب إلى الممكن . وكلما تقدمت تقنية السلاح وإبدال جيل منه بآخر ، أدخل المجمع العلمي والتقني في المجتمع في دورة إنتاج السلاح ، لذلك أمست السيطرة على العلم والتقنية ، وبالتالي تطوير السلاح لدولة ما ، ضرورة مسبقة لغرض سيطرة تلك الدولة على العلاقات الدولية .

من هنا كان الصراع الدولي على المستعمرات في بداية هذا القرن مصحوبا دائما بالتفوق في هذا السباق .

هكذا كان الأمر حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، لقد كان هناك توازن دقيق بين الكم والكيف في سباق التسلح ، الا أن هذا التوازن انقلب رأسا على عقب فبعد الحرب العالمية الثانية ، أصبح (الكيف) هو نقطة الانطلاق خاصة بعد تفجير القنبلة الذرية الأمريكية الأولى سنة ١٩٤٥ .

لقد أصبح التفوق التقني والنوعي – بما يعنيه من بحث علمي واسع وإنفاق أموال طائلة ، وتحويل مصادر الثروة إلى هذا الاتجاه – هو العلامة البارزة للتفوق ودخل سباق التسلح ــ بدءا من «القنابل الذرية » وحتى حرب النجوم ــ في طريق يحتاج إلى إمكانيات اقتصادية وبشرية هائلة ، لم تعد في نطاق حدود وإمكانيات الاقتصاديات القائمة ، لا في الولايات المتحدة ولا في الاتحاد السوفييتي ولا في دول أوربا الغربية إنه طريق تبين أنه مسدود ، وأصبحت الشعوب المرفهة من جهة أخرى هي الشعوب التي لاتنفق على شراء السلاح أو تطويره – كما حددته اتفاقيات ما بعد الحرب العالمية الثانية لكل من ألمانيا الغربية واليابان – وبدأت الشعوب الأخرى تعي أن الإنفاق على السلاح لم يعد مقبولا اقتصاديا ، كما لم يعد متسامحا معه سياسيا واجتماعيا .

في وقت ما ، كان هذا الإنفاق الكبير على سباق التسلح يبرر للشعوب بأشكال

مختلفة ، منها على سبيل المثال أن البحوث العلمية في الشئون العسكرية يمكن تطبيق نتائجها على الصناعات المدنية . كان ذلك صحيحا في بداية الأمر ، ولكن صحة ذلك القول بدأت تتقلص وتنعدم حيث أصبح مايحتاج إليه في الصناعة العسكرية لايحتاج إليه في الصناعة المدنية فقد أصبحت للتطبيقات العسكرية خصائص ليس لها بالضرورة علاقة بالنشاط المدني كما أصبح البحث العلمي فيها بحد ذاته باهظ الثمن .

في وقت ما ظهرت نظرية أخرى تقول إن تجارة السلاح مهمة في التجارة الدولية ، إلا أن هذه النظرية سرعان ماتضاءلت لسببين : الأول أن تصدير السلاح لايكون مربحا إلا إذا تم إنتاجه بكميات كبيرة ــ وذلك مقدور عليه نظريا – والثاني وهو الأهم أن ماينفق على البحث العلمي من أموال فادحة يصبح تصديره بعد ذلك إما غير اقتصادي أو ضاراً بالأسرار التقنية للبلاد المصدرة

لماذا سباق السلاحف ؟

ثمة ذيول اجتماعية واقتصادية عديدة بدأت تظهر وتؤثر سلبا على السباق المحموم لتكديس السلاح . فبجانب الأموال الضخمة التي تحرم منها قطاعات المجتمع المختلفة كي تذهب إلى إنتاج سلاح جامد ، ظهرت أضرار اجتماعية جانبية منها على سبيل المثال انتقال العقول أو هجرة العقول إلى الصناعة العسكرية ، فقد قدر أن ٣٠ ٪ من المهندسين في الولايات المتحدة و٣٠ ٪ من خريجي الجامعات يعملون في الصناعة العسكرية . من هذه الحقائق وأمثالها بدأت برامج الإنفاق على الصناعات العسكرية تلقى مقاومة شديدة من المؤسسات التشريعية ، وذوي الرأي ، في الوقت الذي تعاني فيه قطاعات كبيرة من هذه المجتمعات من العوز ومن نقص في الغذاء والسكن والعلاج ، وفي الوقت الذي بدأت فيه صيحات تقول : لماذا نريد أن نحطم العالم أكثر من مرة ؟ لدينا قوة تدميرية الآن لنسف العالم كله رأسا على عقب !

هذا النوع من التفكير تصادف مع مجموعة من المتغيرات الاستراتيجية ، على رأسها أن الوضع العالمي الجديد لايحتاج إلى (قوات) لاحتلال (اراض) كما حدث في القرن الماضي وبداية هذا القرن ، فهذه القوات لاتستطيع بالضرورة أن تبقى هناك

في الأرض المحتلة إلى الأبد دون مضايقة ، كما شاهدنا في فييتنام بالنسبة للولايات المتحدة ، وفي أفغانستان بالنسبة للاتحاد السوفييتي ، وقد نشاهدها في أماكن أخرى ، وفي الوقت الذي تطورت فيه وسائل الهيمنة الاقتصادية والأيديولوجية التي تضمن التبعية دون تدخل عسكري !

تلك هي بعض النقاشات التي تقال وتقبل بشكل واسع أيضا ضد سباق التسلح على النطاق العالمي ، ولكن هذا النوع من التفكير ينسحب على القوى العظمى وحلفائها ، ولاينسحب على كثير من دول العالم الثالث ، فلازالت تلك الدول في سباق ، ولكنه سباق سلاحف ، باتجاه جمع السلاح وتخزينه . وقلنا سباق سلاحف على أساس أن مصادر هذا السباق التقنية والصناعية ليست من داخل تلك الدول ، الا أن مايتفق عليه الكبار قد يفرضونه على الصغار ، وهذا ماتم في مناطق اشتعال كثيرة في العالم .

المسئولية الجماعية والمفاهيم الجديدة

بقي أن نعرف أن الاتحاد السوفييتي وكذلك الصين ، هما الأكثر حاجة لتخفيف سرعة هذا السباق ، حيث إن الغذاء والمسكن والخدمات الصحية – وهي الحاجات الأولية لسكان هذين البلدين العملاقين – من أكثر الحاجات إلحاحا ، الا أن مبدأ تخفيض الإنفاق على السلاح يجد آذانا صاغية لأسباب موضوعية ومصلحية لمجموعة الدول الكبيرة في الغرب ايضا .

لذلك نسمع مفاهيم تردد مثل « الاعتماد المتبادل » و« المسئولية الجماعية » على كل المستويات . وتقدم أطروحات كثيرة تدعم هذا النوع من التفكير ، تبدأ بأهمية الانفتاح والاندماج ، وتنتهي بالتخويف من نفاد مصادر الطاقة والمواد الخام في بعض البلدان ، بل ومن نفاد صبر الجماهير على العنت وشظف العيش . كل ذلك يصب في النهاية باتجاه محاولات تحجيم الضرر الذي يسببه سباق التسلح على الاقتصاد العالمي وعلى رفاهية شعوب الدول الكبرى والمتقدمة ، ففي مؤتمر نيويورك الذي عقد في اغسطس / سبتمبر ١٩٨٧ تحت شعار « نزع السلاح والتنمية » وشارك فيه عدد كبير من دول الشمال ، قرر المؤتمرون في وثيقته النهائية أن (سباق التسلح كابح

للتطور الاقتصادي والاجتماعي) ، كما قالت تلك الوثيقة المهمة : (إن استخدام مصادر الثروة المتاحة للإنسان اليوم للإنفاق على تصنيع السلاح ، يقلل بشكل خطير استخدام هذه المصادر للإنفاق على المناشط المدنية الأكثر أهمية لبقاء الانسان)

أما الأرقام التي قدمتها تلك الوثيقة فهي مذهلة بعضها يقول : إن تزايد الإنفاق على صنع السلاح منذ الحرب العالمية الثانية قد ارتفع إلى خمسة أمثاله (تزايد حقيقي) إنه يمثل ٦ ٪ من الإنتاج العالمي .

باختصار لم يعد بالإمكان التسامح بتفاقم وازدياد الإنفاق على السلاح وبأرقام فلكية وإن كان لابد من وضع حد لكل ذلك ، فلابد أن تتفاهم وتتعاون الدولتان الكبيرتان ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، وكذلك حلفاؤهما ، لوضع حد لهذا السباق الجنوني .

هذا التفاهم والتعاون له صدى في أماكن أخرى ، له صدى عند هذه الشعوب داخليا ، وله صدى في أماكن الصراع العديدة في العالم ، والتي مثلت بشكل أو بآخر نقاط التنافس الدولي حتى هذا الوقت .

من التسرع والبعد عن الواقعية ، بل من الخطورة بمكان القول : إن الخلافات السوفييتية / الأمريكية سوف تتلاشى من عالمنا ، إن اختلاف الخبرة والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية ومخلفات الحرب الباردة سوف تبقي على بعض الخلافات ، ولكن الواقعية الجديدة دفعت الطرفين لانتهاز الفرص المتاحة لردم هوة الخلاف ، عندما وصل الطرفان إلى اتفاق لايمكن التفكير خارجه ، وهو أن الحرب النووية لايمكن كسبها ولاينبغي خوضها .

الغائب دائما مخطىء

الغائب عن هذا الوفاق الدولي سوف يكون هو المخطىء ، فنتائج هذا الوفاق التي تمخضت عنها السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات الذى يكاد ينصرم ظاهرة للعيان ، فهناك تعاون مفتوح بين الدولتين الكبيرتين في المجالات العلمية والفنية والزراعية ، التي كانت قد فرضت عليها قيود في بداية العقد ، وأصبحت العلاقات الاقتصادية بين دول الكتلة الغربية والكتلة الشرقية علاقات قريبة إلى الاعتماد المتبادل ،

فحجم التبادل التجاري تجاوز تسعين بليون دولار في السنوات الأخيرة لصالح الغرب ، والتفكير بإغلاق هذا المجال يعني على أقل تقدير اضطرار الدول الصناعية الغربية إلى إعادة هيكلة صناعتها مما يعني احتمال ظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية جديدة .

وفي المجال الدولي يتضح الوفاق أو الواقعية الجديدة بشكل أفضل . ففي جنوب غرب إفريقيا التي كانت منطقة بلا سلام مدة عقدين من السنين ـــ فمن جهة جنوب أفريقيا العنصرية ومصالح الدول الاستعمارية البيضاء ، ومن جهة أخرى أنجولا والتدخل المساند من الاتحاد السوفييتي ، وفي وسط المشكلة استقلال ناميبيا – كانت هذه المنطقة جرحا ينزف ويحتمل إمكانية الصدام بين القوتين ، وفجأة يشهد العام الماضي إنهاء مشكلة أنجولا والاتفاق على خروج الكوبيين منها ، وبرمجة استقلال ناميبيا في منتصف هذا العام ، فعلى أي قاعدة تم كل ذلك ؟

كل ذلك تم على قاعدة قرار لمجلس الأمن وضع قبل عشر سنوات تقريبا (١٩٧٨) يحمل رقم (٤٣٥) . لقد كان القرار الذي يضع قاعدة لإحلال السلام في ذلك الإقليم المضطرب قائما منذ عشر سنوات . ولكنه كان قرارا فاقدا الروح تم إحياؤه مرة أخرى وانتعشت فيه الروح بسبب الوفاق الدولي الجديد .

وعندما نلتفت إلى منطقة أخرى ، هي أفغانستان ، نرى هذا الوفاق متجسما بشكل أوضح ، فقد كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى وسط الثمانينيات لاتعتقد مهما جنح بها الخيال ، أن الآلة العسكرية السوفييتية يمكن أن تخرج من ذلك البلد المنكوب ، ولكن الوفاق الجديد يسارع بالأحداث إلى نتائج كان من الصعب تخيلها ، وهي خروج القوات السوفييتية من ذلك البلد ، وفي غضون فترة وجيزة ومن المفروض أن يخرج آخر جندي سوفييتي من الأرض الأفغانية بعد أشهر قليلة . هذا الاتفاق يبدو أن البعض من اللاعبين الثانويين حاولوا العبث به ، وذهبوا بعد ذلك ضحية ذاك العبث في تطور غير متوقع أيضا .

هذه الأحداث ، مرورا بحرب الخليج ، التي شهدت طلقاتها الأخيرة قبل انقضاء الصيف الماضي ، ومرورا بما حدث ويحدث في باكستان والسودان وتطورات القضية

الفلسطينية ، بل بما يحدث في داخل حدود الصين والاتحاد السوفييتي نفسه . كل هذه المشكلات كانت قبل سنوات قليلة لاتجد حلولا في الأفق ، وأكثر الاجتهادات واقعية حولها كانت تتوقع الاستمرارية والتدهور بدلا من التوقف والخروج بحلول مرضية .

ان أعمق مايحدث من جراء هذا الوفاق في تقديري هو إعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية وحتى الأيديولوجية في الاتحاد السوفييتي وفي الصين . سوف تكون الانتخابات في الاتحاد السوفييتي في المستقبل بالطريقة السرية ويختار الناخبون ممثليهم من بين أكثر من مرشح ، وسيكون للاتحاد السوفييتي رئيس يتمتع بصلاحيات تشابه صلاحيات رئيس الولايات المتحدة ، مرورا « بحرية الأديان » وسيكون هناك مؤتمر خاص قريب للقوميات وتغير في هيكل النظام القانوني ، بل إنه لأول مرة في الاتحاد السوفييتي تنشر خريطة لهذه الدولة الكبيرة وعليها بالضبط الأماكن والأنهار كما هي في الواقع ! حيث كانت هذه المواقع حتي فترة قريبة تحور على الخريطة عن مكانها الصحيح حفاظا على الأمن القومي !!

ولايمكن لمراقب أن تفوته ملاحظة أن هذا الانفراج أثر حتى في الرياضة فلأول مرة منذ السبعينيات يشارك هذا العدد الكبير من اللاعبين في أولمبياد سول ١٩٨٨ ، فقد شاركت فيه ١٦١*دولة ، أكثر بدولتين من عدد الدول المنتمية للأمم المتحدة ، وأكثر من ٢١ دولة من أي دورة أولمبية سابقة .

ولعلنا نقول فقط للتذكير ، إن أولمبياد ١٩٧٦ في مونتريال قاطعته دول إفريقيا ، وأولمبياد موسكو ١٩٨٠ قاطعته أكثر من خمسين دولة بما فيها الولايات المتحدة ، وأولمبياد ١٩٨٤ في لوس أنجلوس قاطعته أكثر من ثلاثين دولة بما فيها الاتحاد السوفييتي . إن الانفراج والاعتماد المتبادل والواقعية الجديدة في نهاية الثمانينيات قد وصلت إلى كل الأنشطة بما فيها الرياضة .

العلاقات الأوربية / الأوربية

عند ذكر ظهور قوى جديدة – خارج إطار العملاقين الدوليين مباشرة – نجد أن أوربا الموحدة هي إحدى تلك القوى فلقد أصبحت الخطوات التي تتخذ باتجاه « أوربا التسعينيات الواحدة » خطوات غير قابلة للتراجع ، بعد سنوات قليلة فقط

سوف نجد نتائج الجهود التي بذلت في الثمانينيات في أوربا بارزة للعيان – أوربا موحدة بدءا من سنة ١٩٩٢ ، وسوف يجري بعد ذلك تحرك البضائع والمال والبشر في داخل إطار اثنتي عشرة دولة أوربية وكأنها دولة واحدة ، مع احتمال التفكير في عملة واحدة وبنك مركزي واحد – إنها دولة الولايات الأوربية المتحدة . إن مجمل العائد من الإنتاج القومي لهذه الدول الاثنتي عشرة الموحدة يساوي الدخل القومي الأمريكي ، ويزيد عن الدخل القومي لليابان ودول جنوب شرق آسيا الصناعية . المجموعة الأوربية الجديدة كقوة عظمى تداعب خيال الاقتصاديين الأوربيين ، إن لم نقل السياسيين حتى الآن ، وبمجموع مستهلكين يقدر بحوالي ٣٢٠ مليون نسمة ، ومع دخل مثل الدخل الأوربي فمن يستطيع أن يعارض فكرة القوى العظمى . هذه الكتلة كمجموع توثق علاقاتها في مرحلة الوفاق الدولي مع جانبين ؛ مع السوق الأوربية للدول الاشتراكية (كوميكون) وكذلك مع الولايات المتحدة.

وتجتمع بعض الدول الأوربية الغنية مع اليابان والولايات المتحدة في نادي الأغنياء ، والمكون من خمس دول بجانب أمريكا واليابان والرئيس الإداري للسوق الأوربية المشتركة . هذه الاجتماعات تعقد بشكل دوري للتنسيق الاقتصادي والسياسي ، وكان قد اتفق في آخر اجتماع لهم في تورنتو في شهر يوليو الماضي على برنامج التنسيق فيما بينهم للسبع سنوات القادمة !

وهناك قوة جديدة أخرى تبرز في جنوب شرق آسيا وتتعاضد أيضا في حلقات مستقلة بشروط الوفاق الدولي والانفراج من أجل دفع مصالح شعوبها إلى الأمام ، إنه العملاق الأصفر الذي أخذ يتثاءب ويكسر احتكار القوة الغربية في أكثر من مكان ، على رأس ذلك تصدير السلاح الجديد الذى شهدت منطقتنا بعض العينات منه ..!

وفي هذا الوفاق يبرز دور المنظمات الدولية وفاعليتها ، فقد لعبت الأمم المتحدة دورا حيويا – عندما أريد لها أن تلعبه – بعد اتفاق الجبارين ، فأحيت مجموعة من مناشطها لحفظ السلام الدولي أو لتطبيق قرارات كانت قد اتخذتها في أوقات سابقة ، بل لقد نشط دور الأمم المتحدة الثقافي والطبي والاجتماعي والإنساني من خلال

مجموعة من البرامج المعلنة . لقد أعادت الواقعية الجديدة الأمل في إحياء الجهود الجماعية في مواجهة المشاكل المشتركة وذلك أهم دروس الثمانينيات .

العقلانية الدولية الجديدة ... ماذا تحمل بالنسبة لنا نحن العرب ؟

من الواضح حتى الآن أن ما خلفته الثمانينيات من وفاق على المستوى الدولى ليس بالضرورة أن ينعكس كله خيرا وبركة لصالحنا ، صحيح أن بعض المشكلات التي تم التغلب عليها نتيجة ذلك الوفاق قد أفادتنا أو قد تفيدنا في المستقبل ، ولكن بدون أن تكون لنا واقعيتنا الجديدة العربية ، مع الاستفادة من كل المتغيرات حولنا ، فقد يكون بعض هذا الوفاق بغير جدال على حسابنا .

فالجروح العربية المفتوحة ، بجانب كونها عربية هي أيضا دولية ، تهتم بها الدول الكبرى .. وإذا لم يكن لنا رأي واقتراحات وأفعال لالتئام هذه الجروح بالطريقة التي نقبلها ، فقد يفرض علينا دواء له مرارة العلقم .

أول الجروح هو الجرح الاقتصادي ، ويتمثل في مشكلة أسعار المواد الخام – وخاصة النفط – التي يعتمد معظم شعبنا العربي من أدناه إلى أقصاه بشكل مباشر أو غير مباشر على مداخيلها ، إن الخلافات العميقة في هذه المشكلة هي بيننا كعرب وكمسلمين في الأساس ، وبدون واقعية جديدة تقدم فيها الحلول من عندياتنا واضعين مصالحنا على قمة الأولويات ، قد تفرض علينا حلول لانرضاها ولكن لن نستطيع رفضها .

ولعل المشكلة الأخرى التي تواجهنا هي الانفراج الداخلي ، والإجابة عن سؤال مهم : ماهو شكل الهياكل الاقتصادية والسياسية التي نرتضيها وتشكل طموحات شعبنا ، والتقلصات من حولنا كثيرة أساسها اقتصادي وتعبر عن نفسها بأشكال أيديولوجية وسياسية كثيرة ؟ سؤال مركزي علينا الإسراع في الاجابة عنه .

على المستوي العربي ، لايستطيع منصف أن يتجاهل المحاولات العربية الجادة لوقف التدهور في النظام العربي ، ولعل أهم هذه المحاولات في السنوات الأخيرة من العقد الماضي هو مؤتمر قمة عمان ١٩٨٧ . والذي بدأ بشكل مؤسسي سلسلة عودة العلاقات العربية المصرية . لقد كانت العقلانية العربية الجديدة تبذر بذورها في

الثمانينيات ولكن ببطء ، لعل أهمها وأكثرها ملاحظة هو إنشاء مجلس التعاون الخليجي في بداية ذاك العقد ، والذي طرح صيغة للتعاون « مؤسسية » من جهة « ومرنة » من جهة أخرى . هذه الصيغة بدأ التفكير في نقلها إلى دول المغرب العربي التي تحتاج هي أيضا لصيغة تحتوي الخلافات الثنائية الجانبية .

إن أهم ماظهرت به العقلانية العربية الجديدة هو أن الصراعات العنيفة في الوطن العربي – بين قطر وآخر – قد تحولت إلى مواقف عبيثة لاطائل من ورائها غير صرف المجهود العربي والموارد العربية بعيدا عن الأهداف الحقيقية ، هذه الموارد أصبحت أكثر ندرة بمرور الوقت ، بل أصبحت بعض الأقطار العربية غارقة في الديون ، وتستقطب منطقتنا حوالي ٥٠ ٪ من تجارة السلاح إلى العالم الثالث وتزيد ديوننا وتوترنا !

وفي قراءة سريعة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والعربي في نهاية الثمانينيات نخرج بصورة لاتسر الخاطر ، إنها صورة قاتمة ، فقد توجهت الاقتصاديات العربية بشكل متسارع نحو مايصفه التقرير الاستراتيجي العربي الذي نشره مركز الدراسات الاستراتيجية في الأهرام إلى « التكيف السلبي » وارتكز هذا الاقتصاد إلى (خانة المفعول به) على حد تعبير التقرير .

لقد زادت تكلفة الغذاء والسلاح والمواد الأولية القادمة لنا من الخارج بشكل عكسي مع تدني أسعار موادنا الأولية وعلى رأسها النفط ، وجرت مجموعة من التقلصات الشعبية الشديدة ، في هذا القطر العربي أو ذاك من جراء ذلك ، خرجت في بعضها القطاعات الشعبية الأكثر تضررا إلى الشارع ، باحثة عن حل .

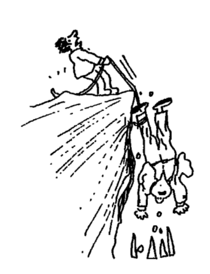
لقد بدأت تأثيرات الإنفاق الواسع من جراء حقبة الرخاء النفطي في السبعينيات تسمع صداها السلبي في الثمانينيات على مجمل الوضع العربي . فالتوسع في التعليم وخطط التحديث الطموحة وبرامج الإسكان قد خلقت قوى اجتماعية جديدة وطموحات جديدة لم يكن الاقتصاد القطري بقادر على تلبيتها بالنجاح الذي كان قد حققه في السابق .

وبعد .....

دروس الثمانينيات تقول لنا بوضوح . إن عقلانية جديدة يجب أن تسود بيننا نحن العرب ، عقلانية تضع مصلحة المواطن العربي على قمة خياراتها ، وبالتالي يصبح التعاون والوفاق مطلبا حياتيا ، ويتحول الاعتماد المتبادل بين العرب إلى حقيقة غير قابلة للنقض .

أعوام قليلة ويطل علينا القرن الجديد ، وستحمل إلينا السنوات القليلة الباقية من قرننا هذا كثيرا من التغيرات . وإذا لم نكن جميعا على وعي بهذه التغيرات وقادرين على التعامل معها ، فسيطوينا القرن الذي سيمر كما طويت حضارات كثيرة ، ولم تخلف أثرا ولا ذكرا ، فهل ستحملنا عقلانية عربية جديدة إلى العصر الجديد ، أم سنظل أسرى العقل الجامد ، والأفق الضيق ، والمصالح الضائعة ، والإمكانيات المهدرة ؟!

العربي ــ العدد ٣٦٢ ــ يناير ١٩٨٩



تاريخ المستقبل

ألا يوحي هذا العنوان بالتناقض ؟ فكيف يمكن أن نكتب تاريخا وفي الوقت نفسه يكون هذا التاريخ للمستقبل ؟

أليس التاريخ هو الأحداث التي مرت بالإنسان في السابق ؟ أليس المستقبل في علم الغيب لايعرفه أحد ؟ إذن كيف يمكن أن نعرف ماذا سيتمخض عنه المستقبل من حوادث وأحداث ؟

ولكن محاولة لقراءة تاريخ المستقبل قد تكون ذات فائدة ، إلا أن هذه القراءة تبدو صعبة ، بل مستحيلة ، ولكنها محاولة ، مايزال الانسان يدأب أبدا ليكشف عن كنهها ويسبر أغوارها .

وفي الماضي القريب كانت قراءة المستقبل ، أو التأريخ للمستقبل ، من ضروب التخمين والرجم بالغيب ينبيء عنه أناس كثيرون ، بل كانت صناعة للمنجمين والمخمنين وقراء الطالع والكف ، يؤمن بها العامة ويتطير منها الخاصة . ولم تلبث – نتيجة اشتداد شغف الإنسان لمعرفة المستقبل – أن أصبحت علما ، أو كادت ، ثم تحولت إلى ضرورة من ضرورات المجتمع التي تريد أن تنهض وتلحق بالركب .

فلم تعد قراءة المستقبل موضوعا للتندر ، أو مرحلة تشوق الناس لمعرفة ماتحمله وماتخفيه ، بل أصبحت ضرورة من ضرورات التخطيط . فأنت إن لم تعرف ماسوف تتطور إليه الحياة الحالية من واقعها المادي والمعنوي فقد تفاجئك هذه التطورات وأنت غير مستعد لها . ولقد فوجئت شعوب كثيرة بتطورات في المستقبل جعلتها تنقلب رأسا على عقب في معاشها ومعيشتها .

وقديما ألبس الناس أثواب الولاية والكرامة ، بل والمعجزات ، لمن كان يخبرهم ، عن أمور كانت خافية عنهم ، وكان أهل الكرامات هؤلاء مقدرين مبجلين لدى شعوبهم ، يلجأ الناس إليهم إن استعصى عليهم أمر ، أو تعقدت عندهم ظاهرة .

أما اليوم فقد أصبح للتنبؤ قواعد وقوانين ، فهو لاينبع من فراغ ، وقد حل المخطط والعالم المجرب والاقتصادي محل المنجم وضارب الودع .

والتنبؤ هنا ، أو قراءة المستقبل ، تعني قراءة مستقبل الشعوب وليس الأفراد ، وكما هي الحال في بعض مناطق العالم المتقدم أصبحت قراءة تاريخ المستقبل علما وعلماء ، وأصبح لها معاهد خاصة تضع التصورات المستقبلية أو الخيارات المختلفة أمام المخططين والمسئولين والسياسيين فيمضون قدما في سياسات تؤدي إلى نتائج محسوبة . وقد قمنا في الوطن العربي بنفس المحاولات - على قلتها وعدم دقتها - لكي نقرأ المستقبل أو نؤرخ له . وكانت هناك دراسات متفرقة هنا وهناك ، في تقديري أن كثيراً منها لايقدم أي فائدة لأنها في الأساس لاتعتمد على معطيات وحقائق ثابتة أو معروفة .

وفي الغرب أصبح أشخاص مثل آلفن توفلر ، صاحب كتاب « صدمة المستقبل » وبعده كتاب .. « الموجة الثالثة » ، ومثل بول أردمان صاحب كتاب « أيام امريكا الأخيرة » ، أصبح مثل هؤلاء الكتاب من أشهر الناس لأن كتبهم التي كتبوها عن المستقبل جرى تداولها وقرأها ملايين القراء . أما ماكتبناه نحن - على قلته - فلم يعرفه أحد خارج دوائر ضيقة .

ولكن السؤال يظل أيضا حيا وحيويا : ماذا عن المستقبل ؟

هناك دراسات متفرقة تحاول أن تستكشف المستقبل العربي ، معظمها وضع له هدف زمني هو سنة ألفين ميلادية ، وهي سنة لا يفصلها عنا سوى عقد من الزمن منذ الآن وكانت هناك دراسات عن العرب في الثمانينيات ، وأخرى تحمل إسقاطات قديمة أيضا عن سنة ألفين خاصة بهذا القطر العربي أو ذاك ، بعض الدراسات أو المقالات بجانب جدتها لاتخلو من الطرافة ، ولا تخلو من مفارقات سوف أشرك القارىء معي في النظر إليها من جديد ، ومقارنة ماكتب فيها بما نحن فيه الآن .

أهل الكهف وأهل الصحافة

العبرة الكامنة في قصة أهل الكهف أنهم بعثوا في زمان غير زمانهم ، وقد تغير عليهم كل شيء بعد ذلك ، المأكل والملبس والناس والمعاملات ، وباختصار فهم لم يستطيعوا التكيف مع الزمن الجديد وفضلوا العودة إلى كهفهم أو إلى موتهم .

ومن ضمن محاولات الصحافة العربية – المبكرة والقليلة ـــ لإعادة قصة أهل الكهف من جديد ، مأأصدرته مجلة الهلال القاهرية سنة ١٩٥٠ . فقد أصدرت عددا خاصا عن سنة ألفين ، كتب فيه مجموعة كبيرة من الكتاب تراوحت كتاباتهم بين الهزل والجد ، ولكن بعض فقرات مما كتبوه تثير خيال القارىء وتجعله يفكر من جديد فيما يعنيه « تاريخ المستقبل » .

من المقالات اللافتة للنظر ماكتبه المرحوم فكري أباظة وهو الكاتب السياسي الساخر ، كان يتخيل أنه يكتب في أول يناير سنة ٢٠٠٠ ، بعد أن حصل على دواء سماه (الخولوديوم) من صيدلي سويسري صديق ، هذا الإكسير الذي يضيف سنوات طويلة على عمر الإنسان كما تخيل الكاتب يومئذ .

فقد تخيل فكري أباظة قيام ماسماه « الاتحاد المصري العربي » فقال : (إن الاتحاد المصري العربي الذي يضم مصر والسودان وأوغندا وأريتريا والحبشة وشمال إفريقيا والحجاز وسوريا ولبنان وشرق الأردن واليمن والعراق ، يعاني الآن أزمة سياسية ضد الاتحاد السوفييتي ، ولكن بارك الله في العلماء المصريين الذين اخترعوا القنابل الطائرة من غير محرك ولا قائد والتي تصل إلى مسافات شاسعة ولا ينتظر أن يكون الروس قد وصلوا إلى مثل هذه الاكتشافات أو إلى مايقاومها ويقضي عليها) .

ويقول : (أتصور مصر زعيمة هذا الكيان العظيم « الاتحاد المصري العربي » وقد تأهلت لهذه الزعامة بتضاعف عدد سكانها حتى بلغ ٤٠ مليوناً من النفوس !) . الآن في الثمانينيات أصبح عدد سكان مصر خمسين مليوناً وأكثر !!!

ثم يقول : (نحن الآن في موسم السياحة ، واكتظت الفنادق المنتشرة على طول جبل المقطم بالسياح ، والإقبال شديد على القهوات والكباريهات والمسارح ودور السينما المنتشرة في غابات المقطم الأخضر اليانع) .

أما أطرف ما كتبه المرحوم أباظة في هذا الخصوص فقوله : (أعارض أشد المعارضة في القرض الذي اعتزمت حكومة مصر أن تقرضه لبريطانيا ، فالمبلغ جسيم ، وحقيقة أن ميزانية الدولة بلغت خمسمائة مليون من الجنيهات ، وبلغ الاحتياطي مائتي مليون ، إلا أن أمام مصر مشروعات خطيرة لتعمير الإقليم الجنوبي حتى خط الاستواء ، فضلا عن أن الضمانات التي عرضتها انجلترا ضمانات ضعيفة غير موثوق بها ..)

وبالمناسبة فإن إجمالي الدخل القومي المصري في موازنة ١٩٨٨ ــ ١٩٨٩ قد بلغ ما يقرب من ٢٤ مليارا من الجنيهات !!

وصول الإنسان إلى القمر

المرحوم الدكتور محمد عوض محمد كتب سنة ١٩٥٣ عن الأرض كما يراها سنة ٢٠٠٠ ، فقال : (وقد بدأ الناس يتحدثون عن إمكان وصول الإنسان إلى القمر ، وأن هذا الحلم الذي كان وهماً سيغدو حقيقة مؤكدة في عشرات السنين المقبلة) .

ويقول في موضع آخر : (وسكان العالم اليوم يتجاوزون ألفين من الملايين وقد يصلون في سنة ٢٠١٣ إلى ضعف هذا العدد) .

لقد وصل الإنسان إلى القمر عام ١٩٦٩ أي قبل التاريخ الذي حدده الكاتب بعشرات السنين ، وكذلك تجاوز عدد سكان العالم التوقع الذي قال به فوصل إلى خمسة مليارات نسمة ، ونحن ما نزال في عام ١٩٨٩ .. !

ونشرت الهلال لأحد الكتاب الإنجليز سنة ١٩٥٠ مقالا بعنوان « العالم بعد نصف قرن » نقتطف منه ما يلي : (وسوف يكون التلفزيون بعد خمسين عاماً شيئا قديماً وشائعا شيوع الماء والكهرباء في الوقت الحاضر ، وسيكون بعض أجهزته من الصغر بحيث يستطيع المرء أن يحملها معه في نزهاته ، هذا إلى أن أكثر الناس سوف يحملون في جيوبهم أنابيب صغيرة في حجم السيجارة يستعملونها للاتصال التليفوني في بيوتهم أو مكاتبهم) .

ويقول في موضع آخر : (إن أحفادنا سينظرون إلينا نظرة رثاء ، وسوف يدهشون حينما يطالعون الكتب ويقفون على أحوالنا الاجتماعية . ومن الأشياء التي ستثير دهشتهم أن الفقر كان يخيم على كثير منا ، وأن بعضنا ماتوا جوعاً بينما الطبيعة من حولنا حافلة بالخيرات ، وسوف يرثون لحال آلاف من موتانا متأثرين بأمراض أصبح قهرها ومقاومتها عندهم من أبرز الأشياء ، كما يرثون لحال الكثير منا وقفوا مكتوفي الأيدي أمام دمامتهم وعاشوا حتى ماتوا بأجساد مشوهة ، وآذان كآذان الحمير .. وعيونهم وأنوفهم تثير سخرية الناظرين !) .

أما محمد العشماوي باشا ــ وزير المعارف المصري آنذاك ــ فقد افتتح عدد الهلال الخاص لسنة ٢٠٠٠ بمقال عن ثقافتنا سنة ٢٠٠٠ ، توقع فيه أن يدفن آخر رجل أمي في مصر في ذلك العام ! .

هذا غيض من فيض من كتابات الهلال في عددها ليناير ١٩٥٠ الذي كان مخصصا للحديث عن سنة ألفين ، أما عددها ليناير ١٩٥٣ فقد خصص جزء منه للحديث عن مصر والعالم بعد ستين سنة .

على الرغم من خيال الكتاب ، الجامح في بعض تصوراتهم ، فإن الوقائع التي نعرفها الآن قد اختلفت كل الاختلاف . ولقد كان مطلوبا أن يضع بعضهم تصوره حتى نتمكن الآن من الحكم على ما إذا كان ذاك التخيل قريبا من الواقع أم بعيداً عنه . لقد حكم التفاؤل ذاك الخيال وجاءت الوقائع مختلفة وقاسية . ولكن المحاولة في ذاتها مطلوبة ومرغوبة ، فلولا الخرائط التي رسمها جغرافيو العالم في العصور الوسطى ، والتي كانت أبعد ما تكون عن الدقة وملأى بالأخطاء ، لولا تلك الخرائط ما تمكن معظم الرواد والمكتشفين بعد ذلك أن يعرفوا العالم الذي عرفناه .

ولو قدر لهؤلاء الكتاب الذين توقعوا سنة ألفين بتصورات وردية ورسموا صورا مشرقة لمدن وقرى ومواصلات ومستشفيات حديثة ، لو قدر لهم الخروج من مثواهم الأخير ، كما حدث لأهل الكهف ، هل تراهم يدهشون بما يرون ، أم يعتقدون فترة من الزمن أن ما تركوه كان أفضل ؟.

« العربي » وتوقعاتها

ولنا في « العربي » خبرة أخرى جديدة وطريفة لقراءة المستقبل . ففي يناير ١٩٨٠ طرحت العربي أربعة أسئلة عامة على ستة من الكتاب العرب ومعهم واحد أجنبي ، وكانت الأسئلة هي : هل تقوم الدولة الفلسطينية في الثمانينيات ؟ هل تقوم وحدات عربية ما ؟ هل تقوم حرب عربية إسرائيلية جديدة ؟ هل تنشب حرب عالمية ثالثة ؟

وكان الكتاب السياسيون هم : الدكتور مراد غالب وزير خارجية مصري سابق ، وميشيل جوبير وزير خارجية فرنسي سابق ، وجورج طعمة أستاذ جامعي ومندوب سوريا في الأمم المتحدة سابقاً ، وميشيل أبو جودة ، ومايكل آدمز ، ومنح الصلح .

وقد اتفق الجميع على أنه : لا حرب عالمية ثالثة في الثمانينيات ، واختلفت الإجابات فيما بعد ذلك جزئيا ، فقال مراد غالب بوضوح : (أعتقد أن الثمانينيات ستشهد قيام دولة فلسطينية) ، وفضل ميشيل جوبير أن تكون هناك دولتان ، وقال جورج طعمة : (إن هناك جملة مؤشرات تدفعنا إلى الاعتقاد بأن الثمانينيات ستشهد قيام دولة فلسطينية) وكذلك اعتقد مايكل آدمز ، أما منح الصلح فقد أفاض في الموضوع بقوله : (وقد يوافق المجتمع الدولي على مبدأ وجود دولة فلسطينية ولكنه سيرفق الموافقة على هذا المبدأ بإصراره على تحقيق ضمانات فلسطينية وعربية دولية « لإسرائيل » مما سيعمل على تأجيل قيام الدولة إلى أواخر الثمانينيات ، لأن الضمانات ستكون من النوع الثقيل على العرب ...) .

لقد أوشكت الثمانينيات على الانقضاء ، وحتى الآن ــ وعلى الرغم من التفاؤل في أكثر من مكان ــ لم تقم الدولة الفلسطينية على أرض فلسطينية ، ومن الجسارة أن نتحدث عنها في التسعينيات أيضا ، وهذا مثال آخر على جرأة طرح التوقعات المستقبلية وجرأة الإجابة عنها أيضا .

تعتبر الأدبيات التي تتحدث عن المستقبل في الوطن العربي– كما قلت – أدبيات حديثة وقليلة في الوقت نفسه ، وبعضها يحمل سيناريوهات متعددة ومختلفة . ولعل المحاولة الأهم بهذا الخصوص هي مانشره مركز دراسات الوحدة العربية ، الذي صدرت عنه في نهاية العام الماضي تلك الدراسة الضخمة التى يجب أن يعنى بها كل مفكر وقائد رأي عربي ، وأن تلخص التلخيص الوافي لمتخذي القرار وأن تضع أمام أعيننا الخيارات وتوضح العقبات الكأداء ، إن نحن تجاهلنا مايدور حولنا أو تركنا الحبل على الغارب وجعلنا شعارنا « اليوم خمر وغدا أمر » !

وقد سميت الدراسة « مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي » وقد عني به مركز دراسات الوحدة العربية ، ونشر في نهاية العام الماضي تقريره النهائي بعنوان « مستقبل الأمة العربية .. التحديات والخيارات » وفي سفر ضخم وأتبعه كتابين كبيرين عن محورين من محاور المشروع ، هذا عدا نشره عددا من الدراسات الفرعية التي استندت إليها دراسة محاور المشروع الذي استغرق مايقرب من سبع سنوات وجاءت نتائجه محصلة لدراسات ومناقشات جادة خصبة ساهمت فيها عقول عربية مفكرة في مختلف التخصصات ومن مدارس فكرية متنوعة .

ولأن المستقبل ليس قدرا محددا مسبقا ، أو تحدده قوى غير معلومة وغير قابلة للتطبيع والتشكيل ، فقد هدف المشروع إلى تحقيق عدد من الأغراض المباشرة وغير المباشرة هي :

تحديد الاختيارات والمسارات المستقبلية للوطن العربي ، وذلك « باستطلاع مسارات بديلة لمستقبل الوطن العربي ، انطلاقا من دراسة الواقع العربي بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والحضارية ، وبالقدر الذي يخدم إمكانية التوصل إلى الوضع المرغوب فيه في أوائل القرن الواحد والعشرين » . وكانت سنة ٢٠١٥ بالتحديد هي المدى الذي اختار فريق البحث التوقف عنده لاعتبارات حاكمة .

بدائل وخيارات

والمشروع يسعى إلى تبيان أن « الواقع العربي الحالي بكل سلبياته ، ليس قدرا مكتوبا لايمكن الفكاك منه وأن هناك بدائل مختلفة للمستقبل العربي ، وهناك خيارات ، وأننا نستطيع أن نحدد مستقبلنا تبعا لإرادتنا وقدرتنا ورغبتنا في دفع الثمن المطلوب للمستقبل المرغوب فيه » .

وبالإضافة إلى دراسة الواقع تأتي محاولة استخدام أفضل المنهجيات العلمية المتاحة للحصر وللدراسات البديلة للمستقبل العربي « بهدف الوصول إلى منهجية عربية للاستشراف ، تساعد في توظيفها وتطويرها مستقبل دراسات مماثلة » .

واستهدف المشروع أيضا أن يخلف وراءه قاعدة بيانات أومعلومات ، ومناهج وأساليب للتنبؤ وللتشابكات الشاملة يمكن أن يستفاد منها في جميع أغراض التحليل والتقويم المختلفة ، وبناء مشاهد أخرى إضافية ، وتساعد هذه القاعدة العلمية في تزويد الباحثين العرب بما كان يصعب عليهم الحصول عليه من قبل وإلى خلق الاهتمام وتوسيعه للدراسات المستقبلية بين المفكرين وصانعي القرار في الوطن العربي ، حيث تساعدهم هذه الدراسات – والدراسات المناظرة – في معالجة الأزمات التي تعاني منها أقطارهم في إطار أوسع وأرحب .

لذلك يتوجه فريق البحث بنتائج الدراسة بالاضافة إلى المواطن العربي العادي أيا كان موقعه ، إلى ثلاث قوى يعتقد أنها معنية بالأمر لدرجة أكبر من غيرها ، أولاها « المواطنون العرب » وقواهم المنظمة التي تسعى إلى خلق مستقبل أفضل والثانية « النخبات الحاكمة والقائمون على إدارة المؤسسات الرسمية في الوطن العربي بهدف التبصير والترشيد والعقلانية في إدارة الملك وشئون الرعية » .

وتحقيقا لهذه الأهداف فقد اختار فريق البحث منهجا ، حاولوا فيه أن يكون متسما بالشمول وبمحاولة الوصول إلى تنبؤات مشروطة بعيدة المدى ، وإلى تصورات متباينة للمشاهد الممكنة والمحتملة للمستقبل العربي ، خلال الفترة الزمنية للبحث ، بحيث يمكن أن تساعد العقل والوعي العربي في تصوراته لبرامجه المستقبلية وعلى الحسم في الخيارات المتاحة أمامه .

ولأن عملية استشراف المستقبل بالنهج الذي سار عليه فريق البحث ليست « إصدار نبوءات » لأن النبوءة تستند إلى فكرة سائدة بأن المستقبل أمر محدد سلفا والمطلوب هو الكشف عنه ، وهذا مجاله الاقتناع والممارسات الفردية وليس البحث العلمي الذي يرى مظاهر الحياة متشابكة ومتراكمة ».

وهي ليست « بتخطيط طويل المدى » لأن التخطيط هو تدخل واع للصياغة والتوجيه من قبل إرادة بعينها تملك إمكانات التسيير وخلق الظروف المواتية .

لذلك كان لجوء فريق البحث إلى مجموعة تنبؤات مشروطة أو مشاهد مستقبلية (سيناريوهات) تفترض الأكثر توقعا تارة ، والمأمول فيه تارة أخرى ، بحيث يتم تشريح كل جزئيات المجتمع (القطري أو الإقليمي أو العربي) في فترة زمنية قصيرة كمجتمع حالي أو مأمول فيه كخطوة أولى ، ثم التعبير عن هذا النسق الشامل في صورة أنساق فرعية (اقتصادية واجتماعية وسياسية) بظواهرها الحالية والمستقبليات والتفاعلات بين هذه الأنساق الفرعية ، ثم تأتي الخطوة الأخيرة وهي استخدام هذا النسق للوصول إلى التداعيات المستقبلية لكل مشهد .

مشاهد مستقبلية بديلة

وقد شملت خطة البحث المكونات التالية :

١ – **المحاور المضمونية** : وتتكون من ثلاثة محاور : المحور الأول : المجتمع والدولة ، وهو يبحث في مضمون الكيان الذي يراد الاستشراف بشأنه بمكونيه الأساسيين المجتمع والدولة . والمحور الثاني : التنمية العربية ، ويعنى بالدوافع المحركة للمحور الأول . أما الثالث فيعنى بموقع هذا الكيان ضمن الإطار العالمي ومجموعة العلاقات التي تربطه وتغطي هذه المحاور جميع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

٢– **النمذجة** : وتنطوي على صياغات كمية وكيفية لشبكة التفاعلات بين متغيرات كل محور ، والمحددات الحاكمة في ظل بدائل مختلفة (المشاهد).

٣ – **صياغة مشاهد بديلة لمستقبل الوطن العربي** : وتعتمد هذه الصياغة على

مزيج من الأساليب الحدسية التي تسترشد بخبرة الماضي وتجربة الحاضر والآفاق المعروفة للمستقبل عالميا ، والقدرات العربية الظاهرة أو الكامنة ، والمطالب والآمال التي تتطلع إليها الأقطار العربية ، ومايتصوره المثقفون العرب كبدائل مطروحة أو محتملة ، وأهداف القوى الصديقة أو المعادية للأقطار العربية وقدراتها ، وتمثل حصيلة الصياغة هنا لحظة البدء ، أو فتح الستار بالنسبة لكل مشهد ، أما امتدادات كل مشهد وتفريعاته ، وكذلك المزيد من اختبار أنساقه فيتم خلال المكونين السابقين .

وتم اختيار ثلاثة مشاهد مستقبلية بديلة للوطن العربي انطلاقا من شكل العلاقة فيما بين الأقطار العربية :

الأول : مشهد التجزئة ، ويفترض استمرار الأوضاع الراهنة وهو يمثل المشهد الحالي .

الثاني : مشهد التنسيق والتعاون ، وهو يمثل المنهج الإصلاحي الذي يقوم على أشكال وسيطة من التنسيق والتعاون بين كل أو معظم أقطار الوطن العربي ، تفوق - كما وكيفا - حالات التعاون في المشهد الأول ، بهدف الاستخدام الرشيد والأمثل للموارد العربية المتاحة في اطار المعطيات السياسية الراهنة .

ويمكن أن يأخذ هذا التنسيق شكل التجمعات الإقليمية أو تنسيق عربي عام وظيفي في بعض المجالات المرتبطة بالأمن العربي أو بين انشطة قطاعية معينة

الثالث : مشهد الوحدة العربية ، التي تأخذ شكل الوحدة الاتحادية « الفيدرالية » وتتضمن توحيد مركز صنع القرار السياسي مع احترام التعدد الاجتماعي والثقافي القائم في الوطن العربي ، وتم الربط في هذا المشهد بين الوحدة الاتحادية وبين الديمقراطية والمشاركة الشعبية ، وبينها وبين الاستقلال ورفض التبعية ، وبينها وبين احترام الأصالة الحضارية والثقافية للأمة .

تتوقع تلك الدراسة ثلاثة مسارات رئيسية للوطن العربي في المستقبل : أن يسير كما هو الآن ، أو أن يتوجه إلي شكل من أشكال التعاون واضعا نصب عينيه المصلحة العليا المشتركة أو أن يذهب في التعاون إلى درجة أبعد من درجات الوحدة التي تفضلها الدراسة ، وتعتقد أنها المخرج الوحيد لاجتياز عنق الزجاجة ، والمأزق

العربي الحالي ، وتتحدث الدراسة عن الخمائر الكثيرة الكامنة في نسيج المجتمع العربي أو التي تتشكل الآن به .

● ● ●

إن هذه المساهمة العلمية الجادة – مع غيرها من مساهمات سابقة – يجب أن يعنى بها كل المفكرين وقادة الرأي في وطننا العربي ، كما يجب أن تكون تحت نظر متخذي القرار في أقطارنا العربية حتى يسترشدوا بنتائجها عند إصدارهم قراراتهم .

إن هذه الدراسة – وغيرها – تؤكد حقيقتين لا أظن أن أحدا يختلف مع تلك الدراسات حولهما ، أولاهما أن الوضع العربي القائم هو وضع مترد جدا ، لدرجة ربما لم يسبق لها مثيل منذ أن حصلت الدوله القطرية على استقلالها ، وثانيتهما أن هناك إمكانيات واقعية لتغير هذا الوضع إلى ماهو أفضل قبل أن يتحول إلى ما هو أسوأ .

إن مسئولية جيلنا في حدها الأدنى هي وقف هذا التردي ، ومسئولية جيلنا في حدها المتوسط هي أن نتجاوز هذه العقبات . إن الإمكانيات وكذلك الاحتمالات غير محدودة ، وعلينا فقط أن نقرأ تاريخ المستقبل قراءة واعية .

العربي — العدد ٣٦٤ — مارس ١٩٨٩



التجمعـات العـربيّــة

تحديات التحوّل من الوجود بالشكل إلى الوجود بالفعل

﴿ وكانَ الإنسانُ أكثرَ شيءٍ جَدَلاً ﴾ صدق الله العظيم
(الكهف ــ ٥٤) .

لقد جادلنا طويلاً وسوف نجادل في أمور كثيرة من بينها الوحدة العربية ، فما أن وقعت اتفاقيات اتحاد المغرب العربي بين الدول العربية الخمس في الشمال العربي الإفريقي في ١٧ فبراير الماضي ، وكذلك مجلس التعاون العربي بين الدول الأربع المشرقية في ١٦ فبراير الماضي ، حتى ثار جدل كبير في الصحافة العربية ، حول الموضوع الأقرب إلى القلب : الوحدة العربية .

انقسم محدثو هذا النقاش إلى متفائلين بشدة ، ومتشائمين بشدة أيضا ، وواقفين على درجات بين هؤلاء وأولئك ، ولحقت هاتان الخطوتان خطوة سبقتهما في التاريخ في بداية هذا العقد ، وهي قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو / آيار سنة ١٩٨١ .

ولا سبيل هنا إلى إضافة بعض التأييد أو التحسب إلى هذه الخطوات العربية ، فذلك قد حدث بالفعل ، وما يمكن أن يناقش في رأيي هنا هو بعض التوجهات العامة لهذه الخطوات التكاملية إن صح التعبير .

بادىء ذي بدء ، لا يستطيع أحد ، وهو ينظر إلى هذه التجمعات الثلاثة بشكل عقلاني وواقعي ، إلا أن يباركها ، فالتقارب العربي ــ وإن لم يؤد إلى وحدة كما كان

يرغب كثيرون في عقود النهوض العربي منذ بضع سنين خلت — إلا أن هذه التجمعات على الأقل تشكل تحولاً من حيث النوع ، من الوهدة التى أصابت الأمة العربية في سنواتها السياسية العجاف ، وهي الخمس عشرة سنة الماضية .

قبل سنوات قليلة لم يكن أشد المتفائلين يتصور أن يحدث تقارب — بهذه السرعة — لتكون تجمعات عربية تشدد على ما يجمعها أكثر مما يفرقها ، وتختط خططا وبرامج تقرب يوم اندماجها المرجو .

في السنتين الأخيرتين فقط شاهدنا هذا القبول العقلاني بالواقع ، ومحاولة تطويره إلى الأفضل .

مباركة التقارب العربي في أشكاله المختلفة تجعلنا أمام مسئولية كبيرة ، وهي محاولة المساهمة في تطوير هذه العلاقات العربية / العربية ، ويمكن أن نفعل ذلك من خلال مناقشة خمسة محاور رئيسية :

المحور الأول : الحيرة حول ظاهرة الوحدة

إن الغموض في مفهوم التوحد أو التكامل أو التعاون ، قد سبب — وما يزال — الكثير من المعوقات في بناء هذا التعاون أو التكامل ، فالبعض يعتقد أنه (وحدة) ، وأي نقص في الأداء لما يتصوره يسحبه من رصيد موقفه المؤيد للوحدة ، وبالتالي يخرج بموقف سلبي ، والبعض الآخر يعتبره مجرد (تعاون) ونصوصاً على الورق ، وبالتالي — خاصة إذا كان في مكان يستطيع به أن يؤثر على مسيرة هذا التعاون — فإنه لا يبذل الجهد ولا الفعل ولا الابتكار لتطوير ما هو موجود .

خلاصة القول في هذا المقام أن تحقيق برنامج التقارب كما يراه كثيرون ، في البرامج الثلاثة المطروحة — مجلس التعاون في الخليج العربي ، أو مجلس التعاون العربي ، أو اتحاد المغرب العربي — يبعد عن واقع الظاهرة ليعالج رغبات ذاتية ، سلبية أو إيجابية .

فكرة الوحدة العربية الشاملة أو الجزئية التي طرحت في أكثر من مقام ، ومن

أكثر من دولة بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت وقتئذ واضحة المعالم ، حيث لعبت دوراً تحريضياً في المشرق العربي أو المغرب العربي ضد الاستعمار الأجنبي ، وطرحت كنقيض له ، أما فكرة تعاون مجموعة دول عربية بعضها مع بعض بعد الاستقلال فلم تقبل كظاهرة ، بل هوجمت أكثر من مرة ، وكان مهاجمو الظاهرة ينطلقون من تصور مثالي لفكرة الوحدة العربية ، فالوحدة الكاملة أو الرفض ، وكان هذا الموقف ناتجاً عن تصور مثالي ليس له علاقة بالواقع .

في العقدين الأخيرين فقط دار الحديث النظري عن إمكانية إيجاد تجمعات عربية تعاونية ، وكانت محاوره في الخليج والجزيرة ، ووادي النيل ، والشام التاريخية ، والشمال العربي الإفريقي ، كما تصوره أكثر من مفكر وكاتب .

طرحت هذه الأفكار في تجمعات المثقفين ، وفي بعض الدراسات الخاصة التي تناولت شئون الوحدة وشجونها ، ولكن حتى هذه الأفكار كان ينظر إليها بحذر ، وسبب ذلك الحذر كما قلت ما خلفته فكرة الوحدة العربية المثالية من الخليج إلى المحيط ، النظرة التي كانت ترى العالم (كما يجب أن يكون) لا كما يتحول و (كما يمكن أن يكون) .

التعامل مع الواقع من أجل تطويره ، وحساب الزمن ، والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية ، لا يمكن القفز عليها ، وكما أن الفرد لا يستطيع القفز فوق زمانه ، فكذلك الفكرة أو النموذج لا يمكن تجاوز الزمان الذي تعمل فيه .

لهذه الأسباب اتسمت ظاهرة الوحدة أو التعاون أو التكامل بغموض معرفي ، اختلط فيه « وهم السيادة على الواقع » ، مع « حقيقة السيادة عليه » ، فظل الإنسان العربي حائراً على أقل تقدير .

المحور الثاني : الموقف السلبي للجماهير العربية

زادت حيرة الإنسان العربي ، بعد أن شهد في عقود طويلة من الزمن — في تاريخه الحديث — سلسلة التجارب الفاشلة لمحاولة التجمع والتآلف بين دول عربية ، كان طابعها الأعم مبادرات فردية ، وقرارات عفوية ، ويكاد الإنسان أن يخلط بين

قيام بعض هذه التجارب والمحاولات وبين فشلها ، من كثرة ما أعلنت وقامت لفترة ثم تلاشت بمثل سهولة إعلانها ، وكان الهدف هو الوحدة العربية ، ولكن الهدف الذي يتحقق بالفعل بعد عمرها القصير هوالمرارة التي تبقى لدى الفئات العريضة من الناس ، وتترك إحساساً نفسياً غامراً بأن الجمهور ـــ النخبة منه والعامة ـــ قد فقد سيطرته على الأحداث . بعض هذه التجارب والمحاولات أسست على قواعد ومبررات إيجابية ، وبعضها اعتمد على المصادفة والظرفية ، وعندما زال ذلك الظرف تلاشت تلك التجارب في الهواء دون حتى ناعٍ ينعيها .

من هنا جاء الموقف اللامبالي الذي قابل به الجمهور العربي العريض ـــ وما يزال يقابل به ـــ إعلانات التعاون والتكامل والتوحد .

المحور الثالث : قيام المؤسّسات المشتركة للتكامل والتعاون

هذا الموقف السلبي ـــ الموصوف آنفاً ـــ يحتاج تغييره إلى محاولة جادة لتعبئة الطاقات باتجاه دعم المشاريع الجديدة ، ولا شك أن الجماهير العربية قد لمست جدية معقولة في المشاريع الثلاثة المطروحة ، ففي الخليج كانت هناك تعبئة وعمل جاد لإيصال منافع التعاون النفسية والمادية إلى الجمهور الواسع ، وكذلك استقبل الجمهور العربي في بلاد التعاون الرباعي (مجلس التعاون العربي) ، وكذلك في دول اتحاد المغرب العربي الخمس . عزم الدول على إيجاد تجربة جديدة وفاعلة ، جعل الجماهير تستقبل هذا العزم بالترحاب ، لما بدا من أن هناك جدية في التطبيق ، مع قبول ضمني أن ما سيحدث لا يعني (الانصهار المطلق) ، بل إقامة مؤسسات مشتركة للتكامل والتعاون .

وحتى في هذا الإطار فإن البعض سوف يحاول أن يثير تساؤلاً معقولاً ومقبولاً هو : ماذا عن الأقطار العربية التي لم يشملها بعد أحد التجمعات الثلاثة ؟ هنا ليس بالضرورة إعادة الدروس السابقة في الضدية وردود الفعل ، بل التفهم من جميع الأطراف هو المطلوب . فإن ما ينجح من تعاون في المستقبل يمكن أن يعم خيره ، وليس بالضرورة أيضاً أن في نجاحه حرمان الآخرين . ولكن السؤال سوف يبقى شرعياً ومطروحاً حتى يقوى عود الجامعة العربية ومؤسساتها ، وتجد لها ـــ

كمجموعة ــ علاقة محورية بهذه التجمعات الحالية أو المستقبلية .

واقع الحال يقول لنا : إن هذه التجمعات لا تستطيع أن تقفز على مشكلات الأمة ، وها هو مجلس التعاون ــ أقدم هذه التجمعات تاريخياً ــ ما انفك منشغلا بشئون عربية في لبنان وفلسطين وأماكن أخرى .

المحور الرابع : « عقلنة » التفكير والسلوك

لا بد أيضاً من مناقشة العلاقة بين (المرحلية) التي تبدو في الوثائق الأساسية لهذه التجمعات ، (والتطور والإضافة والبناء) على ما هو موجود ، أي : هل ستبقى هذه التجمعات الإقليمية العربية (متواضعة) في الهياكل والمؤسسات والأهداف ، تحقيقاً لمقولة ناتجة من دروس وتجارب الماضي القائلة : إنه كلما كان المشروع التعاوني متواضعاً ، كانت نسبته من النجاح أعلى ؟ وهل ستظل معادلة تحقيق النجاح لأهداف متواضعة تغطي على إمكانية تحقيق أهداف أفضل وأكثر ؟.

سيظل هذا التساؤل مطروحاً .

من الصعب الإجابة عن هذا التساؤل في الزمن الحاضر ، ولكن طرح الأسئلة يجعلنا ننتبه إلى أهمية الحديث عن التحول من الوجود (بالشكل) إلى الوجود (بالفعل) ، فالوجود بالفعل يعني تحقيق منافع ومصالح للناس يشعرون بها ، وهذه المصالح لن تتحقق مثلاً والجميع متمسكون بسيادة قطرية كاملة . أحد أهم عوامل النجاح ــ حتى للأهداف المتواضعة ــ هو التنازل الجزئي عن بعض أشكال السيادة القطرية لصالح السيادة الأوسع ، وذلك يعني خطوات كثيرة ، وقد تكون معقدة ، ولكن التفكير فيها شرعي ومطلوب أيضاً .

وضمن المرحلية والتطور ، تدخل مجموعة أخرى من العوامل ، منها « عقلنة » التفكير والسلوك . ولعل بعض أشكال العقلنة في التفكير والسلوك ما تتجه إليه بعض الدول العربية في المشرق والمغرب ــ اليوم ــ اقتصادياً وسياسياً ، ففي الأول هناك توجه لجعل قوى السوق هي الفاعلة ، أي تحرير العمل الاقتصادي باتجاه تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد ، وسياسياً هناك توجه للتعددية السياسية ، وفي كلا الجانبين فإن ما نحتاج إليه تصور مبتكر ، يؤيده ويدفع إليه رأي عام مستنير .

المحور الخامس : الأطروحات المتباينة في النظرية الوحدوية

أما المحور الخامس والأخير فهو تجاوز العمل الواقعي في التعاون لبعض الأطروحات النظرية التي سادت الفكر العربي في الأربعين سنة الماضية ، وأحسب أن بعضها قد قدم إلينا من تجارب شعوب أخرى غربية في الأساس .

إحدى هذه الأطروحات في النظرية الوحدوية تقول : إن كل (وحدة) أو توجه لها لا بد أن يكون له (قطر قاعدة) ، أي قطر كبير له مواصفات معينة ، يكون القاعدة لدفع هذا التوجه . والأطروحة الأخرى التي استقرت لدى فئات كثيرة من النخبة العربية ، أن الوحدة ، أو التوجه لها ، لا بد لها من زعيم قائد ، له هالة القيادة ، وشخصية « كارزمية » ، توصف شخصيته بنعوت كثيرة فيها الفخامة . هاتان الأطروحتان لم تعودا شروطاً مسبقة ، بل يعتقد البعض في ضوء العقلانية الجديدة أن الزمن قد تجاوزهما .

تلك هي المحاور الخمسة التي يجب ــ في نظري ــ أن نضعها على جدول الأعمال لمناقشة الظاهرة الصحية الجديدة في التجمعات الإقليمية العربية .

المعادلـة الصعبـة

مهما تحدثنا عن التجمعات العربية الإقليمية الجديدة التي ظهرت في هذا العقد ــ وهي ثلاثة ــ لا تخرج مهماتها عن حل قضيتين رئيسيتين ، أولاهما : مواجهة معضلة النمو الاقتصادي والاجتماعي ، وأخراهما : معضلة كسر التبعية ، وأحسب أن كل الوطن العربي مواجه بهاتين المعضلتين ، وما يتفرع منهما من قضايا .

أمام هذه المعادلة تتفرع قضايا الأمة العربية إلى درجة البقاء أو الفناء بالمعنى العام للعبارة .

وقد ظهر الاهتمام بهذه القضايا في معظم وثائق التجمعات العربية ، ومن أقدم هذه الوثائق البيان الختامي الأول لاجتماع قمة دول (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) الذي عقد في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة ، في ٢٦ مايو ١٩٨١ .

لقد أعلن المجتمعون أن مطلب الاستقرار والأمن في الخليج الذي يسعى مجلس التعاون لتبنيه ليس مطلوباً لذاته ، وإنما لتمكين هذه الدول من (العمل التنموي) ، كما أن « ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط ... وبتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ... » .

وفي متن النص الكامل لاتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي الذي صدر في بغداد ، في السادس عشر من فبراير الماضي ، ما نصه : « خلق تجمعات اقتصادية توفر للدول المنتمية لها ظروفاً أفضل لحماية مصالحها وتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي ... » .

تحقيق التنمية إذن أحد الهواجس الرئيسية التي تقابلنا نحن العرب ، في ضوء التكتلات الإقليمية العالمية . والمؤكد أن تراجع المداخيل في المواد الخام المصدرة من أرضنا ، وعلى رأسها النفط وتراكم الديون الدولية على كثير من دولنا ، وتعاظم خدمة الدين التي تمتص قدراً متزايداً من عائدات التصدير ، يؤديان إلى بطء عام في الاستثمار إلى درجة تدخل المؤسسات الدولية في بعض دولنا الأخرى ، لتسخير اقتصاديات هذه الدول الضعيفة أصلاً لتغليب خدمة الدين العالمي على أي أولوية من الأولويات الاقتصادية الأخرى ، في الوقت الذي يزداد فيه ما يصرف على السلاح ، نتيجة تهديدات إقليمية حقيقية ، وفي الوقت الذي تفرض فيه قيود على أشكال من الاستهلاك الداخلي الذي يفاقم المشكلات الاجتماعية ، نتيجة زيادة في عدد السكان وتكدس المدن وتعطل المتعلمين .

كل هذه الهواجس يمكن ترجمتها بسهولة إلى أرقام تنطبق على معظم أقطارنا العربية . وهي حلقة كاملة الاستدارة ، فالوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور يمكن أن يؤثر فى السلام الاجتماعي ، عن طريق انتهازية سياسية لبعض دعاة التطرف ، الذين لا يملكون حلولاً فعلية لهذه المعضلات ، بل يملكون حجماً لفظياً للإطاحة بالسلام الاجتماعي .

بين التكامل والتبعيّة

في التكامل إذن، مهما تواضعت أهدافه، بعض المخارج المعقولة لهذه المعضلات، إلا أن الطريق إلى ذلك ليس سهلاً ولا هو قريب، لكنه الطريق الصحيح فقط ـــ وهو التكامل ـــ الذي يحقق أولاً نبذ الفتنة والشقاق بين العرب، وإنهاء الحرب الأهلية، وتعزيز الجبهة العربية، وتحويل الإمكانيات ـــ القليلة أصلاً ـــ لخدمة أولويات التنمية.

الطرف الآخر من المعادلة الصعبة هو معضلة « التبعية »، وليس المعنى المراد هنا اصطلاحاً خاصاً بها مفرغاً من محتواه، إنما يعني أول ما يعني الضعف المشاهد في القدرات التبادلية بين الأقطار العربية، فإن ما يصدر من قطر عربي إلى قطر عربي آخر من منتجات صناعية أو زراعية أو خدمية، لا يساوي إلا نسبة ضئيلة مما يستورده هذا القطر العربي أو ذاك من خارج الوطن العربي، فالتبعية بهذا المعنى رهن الاقتصاديات المحلية للخارج.

فأقطار المغرب العربي الأوسط (المغرب، تونس، الجزائر) على سبيل المثال، لم تزد المبادلات التجارية بينها على أكثر من ٣ ٪ من التجارة الخارجية، وكان جل مبادلاتها التجارية مع أوربا – وخاصة فرنسا – وبقية دول العالم.

وفي ضوء قرب انغلاق أوربا على نفسها في سنة ١٩٩٢، والدخول الكامل لكل من البرتغال وإسبانيا إلى حظيرة السوق الأوربية المشتركة، وهي الدول التي تشابه منتجاتها ـــ خاصة الزراعية وبعض مصنعاتها ـــ منتجات أقطار مثل المغرب وتونس، فإن التجمع الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي سوف يتيح لها ظروفاً أفضل ـــ على الأقل من حيث اقتصاديات الحجم ـــ وأن تواجه تلك التبعيَة الاقتصادية، وتدخل في تفاوض من موقع أقوى مع جاراتها الشماليات في البحر الأبيض المتوسط.

من القضايا الأخرى المهمة التي لا يمكن حلها حلاً مقبولاً إلا بالتواجد الأوسع، قضية الأمن القومي، قضية الدفاع عن هذه الأقطار، فقد أثبتت التجربة العملية في السنوات الأخيرة دون أدنى شك أهمية التعاون الدفاعي المشترك.

ببساطة شديدة فإن تنوع السلاح الحديث وتكلفته وكميته والجهد الذي يبذل للتدريب عليه ، عدا المشكلات (اللوجستيكية) ، وكذلك الموارد المتاحة ، والإمكانات المالية والبشرية والجغرافية ، لا تسمح بأن يتحمل ذلك أي قطر عربي على حدة .

الأمن العربي لا يجدي تفكيكه إلى سياسات وطنية محلية ، لأن مجموع هذه الجهود منفصلة ، لا يؤدي إلى إشباع حاجات الأمن القومي مجمعاً . مثل قضايا الدفاع بالضبط قضايا البحث العلمي ونقل التقنية أو استنباتها وقضايا أخرى ، ليس لها حل إلا بالجهود الأوسع .

تلك هي بعض إشكاليات المعادلة الصعبة ، التنمية والتبعية وما يتفرع منهما ، وهي إشكاليات لا تواجه بعض الأقطار ، ولكنها تواجهنا جميعا ، سواء كنا في داخل تجمع عربي ــ قائم أو سوف يقوم في المستقبل ــ أو خارجه .

مصباح علاء الدين

من الضروري التنبه إلى أن هذه المشكلات التي تواجهنا ــ على امتداد الوطن العربي ــ لن تحل لمجرد أن هناك تجمعاً إقليميا ، فالتجمع هو الشكل ، ولكن يجب أن يأخذ معناه ومساره من السياسات الجادة التي يمكن أن تطبق . كذلك من الضروري عدم الاكتفاء بالطريقة الاحتفالية التي قابل بها بعضنا ظهور هذه التجمعات على سطح الحياة السياسية العربية ، فهناك أقطار عربية خارج هذه التجمعات ، من الضرورة القصوى ألا تشعر ــ بشكل حقيقي أو متخيل ــ أن هذه التجمعات ، خاصة بعدما أصبحت أكثر من واحد ، موجهة ضد البعض .

ما يجب أن يسود ويصل إلى إقناع العامة قبل الخاصة ، أن هذا التعاون وذلك الاتحاد ما هو إلا لتحقيق المصلحة ، وليس موجهاً ضد أحد ، وهو ليس لمصلحة العرب فقط ، بل لمصالح كثيرين غيرهم .

الذي أمامنا حتى الآن هو مجموعة من المقاصد الشريفة ، وتصريحات يحدوها الأمل ، ومؤسسات في سبيل التكوين ، ومشكلات حقيقية يراها القاصي والداني ،

وأعوام طويلة من التردد والتراجع ، وسؤال كبير : كيف يمكن الوثوق بالمشاريع الكبيرة الواعدة ؟

ألم أنقل لكم في البداية قوله جلت قدرته : « وكانَ الإنسانُ أكثرَ شيءٍ جَدَلاً » صدق الله العظيم .

العربي ـ العدد ٣٦٥ ـ أبريل ١٩٨٩ م



فـي لبنـان المعـذب :
علينا أن نقلع شوكنا بأيدينا

لا أستطيع أن أنسى – وأنا أكتب هذا الحديث – مجموعة من صور العذاب في لبنان ، من بينها صورة لا تبرح الذاكرة ، وأحسبها لن تبرح ذاكرتي فترة طويلة ، الصورة لطفلة لم تتجاوز السابعة من عمرها ، تضع رجلا فوق رجل ، وهي جالسة على سرير في مستشفى ، إحدى قدميها مقطوعة ، ومغلفة بشاش أبيض ، ظهرت عليه بقع دم حمراء ، والطفلة تبتسم بعناء ، وقد لا تعرف في هذه السن المبكرة معنى تلك العاهة الدائمة ، ولكنها ستبقى معها ما عاشت بعد ذلك . هذه الصورة من عشرات ، بل مئات الصور التي شاهدناها ونشاهدها كل يوم منقولة من لبنان المعذب ، وأينما نلتفت نجد خبرا أو مقالا عن لبنان ، ويضج اللبنانيون بالحيرة والألم ، وتسير الحرب الأهلية هناك بكل خصائصها وسوءاتها ، كأن أحدا لا يسمع ، وكأن أحدا لا يرى .

في محاولة إيجاد مخارج لهذه المعضلة المستمرة ، وإيجاد حلول منطقية لحرب أهلية غير منطقية ، تدخل عامها الخامس عشر ، يقف كثير من الرجال ذوي الخبرة والشأن بعيدين مترددين عن الولوج في هذا الخضم السياسي ، فللحرب ذيول وآلام ، لا يمكن أن يتحملها بشر ، وقلوب العرب ــ كل العرب ــ تتقطع يوميا وهي تسمع وتشاهد ما يحل بلبنان ، هذا البلد الذي كنا ننعته بطائر الفينيق الذي ينبعث من رماده منذ سنوات قليلة ، والذي كان كثير منا يحلم « بمرقد عنزة » على ثراه ، يتحول إلى جحيم حرب ، وينتقل من واحة غناء وبلد ساحر ، إلى ساحة دمار شرس ، لا يوفر الطفل أو المرأة أو العجوز ، فالمواطن اللبناني اليوم ــ من رجل وامرأة وطفل ــ إما قتل واستراح ، أو أنه جريح أو معاق أو مهجر في وطنه ، أو هائم على

وجهه في بقاع الأرض المترامية . بلد الفرص الاقتصادية المتاحة للثراء أصبح اقتصاده شبه منهار ، وبلد التعايش سقط في براثن الحقد الأعمى .

لقد تغير كل شيء في لبنان خلال الخمس عشرة سنة الماضية ، تغيرت التحالفات واختلفت وتناقضت ، وأطلقت عشرات المبادرات ، وفشلت أو أُفشلت ، ومات بعدها وعانى عشرات الألوف من اللبنانيين وغيرهم ، والذي لم يتغير في لبنان حتى الساعة هو حقيقة واحدة ، ألا وهي استمرار الحرب الأهلية ، واستمرار معاناة المواطن العادي الذي دفع — وما يزال يدفع — ثمنا باهظا لهذه الحياة ، أو قل للمخاطرة بهذه الحياة ، إن كان في المخابىء ، أو في الطرقات وهو يركض لتأمين لقمة الخبز لعياله ، أو الموت البطيء في المنافي والمهاجر .

لقد دخل اللبنانيون التاريخ من أكثر من باب ، ولكن أبشع تلك الأبواب حربهم الأهلية هذه ، فقد قامت الحروب الأهلية التي عرفها التاريخ الحديث منذ الحرب الأهلية الأمريكية في القرن الماضي ، مرورا بالحرب الأهلية الأسبانية ، والحرب الأهلية في روسيا بعد الثورة البلشفية ، وكذلك في الصين في منتصف هذا القرن ، وقامت حروب عديدة في العالم الثالث : في كوبا ونيكاراجوا والسلفادور في أمريكا الجنوبية ، وفي نيجيريا وزائير في أفريقيا ، وباكستان وكمبوديا في آسيا ، وأيرلندا الشمالية وقبرص في أوربا . وكل تلك الحروب لم تصل إلى هذه الدرجة من الشقاء ، والشقاق الطائفي والعائلي والاقتصادي والاجتماعي والجغرافي والنفسي ، على مساحة صغيرة ، لا تتعدى ١٠٤٥٢ كم٢ ، وفي مجتمع يضم فقط ثلاثة ملايين ونيفا من البشر ، وعلى هذه الدرجة — أو كان على هذه الدرجة — من مظاهر التقدم المدني والازدهار الاقتصادي . وهذا الأمر يعود — حسب اعتقادنا — إلى عجز الإنسان في لبنان عن التصدي الحقيقي لمشاكله وحلها الحل الأوفق .

الإرادة العربية

قضية في مثل هذا التعقيد تحتاج إلى قلوب وعقول كبيرة لاحتوائها ، ومحاولة فتح قنوات سليمة وسلمية ، كي يتصاعد البخار قبل أن ينفجر القِدْر بما فيه وعلى من حوله . وهنا يجب أن نُذَكّر — بكل العرفان — بالجهود العربية التي ما ان انزاح

عنها خطر الأخطار ، وهو حرب الخليج ، وصمتت المدافع هناك حتى التفتت إلى لبنان ، تتلمس مخرجا لمساعدة مواطنيه ، للخروج من هذا النفق الشرير الذي امتد على مساحة من الزمن . دخل منذ فترة سنته الخامسة عشرة . فمنذ مطلع هذا العام ، وبعد اجتماع وزراء الخارجية العرب في الثاني عشر من يناير المنصرم الذي تم فيه الاتفاق على تشكيل لجنة عربية سداسية ، أنيط بها الاتصال والاستماع ، ثم تقديم تقرير عن الحل الذي يمكن تطبيقه في لبنان للمساعدة على الوصول إلى وفاق وطني لبناني ، وتحقيقا لهذا الغرض قامت هذه اللجنة بعقد اجتماعات عديدة ، واتصلت بالرئاسات اللبنانية السياسية منها والروحية ، وبممثلي الأحزاب والفئات المختلفة * وقد قدر أن يكون رئيسها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ، نائب رئيس الوزراء ، و وزير الخارجية الكويتي الذي أعطاها من خبرته وقدرته التفاوضية الكثير ، وأفادها تصميمه كذلك للوصول بها إلى أهداف ملموسة ، مرتكزا على ما للدبلوماسية الكويتية ــ عبر السنوات الماضية ــ من تجارب ناجحة في معالجة عدد من الأزمات العربية والإقليمية ، والوصول بها إلى ساحل الأمان .

ولقد كان لتلك الأسباب المتمثلة بشخصية الرئيس وخبرته ، وتراث الدبلوماسية الكويتية القائمة على الاتزان والتعقل والحوار ، أكبر الأثر في التوكيد على أن الخلافات العربية ما هي إلا ضعف للعرب وقوة لأعدائهم ، وأن التضامن العربي هو المظلة الأكثر أمانا والأفضل سبيلا .

وهكذا سار الشيخ صباح الأحمد في الأشهر القليلة الماضية للتقليل من الاعتراضات ، ومحاولة تنمية التوافقات ، وطرح الخيارات المناسبة للمصلحة العامة ، معتمدا على رصيد داخلي وإقليمي وعربي وعالمي من الإمكانيات والعلاقات ، حتى لم يعد لبناني معني بالأمر إلا وتوقع خيرا ، وهكذا كان ، فصدرت قرارات مجلس وزراء الخارجية العرب في ٢٨ أبريل الماضي ، مما أعاد الثقة لفتح طريق الوفاق اللبناني . وبدأت قرارات الجامعة العربية تأخذ طريقها إلى التنفيذ في لبنان وهي

* اللجنة مكونة من الكويت (رئيسا) ، وعضوية كل من الإمارات وتونس والأردن والسودان والجزائر ، وكذلك الأمين العام للجامعة العربية .

خطوات افتقدناها منذ زمن طويل . ومهما كان هذا الطريق طويلا ومليئا بالشوك ، فعلينا أن نقتلع شوكنا بأيدينا ، ولا ننتظر من أحد أن يفعل ذلك .

دروس جَديدة في العَلاقات الدوليّة

لو كان الظرف ظرفا آخر ، والزمن زمنا آخر ، لحق لبعض الأطراف التوقع ، أو الأمل في تدخلات عالمية ، من قبل قوى كبيرة أو متوسطة في الشأن اللبناني ، ولكن الظرف والزمن مختلفان ، فعلى مدى الأربع عشرة سنة الماضية حاولت أكثر من قوة خارجية أن تتدخل في لبنان ، وسرعان ما احترقت أصابعها . تم ذلك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، فقد حاولت كل على حدة ، أو بالاتفاق ، التدخل في الشأن اللبناني ، كما حاولت التدخل قوى دولية أخرى ، وإن لم يكن بشكل مباشر ، بل من وراء ستار ، إلا أن محاولاتها جميعها قد باءت بالفشل . فإذا ما أضفنا إلى احتراق الأصابع الذي أصاب القوى الدولية ما يشهده المسرح العالمي من انفراجات في أكثر من مكان ، ومن سياسات جديدة ، أدركنا أن الوصاية صعبة وشاقة ، على من يريد أن يفرضها ، وكذلك على من يعانيها ، بالإضافة إلى التجارب الأخيرة التي أكدت أن التدخل بالقوة لا يمكن أن يحل مشاكل سياسية ، عرقية ، طائفية ، ابتداءً من فيتنام ، مرورا بأفغانستان ، إلى غرانادا وأيرلندا الشمالية وتشاد وانجولا .

أضف إلى ذلك الانفراجات التي سادت سماء الشرق الأوسط وغيره من مناطق التماس منذ فترة . ولعل أبرزها وقف الحرب العراقية الإيرانية ، مروراً بالانسحاب السوفييتي من أفغانستان ، والتطورات الجارية على الساحة الفلسطينية بعد الانتفاضة المجيدة ، ونتائجها السياسية .

هذه الانفراجات ــ وبعضها ليس قليل النتائج والدروس ــ أشاعت جوا من التفاؤل العربي في انفراج أكبر ، على أصعدة كثيرة ، يمكنها أن تقودنا للعودة إلى الأجواء الطبيعية ، وجزء من هذه الأجواء الطبيعية أن يقوم العرب بإحلال إرادتهم محل إرادات الآخرين ، وتقوم مؤسساتهم بدورها الفاعل المتوقع ، وهكذا كان . فمن خلال اللجنة السداسية المنبثقة عن الجامعة العربية ، بدأت الجهود المضنية لدراسة

الوضع في لبنان ، وتقديم اقتراحات وحلول لتطويق الخلاف ، والبدء باتخاذ خطوات عملية في هذا المجال ، فلو تركت الأزمة اللبنانية تتفاعل دون هذا التدخل الحكيم ، لكان أمامنا طريقان ، لا ثالث لهما ، يقودان إلى النتيجة نفسها ، إما زيادة اقتتال اللبنانيين بشراسة أكبر ، يليها تدخل قوى إقليمية غير عربية ، من بينها « إسرائيل » ، أو يؤدي الاقتتال إلى تدخل قوى كبرى ، لمساندة هذا الطرف اللبناني أو ذاك ، وتعريض المنطقة لدورة أخرى من التشابك العالمي ، وكلا الطريقين يؤديان إلى تفاعل الصراعات ، وتطور الأزمات ، حتى تصيب بشرورها الأقربين والأبعدين من العرب ، مما يدخلنا في دوامة عدم الاستقرار من جديد .

لذلك فإن النتائج التي توصلت إليها اللجنة السداسية ، بجهد وإصرار من رجل سياسة له ميراث وثقل مثل صباح الأحمد ، قد فتحت آفاق الحلول ، على الرغم من العقبات والصعوبات الكأداء التي واجهت اللجنة ، مما يمكن أن يساعد على وقف هذا الاستنزاف من الموارد الاقتصادية والبشرية والمعنوية ، ويجنب المنطقة دورة أخرى من العنف والعنف المضاد ، فتدمير لبنان يعني تدميراً لصيغة تعايش في مجتمع تعددي ، لبنان مثاله ، لكنه ليس المثال الوحيد .

وفي السياسة الخارجية ــ كما استقر عليه علم السياسة ــ هناك حوافز وعقوبات . الحوافز هنا أن يذوق اللبنانيون ولبنان الرحمة والأمان ، والعقوبات أن يظل الاقتتال في لبنان سجالاً ينزف فيه لبنان ، وتنزف فيه الأمة العربية ، ويعرض الأمن القومي العربي للخطر الأكيد .

يبدأ بلبنان ولا ينتهي فيه !

الحوار هو أحد الأبواب الرئيسية الذي يمكن أن يذوق لبنان من خلاله الرحمة .

فوجوب التحاور عند الاختلاف أحد المحاور الرئيسية المطروحة في عالمنا المعاصر ، والمطلوبة بخاصة في وطننا العربي ، والحوار على الاختلاف يبدأ بلبنان ولا ينتهي فيه ، سواء كان هذا الاختلاف مذهبياً أو طائفياً أو غير ذلك . وسيظل التحاور عند الاختلاف هو إحدى القضايا التي يتوجب علينا جميعاً أن نواجهها في السنوات القليلة القادمة .

إن سقوط لبنان « الوطن » لا يعوضه شيء ، ولا يُبرر تحت أي ظرف أن يقوم أبناء الوطن الواحد بتدمير وطنهم ، بسبب عطب في نظامه السياسي ، فتلك جاهلية كبرى ، وذلك هو نتاج التجربة اللبنانية التي نرى أثرها في عيون جميع المشردين اللبنانيين الذين يقول لسان حالهم عن القوى الكبرى ــ بعد تجربة مريرة ــ « إن رضوا عنك ما أفادوك وإن غضبوا عليك ما أضروك » . ولم يبق إلا الخيار العربي والجهد العربي ، فكانت اللجنة السداسية التي كونت رأيا عربيا ضاغطا باتجاه تحريك الموضوع اللبناني . لقد قال لي أحد اللبنانيين الخبراء ، وهو أستاذ في العلوم السياسية ، راقب عمل اللجنة العربية عن كثب : إن صباح الأحمد يريد اختصار المراحل من أجل وفاق اللبنانيين ، فهو مرن ، منفتح ، طبيعي ، صادق ، وما الهجوم على اللجنة وعلى حركتها السريعة من بعض الأطراف إلا دليل على أن الدواء العربي الذي يقدمه رئيسها هو الدواء الناجع .

إن نجاح اللجنة السداسية نجاح للعمل العربي المشترك الموحد ، وقد كان فشلها ــ لا سمح الله ــ سيؤدي إلى نتائج وخيمة ، ربما لا تقتصر على لبنان وحده ، لكنها ستؤثر حتماً حتى على الإنجازات السياسية التي تم تحقيقها على صعيد القضية الفلسطينية .

لقد حققت اللجنة السداسية هدفا مهما ، هو وضع الإشكال اللبناني على جدول الأعمال العربي ، ثم العالمي ، بعد أن كان الجميع ينظرون إلى اقتتال الإخوة هناك نظرة لا مبالية باردة . وأعطت اللبنانيين أملا كبيرا في تحقيق الوفاق في الأيام القادمة ، والمطلوب الآن أن يقوم اللبنانيون بإعادة اكتشاف أنفسهم ، وعليهم قبل كل شيء أن يجروا عملية نقد ذاتي ، بدلا من توجيه النقد إلى الآخرين ، أو نقد بعضهم بعضا .

المستجدّات اللبنانيّة

مفردات الأزمة اللبنانية ــ بتاريخها الحديث والقديم ــ موضوع معاد ، فمنذ الحرب الأهلية في منتصف القرن الماضي تقريبا (حرب ١٨٤٠ ــ ١٨٦٠) ، مرورا بالاستقلال والميثاق الوطني ولبنان الكبير ، وعطفا على التدخلات الفرنسية

والبريطانية والأمريكية و « الإسرائيلية » أخيرا ، وكذلك المداخلات الإقليمية ، كل ذلك مكتوب وموثق ، شبع من قرأ عن لبنان أو اهتم بتاريخه من متابعة تفاصيله ، إلا أن مستجدات الساحة اللبنانية هي الأهم والأكثر لفتا للأنظار ، وهذه المستجدات لا تبدأ ـــ كما يعتقد بعضهم ـــ بحادث « الباص » الأشهر في أبريل ١٩٧٥ ، فلقد فوجىء الكثيرون بهذا الحادث ، وما تلاه من تفجر لأزمة تداخلت فيها قوى كثيرة . ولكن بذور الأزمة كانت أقدم من ذلك . صحيح أن الأسباب المباشرة لتفجر الحرب الأهلية كانت ذاك الحادث ، وصحيح أن هناك عوامل إقليمية (خارجية) ، ساعدت على هذا التفجر ، إلا أن الصحيح أيضا أن هناك عوامل داخلية ، لو لم تكن موجودة ، لما حدث ما حدث في لبنان ، أو على الأقل لما حدث بهذا العنف الشرس ، ولما استمر كل هذا الزمن الطويل . إن العوامل الداخلية الرئيسية التي أدت إلى الانفجار تتمثل في قصور النظام السياسي اللبناني للتواؤم مع المستجدات الاجتماعية في لبنان ، في بلاد تتكون من سبع عشرة طائفة ، سبع منها رئيسية ، يتراوح تمثيلها النسبي بين ٢٩ ٪ و ٤ ٪ من مجموع السكان (تقريبا) .

لقد كان قصور ذاك النظام السياسي عن احتواء المتغيرات والمستجدات ، والمواءمة بين القديم والجديد ، محط تحذير لكثير من العالمين ببواطن الأمور من الكتّاب ، ولقد كان كتّاب مثل : وجيه كوثراني ، إيليا حريق ، غسان سلامة ، مهدي عامل ، د . حسن حمدان ، وآخرين في قائمة طويلة ، لهم السبق في التحذير ، وكانت قراءاتهم لواقع ما كان عليه لبنان تدعوهم لدق ناقوس الخطر ، والتحذير من الانفجار القادم ، دون جدوى حقيقية . وما زال كثير منا لا يقرأ ، وقليل من القراء لدينا يفهمون . واحد من الذين كتبوا بتوسع عن هذا الموضوع هو مايكل هدسون ، أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج تاون في واشنطن الذي أصدر دراسة قبل عشر سنوات من الانفجار المروع تقريبا (١٩٦٨ م) ، وسماها (لبنان : الجمهورية الهشة)* .

* Michal Hudson, The Precarious Republic, Political Modernization in Lebanon, New York, 1968.

فقد لاحظ هدسون أن النظام السياسي في لبنان ينطوي على تعدد غير صحي من أصحاب الأدوار السياسية (أكثر من رأس) ، في غياب الرأس القادر على السيطرة على النظام ككل ، بمعنى غياب السلطة الشرعية التي تستطيع أن تفرض الرأي النهائي إن قام خلاف حاد بين الأطراف المعنية فيه ، بوسائل فعالة ، وتكون قراراتها مقبولة لمعظم الفئات . لقد كان للبنان نظام متعدد الرءوس ، كما لاحظ الكاتب ، وذكر أيضا أن النظام السياسي اللبناني كان في حالة ركود ، ولا يستوعب التطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية والمشاهدة ، ونبه إلى خطورة هذا النوع من عدم التوازن ، حيث تبرز قوى اجتماعية جديدة ، لا تجد لها تعبيراً سياسياً مناسباً داخل النظام ، والنتيجة المنطقية لوضع كهذا أن يتحول العمل السياسي إلى مجموعات لا حصر لها من الضغوط ، والضغوط المضادة ، يؤدي استمرارها إلى صراعات حادة تقود بعد ذلك للجوء إلى القوة ، وهكذا كان . ولم يكن مايكل هدسون وحده هو الذي توصل إلى هذا التحليل ، بل سبقه ولحقه بجانب من ذكرناهم آنفاً كتّاب مثل : حليم بركات ، وعصام نعمان ، وموريس الجميل ، وفؤاد خوري ، وآخرين من قائمة طويلة من الكتّاب والمثقفين اللبنانيين الذين لاحظوا تزايد ضعف حس المواطن اللبناني بالدولة ، والهروب المتزايد من العمل السياسي الحديث في دولة مؤسسات ، إلى اللجوء لأحضان الطائفية والإقطاع السياسي . وحذروا بشدة من تجاهل الإصلاح السياسي والاجتماعي أكثر من اللازم ، حتى لا تفوت الفرص !

هذا التلكؤ السياسي اللبناني ، في ظل من سماهم الرئيس فؤاد شهاب (بأكلة الجبنة) من السياسيين التقليديين الذين أجادوا إخراج الكستناء من النار بأصابع الآخرين — كما يقول المثل الفرنسي — وفي ظل صيغة خاطئة للوفاق الوطني ، كل ذلك قاد داخلياً إلى هذا التفجر وهذا الاقتتال . وسيظل هذا القصور في النظام السياسي قائماً ما ظلت فكرة سيطرة طائفة على بلد لا تأخذ في حسبانها مشاركة الطوائف الأخرى لها مشاركة حقيقية في السلطة والثروة . أي أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنحصر في التوزيع (المادي) للثروة وإنما تمتد إلى التوزيع (المعنوي) للسلطة ، أو بالأحرى مشاركة المواطنين على اختلافهم ، لكونهم مواطنين لا غير في خيرات الوطن وفي إدارته .

ولكن المأزق الذي يواجهه اللبنانيون اليوم ـــ بكل طوائفهم ـــ هو حقيقة بسيطة ، مفادها أنه بعد كل هذا الاقتتال فإن الرصاص والقنابل والتفجيرات في النهاية لا تأتي بحل مرض ، بل قد تأتي بحل قاهر ، لكنه ليس مرضياً ، وقد تقبله بعض الأطراف الآن اضطراراً ، ثم ينقلب الأمر إلى ضده إذا توافرت ظروف أخرى ، وصفحات الحرب الأهلية اللبنانية ، عندما تكتب بوعي ، تشير إلى النتيجة المنطقية الوحيدة ، وهي أن هذا الشعب شعب واحد ، وليس شعبين أو أكثر ، ومصالحه واحدة ، وأن الوطن ضرورة ، والطريق إليه هو الحوار ، وإن قيل : إن تجربة التفاوض والتحاور لم تجد على الرغم من تكرارها ، فالقول الأصح أنه حتى الحرب بالقصف المدفعي المتبادل لم تجد ، على الرغم من تكرارها مرات كثيرة ، لذلك فالصبر في التحاور أفضل من الصبر على القنابل وتحطيم الوطن ، فعلى اللبنانيين ، بدلاً من لوم الآخرين ، أن ينظروا في المرآة ليروا أنفسهم .

إدارة الأزمـــة

لا يبدو أن الخلاف ذو بون واسع بين فئات اللبنانيين اليوم ، فخطوات الإصلاح السياسي ، واستيعاب المستجدات الاجتماعية ، وإكمال المؤسسات الشرعية ، كانتخاب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب وتعيين مجلس وزراء موحد ، خطوات يبدو أن الجميع متفقون عليها من حيث المبدأ ، ويكاد يجمع اللبنانيون على عدم العودة إلى النظام القديم ، فذلك يجب إصلاحه وتطويره ، ولكن يبدو أن الخلاف هو على الإجابة عن سؤال (كيف ، ومتى) ، أي : كيف يحدث التطوير ؟ ومتى ؟

هناك بعض القلة من اللبنانيين الذين يرون أن النظام اللبناني السابق عادل ومعقول ولا داعي لتغييره ، وهناك قلة أخرى ، على الطرف الآخر ، لا تطالب بتغيير النظام فحسب ، بل بتغيير جوهر الصيغة أيضاً ، إلا أن الأكثرية اللبنانية ترى أن التطوير مطلب ضروري للبنانيين ، وقضية حتمية دون المساس بالصيغة ، وبما أن الاختلاف على علة النظام واسع وشامل ، فإن الاختلاف على وصف الدواء الناجع أيضاً واسع وشامل .

وتستوقفنا ثلاث محطات رئيسية في محاولات التطوير وحل الأزمة خلال الأربعة عشر عاما الماضية ، وقد بحثت بالتفصيل بعض هذه المحطات في كتابات موسعة ، لعل أشهرها ما كتبه غسان سلامة بهذا الخصوص . المحطة الأولى هي الوثيقة الدستورية سنة ١٩٧٦ ، وهي وثيقة تؤدي إلى توافق الطوائف اللبنانية ، فهي تكرس الرئاسات الثلاث : رئاسة الجمهورية لماروني ، ورئاسة الوزراء لمسلم سني ، ورئاسة مجلس النواب لمسلم شيعي ، مع مناصفة في مقاعد مجلس النواب (الذي يتكون بنسبة ٦ : ٥ في النظام القديم لصالح المسيحيين) وكذلك انتخاب رئيس مجلس الوزراء من قبل المجلس النيابي ، مع مجموعة من الخطوات الفرعية الأخرى التي تقود إلى إصلاح النظام .

المحطة الثانية في محاولات الوفاق الوطني اللبناني التي حدثت بعد ذلك بعشر سنوات تقريبا (١٩٨٥) ، وقد سميت « الاتفاق الثلاثي » ووقّع عليه قادة ثلاث (ميليشيات) : الدروز ، الشيعة ، الموارنة ، وقد مثل هذا الاتفاق الثلاثي طموحا أكبر من الوثيقة الدستورية ، وهو في جوهره يحاول أن يستبدل الصيغة الطائفية لصالح صيغة وطنية أكثر شمولا .

إلا أن كلتا المحاولتين قد سقطتا ، كل لأسباب مختلفة ، والنتيجة المحزنة أنه بدءا من نهاية العام الماضي قد فرغت المؤسسات السياسية اللبنانية من رءوس منتخبة شرعية ، بدءا من رئيس الجمهورية ، وانتهاء برئيس مجلس النواب ـــ نظرا لاستيفائهما الفترة الشرعية الدستورية لانتخابهما ـــ مروراً بوجود حكومتين ، كل تدعي شرعيتها بشكل من الأشكال . وهكذا سقط لبنان في فراغ دستوري .

الفرصة الأخيرة

أما المحطة الأخيرة للإصلاح وحل الأزمة فهي الجهود المبذولة في الأشهر الأخيرة من قبل اللجنة السداسية التي ما زالت في طور الإنضاج والإثمار .

إن مقاومة الحل الوفاقي في لبنان اليوم مقاومة متعددة الأطراف والأشكال ، فهي ليست بالسلاح فقط ، بل إن هناك نوعين بارزين منها على الأقل ، تتقاطع

بينهما الخطوط : الأولى تتمثل في أن الحرب الأهلية قد أصبحت نظاماً في لبنان ، له كل خصائص النظام وآلياته ، فمن ولد عند انفجارها أشرف اليوم على الخامسة عشرة من عمره ، ومن كان ذا عشر سنوات أصبح في ريعان شبابه ، وقد خلقت تلك الحرب الأهلية قواعدها وأنظمتها ، كما قاوم (نظام) الحرب الأهلية مقاوميه بالعنف تارة ، وبالحيلة تارة ، وبالسياسة تارة ثالثة ، أما المقاومة الثانية للحل الوفاقي التي خلقتها الحرب الأهلية فهي مقاومة بعض النفوس والعقول في لبنان لتسوية سياسية .

ولكن بعد كشف أوراق هاتين (المقاومتين) واستنفادها ، فإن على اللبنانيين والعرب الآخرين التعامل معهما من منطلق المصالح البعيدة لا الآنية والتي تحقق ملء الفراغ الدستوري والمصالحة الوطنية بين اللبنانيين . وذاك مطلب لبناني وعربي ، وهو مطلب لو تعرفون كبير في ظل ظروف الحرب والنزاع ، وهو مطلب كان الشغل الشاغل للجنة السداسية ، فجاءت قراراتها مؤكدة وحاضة عليه .

بقي أن يدفع كل المخلصين هذه الخطوات إلى الأمام قبل أن تضيع الفرصة الأخيرة .

العربي ــ العدد ٣٦٧ ــ يونيو ١٩٨٩ م



أوراق صَيف

الصيف هو ذروة حركة الشمس ، تتصاعد الشمس في حركتها حتى تصبح أقرب ما يمكن منا ، فيصيبنا وهجها وقيظها ولفحها ، والصيف كذروة حركة هو كالحرب ذروة الدراما الإنسانية ، وكالحب ذروة مشاعر الإنسان ، وكما أن للحب قوانين خاصة به غير قانون الحياة اليومية ، وللحرب قوانين غير قوانين الأيام العادية ، فإن للصيف قوانينه وعاداته وإيقاعه ، وهي قوانين وعادات تولد من تأثرنا بذرا إيقاعه ، وبعذاباته وهجيره .

وفي الصيف يحلو لي أن أتنقل من كتاب إلى كتاب ، ومن موضوع إلى آخر ، تغييراً في عادة القراءة المنهجية المتصلة في بقية الفصول ، ومع الانتقال تتقافز الأفكار وتتنوع وتتعدد ، فأسجلها في مفكرة صغيرة تلازمني دوماً . وفي صيفنا هذا أعدت قراءة ما اختطته يدي في هذه المفكرة ، فوجدت أنها مشروعات لم تتم ، ورءوس موضوعات لم تستوف ، والتقاطات حادة حدة اللهيب ، بعضها يحتاج إلى إعادة نظر ، وبعضها الآخر قديم جديد . وهكذا تنوعت الأوراق ، كل ورقة هي لحظة إنسانية خالصة ، ارتبطت باللحظة التي كُتبت فيها ، بتوهج الروح ، ويقظة العقل ساعتها . ولأننا حين نكتب نعترف على أنفسنا ، فقد قررت أن أشرك القراء في هذه الاعترافات ، أنشرها ، وما كنت أظن لحظة كتابتها أنها للنشر ، ولكن الصيف يجعلنا نفعل كثيراً مما لم نكن نظن أنفسنا بقادرين على فعله .

ورقة أولى :

حكمت المحكمَة

القضية بسيطة – أو هكذا تبدو أول وهلة – فقد نشرت إحدى الصحف الغربية أن إحدى المحاكم الأمريكية قد حكمت بمبلغ من المال لا بأس به على إحدى شركات التبغ الأمريكية لأحد المدخنين تعويضاً له عن الضرر الذي أصابه من جراء التدخين . وكان الخبر جديداً ، فلأول مرة يصدر مثل هذا الحكم ، بعد أن تجاهلت المحاكم فترة طويلة مثل هذه القضايا ، أو حكمت بعدم المسئولية على شركات تبغ رفع بعض المتضررين عليها دعاوى مشابهة ، وإن سارت الأمور في هذا الاتجاه فلن نستغرب أن يرفع بعضهم قضية على (حميدة) البقرة ، يطالبونها فيها بدفع تعويض عن الأضرار التي سببتها زبدتها عندما يموت أحدهم بمضاعفات زيادة الكلوسترول !!

السؤال الذي أثار مخيلتي هو أن القانون يحكم دائما – أو كان يحكم على الأقل – بالتعويض عندما ينشأ ضرر ما ، ناتج عن سوء قصد غير معلن ، كأن يسقط أحدهم من على درجات السلم ، لخلل في صناعة ذلك السلم ، وعندما يصاب بالكسور والرضوض فإن القانون يفترض حمايته ، وبالتالي تعويضه ، ولكن أن يعوض شخص ما ، عن ضرر أصابه ، بفعل اقترفه بإرادته ، وهو يعرف مسبقاً أن ذلك الضرر واقع عليه إن فعل ، فهنا الجديد في الأمر . حيث إن التحذير من تدخين السجائر أصبح معروفاً للعامة والخاصة ، فمعظم الأطباء ، وكل الحكومات ، وجميع الآباء والأمهات ، وكل المدارس ، ومعظم شبكات التلفاز – إن أردنا أن نذكر بعضها فقط – تحذر ليل نهار من أخطار التدخين ، المباشرة وغير المباشرة .

فأضرار التدخين معروفة ، فهل تعوض المحكمة شخصاً يقذف نفسه من نافذة في الدور الرابع ، وهو يصيح : هذا أسرع في النزول من المصعد ! بالطبع لن تنظر أي محكمة في الدنيا بتعويض هذا الشخص ، فليس هناك تعاطف مع أفكاره في سرعة النزول !

وقد يسأل البعض : ما العلاقة بين المدخن وقاذف نفسه من الدور الرابع ؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال أريد أن أسأل بدوري : هل نحن مسئولون عن حياتنا وتصرفاتنا أم لا ؟

إذا كان الجواب بنعم – وهو جواب معظم العقلاء – فإن المدخن وقاذف نفسه من الدور الرابع متساويان ، فهما يعرفان خطر فعلتيهما !

المشكلة أن هناك اعتقاداً يتزايد بأننا غير مسئولين عن تصرفاتنا ، أو – على الأقل – هذا ما أوَّلته تلك المحكمة التي حكمت للمدخن على شركة التبغ . هذا الاعتقاد المتزايد بأننا غير مسئولين عن تصرفاتنا تعززه مظاهر الحياة الحديثة أو العصر الذي نعيشه ، ففي هذا العصر يخضع الإنسان لأشكال شتى من الضغوط ، ضغوط النشأة ، وضغوط البيئة المحيطة ، وضغوط النظام الاقتصادي ، وضغوط النظام القيمي ، والنظام السياسي ، إلى درجة أن بعض المفكرين أعادوا النظر في المقولة التي سلمنا بها جميعاً من قبل : إن الإنسان مسئول عن حياته ، وبالتالي عن تصرفاته جميعها .

إذا أخذنا مثلاً واحداً فقط ، ولنقل الضغوط الاقتصادية ، فقد شهدت بريطانيا ضجة كبرى في سنة ١٩٨٦ ، حول ديون الأفراد ، فقد بلغت في ذلك العام اثنين وعشرين بليون جنيه ، وهي ديون أكثرها غير قابل للسداد ! كيف حدث ذلك ؟ حدث ببساطة نتيجة التسهيلات التي تقدمها المصارف وشركات البيع ومؤسساته ومحلاته ، عن طريق استخدام بطاقة التسهيلات الائتمانية البلاستيكية . فقد وجد كثيرون أنفسهم يصرفون ، أو قل يتبضعون ، أكثر من قدراتهم المالية ، وتراكمت عليهم الديون مع فوائدها التي تزداد يوماً بعد يوم . المشكلة كانت معقدة وخطيرة وضارة بالاقتصاد القومي البريطاني ، إلى درجة أن بعض المختصين طالبوا المؤسسات المالية بأن تقدم تبرعات لإنشاء مراكز خدمة عامة ، تسمى (مراكز النصائح المالية) ، يلجأ إليها الناس لتبصيرهم بالمشكلات التي يمكن أن يقعوا فيها إن هم تصرفوا مالياً بغير حذر كبير . القضية أن مشكلة بهذا الحجم لا يحلها القانون ، فلو قرر كل دائن – من المؤسسات – له دين على أفراد قلوا أو كثروا أن يرفع دعوى ضدهم لدخل نصف الشعب البريطاني السجن .

وبالمناسبة فإن الشعب البريطاني ليس هو الشعب الوحيد الواقع في هذه المشكلة ، فهنا في عالمنا الثالث قد وصلت الجرثومة نفسها ، جرثومة الشراء (بالأقساط) ، وهي تنتشر بشكل وبائي ، وهي لاتقف عند « تزوج اليوم وادفع غداً » أو « ادخل ابنك المدرسة اليوم وادفع غداً » أو « ابن بيتك وادفع غداً » ، أي أنها ليست مقصورة على تمويل الحاجات الأساسية للإنسان إنما هي ممتدة إلى الكماليات : اشتر سيارة اليوم وادفع غداً ، بل وسافر اليوم وادفع غداً . إذن هذه الضغوط التي تتراكم في البيئة الاقتصادية تدفع الناس دفعاً إلى الاقتراض ، دون وعي حقيقي بما يمكن أن يسببه هذا الاقتراض من مشكلات لاحقة .

الأهم من ذلك أن هذا الاقتراض – أو العيش بالأقساط – تحول من الفرد إلى الدولة ، وما مشكلة الديون الخارجية التي تنوء تحت كاهلها اليوم مئات الدول النامية – ومن بينها معظم أقطارنا العربية – إلا نتيجة هذه التسهيلات الائتمانية الدولية .

بيت القصيد أنه إذا كانت المسئولية الشخصية منتفية في حالة أضرار التدخين على المدخن على الرغم من علمه بها ، فترى أي مسئولية على الدول الفقيرة إن هي اقترضت لتقيم أود مواطنيها الجوعى ؟!

ورقة ثانية

أمُّنا الأرض

شهدت بواكير هذا الصيف حدثاً هاماً على الصعيد السياسي الأوربي ، وهو قدوم (الخضر) ، والخضر هو الاختصار الذي أصبح معروفاً بأنه يرمز إلى أولئك الرجال والنساء في أوربا الذين لم يعودوا مقتنعين بسياسات دولهم وأحزابهم تجاه البيئة ومشكلاتها المتفاقمة التي تهدد الحياة الإنسانية برمتها بالخطر ، فقاموا ينادون بالإصلاحات البيئية ، وكان طريقهم السياسة ، فأسسوا الأحزاب ، وخاضوا الانتخابات ، وما أن ظهر عقد الثمانينيات حتى أوجدوا لهم موطىء قدم في العمل السياسي الأوربي . كان دخولهم الأول على صعيد السياسة العليا في ألمانيا الغربية ، عندما سار في ٢٣ مارس ١٩٨٣ ، سبعة وعشرون شخصاً في شوارع بون –

عاصمة ألمانيا الاتحادية – باتجاه البرلمان ، وكان السبعة والعشرون هم الأعضاء الجدد الممثلين لحزب الخضر في البرلمان الألماني . فكانوا أول حزب جديد في ألمانيا الغربية – منذ ثلاثين سنة وقتها – يدخل البرلمان . منذ ذلك الحين تصاعدت نشاطات حزب الخضر في معظم دول أوربا الغربية ، فأصبحوا أعضاء في المجالس المحلية ، وفي المجالس البلدية ، بل وفي البرلمانات الوطنية . وفي منتصف حزيران « يونيو » الماضي أصبح بعض (الخضر) أعضاء في البرلمان الأوربي . وقد أثارت نتائج تلك الانتخابات الأخيرة – انتخابات البرلمان الأوربي – حفيظة الأحزاب التقليدية في بلدان مثل فرنسا وإيطاليا وبريطانيا ، فأخذوا يعيدون حساباتهم من جديد ، والخضر في تقدير الكثيرين هم ظاهرة المستقبل ، ليس في أوربا وحدها – وهذا هو الأهم – بل في العالم ، فقد كانت مشكلات عالمنا الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية ، في المائتي سنة الماضية ، على الأقل ، مشكلات محلية ، أو على أكثر تقدير مشكلات إقليمية ، بما في ذلك الحروب والكوارث ، أما المشكلات البيئية فهي مشكلات عالمية حقا وحقيقة ، فقد أثبتت حوادث مثل « شيرنوبل » في الاتحاد السوفييتي ، و « جرين أيلند » في الولايات المتحدة ، أن ما يحدث من كوارث بيئية على بعد ألوف الأميال هناك يتأثر بها البحر والأرض والزرع والإنسان في أقصى المعمورة ، فلابد إذن من الدفاع عن البيئة بشكل واسع وعلى نطاق عالمي .

لكن مشكلات البيئة مثلها مثل مشكلة الديون حتى الآن ، لم نحسن معرفة نتائجها علينا . وفي الوطن العربي نشرت عشرات المقالات ، كتبها نخبة من المتخصصين عن تلوث الهواء والماء والبيئة بشكل عام ، وخطورة هذا التلوث على حياتنا ، وكذلك نحن في « العربي » هنا نشرنا مقالات متخصصة حول الموضوع نفسه ، ولم نكن الوحيدين في هذا النشر ، فقد ساهمت معظم وسائل الإعلام العربية في بيان خطورة تدهور الوضع البيئي ، إلا أننا حتى الآن – جميعا – لم ننهض بشكل جاد وحقيقي عن طريق مؤسسات أهلية فاعلة ، للتحذير من مخاطر تدمير البيئة ، واتخاذ الخطوات اللازمة لوقف تدهور بيئتنا ، أى تحويل (الكلام) إلى (فعل) ، و (اللغة) إلى (سلوك) !

مجلة التايم الأسبوعية المعروفة ، أخذت منذ سنوات ، وفي أول كل عام ، تنشر

على غلافها صورة لشخصية عامة ، (سواء كانت رجلا أو امرأة) ، اعترافاً بأهمية تلك الشخصية في التأثير على مجرى السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع العالمي ، وفي هذا العام نشرت التايم صورة الكرة الأرضية على غلاف الأسبوع الأول من يناير الماضي ، مربوطة بمجموعة من الحبال ، وتكاد تتهاوى من الإعياء ، وكتبت تحتها (كوكب العام) ، بدلاً من (رجل العام) ، ونشرت في معظم صفحاتها الداخلية مقالات تظهر خطورة تدهور البيئة على حياة الانسان ، تعبيراً عن المدى الخطر الذي وصل إليه تدهور البيئة .

لقد أصبح مفهوم تأثير البيت الزراعي الزجاجي (الدفيئة - الصوبة) مفهوما متداولا في الغرب Green House effect ، ومعناه العام أن الأرض بمحيطها البيئي وغلافها الجوي أخذت تتأثر بهذا العبث غير المنضبط في البيئة الذي يكاد يفتك بالإطار الحيوي لحياة الإنسان ويدمره . لقد أخرجت حركة الخضر مفاهيم الحفاظ على البيئة من غبار المصانع ورائحة مشتقات النفط وغيوم مراكز التجارب النووية ، وسرعان ما اكتشفت هذه الحركة أن القضية ليست وطنية أو إقليمية على أبعد تقدير ، بل إنها عالمية ، فخرجت أمهات مدن الشمال الأوربي محتجة على تصدير شحنات حليب الأطفال الملوث لدول العالم الثالث ، وسرعان ما تنامت الحركة ، كي تصبح عالمية ، لقد أصبح معروفاً الآن وبشكل علمي أن جزراً في العالم مهددة بالغرق ، وأن هناك تشويشاً على المواصلات ، كل ذلك ناتج أساساً من العبث بالبيئة . لقد قرر (الخضر) أن يأخذوا الأمور بيدهم فأسسوا المصارف التي يوافقون طوعاً من خلالها على أن تحول بعض أرباحهم منها لحماية البيئة !

ولكن هل وصلت الرسالة إلينا ؟ ألا زلنا نتساءل بشيء من السذاجة : لماذا لم نر أمطاراً ، وإن جاءت فكسيل عارم ؟ ولماذا هذه الحرارة المرتفعة غير المألوفة ؟ ولماذا كل هذه الأشكال من الأمراض الجديدة التي تنتشر لدى الأطفال والنساء والرجال والتي لم نكن نعرفها من قبل ؟ إنها ببساطة نتيجة لزيادة تسخين الغلاف الجوي ، بما نفعله في أمنا الأرض .

وفي لاهاي في أبريل الماضي عقدت اتفاقية دولية لتأسيس هيئة ضمن الأمم المتحدة لصون الغلاف الجوي ، وقع عليها أقل من ربع الدول الأعضاء في الأمم

المتحدة فقط ، ولكن مازالت الدول الموافقة على هذه الاتفاقية محدودة العدد ومازالت الاتفاقية في حاجة إلى من يهتم بها بعد ذلك ، ويمول نشاط المؤسسات المزمع إقامتها من خلالها . إلا أن الرأي العام الغربي - يجب أن نعترف - قد بدأ يعي المشكلة ، وما نتائج الانتخابات في البرلمان الأوربي الأخير ، واكتساب الخضر لأصوات كثيرة ، إلا دليل على ذلك الوعي . ألا يجدر بنا نحن في الجامعة العربية ، وعلى المستوى الأهلي العربي ، وبالتعاون مع مؤسساتنا العلمية ، أن نتنبه إلى خطورة تدهور البيئة ، وخصوصا بيئتنا التي نعيش فيها ! والتي لم نستثمر كل إمكانياتها ، وانطلقنا لنصيبها بالتدهور والإهمال ؟! وهل يكفي التنبيه إن آن الأوان لإنشاء إدارة خاصة في كل حكومة من حكوماتنا لتعنى بالتلوث البيئي وإدارة أخرى في جامعة الدول العربية .

ورقة ثالثة

الانفعَال للمعرفة

لا أعرف كيف تذكرت وأنا أطوف مع صديقي الفنان حلمي التوني على معروضات المتحف الإسلامي بالقاهرة قبل أسابيع قليلة كلمات أستاذنا الكبير ، زكي نجيب محمود ، فقد قرأت عنه مرة قوله : (يجب أن نحرص على شحن المعرفة بالانفعال لها) . لقد كان ذلك اليوم مشهوداً عندما اقترح الصديق أن نذهب إلى شيء آخر ، ونرى أشياء أخرى في القاهرة ، المكتظة بالناس وبالمظاهر الحديثة ، فقضينا سحابة نهار كامل في المتحف الإسلامي ، نطوف بمقتنياته . بعض المعلومات عنها يشرحها المأذون عن هذا القسم أو ذاك ، ومعظمها يزيدها أو يصححها صديقي الفنان التوني . أخذنا نطوف بالأقسام المكتظة بالمعروضات ، وصور الحياة والناس في قاهرة المعز ، قاهرة المماليك ، قاهرة شجرة الدر ، تتزاحم ، لتخرج من مجرد كونها معروضات صماء إلى حد تكاد تنبض فيه بالحياة .

لقد كان درساً عميقاً عن الحياة والثقافة والتجارة والصناعة ، وعن السلم والحرب ، وعن السنوات السمان والسنوات العجاف ودورات النهر العظيم الذي يطفح أعواماً بالخير ويختبر حب الناس له أعواماً أخرى بالانحسار .

هذا التاريخ المكتظ بالأحداث والرجال العظام ينحصر في مبنى ، هو إلى الإهمال

أقرب منه إلى التحديث ، في الوقت الذي نجد فيه جماعات من الناس على هذه الأرض ، أو شعوباً ، لاتجد لها تاريخاً ، فتتصيد لها أسطورة تحييها ، وتبعث فيها الروح ، كي تحرك الناس إلى العمل والجد ، ونحن نضع وراء ظهورنا كل هذا التاريخ الحقيقي الذي شهد على الزمان وشهد له ، وهو تاريخ ، كما يقول – مرة أخرى – زكي نجيب محمود : « لو قسمناه على أهل الأرض جميعاً لكفاهم دافعاً شريفاً نحو هدف شريف » . هذا التاريخ يحصر في مبنى يحتاج إلى تجديد وتطوير للمعروضات ، ليستطيع الغريب قبل القريب أن يستمتع بالتطواف بها ، يتفهمها وينصت بخياله إلى مطارق الحدادين والنجارين والحرفيين في كل فن وهم يضيفون إلى الخبرة الإنسانية خبرة جديدة . وقفت أمام أحد الأبواب الضخمة التي يضمها المتحف ، ونقلت هذه العبارة المنقوشة على الخشب : (لمولانا السلطان المالك ، الملك الأشرف أبي النصر قانصوه الغوري ، سلطان الإسلام والمسلمين ، قاتل الكفرة والمشركين ، محيي العدل في العالمين ، أبي الفقراء والمساكين ، خلد الله ملكه بمحمد وأهله) . قلت وأنا أغادر المكان بعد جولة مشبعة : ألا يحق لمثل هذه الآثار العظيمة أن توضع في مكان مناسب وطريقة تناسبها ؟ نظر إليّ صديقي الفنان التوني وابتسم ، دون أن يرد ، واكتفيت أنا بذلك .

ورقة رابعة

أستاذنا الذي رحَل سَيد عويس

نعت أخبار القاهرة في شهر حزيران « يونيو » الماضي انتقال أحد أساتذة الاجتماع ، وهو المرحوم سيد عويس ، إلى الدار الآخرة ، وكتب بعض مريديه ومحبيه بعض ما عرفوه عنه ، وقد عرفت المرحوم عن قرب ، فقد كان لي شرف التتلمذ على يديه ، وأن تربطنا علاقة صداقة علمية ، امتدت سنوات .

كثير منا قد تعلم في مدارس وجامعات ، وقام بالتدريس له أساتذة أفاضل ، ولكن بعض الأساتذة فقط نذكرهم بوضوح ، ونذكر تأثرنا بهم ، إنه الجانب الإنساني الذي شدني للمرحوم سيد عويس ، فلم يكن التدريس عنده أو البحث عملاً « روتينيا » يبغي من ورائه مركزاً أو جاهاً ، بل كان عشقه للمعرفة في صورة

العلاقات الإنسانية ، وهذا ما تدلنا عليه الموضوعات التي كان يهتم ببحثها ، ففي قمة عطائه أهدى المكتبة العربية هتاف الصامتين : « ظاهرة إرسال الرسائل إلى ضريح الإمام الشافعي بالقاهرة » ، و « الخلود في التراث الثقافي المصري » ، ومجموعة اخرى من الكتب الاجتماعية القيمة ، ثم أخيرا وقبل وفاته بسنوات كتب أول سيرة حياة اجتماعية هي « التاريخ الذي أحمله على ظهري » . والحديث عن سيد عويس رحمه الله يأخذنا باتجاهين : الأول – كما قلت – قدرته على التواصل الإنساني ، فقد كان يحمل بين أضلعه قلباً كبيراً ، وكنت قد سألته مرة في إحدى المناسبات ، وهو يطلب أحد الكتب الحديثة التي تناولت الكتابة عنها في هذا المكان ، قلت له : ألا زلت تتابع وتقرأ بهذه الهمة ؟ قال : الباحث منا كصاحب رصيد في « بنك » إن سحب منه دون أن يضيف إليه أفلس ، فكانت حكمة جديدة ، تضاف إلى ما سمعته منه من حكم .

ولكن ما سوف يحسب لسيد عويس في النهاية في مجال علم الاجتماع ، هو تأصيله المعرفي في هذا النوع الجديد من العلوم علينا – نحن العرب – فقد عرف مصادره الغربية دون انبهار ، وحاول تأصيله كعلم عربي ، فلم يخف عن سيد عويس أن علم الاجتماع قد نشأ في الغرب ، نتيجة أزمة فعلية ، سادت المجتمع الغربي ، وجاءت أبحاث علم الاجتماع الغربي بمثابة حلول ، واستجابة لتحديات مطروحة بالفعل ، كان يعاني منها ذلك المجتمع بمختلف تلوناته الاجتماعية والسياسية ، وأن علم الاجتماع الغربي دخل بعد ذلك في خليط معرفي بين ما هو (أيديولوجي) عقائدي وبين ما هو انعكاس لواقع موضوعي . من هنا كان سيد عويس يرى خطورة النقل دون تفكير من علم اجتماع غربي إلى علم اجتماع عربي ، ومن هنا تأتي أهمية تأصيله في الدراسات التي قام بها ، لقد كان يرى أن علم الاجتماع العربي يجب أن يكون أداة تنويرية وأداة عقلنة للذهن العربي والواقع العربي .

وكان يعرف العقبات الكبيرة في إشكالية تكيف ومواءمة مفاهيم ومناهج ونظريات علم الاجتماع الغربي ، لتلائم خصوصية الواقع العربي النسبية ، وكان يرى أن أزمة العلوم الاجتماعية العربية ليست أزمة معرفية ، بمقدار ماهي أزمة حضارية . كانت المعادلة لديه واضحة لدارس العلوم الاجتماعية ، عليه أن يتحرر من الآخر

(الغرب) ، ومن الذات التقليدية ، وأن يكون ابن عصره ومجتمعه في آن واحد .

تحتاج كتابات سيد عويس ومفاهيمه التي طرحها ، وأمضى حياته يدأب في متابعتها إلى دراسة تحليلية أوسع من هذه العجالة ، وتبقى محاولاته في النهاية من أبرز أعمال علماء الاجتماع العرب ، رحمه الله رحمة واسعة ، بقدر ما أضاء من عقول ، وأنار من بصائر . وعندما غادرنا في صمت أحاطت وسائل إعلامنا العربية موته بصمت مخجل . مرة ثانية فليرحمنا الله جميعاً .

الورقة الأخيرة

ماذا يقرأ المسلمون الفرنسيّون ؟

الأزهري عون صديق عربي من تونس ، يعيش في فرنسا منذ زمن طويل ، مثله مثل عشرات الآلاف من أبناء الشمال الغربي الأفريقي – أو قل الملايين – يبحث عن لقمة عيش له ولأولاده . هذا الصديق لا يتعاطى التجارة أو الأعمال المعروفة الأخرى ، إنه كُتبي على الطريقة القديمة ، تتصل به في المنزل ، وتترك له خبراً أين أنت ، ثم يأتيك بقوائم الكتب التي لديه تختار منها ما تشاء . وهي دائما أرخص من سعر الكتب في المكتبات . وعندما أمر بباريس أقوم بمهاتفة الأزهري ، ونقضي بعض الوقت ، لا في اختيار الكتب وإنما في الحديث الشامل أيضاً . سألته هذه المرة ماذا يقرأ قراؤك العرب في فرنسا ، أو قل لي : أي الكتب أكثر رواجاً لديهم ؟ فقال دون تردد : إنها كتب التراث . كل أشكال التراث . وما زالت كلماته منذ أن قالها تتردد في ذهني ، فهناك في فرنسا مئات الألوف من العرب المسلمين الذين يحاولون جاهدين متابعة ثقافتهم العربية الإسلامية ، ونتيجة لوضعهم الاقتصادي والمعيشي المتدني لم ينظموا أنفسهم حتى الآن في مجتمع غربي منظم ، كي يدافعوا عن حقوقهم الثقافية ، وما يصلهم من كتب ومطبوعات هي في أقل القليل ، لأنها كتجارة ليست رابحة ، بدليل صديقي الأزهري الذي لايزال ، منذ أن عرفته ، يستخدم رجليه في الانتقال ، ويوفر دريهمات محدودة لعياله بعد كل هذه المشقة .

بيت القصيد هنا مئات الألوف ، هؤلاء الذين يحتاجون على الأقل إلى رعاية

ثقافية . هناك إذاعة محلية عربية في باريس ، تنقل لهم ثقافتهم ، وتسمعهم القرآن الكريم ولكن ذلك في باريس فقط ، وليس خارجها ، ومن العرب المسلمين خارج باريس من هم أضعاف من بداخلها . إن هذه التجمعات العربية والإسلامية في عواصم ومدن أوربية كبيرة هم أولى بالرعاية ، ورعايتهم تحتاج فقط إلى جهود أولية للتنظيم ، ثم تترك أمورهم لهم يديرونها كما يريدون . والمتابع لما ينشر عن أحوال المسلمين العرب في أوربا يعرف المشكلات الصعبة التي يواجهونها .

وعلى الرغم من ذلك فهم شديدو التمسك بدينهم ، ولا يبقى علينا من جهد إلا ربطهم بأوطانهم . في بريطانيا وحدها (١,٥) مليون ونصف مليون مسلم ، يذهب منهم ١,٢ مليون إلى المساجد للصلاة ، بشكل منتظم . وهم بالمناسبة أربعة أضعاف عدد السكان اليهود في بريطانيا . إن المسلمين في بريطانيا ، والعرب المسلمين في فرنسا ، قوة بشرية كبرى يمكن الاستفادة منها على كل الأصعدة ، تحتاج فقط إلى تنظيم الاتصال بها ، ومساعدتها على تنظيم نفسها ، وقد تستطيع الجهود التطوعية العربية الأهلية أن تعطي الكثير في هذا المقام .



تلك أوراق صيف ، أردت أن أشارك القارىء فيها ، علها تثير في نفسه ما يستأهل التفكير . وكل صيف وأنتم طيبون .

العربي - العدد ٣٦٩ - أغسطس ١٩٨٩ م



أعبَاء الرّجُل الفقير !

عندما يراجع المؤرخون تاريخ الربع الأخير من القرن العشرين سيجدون أن هذه الفترة تميزت – من بعض ما تميزت به – بتصاعد الاستغاثات والأنين من مجاميع كبيرة من البشر ، معظمهم في دول العالم الثالث ، تصرخ مما عرف بالديون ، وفوائدها التي استدانتها حكوماتها من البلدان الصناعية المتقدمة ، وتراكمت على كاهلها حتى أصبحت أرقاماً فلكية ، شبهها بعضهم (بالجبال المالية) لضخامتها ، وسيلاحظون أيضاً أن بعض تلك الأرقام الفلكية المكتوبة بالحبر الأحمر قد تحولت ، أو هي في سبيلها إلى التحول ، إلى دماء حمراء ، تسيل من عروق الجماهير الكادحة . وأن هناك على الأقل مليارين من البشر ، أي ما يقارب ٤٠ ٪ من سكان الأرض ، وهم الذين يعانون من نقص في الغذاء والكساء والسكن والرعاية الصحية والإعداد المهني ، هم من يرزحون أكثر تحت تلك الجبال المالية .

ولقد تعددت الدراسات والاقتراحات والاجتهادات للتوصل إلى مخارج من هذا المأزق الإنساني ، ولكن النتائج مازالت قليلة ، كما أن الأمل يضعف – في ضوء توازن القوى العالمي – في أن تصل الإنسانية إلى حلول مرضية في الفترة القريبة أو المتوسطة . وسيظل ملايين البشر يعانون ، والسنوات والأشهر والأيام والساعات تدور في دورات يبدو أن لا نهاية لها .

معظم الأسئلة المطروحة الاقتصادية والسياسية التي تبدأ بـ : هل يمكن لهذه البلدان ، إن فعلت كذا أو كذا ، أن تخرج من هذه الدائرة الشريرة ، (دائرة الديون) ؟ تبدأ الإجابة عنها بـ : كلا لمعظم البلدان ، إن الحل الأمثل هو إسقاط

تلك الديون !! ولكنه حل مثالي ، يكاد يكون من المستحيل أن يفكر فيه أحد ، لأن الدول الأغنى والأقوى تعتقد أن ذلك مخرب وليس ضاراً فقط باقتصادها .

وفي عدم إمكانية هذا الحل المثالي تطرح اقتراحات متعددة ، يبدو للوهلة الأولى أنها المخرج المعقول من هذه الدوامة . أحد هذه المخارج التي تناقش في وقتنا بكثافة هي مخرج (إدارة الاقتصاد) كمظلة عامة ، يأخذ بعضنا منها ظاهرة التحول من إدارة الدولة للاقتصاد إلى إدارة القطاع الخاص . أو بكلمة واحدة (الخصخصة) – Privitization – كمخرج أساسي .

فهل الحديث عن (الخصخصة) حديث في صلب تعديل العلاقة الاقتصادية المشوهة بين الجنوب والشمال وإنقاذ ملايين البشر من المعاناة والفاقة ، أو هو حديث أريد به تطويع اقتصاديات العالم الثالث التي مازالت عصية على الانفتاح على السوق العالمي ، من أجل أن يضمن الكبار الحصول – بسرعة أكبر – على فوائد الديون والمواد الخام ؟

قد يكون هذان الاحتمالان هما الاحتمالين المتطرفين لفهم طرح (الخصخصة) في وقتنا هذا ، ولكنها – أي التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص – تلقى قبولا في معظم الدول غالبا ، ويجب علينا مناقشة ذلك في توجهه الدولي ، وفي تطبيقاته العربية مناقشة مسئولة .

لمَاذا كلّ هذه الديون ؟

تتعدد الأسباب عندما نحاول أن نستقصي المسألة لمعرفة أسباب اقتراض دول كثيرة من العالم الثالث لتلك (الجبال المالية) من الديون ، وتتعدد الإجابات عندما نسأل أنفسنا كيف استخدمت تلك القروض ، وفي أي السبل صرفت ؟

لقد كان الميراث التاريخي من التخلف أحد الأسباب المهمة في زيادة معدلات الاقتراض ، فقد كانت غالبية بلدان العالم الثالث تشكو – بعد سنوات طويلة من الاستعمار – من تدني مستويات البنية التحتية (طرق واتصالات ، قطاع صحي ، قطاع تعليمي) . ولأن الإنفاق في هذه القطاعات إنفاق بدون مردود مباشر وعاجل ، وتطوير هذه القطاعات ضرورة وليس خياراً ، فقد انطلقت بلدان العالم

الثالث في الاقتراض ، غير مقدرة لهشاشة خططها التنموية القائمة على عائدات مشروعات التصنيع ، وإنتاج المواد الخام ، وهي غير كفيلة بسداد هذه القروض .

الاقتراض جاء – في بعض منه – انطلاقاً من فلسفة أن الجنوب يريد أن ينسخ التجارب الاقتصادية عن الشمال ، وبما أن تجربة الشمال في النمو هي تسارع التنمية عن طريق التصنيع ، فلماذا لا تكرر هذه التجربة – وهي تجربة التصنيع – التي ظهر لأول وهلة أنها ستقلل استيراد البضائع المصنعة من الخارج . وفي جزء آخر منه ، جاء نتيجة عوامل خارجية ، لم يكن لدول العالم الثالث سيطرة كبيرة عليها ، منها انخفاض الطلب العالمي على المواد التي تصدرها معظم تلك الدول مع تقلب أسعارها ، ومنها ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية المصنعة في الغرب ، ومنها أيضاً الفوضى التي سادت نظام النقد الدولي ، وأخيراً نزعة الحماية الظاهرة أو الباطنة التي انتهجتها البلاد الدائنة ، لذلك صار التوجه إلى التصنيع الداخلي وكأنه المخرج الرئيسي من حلقات التبعية والتخلف .

ولكن مالبث هذا التوجه إلى التصنيع ، في كثير من بلدان العالم الثالث ، أن واجهته عقبات ، فآلات التصنيع تكلف مبالغ طائلة من العملة الصعبة ، واستيرادها الذي كان يقصد منه التقليل من استيراد البضائع المصنعة بالعملة الصعبة النادرة ، أجهد احتياطي تلك الدول من تلك العملات ، كما أن سياسة الانغلاق أدت إلى عدم قدرة كثيرين من التجار وكبار المزارعين على تصدير منتجاتهم إلى الخارج ، لكثرة الطلب الداخلي عليها ، مما أدى إلى سد الباب الوحيد الذي تدخل منه العملة الصعبة ، وهو باب التصدير . أما النتائج الأخرى فقد تطلبت من هذه السياسة إقامة حماية جمركية ، تتطلب بدورها إنشاء جهاز كبير للإشراف ، وغير ذلك من إجراءات أدت إلى تورط متزايد في نسبة التدخل في الاقتصاد . وتداخلت هذه الفلسفة (فلسفة التصنيع) مع أمرين : الأول تدخل الدولة لأسباب سياسية واجتماعية في تسيير الاقتصاد من أجل ما عرف بتسريع التنمية ، والآخر مقولة التبعية ، أي التخلص من أي علاقة بالسوق الخارجي ، أو الهيمنة الخارجية .

تزامن كل ذلك – خاصة في السبعينيات – مع وجود فوائض مالية في الغرب ، وسيطرة شبه كاملة على الاقتصاد من قبل الدولة في معظم الدول النامية ، وبذلك

دخلت هذه الدول مصيدة الديون ، إلا أن القاعدة بقيت هي محاولة الفقراء اللحاق بالأغنياء والتشبه بهم .

أشكال اللحَاق بالأغنيَاء

لو قرأنا قراءة متأنية تطور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي ، لوجدنا ، من غير خلل كبير ، أن هذا التدخل كان في تصاعد من الناحية الكمية والنوعية ، ففي الدول الغربية تخلت الحكومات ، لأسباب كثيرة ، عن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ، حيث كان للدولة ثلاث وظائف فقط ، هي : الدفاع / الأمن ، التمثيل الخارجي ، القضاء . وبدأت هذه الوظائف تتسع وتتشعب وتتوافر لها الفلسفات أيضاً .

ففي الدول الغربية ذات المنحى الرأسمالي وجدت الدولة نتيجة للأزمات الاقتصادية والحروب أن تتدخل وتزيد من نسبة إنفاقها ، فقد تبنت بريطانيا – على سبيل المثال – بعد الحرب العظمى الأولى برنامجا حكوميا طموحا للإسكان ، كان شعاره (المنازل للأبطال) لإسكان الجنود المسرحين من الحرب ، كما تدخلت الدولة الرأسمالية بعد ذلك في شئون الصحة والتعليم ، أما في الدول التي تبنت الحل الاشتراكي – كالاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية في سنوات مابعد الحرب الأولى – فقد كان الشعار المرفوع والمطبق هو تدخل الدولة ، بل سيطرتها على شئون الاقتصاد .

وعندما ننظر نظرة شمولية إلى مسيرة الاقتصاد العالمي سوف نجد أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي تتصاعد إحصائياً ، وكذلك نسبة الاستهلاك الحكومي إلى إجمالي الدخل القومي ، في الدول الغربية والنامية ودول افريقيا على السواء ، وبالتأكيد في الدول الاشتراكية . هذا يعني أن التوجه العام خلال معظم هذا القرن هو تنامي حجم القطاع الحكومي في الاقتصاد ، صاحَب ذلك ظاهرة لاحظها الاقتصاديون ، وهي أنه كلما زاد دخل الدولة زاد تدخلها في النشاط الاقتصادي ، بمعنى أن زيادة ثروات الشعوب يتبعها توسع ملحوظ في حجم الأنشطة والخدمات التي تقدمها الدولة .

هذا التوجه لم يظهر له خُلف على أرض الواقع إلا بعد ظهور النظرية النقدية الحديثة* وتطبيقاتها ، بدأ من (الريجانية والتاتشرية) ، وربما - إلى حد ما - الجورباتشوفية ، وأفكار البيريسترويكا ، فقد شهد العالم انحسارا نسبيا في دور الدولة في الاقتصاد ، فكل من المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي - لأسباب خاصة - يتوجه بدرجات مختلفة إلى تقليل دور الدولة في هذا المجال والاتجاه إلى ما سمي في بعض الأدبيات (الخصخصة) . وإذا كانت محاولة اللحاق بالأغنياء في العقود الأخيرة ، بالنسبة لدول العالم الثالث ، هي تصاعد دور الدولة في الاقتصاد ، فسيكون هذا اللحاق أيضا عن طريق عكس الأمر - كما تم هناك - والتوجه إلى تقليل دور الدولة . فهل هذا صحيح أو ممكن ؟

التجَارب الأخرى

في ملف كامل وطويل لمجلة الايكونومست البريطانية نشر منذ أسابيع عن اقتصاديات العالم الثالث ، أشار الملف إلى أن مشكلة الفقر والديون في العالم الثالث هي مشكلات نابعة من إدارة الاقتصاد ، بالمعنى الأشمل ، فالخطر الذي لا يزال ماثلاً حتى اليوم أمام دول العالم الثالث الفقيرة هو « الاستسلام لواقعها المؤلم ، وسيطرة الروح التشاؤمية على حكوماتها » ، والدرس الذي يخرج به التقرير المطول ، أن دروس ومفاهيم الغرب الاقتصادية ليست بالضرورة صالحة تلقائيا لدول العالم الثالث ، وإن هي استمرت بالاعتقاد في ذلك ، فإنها (سوف تعاني من ركود رهيب في التسعينيات ، تكون نتائجه أسوأ بكثير من حالة الفقر التي تعاني منها الآن) .

ما يرمي إليه ذاك التقرير هو أن تقدم الدول في العالم الثالث يتم عن طريق حلول مبتكرة لمشكلاتها الاقتصادية ، حلول قد تبدو لأول وهلة ، من منظور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ، حلولا غير معقولة ، ولكنها قد تنجح إن فكرنا فيها بعمق ، وجاءت متسقة مع قدرة تلك البلاد ، ووجدت لها دعماً سياسياً قادراً على مقاومة الضغوط .

---

* وهي المدرسة التي قاد لواءها الاقتصادي الأمريكي الشهير ميلتون فريدمان ، الاستاذ بجامعة شيكاغو ، وكانت تمثل انقلاباً فكريا ضد المدرسة الكينزية ، (نسبة إلى الاقتصادي الانجليزي لوردجون مايردكينز) التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

ويستعرض هذا الملف تجارب بلدان في العالم الثالث ، مثل الهند وكوريا الجنوبية ، وهونج كونج ، وتايوان ، وكيف أن هذه البلدان – كل بطريقته – استطاعت أن تحقق نمواً اقتصادياً معقولاً . ومقارنة الهند وكوريا الجنوبية مقارنة تلفت النظر ، ففي الخمسينيات كانت الهند وكوريا الجنوبية من البلاد التي تعاني من الفقر المدقع ، ففي سنة ١٩٥٠ كان معدل دخل الفرد في الهند (١٥٠) دولاراً في السنة ، ومعدل الأعمار (٤٠) سنة ، وفي كوريا (٣٥٠) دولاراً و(٥٠) سنة على التوالي . والبلدان كانا متخلفين كثيراًعن البلاد الصناعية ، حتى أنه لم يتخيل أحد أن أيا منهما سوف يستطيع في يوم من الأيام أن يصل إلى مستوى معقول من المعيشة ، وبعد ذلك بأقل من أربعة عقود نجحت كوريا الجنوبية نجاحاً منقطع النظير ، وزاد معدل دخل الفرد فيها إلى (٢٩٠٠) دولار في السنة ، وزاد معدل الأعمار ليصل إلى (٦٩) عاماً ، وقل عدد العاملين في الزراعة من ٧٧ ٪ إلى ٢٥ ٪ فقط .

سُرعة تقدم كوريا الجنوبية (معدل النمو السنوي لاقتصادياتها) زادت على كثير من الدول الصناعية .

كما أن الهند قد نجحت نسبياً في الصعود في سلم التنمية ، ولكن ليس بنسبة ماحدث في كوريا الجنوبية ، أو دول « التنين » الثلاث الصغرى : هونج كونج وسنغافورة وتايوان .

السر في نجاح دول « التنين » الأربع – كما يقول الملف – ليس في مبدأ تدخل الدولة ، أو عدم تدخلها في الاقتصاد ، بل إن السر كونها لم تشتر فكرة التقدم عن طريق التصنيع ، وإغلاق الأبواب من أجل تنمية داخلية ، مع كل ما تجره تلك السياسات من قوانين للتدخل لإصلاح الأخطاء ، ثم التدخل لإصلاح ما أفسده التدخل الأخير ، في حلقة مفرغة من تدخل الدولة .

السر هو في عدة نقاط ، على رأسها (ركوب موجة التجارة الخارجية) ، فلم تتقيد بالإنتاج للاستهلاك ، بل للتصدير ، واستطاعت المزاحمة في الأسواق الخارجية ، بعرض منتج أقل كفاءة ، ولمتدن من حيث السعر ، كما أنها تركت نظام الأسعار

في الداخل حراً لايمس ، بعيداً عن تدخل الحكومة ليكون مؤشرا يهتدي به تجار القطاع الخاص في ميدان المنافسة العالمي .

ويذكر الملف أن اتجاه التدخل الحكومي ، أو عدم التدخل الحكومي ، ليس أحد الأسباب الحاكمة في نجاح النمو ، فهو يشير إلى أن كل تلك الدول في جنوب شرق آسيا التي حققت نجاحا ملحوظاً في الميدان التجاري ، كلها باستثناء هونغ كونغ (تحكمها حكومات تتدخل تدخلاً مباشراً في سياسة البلاد الاقتصادية) ، إلا أن الملف ينتقد التدخل الحكومي في الاقتصاد ، فيشير إلى أن بلاداً – على سبيل المثال لا الحصر – مثل تشيلي وكولمبيا وكوستاريكا وساحل العاج وماليزيا وتايلاند ، قد تمكنت – مثلها مثل كثيرين – من تنمية اقتصادها بشكل جيد ، وبعضها يثير الإعجاب بشكل مذهل ، فهذه الدول قد جربت سياسات التدخل الواسع في الاقتصاد ، فاكتشفت قصورها وفشلها ، وتخلت عنها في الوقت المناسب .

إلا أن الملف لم يكشف لنا التفصيلات المتعلقة بكيفية مساعدة الدول الغنية لبعض تلك الدول ، عن طريق ضخ مبالغ كبيرة للاستثمار ، للاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة ، لإنتاج سلعة يحتاجها الغرب ، ولا يجد من يقوم بتصنيعها على أرضه !

يعلق بعضهم : إن الخطورة في هذا الأمر هي أن تؤخذ تجربة دول التنين الأربع على علاتها ، لأن الكتابة حول نجاحها قد تتناسى نشاط الشركات المتعددة الجنسية ، وأن كثيرا من هذا النمو اعتصرته تلك الشركات التي استفادت من الأجواء العامة ، ويشير هؤلاء إلى أن بلداً مثل كوريا الجنوبية – وهي مثال للنجاح من جهة – مازالت أيضا في حالة مديونية كبيرة ، على الرغم من زيادة صادراتها المصنعة .

على كل حال فإن فكرة الملف بصورته الكاملة تصب باتجاه التوصية بتقنين التدخل الحكومي ، على الأقل في موضوعين هما : السياسة المالية ، وهيكل الأسعار ، وكذلك بابتكار طرق ووسائل تنموية ، ليس بالضرورة مما سبق تجربته ، وخاضع للظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، أو مجموعة البلدان المعنية . وهي أفكار ليست بعيدة عن المنطق السليم .

هذا يقودنا إلى الحديث عن مشكلاتنا الاقتصادية في الأقطار العربية – وهو موضوع يطول بحثه – فقد ثار حديث عندنا وتصاعد في الأشهر القليلة الأخيرة ، ودار حول الطرق التي يمكن بها أن نتجاوز المصاعب الاقتصادية التي تواجهنا ، وهي مصاعب حقيقية على مستوى الوطن العربي . وظللت بعض هذا الحديث غيوم أيديولوجية ، هي من نتاج الماضي – أكثر من احتمالات المستقبل – فكان الحديث عن أيهما أحق : أن يبقى على القطاع العام على الرغم من الخسارة المادية التي يحققها في معظم منشآته ، أو يتحول إلى القطاع الخاص ، مع المخاطرة في أن تذهب غنائمه إلى جيوب الخاصة ؟

تحمس بعضنا للتحول إلى القطاع الخاص ، لحل مشكلتين – تبدوان في الظاهر واحدة ، ولكنهما مختلفتان – وهما بيع هذه المؤسسات العامة لسداد بعض الديون الخارجية المتراكمة ، أو رفع الأعباء المالية التي تفرضها هذه المؤسسات (الخاسرة) على حكومات يعاني أغلبها من عجز دائم في ميزانيتها ، والأخرى رغبة هذه المجتمعات في رفع الكفاءة والقضاء على الفساد الإداري والمالي اللذين تفشيا في بعضها ، وترك آليات السوق (الثمن) للتحكم في العرض والطلب ، ومن ثم إصلاح الاقتصاد .

إلا أن القضية أعمق من ذلك بكثير ، وتحتاج إلى إعمال فكر ونقاش ، كما رأينا في كل التاريخ الاقتصادي بأنه لا يمكن استيراد نظريات جاهزة للتطبيق على أوضاع ليست بالضرورة متطابقة أو متشابهة .

تاريخ التوجه إلى تدخل الدولة في الاقتصاد في الوطن العربي له خصوصياته ، فهو لم يكن أيديولوجياً بحتا عندما بدأ ، ولو أنه تحول بعد ذلك – في جزء منه – إلى هذا الطريق ، فدول الثقل السكاني العربي التي بدأت هذه الخطوات ، بدأتها أولاً لحصار النفوذ السياسي الخارجي والداخلي لفئات أجنبية أو داخلية ، كانت تتحكم في الاقتصاد ، وبالتالي في السياسة . بدأ ذلك بالتأميم لممتلكات شركات خارجية ، ثم تأميم ممتلكات مواطنين . وقد هيمنت الدولة بالتدريج على النشاط الاقتصادي . وعندما التقى هذا الطريق بالأدلجة ، أصبحت الفكرة العامة هي تسريع

التنمية الاقتصادية عن طريق (الاقتصاد المخطط) ، وبُرر ذلك بأن مصالح الطبقة الرأسمالية الوطنية – وهي ضعيفة وتابعة – مصالح ذات طبيعة قصيرة الأجل ، وتستطيع الدولة التي يمكن أن تنظر إلى المصالح ذات الطبيعة بعيدة الأجل ، أن تخطط للاقتصاد ، وتوجه رأس المال النادر بشكل أكثر كفاءة ، وقد صاحب كل ذلك توجه اجتماعي وسياسي غامر ، هو القطيعة مع التبعية والتخلف ، والتوجه لتحقيق عدالة اجتماعية ، وتعزيز منافع الرفاه الاجتماعي المرتجى .

ففي عقد الخمسينيات ، وإلى منتصف السبعينيات ، تواكبت عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية محلية ودولية ، فدفعت معظم الحكومات العربية – كل بطريقته الخاصة – إلى زيادة تدخلها في الاقتصاد ، وأصبح القطاع العام هو السائد والمهيمن في الدول التي أعلنت خيارها الأيديولوجي أو لم تعلنه ، بل وربما تعلن نقيضه .

ولايستطيع أحد أن يجادل أنه على مستوى الاقتصاد الشمولي قد قدمت تلك السياسات منافع كثيرة للمواطنين ، إلا أن هذه المنافع نتيجة للظروف الموضوعية والذاتية بدأت تتقلص بسرعة ، وواكبها تزايد في الفروقات الداخلية ، وتدني الالتزام الاجتماعي والتنظيمي ، وحولت التدخلات السياسية تلك المنافع القليلة لتكون مقصورة على مجموعات الصفوة ، كما اتسعت البيروقراطية إلى درجة عرقلت تلك المنافع من الوصول إلى أصحابها .

خيار ثالث

فبدأت إدارة القطاع العام ، وكأنها تتغذى على ضنك الجماهير ، فهي تستعمل موارد نادرة ، وتستفيد من سعر صرف مفتعل ، وتتمتع باحتكار غير صحي ، بالإضافة إلى أشكال الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر ، وساعدت على تعميق التشوهات في نظام الأسعار .

وبالإضافة إلى ذلك فقد كُبلت هذه الإدارة بنظام تسعير لمنتجاتها يخضع لقواعد سياسية ، وأُلزمت بقوانين عمل تراعي الضرورات الاجتماعية ، وأُثقلت بعدد من العمالة يفوق حاجاتها ، تلبية لالتزامات سياسية واجتماعية .

ومع التوجه العالمي نحو (الخصخصة) و (التفويت)* ظهرت أصوات عربية تنادي بذلك وتطالب بتطبيقه في أقطار وطننا العربي ، واتسمت دراسة الظاهرة – مع الأسف – بكم كبير من (الأدلجة) ، وكأن الخيارات المطروحة : إما قطاع خاص شامل وكامل ، أو قطاع عام سائد ، ولا ثالث لهما . ويزيد من هذا الارتباك الخلط الكبير في منافع كِلا القطاعين . فالكفاءة المالية والإدارية التي يمكن أن يحققها القطاع الخاص تُخلط بالكفاءة الاقتصادية ، وهي المنافع الصافية التي يحققها المشروع الاقتصادي ككل ، كما أن جهاز السوق (الثمن) قد لا ينظم انتقال السلع بشكل أفضل في كل السلع ، فبعضها له آثار جانبية غير مقصودة ، كما أن بعضها لا يمكن حساب الاستفادة منه بالدرهم والدينار كالطرق والإعلام والتعليم . المطلوب إذن هو التصحيح الهيكلي للاقتصاد ، عن طريق ابتكار حلول لمشاكل الاقتصاد العربي .

التجارب العربية حتى الآن في مسائل الخصخصة ، يتم الحديث عنها كثيراً وينفذ منها القليل ، ويلاحظ أن القطاعات التي تباع إلى الخواص هي قطاعات ثانوية ، كما في القطاع السياحي وفي الصناعات الخفيفة ، وبعض قطاعات التجارة الخارجية ، وبشكل عام هي قطاعات ذات دورة رأس مال قصيرة الأجل ، وليست من القطاعات الإنتاجية ذات الدورات الطويلة الأجل لرأس المال ، أما القطاعات الاستراتيجية الحيوية فلم تطرح فكرة تحولها إلى قطاع خاص .

آنَ الأوانُ

مختصر القول أن ظاهرة (الخصخصة) لم تتحول بعد إلى اقتناعات حكومية فى الوطن العربي ، بحيث تتحول إلى سياسة يمكن تنفيذها بشكل منظم ، فهي هامشية وبيروقراطية أيضاً ، خطواتها الصغيرة تتم بمعزل عن تحرير المجتمع ، فمن شروط نجاحها وجود فئة سياسية تشجع الكفاءة في القطاع الخاص ، وقدرات إدارية للحكومات تعطي التحول إلى القطاع الخاص اهتماما خاصاً . تلك بعض الشروط المسبقة للتحول الناجح إلى قطاع خاص ، وذلك يحتاج إلى عملية تكيف عامة

* التفويت : هو المصطلح المستخدم في تونس وفي بعض الأدبيات الاقتصادية بالمغرب العربي ويعني تمرير القطاع العام الى الخاص .

لا تشجع الفئة السياسية والقانونية ، وسلوك المنظمين السائدة في كثير من بلدان العالم الثالث على تحققها .

إن الخصوصية النسبية للواقع الاجتماعي والسياسي في الوطن العربي ، وما جد على الخريطة الاجتماعية من آثار للأزمة الاقتصادية في العقدين الماضيين ، يوجبان أن ينظر (للخصخصة) في إطار فكري اجتماعي وسياسي ، وليس فهما اقتصاديا ماليا فقط .

إن تغيير موازين القوى داخل المجتمع ، وتقوية بعض الفئات والشرائح بتملكها لجزء مهم من أدوات الإنتاج ومصادر الثروة ، سيؤثر حتماً على المجتمعات العربية في فترة طويلة مقبلة ، كما أن تقويم نجاح القطاع الخاص في مشروعاته أو فشله أمر يعطي دلالة مفادها أن القطاع الخاص أيضا ليس ناجحاً ورابحاً على طول الخط ، بل له تعثراته وإخفاقاته .

ولعله قد آن الأوان لإعادة النظر في مفاهيم النماذج التنموية ، وأساسياتها ، وفق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تسود العالم . إن فكرة مسئولية الدولة وتحكمها في قطاعات بعينها تتراجع ، كما أن فكرة تخلي الدولة بالكامل عن مسئولياتها فكرة طوبائية ، ولم يعد الخيار مطروحا بين نموذجين ، بل المطروح هو الحاجة الى صياغة جديدة ، تلبي ظروف الواقع ، وتعبر عن أهداف المجتمع بمرونة وديناميكية ، وتراعي تأثيرات الاقتصاد الدولي ومتغيراته . إن استمرار الفكر التنموي أسيراً للنماذج التنموية الكلاسيكية ، سيدفع الوطن العربي إلى مزيد من التناقضات والصدامات مع جديد الاقتصاد ، ومتغيرات الإدارة ، وحاجات المجتمع .

مامن أحد قط قدم التنمية هدية لأحد آخر . على الشعوب وحدها أن تقوم بالجهد الضروري ، من أجل ابتكار طرق ناجحة لتحقيق التنمية والتقدم ، ولن يقوم غيرها بذلك .

العربي — العدد ٣٧٣ — ديسمبر ١٩٨٩ .



العَرَبُ في الألف الثالث بَعْد الميلاد
« التفاوض على المستقبل »

ببساطة شديدة : إن لم نفكر في المستقبل فلن يكون لنا مستقبل ، فإن أخطر ما يصيب العقل ، عند أي أمة من الأمم ، هو أن يشعر قادة الرأي فيها أن الأمور محسومة من قبل الأجداد ، وما سيأتي مع الأيام ليس أكثر جدّة مما مضى ، ذلك يعني التوقف عن التفكير . وذاك أحد الأسباب الرئيسة للفشل في مناحٍ كثيرة من حياتنا ، والذي مازلنا نُمنى به حتى الآن .

نقف بعد عشر سنوات فقط على عتبة الألف الثالث من الميلاد ، وراءنا فقط نصف قرن أو يزيد قليلاً من الاستقلال الحديث ، وأمامنا تحديات كبرى ، لم تكن مسبوقة ، وعلى عاتقنا وحدنا تقع مسئولية التفكير بتقديم حلول لها ، في عالم سمته السباق التقني والفكري والتغير الاجتماعي السريع ، وهو في أوج سرعته يكسب دفعاً جديداً يوماً بعد يوم .

لم يفز قرن من قرون البشرية باهتمام ودراسات مستقبلية كما فاز هذا القرن الواحد والعشرون القادم إلينا بخطوات حثيثة ، ولقد تكاثرت هذه الدراسات في مجتمعات الغرب والشرق ، كل يبحث عن تصورات لما سوف يجلب له المستقبل من آمال يمكن تعزيزها ، وآلام يمكن تفاديها ، ونحن العرب — على استحياء-كانت لنا دراساتنا العلمية الخاصة ، وهي قليلة في العدد ، وضامرة في الإعلام والإعلان عنها ، فلم تتعد بضع أيدٍ وعقول نظرت إلى ما سوف يكون عليه المستقبل لنا ، فوجلت وأرتعدت فرائصها .

وضعت أمامي عدة دراسات سابقة عن المستقبل في مجتمعات أخرى ، وخرجت بمحصلة مفادها : كم هو قاصر عقل الإنسان عن التنبؤ بالمستقبل ، لقد قرأت ماتيسر من الدراسات التنبؤية عن بعض المجتمعات ، فوجدت أن ما توصل إليه الإنسان بالفعل لم يكن متخيلا حتى في أكثر الدراسات تطرفاً قبل سنوات قليلة فقط . والحقيقة هي أن الواقع أكثر عمقاً من كل متوقع ، وعوامل التغير التي تفعل فعلها شديدة إلى درجة (اللامعقول) في بعض الأوقات ، وخذوا مما يحدث في أوربا الشرقية عبرة ! .

حلقات المستقبل

وعندما نعود إلى الوطن العربي ، لندرس ما يمكن أن يحمله لنا المستقبل من مشاهد وصور ، نجد أنفسنا ملزمين بدراسة ثلاث حلقات غير منفصلة ، هي المدخلات ، والمعضلات ، وأشكال إعادة البناء . المدخلات هي كل العناصر المحلية والعالمية التي تؤثر في مجتمعاتنا ، ويمكن أن نرصد الشامل منها والعام . أما المعضلات فهي ما يواجهنا ، أو ما نعتقد أنه يواجهنا من مشكلات اقتصادية واجتماعية وحياتية وثقافية ، أما أشكال إعادة البناء فهي من جهة الدراسات التي حاولت توضيح بعض مسارات المستقبل العربي ، ومن جهة أخرى الخطوات الفعلية التي تتخذها بعض الأقطار العربية للتأقلم والتكيف مع متطلبات المستقبل .

وقبل الدخول في عرض هذه الحلقات الثلاث – كما أراها – أريد أن أبدأ بتحفظين :

الأول : أنه لا يوجد توقع أحادي لمسار المستقبل ، فهناك عدة مسارات و (سيناريوهات) ، تتدخل في تحديدها مجموعة متكاثرة من العناصر المؤثرة .

والثاني :أن العناصر المكونة والمساهمة في الحلقات الثلاث التي أشرت إليها ، وهي المدخلات والمعضلات ، وأشكال إعادة البناء ، هي عناصر بالضرورة انتقائية ، قد يختار بعضنا بعضاً آخر منها ، غير الذي اخترته . ومن الإيجاز إلى التفصيل .

المدخـــلات

أ – المدخل التقني الاتصالي

بكل المفردات واللغات والتعابير : نحن نعيش اليوم على هذا الكوكب مع انفجار ثورة المعرفة والاتصالات . ويقول لنا أهل الذكر : إنه خلال عشر سنوات قادمة سيتراكم من المعرفة ما لم يتراكم عبر ألفي سنة إلا عشراً ، الماضية ، من تاريخ الإنسانية . هذا التراكم نستطيع أن نلحظ نتائجه أمامنا بكل سهولة . يقول أحد الاختصاصيين في صناعة (الكمبيوتر) مثلاً : إن تطور هذه الأجهزة في السنوات القليلة الأخيرة لو حدث مثله في صناعة الطيران مثلاً لاستطعنا السفر من نيويورك إلى طوكيو في دقيقة واحدة !!

وإذا كان هذا المثال صعباً على بعضنا تصوره ، فتعالوا ننظر إلى أي مثال من الواقع ، فقد حدثنا الصحفي العربي الكبير الأستاذ محمد حسنين هيكل عن الزلزال في الاتحاد السوفييتي ، في سلسلة مقالاته التي نشرت في نهاية نوفمبر المنصرم ، حدثنا عن شيء يمكن مقارنته ، فنقل عن أناتوني دوبرنين – سفير الاتحاد السوفييتي في واشنطن مدة تزيد قليلاً على ربع قرن – عن (الاتصال) في أزمة الصواريخ المشهورة ، (وحصار كوبا) في بداية الستينيات . قال : (كنت أقابل روبرت كنيدي ، أخا الرئيس جون كنيدي ، وأقوم بكتابة التقرير بخط يدي ، ثم يقوم رجل (الشيفرة) في السفارة بتحويله إلى رموز ، ثم نتصل بعامل البرق في شركة (وسترن يونيون) الذي يأتي على دراجة بخارية ، ومن ثم ترسل الرسالة إلى موسكو ، ويصلنا الرد بالطريقة نفسها وبالأسلوب نفسه . عندما نقرأ هذا الكلام ونعرف اليوم كيف يمكن أن ترسل رسالة بالهاتف الطابع (الفاكسميلي) وفي اللحظة نفسها التي ينهي فيها كاتبها آخر جملة ، نتعرف على النقلة الواسعة في موضوع الاتصال ونحن نتحدث الآن عن أقل من ثلاثة عقود من السنين !

إن حسبنا المدخلات التقنية في ثورة الاتصال فلن ننتهي حتى نقول : إن العالم يتصل بعضه ببعض بطرق ووسائل أسقطت حواجز كثيرة ، فأنت اليوم تستطيع أن تعرف رأي قانوني دولي في موضوع مهم ، فور أن تقرر ذلك ، وأن تشاهد

فيلماً تلفازياً عن حالة الأطفال في أثيوبيا ، فور أن يتعرض عدد منهم إلى المجاعة ، كما تستطيع أن تعرف – إن أردت – توازن القوى العسكرية بين دولتين – بدرجة كبيرة من الدقة – فور أن تكتب سؤالاً بهذا المعنى إلى إحدى الإذاعات العالمية ، وهكذا . ثورة الاتصال هذه المتزايدة في كل مناحي الحياة لم تعد تترك بلداً ولا مجتمعاً ولا قرية منعزلة ، فالكل يعرف ما يدور لدى الكل .

ب – مدخل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية

وهنا أيضاً يشهد العالم مجموعة من المتغيرات غير المسبوقة ، فلم تعد نظريات الاقتصاد التقليدي أو الاجتماع التقليدي بقادرة على تفسير هذه التغيرات المتسارعة ، ونستطيع أن نحسب في كل الاتجاهات عوامل التأثير هذه ، فالتغير في الإطار الاقتصادي هو في حالة ثورة على الأشكال التقليدية الماضية .

لقد أصبح (المال) – على سبيل المثال – سلعة بحد ذاته ، ولم تعد القوانين الاقتصادية التي تكونت في رحم الثروة الصناعية الثانية ، في النصف الأول من القرن العشرين ، قابلة للتطبيق في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين ، ولم تعد مقولات مثل : « الاكتفاء الذاتي » مقولات ذات قيمة في عالم مفتوح للتبادل التجاري على مصراعيه ، فحتى اليابان بدأت تشكو من تطبيق قاعدة كانت ذهبية إلى فترة متأخرة ؛ وهي (التصنيع للتصدير) . ولم يعد مصدر القوة الاقتصادية الرئيسي ، بعد كل هذا ، هو الثروة المادية ، أي لم تعد الأرض ، ولا رأس المال ، ولا العمل بمعناه القديم هي الثروة ، بل أصبحت ثروة الأمم هي عقل الإنسان ، وبالتالي أصبح الإنسان مقدماً على كل ما عداه لخلق الثروة واستمرارها .

وفي الشأن الاجتماعي نلحظ التغير المتسارع ، والذي هو سمة العصر وعنوانه ، وأحد أهم هذه التغيرات التزاحم البشري على هذا الكوكب . تكاد بلدان بعينها تنفجر من كثرة البشر ، يفيض بعضهم على بعض ، وتختلط الأجناس والثقافات إلى درجة أننا أمام عصر تعدد الحضارات عن حق ، تتزاوج فيه القواعد والمنجزات العلمية مع الثقافات المختلفة ، وينتج شيء جديد في مجتمعات كثيرة . عصر سمته الأساسية الانفصال عن الماضي الذي عرفه جيل سابق لنا فقط ، فَوَقْعُ القرن الواحد

والعشرين يدعو إلى نموذج ثقافة اجتماعية ، تُسقط وَهْمَ العزلة ،وتُسقط وَهْمَ التفرد ، سواء أكانت هذه العزلة وذلك التفرد بمعناهما السلبي أم الإيجابي ، وستصبح هناك قيم حضارية عالمية تعمل (كجينات للتغّير) .

نوع تدريب البشر وكيفية استخدام الثروة والثقافة المطلوبة التي يمكن أن تكون قاعدة للتطور العلمي ، كل ذلك يؤثر فى تغير النسيج الاجتماعي للمجتمعات ، وقد كان هذا التغير (الاجتماعي) من أبطأ أنواع التغيرات التي يمر بها الإنسان حتى عقود قليلة خَلَت ، ولكنه اليوم أضحى مشاهداً ومحسوباً أيضاً ، خاصة في المجتمعات التي وفرت للثقافة والعلم حظاً واسعاً في حساباتها ، وأصبح للتغير الاجتماعي « قواصد » كقواصد العلم التطبيقي ، تسعى إليها المجتمعات .

أَقَبِلْنا هذه المدخلات (المؤثرات) ، أم لم نقبلها فإنها ستكون من جملة عناصر أخرى مؤثرة على مستقبلنا ، قد يحدث بعضها عندنا ، وقد يحدث بعضها الآخر بعيداً عنا ، ولكن تأثيرها في النهاية سيصب باتجاهنا ، فماذا نحن فاعلون ؟

المعضــلات

ثانية الحلقات التي نجد أنفسنا ملزمين بدراستها ، عندما نتصدى لدراسة المستقبل بعد المدخلات هي المعضلات ، أو المشاكل التي تواجهنا . وهنا لا بد من البدء بالقول بأن أولويات المشاكل ، من منظور الدول النامية ، تختلف عنها من منظور الدول المتقدمة ، وأولويات الأخيرة تختلف عن أولويات المشاكل التي تواجهنا ، فهم في الغرب يواجهون مشكلات مثل تلوث البيئة ، ومشكلة الإنتاج الذري ، تواكبها مشكلات نزع السلاح ، ثم حقوق الإنسان ، والأشكال الأفضل من الأنظمة للحكم والسياسة ، في الوقت الذي تختلف فيه أولوياتنا ، بل نختلف نحن فيما بيننا على هذه الأولويات . ففي دراسة نشرت سنة ١٩٨٦ م ، عن توقعات المستقبل لدى بعض القيادات الفكرية العربية (١) وجد الباحث أن هموم المستقبل ومشكلاته الملحة كما يراها هؤلاء تتدرج في أولوياتها كالتالي : التنمية ، الديمقراطية ، التبعية ، أخطار التفتت ، وهي أولويات قد يتفق معها بعضنا وقد يختلف . وشخصياً أضع الأولوية

---

(١) د . علي نصار : مستقبل الوطن العربي : جولة في هموم الحاضر وتوقعات المستقبل – المستقبل العربي – عدد ٨٩ يونيو ١٩٨٦ .

السكانية والتنموية على رأس قائمة الأولويات ، يليها العلم والتقنية ، ثم الصناعة والزراعة ، وبعدها المشكلات الاجتماعية ، ثم السياسية . وإذا وافقنا على هذا النوع من التقسيم والتدرج فأينما نظرنا فسوف ننظر إلى صورة ليست بالضرورة — مع الأسف — إيجابية . ولنبدأ قراءة بعض المؤشرات : هناك فقط تحذير سابق ، وأحسب أنه مهم قبل الدخول في التفاصيل ، وهو أن الأرقام ليست بالضرورة دقيقة ، ولكنها فقط تقريبية ، لسبب بسيط ، هو نقص في قاعدة المعلومات التي تتوافر للباحثين العرب ، وذاك نقص حضاري ليس من السهل القفز عليه أو تجاوزه .

ولكن ما الصورة ، أو ما الواقع القريب إلى الصورة ، في أقطارنا العربية ، في الموضوع السكاني مثلاً ؟ تدل المؤشرات السكانية على أن الوطن العربي ، بعد عشر سنوات ، سيبلغ تعداده ثلاثمائة مليون نسمة ، ٤٥ ٪ منهم حينئذ تبلغ أعمارهم أقل من خمس عشرة سنة ، وسوف تزداد هجرة السكان من الريف والبادية إلى المدن ، حتى تحوي هذه المدن ٦٠ ٪ من عدد سكان الوطن العربي ، أي أن أريافنا وقرانا سوف تهجر نسبياً ، وسوف يتضخم عدد سكان مدننا ، بل مدن بعينها في بعض الأقطار .

وتقول الإحصائيات أيضاً : إن حوالي ٧٠ ٪ من سكان ليبيا سيتمركزون فقط في مدينتين ، وهما طرابلس وبنغازي ، في نهاية العقد الحالي ، وسوف يعيش نصف سكان العراق في بغداد ، وستكون هناك على الأقل مدينتان عربيتان من أكبر عشرين مدينة في العالم ، أي يبلغ عدد سكان كل منهما أكثر من عشرة ملايين نسمة ، وتتدفق الهجرة السكانية من أقطار الثقل البشري العربي إلى الأقطار القليلة السكان .

إن ترجمنا هذه الإحصائيات فإنها تقول لنا بوضوح :

إن قطاع الزراعة (في الريف) سوف يفقر أكثر وأكثر ، بل سوف تشكل الهجرة منه كارثة على الإنتاج الزراعي من جهة ، وعلى اكتظاظ المدن من جهة أخرى ، في الوقت الذي لا يتوافر فيه لأبناء المدن المتضخمة ، السكن ولا التعليم ، ولا فرص العمل المناسبة . لقد قدرت الواردات الغذائية العربية في منتصف الثمانينيات بحوالى ٢٥ مليار دولار ، ويقدر أن العرب سوف يستوردون في نهاية العقد الذي

نحن فيه أكثر من ٢٩ مليون طن من الحبوب ، يصل ثمنها إلى حوالي ٦٠ مليار دولار .

تزايد السكان ، والتمركز في المدن ، والنقص في الانتاج الزراعي ، ما هي إلا مؤشرات لما سنكون عليه في نهاية هذا العقد ، وفي بداية الألف الثالث من الميلاد .

في كل الكتابات العربية الخاصة بالتنمية نجد أن هناك ضيقاً واضحاً – إذا استخدمنا أقل التعبيرات إيلاماً – بمسارات التنمية العربية ، وأملاً يتزايد في الخفوت بوضع حلول علمية لها ، ذات مدى زمني متوسط وطويل ، لا تعصف بها الأهواء السياسية ، ولكن الحقائق سوف تبقى حقائق ، وتأثيراتها سوف تظهر .

وفي مجال آخر هو التعليم والتقنية ، تقول لنا الإحصائيات : إن هذا التوسع في التعليم الذي كان سمة المجتمعات العربية ، في العقود الثلاثة الأخيرة ، سيظل في مساره ، وسيصل عدد تلاميذ المدارس الابتدائية في الوطن العربي ، في نهاية هذا العقد ، إلى ٤٥ مليون طفل ، مقارنة بما كان عليه مثلاً سنة ١٩٨٠ ، وهو عشرون مليوناً فقط (أي بنسبة ١٢٠ ٪) . وستفرض هذه الزيادة في السنوات الأولى من القرن القادم وجوب مضاعفة فرص العمل التي نراها اليوم تضيق على مر الزمن . وهنا سوف يحدث التباين بين هيكل العرض وهيكل الطلب ، مما يفرض ضغوطاً اجتماعية وسياسية كبيرة ، ومن هنا تبرز أهمية وضع فلسفة وسياسة جديدتين في موضوع التعليم الذي يُعد الإهدار فيه ليس تفويت فرص حالية ، إنما يعد أيضاً مضاعفة للأخطار المستقبلية .

أما في التقنية فالأمر أكثر فظاظة ، فالتقديرات تقول لنا : إننا سوف نستورد في العقد القادم فقط ما قيمته ألف مليار دولار من الأجهزة والأدوات الصناعية والمعارف التقنية . إن وضع (التبعية التقنية) سوف يتفاقم ، والنقص في المعرفة والمعلومات يزيد علينا أيضاً – كما تقول الإحصاءات المحافظة – ٤٠ ٪ من التكاليف ، أي أننا ندفع بسبب نقص معلوماتنا في هذا المقام ضريبة تبلغ ضعف الثمن تقريباً ، وهذه الضريبة تتسرب في قنوات من بينها عدم الدقة في الاختيار بين التقنية المعروضة ، أو عدم تأقلم هذه التقنية مع الوسط المحلي ، أو أسباب أخرى عديدة .

وقد حدثني أحد رؤساء المؤسسات الصحفية الكبرى ، منذ فترة ، أنه يصرف نصف مليون دولار شهرياً بسبب العطل في الأجهزة الجديدة التي اشتراها لمؤسسته ، بسبب احتكار المصنع لبعض الأجهزة الدقيقة ، وذاك غيض من فيض .

إن (التطعيم التقني) الذي نسير عليه يجعل اقتصادنا سجيناً للنظام الذي يولّد هذه التقنية ، وحل هذه المعضلة هو في الدأب على تعميق البحث العلمي ، الذي لا يزال في غرفة الإنعاش والذي نخصص له من الميزانيات قليلها وتافهها ، وقد بلغت في وسط الثمانينيات فقط (٠,٤٪) من مجموع الدخل القومي العربي .

وتنسحب هذه الصورة القاتمة على مستقبل الصناعة والطاقة والزراعة والثروة المائية والأراضي القاحلة في الوطن العربي . وكل هذه تعاني من نقص في التخطيط والمتابعة ، وضعف في الإدارة والإرادة ، ونظرة إلى اليوم ، ونسيان للغد وما بعده . وما يحمله الغد وما بعده جد خطير . تلك هي بعض المعضلات أو المشكلات الحياتية ، وهي بعض مكونات الحلقة الثانية في دراستنا للمستقبل العربي .

أشكال إعادة البناء

الحلقة الأخيرة في دراستنا للمستقبل هي – كما اتفقنا – أشكال إعادة البناء ، وهي جزآن : جزء نظري ، وآخر عملي عبارة عن خطوات عملية اتخذتها وتتخذها بعض أقطارنا في محاولة للتصدي لهذا التحدي الصعب .

في المجال النظري لم يبخل بعض قادة الرأي العاملين في المجال الاقتصادي والتقني والثقافي في طرح تصوراتهم أمام الرأي العام العربي ، ووضع حلول واقتراحات يمكن الاستفادة منها . ولعلنا أمام تجربتين علميتين ، حاولتا التفاوض على المستقبل العربي ، بمعنى إيجاد بدائل و (سيناريوهات) تستقصي الواقع ، وترصد الإمكانات والقدرات ، وتتصور مسارات مستقبلية اعتماداً على الاستخدام الأمثل أو القاصر لهذه الإمكانات .

في العقد الماضي نما الوعي بأهمية دراسة المستقبل العربي ، وما سيكون عليه العرب في القرن الواحد والعشرين ، وتجدر الإشارة إلى مشروعين بحثيين كبيرين ،

كان لي شرف الاشتراك المباشر في أولهما ، ومتابعة الثاني عن كثب . المشروع البحثي الأول هو مشروع « المستقبلات العربية البديلة » ، وهو أحد المشروعات البحثية لجامعة الأمم المتحدة (ومقرها في طوكيو) ، وأشرف على تنفيذه « منتدى العالم الثالث » في القاهرة ، تحت إشراف خبيرين اقتصاديين عربيين ، هما الدكتور اسماعيل صبري عبد الله ، والدكتور ابراهيم سعد الدين . بدأ هذا المشروع في يناير ١٩٨١ ، واستمر خمس سنوات ، وقدم مشروعه النهائي في نوفمبر ١٩٨٦ . وبين هذين التاريخين قام المنظمون بإجراء دراسات وأبحاث علمية ودقيقة في مجالات بارزة ومهمة ، لها أولوية قصوى في الإطار العربي ، وعقدوا ندوات لخبراء ومهتمين بمجالات عربية عديدة ، وكانت الاتجاهات التي توصلت إليها تلك الدراسات والندوات لافتة للنظر . منها على سبيل المثال لا الحصر أن هناك اتجاهاً متزايداً لعملية التراجع عن المشروع القومي ، إلى مزيد من التفكك القُطري ، وهناك اتجاه متزايد لتدويل الحياة الاقتصادية العربية ، أي دمجها في الإطار الدولي لتدفقات التجارة والمال والتقنية والاتصالات العالمية ، كما أن التقنية المستوردة من الخارج حملت معها أنماطاً فكرية وأيديولوجية واستهلاكية وتوزيعية جديدة ، عمقت الازدواجية الفكرية والاجتماعية في الوطن العربي ، كما أن هناك اتجاهاً متزايداً للاعتداء على البيئة وتخريبها ، كما فقدت « البيئة العربية » توازنها ، وارتفع معدل التصحر والتلوث فيها .

تلك بعض أبرز ما في الصورة التي رسمها التقرير الأخير للمستقبلات العربية البديلة ، مع مجموعة وافرة من الدراسات التي اهتمت بالاقتصادي والثقافي والديني والسياسي .

والمشروع البحثي الثاني كان أوفر حظاً من الأول في الحصول على مساحة أوسع في الإعلام العربي ، استمر مدة أربع سنوات بين ٨٣ – ١٩٨٧ ، وصدرت دراساته التفصيلية ثم المجمعة تباعا ، وكان للدكتور خير الدين حسيب ، مدير مركز دراسات الوحدة العربية ، وللمركز نفسه ، فضل بذل هذا الجهد الضخم ، وقد وصف التقرير النهائي الذي عرض إبان ندوة في تونس (أكتوبر ١٩٨٧ م) ، وصف الواقع العربي ، وهو واقع – كما رسمت بعض صوره في السابق – مليء بآليات التبعية والتخلف والتفكك المعطلة إلى حد كبير لإمكانياته .

وكانت التوجهات أو التمنيات في هذه الدراسات ، وبعض الدراسات النظرية الفردية ، كثيرة تتخللها (يَنْبَغِيَّات) عديدة ، على رأسها التكامل التنموي العربي البشري والاقتصادي ، ورفع نسبة التعليم ومستواه ، ودمجه مع أهداف التنمية المتبناة ، والاهتمام بالزراعة والصناعة والبنية التحتية ، وترشيد استهلاك الطاقة وزرع التقنية واستنباتها ، إلى آخر المتطلبات التي تتيح لنا فرصاً أفضل لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين .

ولكن كل هذه التوجهات والتمنيات لن تنقل من حيز الرأي إلى حيز التنفيذ إلا بقرار ، ممن يملكون حق إصدار هذا القرار ، كما أنها لن تستمر إلا بوجود قناعة تامة عند المستفيدين ، فمع عدم قناعة هؤلاء لن تُفرض التنمية من أعلى ، فسرعان ما توضع أمامها ردود فعل سلبية ومعرقلة .

هذا الأمر يأخذنا إلى الشق الأخير من هذا الحديث ، وهو الخطوات العملية التي يتخذها بعض أقطارنا لإعادة البناء التنموي ، ولعل أظهرها ما تم في مصر وتونس والأردن أخيراً ، وما يتم في الجزائر واليمن الديمقراطي . والملاحظ أن هذه الأقطار أمام المشكلات الاقتصادية والحياتية قد بدأت بالسياسي ، فأمام الضغوط الاقتصادية التي تصاعدت في الثمانينيات اجتهد بعض هذه الأقطار في تلمس مسارات قد تؤدي إلى تنمية متوازنة ، وكان أحد هذه المسارات هو ما فرضته الحكمة التقليدية ، من أن المشاركة – وقد أضاف بعضهم عليها مفهوم التعددية – هي التي يمكن أن تفجر طاقات الإنسان العربي ، وقدراته الإبداعية ، وتزيل غربته ، فيستعيد ثقته بنفسه وبقدرات وطنه وأمته .

وقد يكون ذلك صحيحاً إلى حد ما ، ولكنني أعتقد أننا هنا قدمنا السياسي (العاطفي) على الاقتصادي (الموضوعي) . قد يحل السياسي بعضا من المشكلات التي تواجهنا في القرن القادم ، ولكن في تقديري لن تستطيع الخطوات السياسية الداخلية في صيغة مشاركة ، أو الإقليمية في صورة تجمعات (متعاونة) ، أن تقدم الحل الناجع ، بل ربما يكون بعض الحلول السياسية بمثابة مهدئات تضع غلالة من الطعم الحلو على حبة الدواء المرة التي لابد من تجرعها .

يشير بعضنا في الموضوع « السياسي » إلى ما حدث ويحدث في بعض بلدان أوربا الشرقية ، ويقدمون الأدلة على أن رياح التغير السياسي هناك هي بوادر صحية في الاتجاه الصحيح ، وقد تكون كذلك ، إلا أنه على الرغم من كل الزغاريد في الصحافة العالمية فمازالت بلدان أوربا الشرقية تبحث عن حلول لمشكلاتها الاقتصادية ، وليست هناك وصفة سحرية تربط التغير السياسي بالرفاه الاقتصادي ، ونحن نشاهد اليوم بعثات تلك البلدان تطوف ببلدان أوربا الغربية ، تكاد « تستجدي » المعونات الاقتصادية . بيت القصيد هنا أن إشكالية « الاقتصادي » أكبر وأصعب بمراحل من إشكالية السياسي .

وهناك أكثر من تجربة عربية – إن أردنا ضرب الأمثلة – نجدها باتجاه التغير في السنوات الأخيرة من الثمانينيات ، ولعل ما يحدث في اليمن الديمقراطي والأردن والجزائر أمثلة من هذا التوجه .

في اليمن الديمقراطي طرحت منذ فترة وثيقة بالغة الأهمية ، هي « مشروع الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل » . ودوافع هذا المشروع – كما تقول الوثيقة – أن التغير « ضرورة موضوعية لمعالجة الاختلالات والتشوهات والأخطار التي رافقت بناء هيكل السلطة وأجهزتها وأدواتها المختلفة وعناصر المنظومة السياسية بعضها ببعض » ، وملخص الوثيقة تلك أن هناك تفكيراً واقعياً بالمراجعة وإعادة النظر .

ويحدثنا كاتب متابع ، هو فهد الفانك ، عن تجربة الأردن الأخيرة ، فيقول : إن « واحداً من خمسة مواطنين يحق لهم الانتخاب لم يكلفوا أنفسهم مشقة تسجيل أسمائهم في قوائم الناخبين ، وأن واحداً من كل سبعة مواطنين سجلوا أسماءهم لم يكلفوا خاطرهم بالذهاب إلى المراكز المحددة لتسلم بطاقاتهم ، وأن اثنين من كل خمسة ممن أخذوا البطاقات اعتبروا يوم الانتخاب بمثابة عطلة للراحة ، وبقوا في بيوتهم » ، أي أن المشاركة من حيث العدد كانت محدودة .

وفي الجزائر ، منذ نوفمبر سنة ١٩٨٨ حتى آخر العام الماضي ، حدثت تغيرات كثيرة ، عُدّل الدستور باتجاه التعددية ، ونُوقشت مشاريع كثيرة من القوانين ،

وصدرت ، ومن بينها قانون الأحزاب والانتخاب والإعلام ، وكثير غيرها .

هذه التحولات العربية التي حدثت في السنوات الأخيرة القليلة هي في الإطار « السياسي » ، إن كان ذلك مُرَحباً به فإن الصعوبة الحقيقية هي في ربط هذا « السياسي » بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية التي شاهدنا صورها السلبية العميقة في صدر هذا الحديث . إن الهم الاقتصادي في نظري هو الجهاد الأكبر ، فعندما ينتهي الناس من صناديق الاقتراع ، يبقى ذاك الهم مستمراً ، فالحداثة السياسية دون حداثة اقتصادية ، أي دون مسكن ومياه شرب ومواصلات وعمل شريف ، تبقي المشكلة كما هي ، فمن الثابت أن نجاح السياسي يتطلب شروطاً اجتماعية واقتصَادية لا يمكن للسياسي بدونها أن يصبح فعالاً .

القيَم الروحيّة .

أحد المناجم الغنية التي يمكن أن نلجأ إليها ونستفيد منها في مواجهة التحديات الجسام في التنمية الشاملة المبتغاة في هذا الوطن العربي هو المنجم الروحي ، فستظل الأديان باجتهاداتها المختلفة هي التي تعطينا القدرة على التكيف مع مستجدات عصرنا ، وتعصمنا قيمها من مخاطر تلك المستجدات ، ففيها من المنابع السلوكية والأخلاقية ما يعضّد الأمل والقدرة على العمل ، وتجد فيها الفئات الاجتماعية المختلفة ملاذاً للراحة والاطمئنان . وهناك من القيم ، كقيمة التضحية والعمل والإنجاز ، ما يمكن أن يساعد برامج التنمية . وقد أصبح من واجب أهل الرأي الدعوة لترسيخ تلك القيم في إطار من السماحة والتعايش ، ووضعها بجانب برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منظومة متكاملة تأخذنا إلى الألف الثالث من الميلاد وتحدياته العظمى ، وهي كما ترون ضخمة ، ضخمة ، في زمن قادم ، لا يُحسب عليك ما تفعله فقط ، ولكن يُحسب عليك ما لا تفعله أيضا »

العربي ــ العدد ٣٧٤ ــ يناير ١٩٩٠ م



أصْدَاءُ حَركـة الاسْتـارة

طُلب مني أن أشارك مع كوكبة من أهل الرأي والكلمة العرب ، في ندوة مفتوحة على هامش معرض الكتاب الثاني والعشرين في القاهرة ، وللقاهرة سحر خاص يزداد تألقاً عندما يكون اللقاء بين مثقفين وكتاب وشعراء ودارسين من كل أنحاء الوطن العربي الكبير . كانت الندوة جزءا من تظاهرة ثقافية منصبة على محور حركة التنوير وأصدائه في الوطن العربي ، والمدخل هو مرور مائة سنة على ميلاد العقاد ، وطه حسين ، والمازني ، والرافعي ، وميخائيل نعيمة ، أي بعض فرسان « التنوير » في منطقتنا العربية .

وكان مطلوباً مني أن أتحدث عن أصداء حركة التنوير في المشرق العربي ، وفي الجزيرة على وجه الخصوص .

والموضوع بمعناه الشامل (التنوير) وجزئيته « أصداء التنوير في الجزيرة العربية والخليج » موضوع واسع ودقيق ومحرج في نفس الوقت .

واسع لأنه يحتاج إلى سفر كبير أو أكثر للإلمام بكل تفاصيله ، وتحليل الثابت منه والمتحول ، ودقيق في نفس الوقت لأنه يضعنا أمام أنفسنا مباشرة في تحديد معنى « التنوير » وتحديد مركز أو مراكز انطلاق هذا التنوير ، وتحديد صداه أيضا ، وهو أخيراً محرج لأن السؤال يطرح ماذا كان لدى المتقدمين من « أصيل » وماذا عندهم من « منقول » حتى نستطيع على وجه الدقة أن نقول إن ذلك « تنوير » نابع من أصالة ، وتلك أفكار « تنويرية » مستوحاة من آخرين ؟

وعندما التأم شمل جمع المتحدثين على تلك المنصة في صباح ذاك اليوم البارد

من أيام القاهرة – في نهاية يناير (كانون الثاني) الماضي – وجدت أن معظم المتحدثين من مصر والعراق وتونس والجزيرة العربية وفلسطين من زملائنا الكتاب يشاركونني بقليل أو كثير من الموافقة على اتساع ودقة وحرج الموضوع .

مشاكل منهجيّة ومعرفيّة

كانت التساؤلات في البداية : هل يجوز أن ندّعي أننا نحتفل بمرور مائة سنة من التنوير ؟ وهل هذه المائة سنة من التنوير تحتاج إلى مائة سنة أخرى لترسخ مفاهيم التنوير كما قال أحد الزملاء ؟ وكيف يجوز أن نتحدث عن التنوير ونحن مازلنا في بعض مجتمعاتنا نتقاتل على أساس طائفي ، وديني ، ونقف من بعض من يخالفنا الرأي موقف العداء المستحكم ؟ وكيف لنا أن نحتفل بمائة سنة من التنوير ومازال بعضنا يحارب تعليم المرأة وعملها ، ويتشبث بالخرافات على أنها حقائق ثابتة لاتقبل الجدل ؟ وكيف نحتفل بمائة سنة من التنوير ومازلنا نستورد أكثر مما نصدر ، ونزداد احتياجا للآخرين في الطب والهندسة والتقنية ، ومازالت إنتاجية العامل لدينا في أدنى مستوياتها العالمية ؟ وأسئلة كثيرة إجاباتها تبرر عدم احتفالنا بالتنوير أكثر مما تجيز احتفالنا به ، فنحن مازلنا نناقش ما ناقشه الأفغاني ، ومحمد عبده ، ورشيد رضا ، وطه حسين ، والعقاد ، والمازني دون أن نتقدم خطوة ، بل لقد كان بعضهم في ذلك الوقت أكثر قدرة على المناقشة والدفاع عن وجهة نظره ، وطرح الموضوعات الجديدة التي أصبح بعضها اليوم غير قابل للطرح في العلن ، فهل قادتنا مائة سنة من التنوير إلى وضع أفضل – فكرياً – أم إلى وضع أسوأ ؟

وماهو مفهوم (التنوير) الذي احتج بعض المتحدثين عليه وطالب باستخدام مفهوم (الاستنارة) على أساس أننا نبحث عن النور ؟ فنحن نستنير ، والاستنارة هي الاستخدام الواعي للمعرفة ، أي استخدام العقل والتفكير السليم والتحيز لهما بما فيه ذلك من نزع القداسة عن الماضي ، وإعلاء قيمة الإنسان كإنسان .

ثم هل هناك إجابة شاملة عن أن حركة التنوير في الوطن العربي كانت تنبع في مكان ، وأن صداها يصل إلى مكان آخر ؟ أم أن حركة الاستنارة لم تكن تسير في « صوت » يبدأ هنا و « صدى » يتردد هناك ؟ فأحيانا ماتتوازى وأحيانا

ما تتقاطع « الأصوات » و «الأصداء » لتخلق كل هذا النسيج الثّر من الثقافة العربية المتفاعلة ، مع تسليمنا جميعا من حيث المبدأ بأن مصر فعلاً – لأسباب لا يمكن حصرها في هذه العجالة – هي في كثير من الأحيان في مركز « الصوت » ولكن حركة الاستنارة لم تكن دائما تسير في هيئة صوت وصدى .

لقد هاجرت أفكار الشيخ جمال الدين الأفغاني معه إلى مناطق عديدة من الأقطار الإسلامية والعربية ، بل إلى أماكن بعيدة في أوربا ، وكذلك فعل الشيخ محمد عبده ورشيد رضا ، وهاجر المفكرون من أهل الشام إلى مصر ، وأثّر المصريون في مناطق عديدة وواسعة من الوطن العربي ، وفي بعض القضايا والمجالات يسبق المغرب العربي المشرق ، وفي بعض القضايا الأخرى يسبق المشرق العربي المغرب ، في حركة تبادل مراكز المنبع والتأثير .

ثم يبرز بعد ذلك السؤال الآخر : هل رواد الفكر في أمتنا العربية من أمثال طه حسين والعقاد والمازني والرافعي ونعيمة وجيلهم هم أول دعاة الاستنارة ، أم سبقهم أشخاص مثل رفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي ، وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الله النديم وأديب اسحق والسنوسي والمهدي والشيخ محمد بن عبد الوهاب ؟ وعندما نزن ما جاءوا به من فكر اليوم بميزان المنهج العلمي ، وأي من فكرهم ذاك كان أصيلاً وأيُّ من فكرهم المستنير كان مترجما من أدب وثقافة أوربا ، بعضه عولج معالجة معقولة ليتناسب مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة وبعضه نقل كما هو طريا غير معالج فلم يستطع أن يلج لنسيج المجتمع ، وظل خارجا عنه ، وأصبح ككعب أخيل في إطار منهج هذا المفكر أو ذاك .

بل كيف يمكن أن نضع كل هؤلاء تحت مظلة التنوير والاستنارة ، وبعضهم قد خالف فكر البعض الآخر بقسوة وإفراط ، كما فعل العقاد ومصطفى الرافعي عندما تبادلا أقسى أنواع الهجوم في مواقع مشهورة للجميع حول أفكار كل منهما في الأدب والنقد ؟

كل تلك أسئلة منهجية ومعرفية لابد من طرحها عندما نتذاكر بجدية قضية الاستنارة وروادها في الوطن العربي .

قـرن المعرفـة

لا يجادل أحد في أن المائة سنة الماضية هى قرن المعلومات والمعرفة ، وإذا كان احتفالنا بمرور مائة سنة على الاستنارة يأتي مع مرور مائة سنة على مولد كوكبة من رواد الفكر الحديث ، فهو يأتي أيضاً متماساً مع استقبالنا لمشارف قرن جديد ، قرن يختلف عن كل القرون السابقة على جميع الأصعدة ، قرن تحد ليس للمواطن العربي فقط ، بل هو تحد للإنسانية فكراً وعملاً ، قرن بشائر التغير العميق فيه حولنا لاتحتاج إلى كثير من قدح الفكر . وإذا كان الآخرون يستقبلون هذا القرن الجديد وتحدياته بإمكانيات تؤهلهم للتوافق النسبي مع معطياته ، وتطوير تلك الإمكانيات وتسخيرها لصالحهم ، فإن الوطن العربي والمواطن الذي يعيش واقعاً صعبا مأزوماً تقصر إمكانياته عن الوفاء بإبقاء رأسه فوق سطح الماء .

مواطن ووطن يهاجر إلى بلد محتل منه ، مليون من البشر لايستطيع أمامهم فعل شيء ، مواطن ووطن تضربه الفرقة والتقاعس ويتجاذب شبابه التعصب من جهة والتغريب من جهة أخرى ، مواطن ووطن يملك من الإمكانيات البشرية والمادية الكثير ولكنه في جله معطل . وطن يعرف أهل الرأي فيه أن القوة الجديدة ليست في مناجم الذهب ، ولا في آبار النفط ، وإنما هي في الإنسان ، وأن الثروة الأساسية ليست في الثروات الطبيعية ، وإنما في قدرات الإنسان لتحويلها لشيء نافع ، وإن الثروة ليست فيما تعطيه الطبيعة ولكن في كيفية تسخير الإنسان لهذه الطبيعة ، وإن هذا الأمر الذي يعرفه أهل الرأي لايحتاج إلى براهين وإثباتات ، يكفي أن نعرف أن دولاً تملك – بيننا اليوم – ثروات طبيعية غزيرة ظلت فقيرة ، في حين أن دولا ثرواتها الطبيعية محدودة استطاعت أن تبني اقتصادا مزدهراً . فاليابان أغنى من الاتحاد السوفييتي في الوقت الذي لاتملك فيه اليابان تقريباً أي ثروات طبيعية ، بينما الاتحاد السوفييتي لا يفتقر إلى شيء البتة ، ذاك على سبيل المثال .

إنها إمكانيات الإنسان العربي المعطلة ، تلك هي الإشكالية التي تواجهنا وتلقي بظلها الثقيل على الجميع .

إن المثقفين والمستنيرين العرب يفرض عليهم التحدى يومياً ، وإن عليهم أن

يواجهوه كما واجه المستنيرون الأوائل هذه الإشكاليات ، مع تباين درجات الحدة واختلاف العصر والظروف .

إن قيمة الرواد طه حسين والمازني والعقاد وميخائيل نعيمة والزيات والرافعي وغيرهم تكمن في استيعابهم لضرورات عصرهم ، وتحديات المستقبل الذي كانوا يتوقعون ، على الرغم من اختلافهم في الرؤى والمناهج والاجتهادات .

إنهم جميعا نسجوا أحلاماً وأفكاراً ، وقاموا بممارسات عملية نذروا حياتهم للدفاع عنها وترسيخها في واقع الأمة . لقد أدركوا أن عوامل الثروة الصحيحة هي الأفكار تماما كما هي عوامل الثروة الجديدة في عالمنا اليوم ، وفي مستقبلنا . إنها الأفكار ، وهي عنصر غير قابل للتوزيع بين الأمم ، أفكار تجد الحلول المناسبة لمشكلاتنا – لا تستوردها ولا تزيفها – وهذه الثروة غير قابلة للتوزيع ولا للنقل ولذا فلم تعد قاعدة القوة في العالم هي المساحة ، ولا عدد البشر ، إنما قاعدة القوة هي الفكر والعلم اللذان ينبعان من الإنسان .

لقد مارس الرواد لحوار فيما بينهم مستخدمين العقل أداة رئيسية فيه حتى أصبحت العقلانية سمة من سمات ذاك العصر ، لقد كانت الأفكار والأسئلة والقضايا التي شغلوا بها ودعوا إليها تصدم وتهز الأفكار السائدة ، وكان عليها أن تفعل ذلك ، إن السنوسية والوهابية والمهدية بدايات موجة التحدي للحضارة الغربية الغازية ، وهي –وإن لم تستطع أن تقدم كل البدائل التي كانت تريد وذاك لشراسة الهجمة الاستعمارية ضدها ، وعمق أسباب التخلف وهيمنتها – ولكنها استطاعت أن تدافع عن أوطانها ضد الاستعمار ، وأن تنقي الدين الإسلامي الحنيف من الشوائب والخرافات ، وأن ترجع به إلى أصوله النقية الأولى ، لذلك كان تأثيرها محكوما بواقعها وظروفها .

وإذا كان رفاعة الطهطاوى قد صدمه ورفاقه وهم في بعثتهم في أوربا التناقض في السلوك الأوربي ، الذي ينادي بالديمقراطية ويرفع شعارات الإخاء والمساواة في الداخل ، ولكنه يمارس القهر والاستعمار والظلم على الأقطار العربية في الخارج ، فإنهم بعد عودتهم إلى مصر حاولوا البحث عن صيغة توائم بين ماجاءوا به من أفكار علمية وسياسية واجتماعية حديثة ، وبين علوم الشرع ، حيث وجد الطهطاوي أن

الاختلاف الظاهري بينهما إنما هو يتعلق بالتفاصيل أكثر مما يتعلق بالمبادىء الأساسية التي يقوم عليها كل منهما ، فألفوا الكتب وأنشأوا المدارس وأصدروا الصحف ، وترجموا الكتب العلمية والأدبية ، وتحيزوا لفكرة المواطنة ، وقد ظاهر الطهطاوي ورفاقه – ولو بدرجة أقل – مفكرون في تونس والمغرب والشام .

وعرفت القاهرة بعد ذلك مفكرين من أهل الشام مثل عبد الرحمن الكواكبي ، وأديب إسحق ، وسليم النقاش ، وبطرس البستاني الذي طبع أول دائرة معارف عربية ، والأخوين صروف صاحبي مجلة المقتطف ، وشبلي شميل وفرح أنطون ، وأحمد فارس الشدياق ، وسليم تكلا ، وتفاعل الجميع مع على مبارك ، وعبد الله فكري ، ومحمد عبده ، وعبد الله النديم ، والبارودي ، وأحمد عرابي ، ويعقوب صنوع ، ولطفى السيد ، وسعد زغلول وقاسم أمين وغيرهم ، حيث أينعت جهود هؤلاء الرواد الأوائل وأثمرت الدعوة إلى تكوين الأحزاب والحياة النيابية وانتشار الأفكار العلمية ، وظهرت الصحافة والمسرح ، وظهرت دعوات التجديد في الفكر الإسلامي على قاعدة أمتن .

وعندما ظهر الجيل الثالث من حركة الاستنارة العربية كالعقاد وطه حسين وأقرانهما لم يظهروا من فراغ ، بل غاصت جذورهم مع فكر المجددين ، الأوائل وساعدهم التطور الاقتصادي والاجتماعي ، واتساع الطبقة الوسطى الجديدة على لعب دور أوسع في انتشار حركة الاستنارة .

إلا أن هذا المشهد لايخلو من التناقض ، فقد كانت الدول الأوروبية المختلفة تنقض على أجزاء الوطن العربي ، جزءا بعد الآخر ، لتلحقه بدائرة نفوذها ، وتستخدم إمكاناته في معركة المنافسة المحتدمة بينها ، ولذلك كانت تجهض بالعنف والدهاء ثوراته ، وانتفاضاته ، وتسعى من خلال تشجيعها لأساليب التعليم التي تريد ، ونمط الحياة الأوروبية التي تحبذ ، لتثبيت نفوذها الثقافي ، ومن ثم الاقتصادي ، تدعيما لمصالحها .

وفي قلب المشهد تتجمع صفوة من أبناء الوطن العربي ، تحلم وتفكر وتناقش ، تؤرقها الفجوة بين تقدم الغرب وتخلف العرب والمسلمين الذين كانوا يملكون حضارة

راقية في زمن مضى ، وتشغلهم الأسئلة عن كيفية النهوض ، وإعادة تشكيل المجتمع العربي والاسلامي ، ماذا يمكن الأخذ به ، وماذا يمكن التخلي عنه مما لدى الغرب ؟ فأقبلت على العلوم الحديثة ، وراحت تبحث عن أجوبة في التراث الذي كان الأرضية التي تشكلت منها وعليها الاتجاهات الفكرية التي ملأت مساحة الزمن العربي الحديث ، عله يسعفها بإجابات للمسائل الكبرى التي تواجهها .

نظرة من قريب على المشهد بين مصر والشام

لا أعتقد أن هناك خلافا على أن النهضة العربية الحديثة — وماتلاها من عصر اصطلحنا على تسميته « بعصر الاستنارة » — تبلورت في إقليمين عربيين أساسا : هما مصر وبلاد الشام . ومع أن عوامل التأثر والتأثير بين الحركتين النهضويتين لم تنقطع منذ منتصف القرن التاسع عشر ، إلا أن عملية النهوض والاستنارة في كل من الإقليمين اتخذت طريقا مغايرا للآخر . وقد أدى هذا بدوره إلى تقاطعات حدثت في المسيرتين النهضويتين وصلت في بعض المراحل إلى حد التعارض . إلا أن مثل هذه الحالات الأخيرة ، كانت هي الاستثناء وليست القاعدة ، وفي هذا المجال يجب أن نشير إلى أن الالتقاء بالغرب — بأوربا — كان النقطة التي انطلقت منها — وليس على أساسها — حركة النهضة والاستنارة . وهذا اللقاء بالغرب مازال صالحا لتفسير كثير من عوامل نجاح وإخفاق مشروعنا النهضوي ، الذي أرى أنه لم يستكمل بعد ، وإن تحققت خلاله إنجازات كبيرة وكثيرة .

وإن كانت حملة نابليون على مصر هي التي تؤرخ لبدء عملية النهوض بأشكاله المختلفة التي سنجملها بالقول : إنها عملية النهوض الحضاري ، فإن ما يؤرخ لعملية النهوض في بلاد الشام ، هو تلك الإرساليات والبعثات التبشيرية التي أدخلتها دول الاستعمار الأوربي — فرنسا وبريطانيا — أساسا ، وروسيا بدرجة أقل ، فتحت ذريعة حماية الأقليات الدينية في سوريا ولبنان وفلسطين ، تدخلت فرنسا لحماية الكاثوليك في لبنان ، وحاولت روسيا التدخل تحت ذريعة حماية المسيحيين الأرثوذكس ، أما بريطانيا فقد تدخلت لحماية ما أسمته بالأقلية اليهودية ؛ لأنه لم تكن هناك طائفة بروتستانتية تدعي بريطانيا حمايتها ، ولكن حدث أن اعتنق بعض المسيحيين العرب

المذهب البروتستنتي لكن الوجود البريطاني كان سابقا على ذلك . وقد حاولت هذه الإرساليات أن تطوق جزيرة العرب في بداية هذا القرن فأسست لها مراكز في البصرة والكويت والبحرين وعمان . ومع هذه الإرساليات في بلاد الشام دخلت أول مطبعة إلى جبل لبنان في خمسينيات القرن الماضي ، ونسجت عبر المدارس التبشيرية علاقة بين عرب المشرق وخاصة لبنان ، وبين دول الغرب الأوربي وخاصة فرنسا . ولعبت الإرساليات الروسية دوراً لا يقارن بالدور الفرنسي بالطبع ، إلا أنه كان كافيا لبروز ظاهرة تتمثل في ظهور بعض الأسماء المهمة في عالم الثقافة نهلت من معين الثقافة الروسية حيث تلقت العلم هناك . ومن أبرز هذه الأسماء المؤرخ بندلي جوزي ، وكلثوم عودة وهما من فلسطين ، وكذلك ميخائيل نعيمة الذي انتقل من روسيا إلى الغرب ليسهم في حركة المهجر الأدبية قبل أن يعود إلى وطنه لبنان ويبقى هناك حتى وفاته ، وغني عن القول أن هذا الرافد الأوربي كان تأثيره بدرجة أقل في حركة النهضة في مصر .

أما بريطانيا فإن دورها الأكبر لم يكن في حجم الدور الفرنسي في البداية ، إلا أنه تعاظم بعد دخول الإنكليز إلى العراق وفلسطين وشرق الأردن ، وهنا نسجل اختلافا جزئيا عن حركة النهضة بمصر حيث التأثير البريطاني بدأ التغلغل في النصف الثانى من القرن الماضي عبر سيطرة اقتصادية ثم احتلال عسكري مباشر .

إن الدور « الملتبس » الذي قامت به دول الغرب الاستعمارية في بلاد الشام طبع خريطة النهضة هناك بطابع مختلف عما سارت عليه الأمور في مصر ، فقد كان خطر الاحتلال البريطاني والفرنسي غير منظور مقارنة بالهيمنة التركية القابضة على أرض سوريا الطبيعية . ومع الجهل النسبي في ذلك الوقت المبكر بدأت فرنسا وبريطانيا نشاطهما المختفي تحت عباءة التبشير والتعليم ، وكأنهما بلدان صديقان قد يكونان حليفين محتملين إذا ما فكر العرب بالتحرر من الهيمنة التركية ، وهذا ماتم فعلا ابتداء من عام ١٩١٦ ، حين اندلعت الثورة العربية بقيادة الحسين شريف مكة ضد الأتراك ، وبدعم مباشر من جانب البريطانيين ، وبالمقابل كان العدو الواضح المحدد هو تركيا بحكمها العثماني الذي تميز بالجهل ، وتحول بعد ذلك إلى غطرسة قومية بعد بروز الحركات القومية المتطرفة فيها .

ولقد كان الأمر معكوسا تماما في مصر التي كانت ترزح تحت النير البريطاني فيما بدت تركيا مركز الخلافة الإسلامية حليفا محتملا لموازنة النفوذ البريطاني ، عند أي محاولة للخلاص ، لكن هذا لم يحدث فبقيت تركيا بعيدة عن أذهان المصريين باعتبارها ليست صديقا كاملا .

ولم يكن هذا بلا تأثير على حركة النهضة في كل من الإقليمين ، فبينما اتخذت حركة النهضة في بلاد الشام طابع التحرر القومي الذي تطور من تحرر له محتوى ديني كما كان عند عبد الرحمن الكواكبي إلى تحرر قومي المحتوى ، فقد اتخذ التحرر في مصر طابعا ديني المحتوى برغم أهمية الدور التنويري الذي لعبه الليبراليون المصريون ، وكان العامل الديني إلى جانب الوطنية المصرية هما المحركين للمشاعر ، بينما كان العامل القومي العربي هو الذي يحرك الجماهير في بلاد الشام ، وذلك قبل فترة المد القومي التي تمثلت في الحركة الناصرية في مصر في الخمسينيات .

وعلى هذه اللوحة الإجمالية لمسيرة النهضة والتنوير في كل من مصر وبلاد الشام ، يمكننا إيراد بعض الملاحظات التي تبدو مفارقة أحيانا إلا أنها في الوقت نفسه دلائل على علاقة التفاعل التي لم تنقطع بين الإقليمين العربيين .

فقد ذكرنا أسماء لرموز عصر النهضة في بلاد الشام ممن زاروا مصر وبعضهم استقر فيها ، بل إن أثره الباقي وإنجازه الأساسي تم فيها ، وتكاد هذه الأسماء تشمل جميع رموز النهضة والتنوير في بلاد الشام ، إلا أن العكس ليس صحيحا أي أن إنجازات رموز التنوير المصري في معظمها لاسيما في مرحلة الصفوف الأولى من الرواد – ولا أتحدث عن استثناءات – بقيت في المحيط المصري والتربة المصرية التي يجب أن نذكر لها أنها كانت دائما قادرة على استيعاب إبداعات الأقاليم العربية جميعا .

ومن المفارقات الأخرى التي نوردها أن التيار القومي الذي قطع شوطا طويلا من العمل التنظيري والتنظيمي في بلاد الشام لم يجد تعبيره القومي والمؤثر إلا عندما التقى مع تيار القومية العربية في مصر في الخمسينيات وأن التيار الديني في مصر الذي أسهم فيه الشيخ رشيد رضا السوري انتقل إلى سوريا بعد انتشار حركة الإخوان المسلمين في مصر أساساً إذ عادت إلى سوريا عن طريق الشيخ أمين السباعي في نهاية الأربعينيات .

وفي حقل الثقافة تبدو ظاهرة التفاعل أكثر وضوحا ، فأولاد تكلا وأبو خليل القباني وشبلي شميل وجورجي زيدان أبدعوا في مصر أساسا ، وماكان لهم أن يبدعوا على الأرض السورية لأسباب تتراوح بين العسف التركي ، وعدم صلاحية التربة لتقبل إبداعاتهم . ويبرز هذا في سيرة وإبداع أحد أبرز رواد المسرح العربي : أبو خليل القباني الذي أبدع فنا عظيما في مصر إلا أنه أحبط حتى مات كسير القلب في سوريا .

غير أن فترة العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن شهدت حركة متنامية بين مصر وبلاد الشام فقد أصبحت العروض المسرحية المصرية في بلاد الشام أمرا مألوفا وطبيعيا ، وما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى أصبح نسيج الثقافة العربية متداخلا ومتزايدا بصورة يصعب معها رصد التأثير والتأثر ، فذهب المدرسون الكويتيون إلى السنغال ، والمدرسون المصريون إلى خورفكان فى الخليج العربي ، وانتشر أبناء العرب على مجمل الساحة يتفاعلون ثقافيا كما لم يحدث في القرنين السابقين على الأقل .

نظرة من كثب على الجزيرة والخليج العربي

في الجزيرة والخليج العربي وصلت أصداء الاستنارة متأخرة نسبياً وأثرت في الأماكن المختلفة تأثيرات متباينة .

فقد وصلت أصداء الاستنارة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من خلال الحجاج والمسافرين إلى أرض الحجاز ، بل استوطن بعض المثقفين من مصر والشام منطقة الحجاز وبدأوا بالتعاون مع بعض المستنيرين في إصدار نشرات منها على سبيل المثال (أم القرى) الجريدة التي أصدرها الشيخ يوسف ياسين لصالح الملك عبد العزيز . وكذلك طورت بعض مدارس الفقه هناك كي تحتوي على العلوم الحديثة ، وفي الخليج نجد أن الصدى وصل إلى هذه المنطقة مع بداية القرن العشرين فأسست النوادي الثقافية ، وكانت هذه النوادي تتلقف المنشورات العربية ، خاصة الجرائد والمجلات التي كانت تصدر في القاهرة أو دمشق وتسافر خصوصا من مصر عن طريق البحر الأحمر إلى الهند (بومباي) ، ومن الهند إلى الخليج ، في هذه الفترة

عرف المستنيرون من أبناء الخليج الكتابات العربية والكتاب العرب ، وعرفوا دعواتهم بأشكالها المختلفة ومنها الدينية المستنيرة ثم القومية بعد ذلك .

هذه النوادي الثقافية أخرجت بعض المستنيرين المحليين ، وربما كان على رأسهم في عشرينيات هذا القرن : عبد العزيز رشيد من الكويت الذي أصدر مجلة الكويت في نهاية العقد الثاني من هذا القرن وكانت هي الرائدة في مجال الصحافة ، نشر فيها بعض الأفكار المستنيرة في التعليم والثقافة وأشكال الحكم وكذلك رجل مثل عبد الله الزايد ، في البحرين الذي أصدر جريدة البحرين في نهاية العقد الثالث من القرن الحالي .

وقد حمل أمثال هؤلاء مشعل الريادة في خطوات التنوير الحديث . لقد كان صدى الأفغاني ومحمد عبده وغيرهما يتردد في الخليج مع المسافرين والقادمين من تلك البلاد ، وكان بعضهم قد حمل ريادة التعليم على ضفاف الخليج من أمثال الشيخ حافظ وهبة – المصري – الذي عمل في كل من البحرين والكويت ، ثم انتهى مستشارا لفترة طويلة تناهز نصف القرن للملك عبد العزيز بن سعود ، ثم أول سفير له فى بريطانيا .

وكان حماس النخبة في الخليج والجزيرة كحماس إخوانهم على ضفاف النيل وبردى ، وفي بيروت وتونس والمغرب ، حماسا وطنيا يتشوق إلى الانعتاق والتحرر .

أما الجيل الثالث من أجيال الاستنارة في مصر والشام فقد وجد في الخليج أرضا أخصب مما وجد الجيلان الأول والثاني ، حيث انتشرت في الخمسينيات والستينيات المدارس ، بل ذهبت مجموعات كبيرة من أبناء الخليج والجزيرة لطلب العلم في بيروت ودمشق وبغداد والقاهرة وظهرت بداية التعليم العالي المحلي ، فأصبح هناك « طحاحستة » وعقاديون ومازنيون من أبناء المنطقة ، متحمسون أشد الحماس لأفكار هؤلاء المستنيرين ، وظهرت أفكار تدعو إلى محاربة الفقر والجهل والمرض ، وتتخطى الأفكار الطائفية والإقليمية بين أفراد هذا الجيل .

لقد كان صدى التنويريين في الفكر والثقافة في الخليج كصداه في السياسة ، بل في كثير من الأوقات كان الاثنان يسيران جنبا إلى جنب .

لقد نظر أبناء الخليج إلى الاستعمار البريطاني الجاثم على أرضهم وقتئذ كنظرة إخوانهم في مصر ، وكانت الأفكار القومية لها الصدى الأكبر ، حيث كانت طبيعة صغر المساحة والسكان ، ووجودهم على الطرف الشرقي للوطن العربي أحد الأسباب الموضوعية لتمسكهم واحتضانهم الدعوة القومية ، بما تشمل من تحرر سياسي واقتصادي واجتماعي .

وكان طريقهم إلى كل ذلك هو التعليم الذي ساعدت الظروف المادية الجديدة (النفط) على انتشاره وشموله ، وكان يعني تعليم الفتيان والفتيات على حد سواء ، وفتح المجال لتطوير الإدارة الحكومية ، وكذلك المطالبة بالتحديث السياسي ، وإصدار الدساتير المكتوبة لتنظيم الحياة السياسية .

● ● ●

تلك مسيرة الاستنارة ، وهذه أصداؤها ، وكما قلت في صدر هذا الحديث ، تفاعل الصوت مع الصدى كالنسيج الذي تختلف خيوطه في الاتجاه ولكنها في النهاية تشكل نسيجا واحدا يضفي الدفء على الإنسان .

غير أن الأسئلة الكبيرة تبقى معلقة ، فبعد كل هذه المسيرة وما تحتويه من نجاحات وعثرات ، مازال جهد الاستنارة يحتاج إلى فعل ، ومازالت الثقافة العربية الشاملة تحتاج إلى جهود وعناء . يكفي أن نقول إننا حتى هذا اليوم لا يوجد في متناول أيدينا موسوعة عربية كاملة على غرار الموسوعات العالمية المعروفة .

أوَلا تستحق هذه الفكرة كغيرها من الأفكار النيرة أن تخرج إلى الوجود ولو بعد مائة عام من الاستنارة ؟!

العربي ـــ العدد ٣٧٦ ـــ مارس ١٩٩٠ م



تباشير الديمقراطية في الكويت

ما إن يصل هذا العدد من « العربي » إلى أيدي القراء حتى تكون الاستعدادات قد اكتملت ليعقد المجلس الوطني الكويتي أولى جلساته بعد أن يقوم الشعب الكويتي بالتوجه إلى صناديق الاقتراع ، لاختيار أعضاء للمجلس الذي أنيط به ، من ضمن أمور أخرى – النظر في تخطيط مسار المشاركة الشعبية في هذا القطر العربي .

ليس هناك أهم ولا أخطر من هذا الموضوع (الديمقراطية) الذي تحدثنا عنه كثيرا في هذا المكان ، إما بالتصريح أو بالتلميح ، من حيث الجغرافيا البعيدة أو القريبة ، أو من حيث التاريخ البعيد أو القريب ، والحديث مازال مطروحا هذه الأيام ، وهو مطروح بشدة لدى الأقربين ، من الجزائر إلى تونس ، إلى مصر ، إلى الأردن ، إلى أقطار عربية عديدة ، وهو أيضا مطروح لدى الأبعدين في أماكن كثيرة من العالم ، في أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى ، ودول آسيوية وأفريقية ، بل حتى فى أوربا الغربية ، إنه حديث العالم ، فحري بنا أن نتدارس الموضوع في صيغته الكويتية ، وهي بالتأكيد جزء لايتجزأ من التجربة العربية والدولية ، تتداخل بعض دوائرها ببعض إلى حد التشابه ، ويختلف بعضها عن بعض إلى حد الخصوصية .

إن الديمقراطية والمشاركة هما صيحة العصر ، وما حدث في الكويت تجربة ناصعة البياض من مدخلاتها الكثيرة في التفكير والمأسسة والتطبيق .

لها ثوابت واضحة المعالم ، ولها طرق ووسائل متغيرة بتغير الظرف الزماني والمحيط السياسي والاقتصادي ، وهي لا تنبع أساسا من فراغ ، فالكويت أحد الأقطار العربية التي لها جذور تاريخية طويلة في المشاركة ، هذه الجذور لها شواهد تثبت صحتها وقوتها أكثر فأكثر كلما حلت بالكويت أزمة ، أو أحاطت بها

خطوب ، وكلما انتقلت من طور إلى طور أفضل في مسيرتها السياسية والاجتماعية ، ولا حاجة بنا إلى الغوص في تاريخ هذا المجتمع لفترة طويلة من الزمن ، من أجل تحديد هذه الثوابت في المشاركة ، يكفي أن نعرف – على سبيل المثال لا الحصر – أن الصيغة التي ارتضتها الكويت ، منذ فجر الاستقلال في مطلع الستينيات صيغة قد أرست – نصا – كل ماكان ممارسات عرفية ، ارتضاها المجتمع منذ فترة طويلة ، وهي كذلك ، فالنصوص في المجتمعات لاتسبق الممارسات ، بل إن الممارسات تسبق النصوص والدساتير ، وتأتي منسجمة مع ما ارتضته الجماعة ، والمجتمع الحي يغير النصوص متى تغيرت الظروف ، فهو الذي يقيدها ، لكنها – النصوص – لاتقيده .

وفي العقود القليلة الأخيرة تعرضت الكويت لمجموعة من المتغيرات الداخلية والإقليمية ، وأصبح أهم أولوياتها الحفاظ على الوطن ، وهو الأصل قبل أي شيء آخر . وكان المزاج الكويتي كله متوجها نحو الحفاظ على الكيان ، وعلى البلاد التى كانت تهددها نذر الخطر ، ولم يكن مزاجها محبذا للدخول في التفاصيل فالحفاظ على الأرض والوطن أولى من الحفاظ على ممارسة قد يختلف عليها البعض مع البعض أو قد يتفقون .

ولم يكن المزاج الكويتي العام يقبل ، ولم يكن الظرف العام يسمح بالحديث فى شيء آخر عدا الحفاظ على الوطن ، فقد تعرضت الكويت – ربما أكثر من أي قطر عربي على ضفاف الخليج العربي في السنوات الأخيرة – لكثير من الأزمات التي نبعت نتيجة اضطراب شديد في المحيط الإقليمي ، واستطاعت بثبات أعرافها وتماسك جبهتها الداخلية أن تتخطى كل تلك العقبات والاضطرابات .

ويكفي أن نشير هنا إلى اضطراب منطقة الشرق الأوسط ، والتغيرات الجذرية التي أحاطت بالثوابت السياسية العربية في السبعينيات والثمانينيات التي وضعت الوطن العربي كله ضمن دائرة الخطر ، وقد يكفي أيضا التذكير بأن الكويت قد تعرضت حتى إلى محاولة اعتداء على حياة أميرها ، الشيخ جابر الأحمد الصباح ، لا لشيء سوى أن الكويت قد مارست استقلاليتها الكاملة ، وقدمت قوة منطقها العربي والإسلامي على منطق القوة الإقليمي ، وتعرضت بعد ذلك وقبله إلى اختطاف

طائراتها وترويع آمنيها ، بل والاعتداء على أراضيها . في هذه الحالة الكبيرة من الاضطراب التي شملت الإقليم كله لم تفقد الكويت ، قيادة وشعبا نظرتها الثاقبة المستمرة على الثوابت ، داخلية كانت أو خارجية .

وعندما اضطرت القيادة السياسية إلى وقف العمل ببعض مواد دستور ١٩٦٢ فى يوليو ١٩٨٦ كانت الأسباب بينة ، والنوايا أيضا واضحة ، فالأسباب في مجملها كانت تعرض الكويت ، وهي قريبة من خطوط اشتعال الحرب الضروس حينذاك بين الجارتين ، العراق وإيران ، تعرضها إلى بعض شواظ هذه الحرب ، وظهرت الأسباب المادية في مجموعة الأحداث الاقتصادية والأمنية والسياسية . كانت فترة محن وظروف قاسية وساعة عسرة ، لم تجد القيادة السياسية إذ ذاك مناصا من وقف العمل ببعض مواد الدستور الذي ارتضاه الجميع حكما ومرجعا لتنظيم الحياة بأشكالها المختلفة في الكويت . وكما كانت الأسباب بينة لكل ذي بصيرة فقد كانت النوايا واضحة أيضا ، وقد تجلت في خطاب أمير الكويت بكلمات معدودة ، تكشف عن النوايا الخيرة فقد قال سموه : « إننا بعون الله وتوفيقه لن نتخلى عن مسيرتنا النيابية التي آمنا بها بما يكفل المحافظة على الكويت وشعبها ، ويعمق مشاعر الحب والتضحية لهذا الوطن ، ويحفظ وحدته من أي انقسام ، كي يكون سدا منيعا أمام المؤامرات التي تريد النيل من صلابته » .

لقد استخدم سموه في هذا النص مفهوم « مسيرتنا النيابية » ، والنيابية هنا لها معنى واضح ، وهو أنها أحد ثوابت التواصل السياسي القادم .

أي العودة إلى الناس كي يقرروا هم من خلال ممثليهم ، توجهات الكويت الداخلية والخارجية .

وحتى إبان الغياب المؤقت للحياة النيابية كان هاجس القيادة الكويتية هو دعم الثوابت هذه ، فقد صرح أمير الكويت في الأشهر الأخيرة من العام الماضي ، بأننا في التسعينيات مقبلون على« نقلة نوعية » من أجل نقل الممارسة التنموية الكويتية إلى آفاق أرحب .

تلك بعض النوايا المعلنة الواضحة التي تمثل تراثا في هذا الجزء من الوطن العربي ،

حافظ عليه الآباء والأجداد وقد كان الدافع الأساسي ولايزال هو أن ليس لنا خيار أن ينتصر الوطن ، فهو الأبقى .

الاستقرار والإشباع الاجتماعي

إن الاستقرار الذي حظيت به الكويت ، ومكنها من التغلب على العقبات الناتجة عن تغيرات شديدة في المحيط الإقليمي والدولي ، كان نابعا أساسا من قوة المشاركة الشعبية وعمقها وقد تدرجت من تواصل مفتوح بين الحاكم والمحكوم إلى دستور ثابت مقنن ، قائم أساسا على التراضي الطوعي الذي مكنها خلال ثلاثين سنة ماضية من تحقيق ماأمكن تسميته دولة الرفاه .. الاجتماعي ، إلى حد جعل بعض المراقبين الاجتماعيين يعتقدون أن المشاكل والقضايا التي لا يمكن حلها في الكويت ، قليلة على عظم المشاكل والقضايا التي تواجهها نتيجة للتطور السريع .

وعندما ننظر إلى مسيرة الخدمات الاجتماعية – من تعليم وخدمات صحية وخدمات إسكان ومياه وكهرباء ودعم للسلع الاستهلاكية الأساسية – نعرف كم تحقق حتى الآن في هذه المسيرة من إيجابيات ، وبمقارنة الأرقام المتوافرة مع مثيلاتها في الدول الأخرى ، إقليميا وعالميا ، نجد التجربة مثيرة للاهتمام ، وجديرة بالإعجاب ، فمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي – وفق تقارير البنك الدولي عن عام ١٩٨٨ – يبلغ ١٣٨٩٠ دولاراً أمريكيا وهو بذلك أكثر من مثيله في كل من إسبانيا ، ونيوزيلندا ، وإيطاليا ، والمملكة المتحدة ، وبلجيكا ، وهولندا ، وفرنسا ، وألمانيا الاتحادية ، والدانمارك ، واليابان ، والسويد . والكويت بهذا المعدل هي سادس دولة في العالم كله من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي .

وعلى مستوى الخدمات فإننا نجد في قطاع ، كالتعليم مثلا ، أن نسبة الاستيعاب في الكويت ، في المرحلة الابتدائية ، تصل إلى ٩٥ ٪ بينما يصل متوسط النسبة للمرحلة نفسها في الأقطار النفطية العربية ٨٠ ٪ ، وفي بلدان العالم الثالث ٧٤ ٪ ، وفي مرحلة التعليم الثانوي تبلغ نسبة الاستيعاب في الكويت ٨٣ ٪ ، بالمقارنة مع الأقطار النفطية العربية التي تصل النسبة لديها ٤٢ ٪ ، وفي بلدان العالم الثالث تتراوح بين ٣٠ ٪ و ٥٥ ٪ .

وفي مجال الإسكان قفزت إسهامات الدولة من ٤٨ ألف مسكن عام ١٩٦١ ، إلى ٢٣٠ ألف مسكن عام ١٩٨٥ ، بالإضافة إلى قروض الإسكان التي تقدمها الدولة للمواطنين ، وهي قروض بدون فوائد ، وعلى فترة سداد تمتد أجلا طويلا ، بأقساط ميسرة ، تتناسب مع أقل الدخول للمواطنين . وتقدم الحكومة نوعين من القروض ، فهناك قرض نقدي للمواطنين لبناء بيت ، أو لشرائه جاهزاً ويقدم لهم بنك التسليف والادخار مبلغ ٥٤ ألف دينار كويتي (حوالى ١٨٣ ألف دولار) ويسدد المستفيد ٦٥ دينارا كويتيا كل شهر (٢٢٠ دولارا) . وهناك المساكن التي تبنيها الحكومة وتقدمها لمستحقي الرعاية السكنية ، وتبلغ قيمة المسكن الواحد منها ٤٠ ألف دينار (١٣٦ ألف دولار) ، ويسدد المستفيد الثمن أقساطاً حدها الأقصى ٤٠ ديناراً كل شهر (١٣٦ دولارا) . ويتألف المسكن من هذا النوع من طابقين ، وغرفة استقبال وغرفة طعام ، وغرفة معيشة ، وديوانية ، وثلاثة حمامات ، ومطبخ و٤ غرف للنوم ، وموقف للسيارات ، وحديقة صغيرة .

كما تقدم الحكومة بدل إيجار لمن لم يصلهم دور الرعاية السكنية ، وهم على قائمة الانتظار حتى توزع عليهم المساكن ، وتبلغ قيمة هذا البدل النقدى ١٠٠ دينار كويتي شهريا (٣٥٠ دولارا) . وقد تصل فترة الانتظار إلى قرابة خمس سنوات في بعض المناطق ، بينما لا تتجاوز عامين في مناطق أخرى .

وفي قطاع الصحة حققت الحكومة مستوى رفيعا في تقديم الخدمات الصحية ، ففي الكويت الآن ١٧ مستشفى ، تضم ٥٤٤٠ سريراً ، و ٦٢ مستوصفا ، لتقديم الخدمات الصحية الأولية ، بالإضافة إلى العيادات المتخصصة والمدرسية ، وقد بلغ الإنفاق الحكومي على هذا القطاع في عام واحد قرابة ١٩٦ مليون دينار ، وبجانب ذلك فهناك المراكز الصحية المتقدمة لعلاج الأورام وزراعة الأعضاء ، والرعاية الصحية المتخصصة .

والخدمات الصحية مجانية تماما بدءاً من علاج حالات الأنفلونزا وأمراض البرد البسيطة ، وانتهاء بعمليات زرع الكُلى وتغيير صمامات القلب .

هذا الأداء الاجتماعي الذي تقدمه الكويت هو الذي جعلها – كما قلنا – دولة الرفاهية الاجتماعية .

وبالتأكيد ليس توافر المال وحده ، على أهميته ، هو الذي مكن من تقديم أشكال الرعاية الاجتماعية التي ذكرناها ، فقد كانت إلى جانب ذلك نظرة اجتماعية ، تحولت إلى سياسات بناءة ، فهي من جانب حرصت أن تشمل مظلة التأمينات الاجتماعية كل مواطن ، حتى لايقع تحت طائلة الحاجة في حالة انقطاع عمله الرسمي ، وشجعت من جهة أخرى على التكاتف الاجتماعي والعمل التطوعي والخيري ، حتى غدا المال الناتج عن الأعمال التطوعية والخيرية ثاني أكبر ماتصدره الكويت بعد النفط .

إن الثلاثين سنة الأخيرة من مسيرة المجتمع الكويتي يمكن أن ننظر إليها على أساس أنها كونت المجتمع المدني بكل عناصره المعروفة ، وهو مجتمع يخطو خطوات ثابتة ، لتأكيد مكانته ، وتطوير نفسه على كل الأصعدة العلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية .

هذا المجتمع المدني المتكون هو الذي حقق تجربة تكاد تكون مثالية في الحوار الوطني الموسع الذي حدث في الأشهر الأولى من هذا العام ، أمام سمع العالم كله وبصره .

الحـوار الكبيـر

قد يكتب التاريخ في وقت لاحق أن الكويت من الأقطار القليلة التي أخذت على نفسها ، حكما ومجتمعا ، فتح أشرعتها للتغير دون خوف أو وجل ، ومصاحبة العصر بعقل وقلب مفتوحين . لقد اختارت آلية التطور السلمي في عالم يتحرك حركة سريعة . هذا التحرك هو تحرك سياسي واع ، وليس أيديولوجيا مغلقا على نفسه ، فالسياسيون – نسبيا – يستطيعون أن يتعلموا من الخبرة والمران ، ويتحركوا باتجاه الحلول الوسطى الممكنة اليوم ، التي قد تتغير في المستقبل ، أما الأيديولوجيون فهم من حملوا أفكارا لايرغبون أن يناقشهم أحد فيها ، أو يزحزحهم عن بعضها ، مهما كانت غير قابلة للتطبيق .

ولقد شهد المجتمع الكويتي حوارا شعبيا كبيرا ، منذ أن أطلق أمير الكويت الاشارة ببدء هذا الحوار في خطابه في العشرين من يناير الماضي ، ومما قاله في ذاك الخطاب التاريخي :« لقد سبق أن قلت ، وأحب أن أؤكد أنني مع توسيع قاعدة

الشورى والحياة النيابية والمشاركة الشعبية » ، كما قال : « إننا نؤمن إيمانا راسخا بقيمة الحرية ، وهو إيمان يعكسه السلوك الكويتي ، وتؤكده الممارسات اليومية في علاقات الناس ببعضهم » .

« نحن جميعا شركاء في بناء الكويت ، وآية حب الكويت أن نحافظ على وحدتها ، وأن نعمل على تقدمها » .

وانطلق الحوار بعد ذلك ، يقوده بحق رجل الحوار ، ولي العهد ، رئيس مجلس الوزراء ، الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ، فقد التقى بمجموعات من النواب السابقين في مجالس الأمة الكويتية المنتخبة منذ المجلس التأسيسي حتى المجلس الأخير (مجلس ١٩٨٥) ، والتقى كذلك بممثلين لشرائح مختلفة من أبناء الكويت ، من بينهم رؤساء جمعيات النفع العام ، ورؤساء الاتحادات والنقابات العمالية ، ورؤساء مجالس الشركات والقيادات الاجتماعية والرياضية والتعاونية . وانطلقت بعض الأقلام تقدم مساهمتها على صفحات الصحف حول مفهوم الحوار والمنطلقات التي يجب أن ينبثق منها ، والثوابت والمتغيرات التي يرونها في هذا الموضوع .

لقد كان حواراً حضارياً بحق ، فقد أدلى كل بدلوه دون ضغط أو مخافة عقاب ، ولأن المجتمع الديمقراطي مجتمع تعددي في الأساس فقد كانت هناك وجهات نظر متقاربة في جزء ، ومتباعدة في جزء آخر .

ولقد كان الهدف أن تتحقق « المعالجة خلال المشاركة » أو البحث عن حلول من خلال حركة تبادل الآراء الواسعة .

أن يقوم هذا الحوار ، ويتسع ويتطور ، فإن ذلك بحد ذاته ظاهرة اجتماعية وسياسية لافتة للنظر ، وهو حوار سلمي يمكن أن يكون في قادم الأيام مثالا حضاريا تحتذيه شعوب أخرى .

لقد كان قاعدة الحوار الكبير هو خطاب الأمير الذي أكد فيه الإيمان بالمشاركة الشعبية ، بحسبانها مبدأ أقره الدين الحنيف ، وجبل عليه المجتمع . وقد طبق ولي العهد مبدأ الحوار القائم على تبادل الكلام الحر الذي يمكن أن يأخذ فيه طرف المبادرة ،

ويستردها الطرف الآخر ، ومقارعة الحجة بالحجة ، والرأي بالرأي ، دون أن يضيق صدر مع مايتطلبه الحوار الحسن من مواصفات .

وأثبت من جديد مرة أخرى رئيس مجلس الوزراء أنه رجل حوار ، فقد تقبل الآراء على اختلافها ، صبورا متفهما مبديا الإيجاب قبل السلب . وخرج معظم المتحاورين على اختلاف وجهات نظرهم برأي موحد تقريبا وهو قدرة رجل الحوار الكبير على التحاور بمعناه الحضاري الإيجابي .

وهكذا استقر رأى القيادة السياسية ، في نهاية المطاف ، على أن تدعو إلى مجلس وطني انتقالي ، يضمن مزيدا من الحوار لتقييم التجربة النيابية الكويتية ، واقتراح خطواتها المستقبلية ، ودراسة ممارسات نقلتها النوعية ، مع التأكيد على قاعدة الشورى وتوسيع قاعدة المشاركة .

لقد كان خطاب أمير الكويت الذي جاء في نهاية مرحلة الحوار الكبير خطابا شاملاً من أجل نقل الحوار إلى أماكنه الصحيحة بوجود مجلس وطني منتخب من الشعب ، كما أن الخطاب أكد أن (تعدد الاقتراحات ظاهرة صحية في مجتمع يكفل حرية الرأي ، ويحتفظ بموقف متوازن بين الأصالة والاتصال العالمي).

وجاءت هذه الخطوة قراراً حكيماً بتحديد مرحلة انتقالية ، أقصاها أربع سنوات ، ومن خلال ممثلين منتخبين من الشعب ، للتقييم من جهة ، وللتشريع والمراقبة من جهة أخرى ، في هذه الفترة الانتقالية .

لقد تمخض الحوار الكبير عن خطوات محددة ، تخطو فيها الكويت خطوات حثيثة نحو المشاركة الشعبية الكاملة .

الديمقراطية : هدف أو وسيلة ؟

لقد انطلق الحوار الكبير في الكويت ليس من نقطة محاكمة النوايا أو مناقشة الماضي لتحميل أخطائه وأوزاره لهذا الطرف أو ذاك ، بل انطلق الحوار من أجل الوصول إلى هدف ونتيجة ، فبوجود المجلس الوطني يمكن أن ينظم هذا الحوار بشكل أدق وأوضح للوصول إلى الصيغة المطلوبة . الخطأ في الحوار أن يعتقد أحد أطرافه

أنه يملك الحقيقة النهائية ، والصيغة الكاملة ، وأن يصادر الرأي الآخر ، وهذا مالم يحدث حتى الآن . ومن خلال المجلس الوطني يمكن أن تحتدم الآراء لمصلحة الكويت ، فالديمقراطية — بدون تقاليد ديمقراطية ، قاعدتها أنه ليس هناك رأي نهائي ومطلق في القضايا المطروحة ، وأن كل الآراء نسبية قابلة للخطأ ، حتى يحدث الحوار والإقناع — هي ديمقراطية ظاهرية وكلامية ، كما أن الديمقراطية لا تأتي من فراغ ، إنها تأتي من خلال مجموعة نشيطة متفاعلة من الناس .

لقد انطلقت أقلام كثيرة تناقش« الديمقراطية » في وطننا العربي ، ولعلها في كثير من الأوقات تسير على عادة احتضان ما يجري في أماكن أخرى من العالم ، عله يكون مخرجا لما نعانيه من أزمات ، وإذا كانت الديمقراطية بمعناها « الأكاديمي » ، يمكن وصفها بمفهوم أو عدة مفاهيم بسيطة ، فإن الإشكالية الحقيقية أنه ليس هناك طريق واحد لتحقيقها ، أي أن المشكلة في الممارسة . ومع اقتراب قرننا هذا من نهايته فإن كثيرا من المراقبين يرون شواهد كثيرة بأن عالمنا يدخل عصراً من « الليبرالية » الاقتصادية والسياسية ، وفكرة « الديمقراطية » و « التصويت العام » و « صناديق الاقتراع » و « الحرية والمساواة » كلها شعارات مشوقة للكثيرين ، إلى درجة أن كثيرا من الأنظمة ، في شرق العالم وغربه ، يتحدث عنها « لفظا » بل يصر على أن يدخلها في تسميته الوطنية إلى درجة تكاد معها الكلمة نفسها أن تبتذل .

المشكلة ليست إذن مشكلة لفظ « الديمقراطية » فالمشكلة الحقيقية هي آلية الحكم ، أي كيف تدار عجلته ، وذلك كالفرق بين الظاهر والباطن ، بين الإعلان والتطبيق .

لقد باتت التجارب والممارسات تؤكد يوما بعد يوم أن آلية الحكم « الديمقراطي » لايمكن أن تستورد ، بل إنها تعكس تاريخ البلد المعني ، وتراث شعبه ، والعلاقات السائدة بين فئاته المختلفة ، ومن يعتقد بأن الديمقراطيات متشابهة كمن يعتقد — لأول وهلة — أن النخيل متشابهه ، إذ إنها متشابهة في الشكل ، لكن ثمارها مختلفة متنوعة ، يعرفها من يتعامل مع نتاجها بشكل مباشر .

والديمقراطية حتى بعكس النظرية التي سادت بقاعا كثيرة من العالم في الخمسين

سنة الأخيرة على الأخص ، وأقصد بها النظرية « الماركسية اللينينية » ، كانت نظرية أكثر تشويقا وأقرب إلى الفهم البسيط ، لأنها تقدم منطوقا متكاملا من الأفكار وفي المقابل لاتوجد نظرية كاملة وموحدة للديمقراطية .

لو سألنا مجموعة من الناس عما تعنيه الديمقراطية لديهم لأشار بعضهم إلى التاريخ الغربي الحديث وبعضهم قد يشير إلى إعلان الاستقلال الأمريكي والدستور الاتحادي الأمريكي وآخرون قد يشيرون إلى أفكار روسو Rousseau ، أو إدموند بيرك Edmund Burke وهناك كتابات تكوافللي Tocquevillus ، خاصة كتابه ذا الجزأين (الديمقراطية في أمريكا) وبعض آخر منهم قد يشير إلى كتاب والتر بجوت الممتاز Walter Bagehot عن الدستور الإنجليزي . إذا أخذت كل هذه الأعمال أمكن لبعضنا أن يعدها بأنها تضم الخطوط العريضة للأفكار الرئيسية « للديمقراطية الغربية »

بيت القصيد أن أشخاصا مختلفين يعطون إجابات مختلفة عندما نسألهم عما يعنونه بالديمقراطية .

تكوافللي الذي كتب عمله قبل نيف ومائة سنة (١٨٣٥) حدد مجموعة من العناصر التي وجدها أساسا لديمقراطية الولايات المتحدة ، إلى درجة أنه اعتقد بصعوبة قابليتها للتحويل والتصدير . والتر بجوت يكاد يفعل الشيء نفسه بخصوص دراسة عن الديمقراطية البريطانية ، حيث يلاحظ أن عليك أن تكون إنجليزيا حتى تتمكن من التعامل مع الدستور الإنجليزي » .

كل ذلك يعزز الرأي القائل بأن هناك احتمالا ضعيفا لوجود نظرية متكاملة للديمقراطية ، يمكن تطبيقها ، بصرف النظر عن الزمان والمكان والظرف التاريخي والمجتمع الذي نريد أن نطبق فيه آلية الديمقراطية .

وعندما ندرس تجارب الأمم تظهر لنا موضوعات عديدة ومتفرقة بعضها متناقض وتسمى كلها « ديمقراطية » ، فنحن نتعرف في هذا المقام على الجمهورية الديمقراطية ، والحكومة الحرة ، والحكومة التمثيلية ، والملكية الدستورية ، إلى سلسلة تطول من الأسماء المختلفة ، هذا بجانب مفاهيم أخرى مثل الحقوق المدنية والمساواة أمام القانون والفرص المتساوية للمواطنين ، وحقوق الإنسان . ثم بعد ذلك هناك

الانتخابات العامة للمواطنين ، وحكومة الأغلبية ، وفصل السلطات ، والاستفتاء ، والتمثيل النسبي ، ونظام الحزبين أو أكثر ، وتداول السلطة ، وحقوق الأقليات ، والموازنة بين أسرار الدولة حفاظا على المجتمع ، وحق المواطن في أن يعرف ، بجانب موضوعات أخرى تزيد قليلا على عدد أصابع اليد الواحدة .

وجود بعض هذه العناصر التي ذكرناها يعني وجود ديمقراطية ما في المجتمع ولكن لا يعني أن المجتمع « ديمقراطي » عندما تتواجد بعض هذه العناصر فيه ، فالمهم كيف تدار آليتها .

القضية هي : كيف يمكن ربط هذه العناصر أو ربط بعضها ببعض ، ولا يستطيع أحد حتى الآن ، حتى في الغرب ، أن يحدد لنا - بالضبط - العناصر التي إن وجدت توجد ديمقراطية ، وإن لم توجد فقد فقدت تلك الديمقراطية .

الديمقراطية ليس لها نظرية ، لكن للديمقراطية إطارا مقبولا بشكل عام ، وهي أن يعيش الناس أحرارا متساوين ويقبلوا جميعا التنازل عن معرفتهم القطعية للحقيقة . والحقيقة يتوصل إليها المجتمع من خلال حوار ، ينظمه القانون الذي ارتضوه . إنها باختصار ليست شكلا ، ولكنها محتوى ، فكثير من البلاد فيها أحزاب وانتخابات ومجالس ، وهي بلاد موجودة في طول العالم وعرضه ، ولكن هذه الدول ليست بالضرورة ديمقراطية ، فالسؤال : كيف تدار شئون الحكم في هذا البلد أو ذاك ؟

وهذه الإدارة ليست بعيدة عن تاريخ الشعب نفسه وتراثه ، فالممارسة الإنجليزية وتطورها الدستوري غير المقنن تختلف عن الدستور الأمريكي المقنن . وحتى في بلاد توافرت لها قواعد ديمقراطية ، كالتصويت الحر وإظهار الرغبة الشعبية ، استخدمت في وقت ما ، لتثبيت « الدكتاتورية » كما فعل هتلر في ألمانيا بين الحربين ، فمن خلال صناديق الاقتراع ، ومن خلال شعب يعيش تحت حكومة ديمقراطية ، ومن خلال دستور يحمل أفضل النصوص التي عرفتها الدساتير المكتوبة حتى ذلك الوقت ، وصل هتلر إلى السلطة ، واستخدم « الديمقراطية » طريقا إلى « الدكتاتورية » .

هناك إذن أطر عامة للديمقراطية ، وخصوصية لكل تجربة وشعب وبيئة ، لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار .

وهذه نقطة من الدقة بحيث إن علينا أن نتفهمها ، فقد أصبح من لغو الكلام القول بخصوصية مفرطة ، تضع تجارب شعب ما ، بمعزل عن العالم ، أو القول بتشابه متطابق بين تجارب الشعوب ، فهناك خطوط عريضة في التشابه ، وخطوط تفصيلية في الاختلاف .

ويحدثنا التاريخ – في هذا المقام – عن قضية لم تذكرها كتابات كثيرة ، ولكنها قضية معروفة لدى الباحثين ، فعندما وضع جان جاك روسو كتابه الموسوم بـ « العقد الاجتماعي » ، ووضع فيه أفكاره الأولى التي أصبحت إحدى لبنات « الديمقراطية » ذكر فيه أن الناس متساوون ، وجميعهم عليهم أن يختاروا ممثليهم وقادتهم ، لتسير أمورهم العامة ، وانتشرت هذه الأفكار لدى المستنيرين في أوربا .

سئل روسو من ممثلين لدولتين معاصرتين له هما بولندا Poland وكورسيكا Corsica ، عن أفضل الطرق لتطبيق الديمقراطية في بلديهما ، لقد كتب لكل واحد منهما كتيبا صغيرا عن : كيف يمكن تطبيق نظريته عندهم ، ولقد أشار في هذين الكتيبين إلى أهمية التاريخ والشخصية القومية والدين والتعليم ، وكل العناصر الأخرى التي تجعل مجتمعا مختلفا عن مجتمع آخر ، كل هذه العناصر لابد من وضعها في الحسبان قبل وضع آلية للحكم في مجتمع ما ، فلا قواعد أو طرق يمكن تعميمها في هذا الإطار عالميا .

يمكن وضع قواعد للمساواة السياسية في قانون ، لكن الحرية لا توضع في نصوص القانون . روسو حذر البولنديين حينها بأن يخطوا خطوات لتحرير أنفسهم ببطء لخوفه ، وهم في حالة تخلف اقتصادي ، أن تزيد (الحرية) بؤسهم ، بدلا من أن تنقذهم منه .

هنا تبدو روعة تحليل ادموند بيرك لقوة « الحرية » الإنجليزية (بالطبع عندهم ولهم) ، حرية عجمت تحت التاج البريطاني ، وعن تطور تدريجي ، بعكس ماحدث عند الفرنسيين عندما وضعوا مبادئهم – بعد الثورة – على ورق ثبت في وقت لاحق صعوبة تحويل هذه المبادىء إلى سلوك . هنا يدرك كثير من المفكرين الدرس الحصيف المكون من نقطتين : عامل الوقت ، وتدريب الناس من خلال التطور التاريخي .

وبذلك أشار أحد الممارسين الكويتيين خلال الحوار الكبير الذي ولد في الكويت خلال الأشهر الأخيرة « عندنا ديمقراطية دون تقاليد ديمقراطية » ، ويشير كثيرون بهذا المعنى إلى سهولة تقليد آلة ما ، بنقل تصنيع أجزائها جزءاً جزءاً ، ولكن التقليد في نظام حكومة لا يتم إلا بصعوبة ، أو هو من المستحيل .

الديمقراطية لاتفرض من الخارج ، ولا تستنبت من الداخل بشكل عشوائيٍّ دون رعاية لها ، فلها عوامل ومهمات وتقاليد . حتى اليابانيون الذين أثبتوا أنهم أكثر شعوب العالم تكيفا مع الجديد ، أخذوا فترة طويلة للوصول إلى شيء يشابه الديمقراطية الغربية . كما أن مبادىء الديمقراطية الغربية وممارساتها نفسها تتغير أمامنا من مواءمتها للثورة الصناعية في القرن التاسع عشر ، إلى تكيفها للثورة الاجتماعية في القرن العشرين ، إلى الثورة الثقافية التي هي على الأبواب في القرن الواحد والعشرين القادم إلينا بعد سنوات قليلة .

في انجلترا — أم الديمقراطية التراكمية — نجد الأمور تتجه بشدة للمطالبة بدستور مكتوب نظرا للظروف المستجدة التي تدخل فيها بريطانيا حظيرة أوربا الغربية ، فالأوربيون لديهم دساتير مكتوبة ، لها قواعد ثابتة ، وفي انجلترا يتم الحكم عن طريق السوابق By Precedence ، مما أوقع المشرع الإنجليزى في مشكلات ، دفعت بعض المواطنين البريطانيين إلى الالتجاء إلى محكمة حقوق الإنسان الأوربية . وتظهر هذه الأيام إعلانات سياسية كبيرة في الصحف البريطانية ، تحث الناس ، وتشرح لهم أهمية وجود دستور مكتوب .

وقد غير الفرنسيون دستورهم في المائتي سنة الأخيرة خمس عشرة مرة ، في المتوسط كل ثلاث عشرة سنة مرة واحدة ، ولم يكن ذلك إلا ليواكبوا المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحادثة في المجتمع الفرنسي وفي العالم . وكذلك فعلت دول اعتمدت الدستور المكتوب ، فالولايات المتحدة في المائتي سنة الأخيرة أيضا أثرت دستورها عن طريق الإضافة ستا وعشرين مرة ، الاضافات العشر الأولى كانت في السنتين الأوليين من العمل بالدستور . أما الهند فقد تم تعديل دستورها الذي صدر في سنة ١٩٥٠ حتى أبريل الماضى أربعا وستين مرة .

وما يمكن فهمه من كل ذلك أن تجارب الأمم في موضوع الديمقراطية تجارب تخضع في الفروع إلى اجتهادات وتغيرات تتواصل مع الزمن والظروف التي يعيشها المجتمع نفسه .

الديمقراطية العربية والديمقراطية في الكويت

لم نكن بعيدين – نحن العرب – عن السير في التيار الجديد ، فقد كانت لنا تجاربنا بين الحربين العالميتين التي تعثرت لأسباب عديدة ، لا داعي لتفصيلها هنا ، ولكن ها هي « فكرة الديمقراطية » تعود من جديد ، وتظهر بشائرها عند العرب ، حتى قبل ما حدث ويحدث في الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية ، ففي الجزائر ومصر والأردن وتونس ظهرت بشائر تطبيقات ديمقراطية في السنوات الأخيرة من العقد الماضي ، وعندما يقيس المراقبون الغربيون بعض هذه التجارب فهم لا ينفكون يقيسونها من خلال المعايير الغربية التي قبلوها ، يصفونها إجمالا « بالنقص » كما أن الكتابات العربية « الأكاديمية » التي تناولت الموضوع تجاوزتها الأحداث ، وحتى بعض الكتابات التي ظهرت في النصف الأول من العام الماضي . وعندما نعود إلى قياس بعض المؤشرات ومنها على سبيل المثال نسب الإقبال على صناديق الاقتراع في بعض الأقطار العربية ، نجد أن هذه النسب متدنية جزئيا ، وهو دليل يأخذه بعض الكتاب على « ضعف الوعي السياسي » وعندما نقرأ تجربة الكويت نجد أن هذا الوعي في تقدم ، فانتخابات ١٩٧٥ (المجلس الرابع) شارك فيها ٥١ ٪ من جملة من يحق لهم الانتخاب ، وارتفعت هذه النسبة بعد عشر سنوات ١٩٨٥ إلى ٨٥ ٪ وتنعكس هذه الأرقام في التجربة الكويتية على مجموعة من النتائج ، ومن بينها أن هناك حيوية وفاعلية في العملية الديمقراطية ، فيشعر المواطن بأنه قادر على التأثير والتغيير في مجريات الحياة السياسية ، من خلال صناديق الانتخاب ، كما أن المواطن يشعر بأن كل الآراء والتوجهات يمكن أن تعبر عن نفسها بالطريق الصحيح ، دون قيود مادامت لا تشكل تهديدا لنظام المجتمع ، إنه قبول لمبدأ التنافس واحترام الرأى الآخر .

ووضع الكويت من جديد على طريق الديمقراطية التي تتمثل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والتراثية للمجتمع وتتداخل معها ، على الرغم من بعض المحاذير الإقليمية ،

قرار شجاع بحد ذاته ، وما هذا المجلس الوطني الانتقالي الذي تظهر نتائجه بُعيد انقضاء هذا الشهر إلا طريق لتعميق حوار ، يؤصل الديمقراطية التمثيلية القانونية ، في بلاد حباها الله بممارسات ديمقراطية ، لها من التقاليد والأعراف والعمق ما استطاعت أن تتجاوز بها ساعة العسرة .

إن الديمقراطية ليست مرآة للحرية فقط ، بل هي أولا مرآة للمسئولية ، وهي كما تشمل شروطا صعبة ودقيقة لاكتسابها ، تشمل كذلك شروطا أصعب وأدق للاحتفاظ بها ، وبالمجلس الوطني تكون الكويت قد خطت إلى الأمام خارج دائرة الخطر ، مقدمة من جديد تجربة غنية ، لمرحلة انتقالية ، تقود السفينة إلى بر الأمان .

العربي ــ العدد ٣٧٩ ــ يونيه ١٩٩٠



أهداف الوحدة

تنجز على قدر عزم أهلها

في بريدي هذا الشهر مجموعة من الرسائل ، بعثها أصدقاء وقراء من اليمن ، بعضهم يعتب وبعضهم يرغب ، العتاب في أنني قصرت في الكتابة عن وحدة اليمن حتى الآن ، أما الرغبة فهي أن أخصص حديثا للوحدة اليمنية ، وهي أهم – كما قال أحدهم في رسالته – من الوحدة الألمانية التي خصصت لها حديث شهر مايو الماضي .

كم أسعدتني هذه الرسائل ، وقد صادفت هوى في نفسي ورغبة واستعدادا ، وكنت (بالفعل) أحضر للكتابة والحديث في الموضوع ، ولكنني أرجأته قليلا ، انتظارا لترسب الغبار الإعلامي إن صح التعبير – واتضاح الرؤية ، وبروز المشهد بتفاصيله .

إننى مع عدد كبير من أبناء جيلي أكثر فرحا بالوحدة اليمنية وأوفر استبشارا بها ، فنحن جيل قد شب على ثقافة سياسية ، ترى أن الحدود بين الأقطار العربية ما هي إلا (ندوب) من جروح قديمة ، وكم يسعد الإنسان منا عندما تختفي بعض هذه الندوب من على ذلك الوجه – الخارطة العربية – كي تظهر ملامحه الحقيقية شيئا فشيئا مزدانة باهرة .

وما من أحد مثلي ومثل أبناء جيلي يجيش فرحة وسعادة بهذا الإنجاز الكبير الذي تحقق على أرض اليمن في الأيام الأخيرة من الشهر الخامس من هذا العام ، فهو بكل المعايير إنجاز حضاري في معناه وفى مبناه ، ولكن كما يقول الشاعر العربي « ليس

كل مطروق الحديد يماني » فقضية الوحدة وتبعاتها وتحدياتها أعظم وأكبر من كل التمنيات الخيرة والتبريكات اللفظية ، لذلك فإنني أشعر بمسئولية مضاعفة عند الحديث عن هذا الموضوع ، وبخاصة عند الحديث عن صعوباته وتحدياته .

تاريخ اليمن الحديث

التاريخ الحديث لليمن تاريخ طويل من الصراع والتآلف ، لم يكتب بعد بتفاصيله الدقيقة ، واختلاف صوره وظلاله وألوانه ، وأنا لست مع القائلين بادىء ذي بدء ، في غمرة كل الحماس للوحدة المحققة ، بأن الوحدة أسهل من الانفصال ، كما تحدث بعض الناس ونشر ، لا لأنني أعتقد أن الانفصال هو الأسهل ، أو التشطير كما كنا نسميه لا سمح الله ، ولكن موقفي هذا ضد موقف تسهيل الصعب ، فلقد كان تاريخ نضال الشعب اليمني في المائتي سنة الأخيرة ، وحتى لانغوص بعيدا في التاريخ ، نضالا شاقا وصعبا ، وكانت أكثر مراحله التهابا وتلاحقا ودموية وانكسارا ونصرا هي الثلاثين سنة الأخيرة ، لذلك فإن ما يقدم عليه أهلنا في اليمن اليوم ، ومن موقف المسئولية التاريخية - يحتاج إلى عمل وصبر أكبر وأكثر مما احتاج إليه من العمل والصبر في الكفاح ضد الشرور التي ألمت باليمن في المائتي سنة الأخيرة ، لذلك فإن تحدي استمرار الوحدة أعظم من تحقيقها بحد ذاته .

وهذه الشرور الكثيرة التي أصابت اليمن ، وكان بعض أسبابها الرئيسية ليس بعد اليمن عن الوطن العربي ، وليس هامشية موقعه ، وضعف قدرته على الفعل - بل على العكس من ذلك على طول الخط ، فالشرور أصابته بسبب موقعه الجغرافي الحضاري المهم ، وبسبب مركزيته في التأثير على بقية المناطق العربية في الشمال أو في الغرب وبسبب قدرته - إن ملك استقلاله - على الفعل ، فمن احتلال بريطانيا لعدن - درة التاج البريطانى ، كما سميت لاحقا - سنة ١٨٣٩ ، والاحتلال التركي (العثماني) للحديدة وقمران ١٨٤٨ ، تتابعت فصول رواية تاريخ اليمن الحديث ، وزاد في تسارع تعاقب هذه الفصول ودمويتها افتتاح قناة السويس ١٨٦٩ ، الذي سهل تحرك الجنود الأتراك من اليمن وإليه ، وسهل تحرك جنود الإمبراطورية البريطانية من عدن وإليها مما أتاح التوسع للنفوذ التركي من جهة ، وللبريطاني من جهة أخرى .

ولقد لعبت مجموعة من العوامل – في هذه الفترة التاريخية من النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين دورا ـ في تحديد مسار الأحداث في اليمن الذي لم يكن يعرف بحدوده الدولية الحالية . ومن هذه العوامل التركيب القبلي لأهل اليمن وانتماءاتهم السياسية من جهة ، والأتراك (العثمانيون) من جهة ثانية والإنجليز من جهة ثالثة ، يشاركهم ويسبقهم بين وقت وآخر قوة أوربية مثل الفرنسيين والطليان ، وأخيرا العامل الأهم وهو الجغرافيا اليمنية .

في هذه الفترة هددت صنعاء وبقية المدن اليمنية أكثر من مرة ، واحتلت عدن ، وغيرت القبائل تحالفاتها ، ووسع الإنجليز نفوذهم ، من عدن غربا إلى محميات وسلطنات عديدة ، أذكر أن طلابي كانوا يحتارون في عددها ، عندما كنت أشرح لهم على مقاعد الدراسة ، التطورات السياسية والاقتصادية لجنوب اليمن قبل الاستقلال .

هذا الصراع بين اللاعبين العديدين على ساحة اليمن وحوله الذي واجه بجانب الاحتلال البريطاني أو التركي تهديدات من فرنسا وإيطاليا وألمانيا والإمبراطورية النمساوية الهنغارية ، ومطالبات بنفوذ من قبل الاتحاد السوفييتي من جهة ، والولايات المتحدة من جهة أخرى ، وذلك يدلل بما لا يرقى إليه الشك على أهمية هذا الجزء من وطننا العربي استراتيجيا وأمنيا ، إذ إن اليمن هو ظهير هذه الأمة ، وعينها على جنوب البحر الأحمر وبحر العرب ، ومفصلها المتحرك تجاه أفريقيا وآسيا ، ومخزون حضارتها ، ومنجم تدفق ثروتها البشرية .

وقد ابتلي اليمن للأسباب التي ذكرناها ، ونتيجة أيضا لأسباب موضوعية في هذه الفترة العصيبة ، من تاريخه ، بتخلف في مناح كثيرة من شئونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وما لدينا من كتابات سواء تلك التي كتبها بعض أبناء اليمن المستنيرين أو بعض الرحالة العرب والأجانب تقدم لنا وصفا أليما لذلك الواقع الذي عانى من جرائه أهلنا في اليمن من الجهل والمرض والتخلف ، ونقص في الأرزاق والثمرات والأموال والرجال ، إلا أن ميزة أهل اليمن التي يجب أن تذكر فتحمد أن جذوة رفضهم لذلك الواقع ظلت وقادة ، تصغر وتكبر حسب الظروف السائدة ولكنها هناك لم تنطفىء قط ، ولم تستطع إطفاءها حملات الأتراك المتكررة وقسوتهم

على أبناء اليمن ، ولم يستطع إطفاءها حكم متجمد ضعيف البصر أعمى البصيرة ، ولم يستطع اطفاءها احتلال من دولة عظمى في ذلك الوقت وهي بريطانيا .

فقد كان من يريد المقاومة للاحتلال البريطاني في الجنوب يجد من إخوة له في شمال البلاد الملاذ والعون ، ومن يريد مقاومة حكم شبه إقطاعي متجمد جاهل في الشمال يجد الملاذ والعون من إخوة له في الجنوب على الرغم من صعوبة الاتصال وقسوة البيئة وضعف الإمكانيات .

ولم تكن القوى الأخرى جامدة أو مستكينة لرغبات أهل اليمن وطموحاتهم ، بل كانت على العكس من ذلك فقد حركت تلك القوى أشكالا عديدة من العصبيات ، واستفادت من كل التناقضات التي يحملها المجتمع اليمني لتزويد الفرقة وتعميقها ، ودق إسفين التناحر والحروب الأهلية .

وخضع اليمن فترة طويلة ، خاصة في النصف الأول من هذا القرن ، لتفاوت قسري في مستوى التنمية بين مناطقه المختلفة ، ففي الوقت الذي كانت فيه عدن مزدهرة على مفترق ربط الشمال الصناعي بالجنوب المستعمَر ، المليء بالمواد الخام والمتنوع الأسواق ، كانت بقية مناطق اليمن تعاني من فقر وفاقة ، وتخلف طوعي وقسري ، وكذلك لم يكن الحكم في اليمن شمالا ، قبل ثورة ١٩٦٢ ، قادرا ولا راغبا في التطور ، تحكمه عقدة الخوف والعزلة في آن واحد ، ولم يكن المواطن اليمني تحت ظل هذا الظرف أو ذاك قادرا على أن يحقق طموحاته ويلج ببلاده آفاق القرن العشرين .

لست مع القائلين – وبعض الناس قد قالها أو كتبها هنا أو هناك – بأن اليمن تعود اليوم إلى « الوحدة » فلو قلت ذلك مقارنة مثلا بوحدة المانيا ، لأصبت خطأ في التاريخ ، وخطأ في حق أنفسنا ، فتحقيق وحدة اليمن أصعب – في نظري – من تحقيق وحدة المانيا ، . وقد كان الرئيس على عبد الله صالح محقا كل الحق عندما أجاب عن سؤال لصحفي ألماني في قمة بغداد (مايو السابق) قائلا : إننا على استعداد لإرسال خبراء لمساعدة ألمانيا في تحقيق الوحدة . قد تكون في ذلك دعابة وطرفة ، ولكنني أعتقد بأن وحدة اليمن ، أو ظهور الدولة الجديدة الموحدة في جنوب الجزيرة

العربية ، عمل غير مسبوق ، بمعنى وجود دولة مركزية واحدة حديثة من المهرة وحضرموت إلى صعدة وحَجة . ألمانيا انقسمت إلى بلدين فقط مدة أربعة عقود ونيف ، أما اليمن فلم تكن كذلك .

صحيح أن الشعور اليمني كان واحدا ، وصحيح أن حركة الشعب اليمني السياسية قد بقيت في بعض أطرافها موحدة ، وصحيح أن ظروف التجزئة الطويلة لم تؤد إلى خلق أكثر من نظام متميز بالمعنى العميق والمختلف ، لكن الصحيح أيضا أن الوحدة بهذا المعنى الذي تحقق ، وبهذه الطريقة ، ولهذه الأسباب ، وفي الإطار الجغرافي الذي نعرفه الآن ، لم تكن مسبوقة . ومن هنا تأتي أهمية الوحدة اليمنية اليوم ، وتأتي عظمة تحدياتها أيضا .

إنها غير مسبوقة من جهة بشروطها ومعطياتها وجغرافيتها الحالية ، ونقلة نوعية تحتاج إلى تضحيات أكثر مما تحتاج إلى تسرع في قطف ثمار .

الاستقلال والخروج إلى رحاب المسئولية

جدلية الصراع والتوافق جدلية ظاهرة ، بارزة للعيان في تاريخ اليمن المعاصر ، أو في الثلاثين سنة الماضية على وجه التحديد ، فهناك عوامل خارجية يتأثر بها اليمن ، وكانت على مر تاريخه الحديث – كما رأينا – عوامل جوار جغرافي أو سياسي ، وهناك عناصر وتفاعلات داخلية في اليمن نفسه ، فثورة ١٩٦٢ قد سبقتها إرهاصات طويلة داخل اليمن نفسه ، بعضها كان دعوة سياسية مستمرة للتغير ، وبعضها كان محاولة للتغير بالقوة ، كما واكبتها أحداث عربية كبرى ، هي نقاط التغير التي حدثت ، بدءا من ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر ، ومرورا بما حدث في سوريا والعراق وأماكن عربية أخرى ، وبعد عام ١٩٦٢ لم يكن الاستقرار مقدما على طبق من فضة لأهل اليمن كما يقال ، فقد شهد اليمن تغيرات وحروبا أهلية دامية طويلة ، وانشقاقا في الصف الوطني ، ولم يستقر الأمر إلا في الفترة الأخيرة التي لا تتجاوز اثنتي عشرة سنة ، في عهد الرئيس على عبد الله صالح بعد سنة ١٩٧٨ .

أليس من اللافت للنظر أن السلطة البريطانية في جنوب اليمن قد سارعت ، في النصف الثاني من الخمسينيات وما بعدها ، لتشكل اتحادا لإمارات الجنوب ، في

محاولة منها أولاً لامتصاص النقمة الشعبية ، والتذمر المتصاعد ، على الأوضاع الاقتصادية والتشتت السياسي ، ومن جهة ثانية لمحاولة الوقوف أمام أي تغيرات جدية تحدث في الشمال أيضا ، وفي الليلة التي تحدد فيها عقد المجلس التشريعي لإعلان اتحاد إمارات الجنوب في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، تقوم الثورة في الشمال وبقيامها تجد القوى الوطنية العاملة على التغير في الجنوب ملاذا لها ، لتنظيم نفسها وإعادة الكرَّة وتصعيد مطالبها ، وبعد هذا التنظيم والاستعداد تعلن الثورة المسلحة ضد الوجود الاستعماري البريطاني في جنوب اليمن ككل في ١٤ أكتوبر ١٩٦٤ من ذرا جبال ردفان .

وتراوح هذه الجدلية بين الشمال والجنوب مراوحة تنبىء عن هذه العلاقة المتلاحمة التي يجمعها نسيج واحد ، وإن اختلفت ألوانه ومساحاته .

وفي الثلاثين سنة الأخيرة – تقريبا أي بين سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٩٠ – تراوحت الاختلافات والوفاقات في (مسرح ملهاة ومأساة) يمني فريد وفي بعض الأوقات دخل طرف ثالث أو أكثر في هذا المسرح اليمني ، ولكنه في النهاية – بعد سقوط الضحايا وظهور الأبطال – حقق هدفه ، وهو وحدة اليمن .

لقد شغل اليمن في الشمال وقتا في ضبط التناغم الداخلي الذي تنافر بشدة بعد الثورة ، وكانت ذلك مرا وأليما في كثير من الأوقات ، فمن الحرب الأهلية إلى حصار صنعاء ، إلى تبدل وتغير في أنظمة الحكم المختلفة ، وكأن « يمن مابعد الثورة سنة ١٩٦٢ » يبحث عن مخرج ومسار .

وكانت جزءا من هذا الانشغال العلاقة مع الجنوب .

كما شغل الجنوب أيضا في ضبط التناغم الداخلي ، وتغيرت التحالفات أكثر من مرة (وتعددت النماذج المؤدية إلى التنمية) أو التي ساد اعتقاد بأنها تؤدي إلى ذلك ، وكانت جزءا من هذا الانشغال العلاقة مع الشمال .

ولم يكن هذا الطريق في الشمال أو الجنوب خاليا من الآلام ، وقد سقط على الدرب الطويل الشهداء من جهة ، والضحايا من جهة أخرى ، وكانت سنة ١٩٧٨ في الشمال ، وسنة ١٩٨٦ في الجنوب ، آخر محطات الصراع الطويل الذي توقف عنده قطار التجربة والخطأ في اليمن .

وعلى صعيد آخر فإن الوفاق والصراع قد استمرا بين اليمنين ، ومن الغريب أن العشرين عاما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠ شهدت عشرين اتفاقا تقريبا ، بشكل أو بآخر بين اليمنين ، وكذلك شهدت حربين قصيرتين في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٩ .

الحلـم حقيقــة

محاولات الاتفاق على آلية لضبط العلاقة بين شمال اليمن وجنوبه بدأت باتفاق تعز في نوفمبر ١٩٧٠ ، مرورا باتفاقية القاهرة (١٩٧٢) التي تضمنت قيام الوحدة اليمنية ، واتفاقية طرابلس الغرب في العام نفسه . وقمة الجزائر ، ولقاء تعز الحديدة (١٩٧٣) ، ثم لقاء قعطبة (١٩٧٧) ، ثم قمة الكويت ١٩٧٩ ، ثم اتفاق عدن الأول مايو ١٩٨٠ ، وعدن الثاني يونيو ١٩٨٠ ، ثم قمة تعز الأولى ١٩٨١ ، وتعز الثانية ١٩٨٢ ، والثالثة (ابريل ١٩٨٨) ثم قمة صنعاء (مايو ١٩٨٨) ثم اتفاق عدن التاريخي نوفمبر ١٩٨٩ وقمة صنعاء في ديسمبر ١٩٨٩ ، ثم أربعة لقاءات قمة في هذا العام ، وقد توجت بلقاء التوقيع على الوحدة في الثاني والعشرين من مايو الفائت الذي أعلن بعده ذوبان الدولتين في دولة عربية واحدة هي جمهورية اليمن .

معظم اللقاءات العشرين أو الأكثر تمت على مستوى القمة بين الدولتين (رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية) وتمخضت كلها عن توقيع اتفاقيات تصب في التوجه نفسه ، وهو إقامة الوحدة ، ومن كثرة هذه اللقاءات والاتفاقات ثم الإخفاقات التي تليها ، بل في بعض الأوقات الصراع المسلح لم يكن الكثير من المراقبين العرب ينظر إلى جدية الوحدة اليمنية نظرة متفائلة ، خاصة إذا ماقورنت بمحاولات الوحدات العربية الكثيرة التي وقعت على ورق ، ولم تتجاوز نصوص ذلك الورق قط ، ولم يكن الكثيرون متفائلين أيضا في جو عربي عام ، تضرب الفرقة شواطئه و أجزاءه ، والانصراف العربي لمحاولة الحفاظ على ماهو قائم ، دع عنك تطويره إلى الأفضل إلا أن اتفاق عدن التاريخي فى نوفمبر ١٩٨٩ ، وماتلاه من خطوات جعل الأمر يبدو في البداية جديا بما فيه الكفاية ، ثم تحقق بالفعل ، قبل خمسة أشهر من الوقت المضروب لتحققه . وتنقسم الآراء التي تدرس وتحلل الأسباب الموضوعية التي جعلت ماهو قريب إلى الحلم حقيقة ملموسة ، إلى عدة اجتهادات .

بعض هذه الاجتهادات يقول : إن ، أسبابا داخلية يمنية ، دفعت إلى طريق الوحدة وهي عوامل كانت ومازالت مؤثرة تدفع باتجاه التوحد ، منها الشعور المشترك بالمصير الواحد ، ومنها التطلع إلى مستقبل واحد ، ومنها الاشتراك الطويل في النضال من أجل التحرر وأضيف على كل ذلك الاستقرار السياسي في السنوات السابقة ، والرغبة الأكيدة لدى القيادات السياسية على أكثر من صعيد في تحقيق هذا الهدف (الوحدة).

وتقول اجتهادات أخرى : إنه بجانب كل هذه الأسباب لابد من ذكر التدخل الخارجي ، وهو أكثر من عامل قريب وبعيد ، ولكنه في النهاية أدى إلى أن يشعر اليمنيون بأن الاعتماد على الخارج أصبح غير ممكن ، كما كان في العقود القليلة الأخيرة ، لا الاعتماد الاقتصادي ولا الاعتماد السياسي ، كما أن الأيديولوجيات والنظريات إن لم تكن مستنبتة من الواقع ومن البيئة العامة ، ولاتستطيع أن تضرب جذورها في المجتمع ، وتبقى عالقة على السطح فإن نسمات الهواء وإن رقت قد تطيح بها .

هذا الجانب الذي يكفي فيه التلميح بدلا من التصريح ، هو الذي أسرع بخطوات الوحدة ، وهو الذي سيظل يدفع - جزئيا - بجانب كل الآمال والنيات الطيبة سفينة الوحدة إلى مرفئها الصحيح .

أسوأ ما يمكن أن يحدث في هذه المرحلة هو محاكمة النوايا السابقة ، وتقليب المواجع ، ومحاولة إثبات أن هذا الطرف أوذلك كان على حق ، أو كان على باطل فالتجربة التنموية والسياسية في كل من الشمال والجنوب (القطرين السابقين) كانت لها إخفاقاتها ، كما كانت لها نجاحاتها ، وكانت الاختلافات في الاختيارات الفكرية محط جدال ، وأولى بها أن تكون محط فخار ، فلم يكن أحد يستطيع أن يقرر أي الطرق أسلم إن لم تجرب هذه الطرق ، أخذا بعين الاعتبار حداثة تجربة الحكم ككل ، وقرب زمن التخلف والاستعمار . لقد أنجزت تجربة جنوب اليمن في بعض مراحلها ، وفي بعض قطاعاتها نجاحات ، يمكن أن تستفاد منها دروس للمستقبل ، وكذلك تجربة شمال اليمن .

كما أن أحد الدروس المستفادة الكبيرة التي يمكن أن تشكل سابقة لتجارب عربية

قادمة ، أنه مهما صلحت النوايا وحسن القصد ، فإن الوسائل الصحيحة لاتخرج عن سبيل الغايات الصحيحة ، فلم يفرض رأي على رأي ، ولم يدمج جزء مع جزء ، بقوة السلاح أو الإرغام الأيديولوجي ، بل لقد تمت الوحدة بالتراضي بين أفراد الحكم وأفراد الشعب ، وعلى الجميع أن يدفع عجلة التراضي إلى الأمام ، مع منعها بالقانون المتفق عليه بين ممثلي الشعب ، من العودة إلى الوراء والتراجع .

لقد سقطت أنظمة وأحزاب في الوطن العربي في الفراغ السياسي والأيديولوجي . عندما أرادت أو ظنت أنها تستطيع أن تفرض وجهة نظرها على شقيق أو جار ، بالحوار الديمقراطي فقط ، توصلت اليمن إلى الوحدة ، وبهذا الطريق فقط يمكن أن تتحقق وحدات أخرى في الوطن العربي ، فنحن مع اختفاء الندوب (الحدود) من على سطح الخارطة العربية ، ولكن مع اختفائها بالطريقة الصحيحة ، الطريقة الحضارية الممكنة بالحوار والإقناع ، ولسنا مع الفرض والجبر الذي يخلق ندوبا أعمق ، وأوجع من سابقاتها .

تحديات الوحدة اليمنية

لايستطيع أحد أن يستخلص الدروس الحقيقية للتجربة اليمنية غير أبناء اليمن .. وما المشاركة في النقاش والحوار الكبير إلا من باب المساهمة الطوعية غير المقيدة بشروط ، وفي هذا المقام من الخطأ أن ينظر إلى اليمن الجديد على أنه محصلة لدولتين أو نظامين سابقين ، فإن نظرنا إلى ذلك لفترة مؤقتة لاتتعدى المرحلة الانتقالية فترة الثلاثين شهرا المقبلة فقد يكون ذلك مقبولا ، ولكن إن استمرت هذه النظرة ، فذلك خطأ جسيم ، فالوحدة اليمنية يجب أن ينظر إليها على أنها ليست حاصل جمع بل على أنها تفاعل كيميائي تذوب فيه المواد المكونة لأجزائه ، كي نحصل على خصائص أخرى جديدة ، إذ إن الوحدات التي قامت على حاصل جمع قد انتهت ، في تجربتنا العربية بعملية طرح بسبب خلاف شخصي في الرأي ، وهذا مما يجب ألا يسمح به في اليمن ، بعد كل هذه التضحيات وبعد كل هذه المحاولات الطويلة .

والوحدة التفاعلية عطاء وليست أخذا ، فالإقليم أو المجموعة السياسية أو المدينة أو الناحية التي سوف تعلق المشكلات التي تواجهها في المستقبل على مشجب

(الوحدة) لن تكون قليلة ، وسوف نسمع من ناس أو مجموعات أو تجمعات بأن مصالحهم ماكان لها أن تتضرر لولا الوحدة ، وسنسمع من آخرين أن هذه الخطورة أو تلك أو هذا القانون أو ذاك أو هذا التعيين أو ذاك ، أو هذه السياسة أو تلك ماكان لها أن تمر ، لولا ضغط الأيديولوجية الفلانية ، أو ضغط هذا أو ذاك من الأفراد . سنسمع ذلك من داخل اليمن ومن خارجه ، وذلك هو أحد تحديات الوحدة الكبرى ، وهنا يجب التفكير بدقة في ضبط آلية الديمقراطية والتعددية ، وهو ليس ضبطا سهلا أو ميسورا .

ومن تحديات الوحدة الكبرى التي يمكن أن تواجه اليمن الموحد التحدي الاقتصادي وهو أعظم وأكبر تحد له ، فالدولة الجديدة تظهر في : فترة عصيبة ، عربيا وعالميا من المنظور الاقتصادي ، وهي ليست فترة السبعينيات: فترة الفوائض النفطية العربية ، وهي أيضا ليست فترة دعم بعض الدول الكبرى لدول صغرى بسبب أيديولوجي واستراتيجي ، فالكل مشغول بنفسه وتقع مسئولية التطور الاقتصادي على اليمنيين أنفسهم ، فالقاعدة السكانية التي تضم حوالي اثني عشر مليون نسمة ، واحتمال ارتفاع مداخيل النفط اليمني الذي عمل باتجاه ايجابي نحو الوحدة ، بعد أن كان في أماكن أخرى سببا للفرقة وتطور المكامن الغازية الذي يقدر احتياطيها الثابت بسبعة تريليونات من الأقدام المكعبة ، وتطوير القاعدة الزراعية ، مع إطلاق حرية التجارة ، والانفتاح في حدود المصالح العليا للمجتمع اليمني ، مع تطور القوة العاملة ، ورأس المال البشري اليمني عن طريق تجويد التعليم والتدريب ، هي مهام ليست سهلة أو في متناول اليد بمجرد التمني .

لقد شغلتني بعض التوجهات الاقتصادية التي ظهرت في بعض التحليلات في غمرة الحديث عن اليمن في الأشهر القليلة الأخيرة ، من أن صنعاء ستكون العاصمة السياسية ، وعدن ستكون العاصمة التجارية ، لابأس من حيث المبدأ بهذا التوزيع ، لكن الاحتياط واجب بالإشارة إلى أن عدن التجارية لن تعود إلى عدن مابعد الحرب العالمية الثانية ، عدن الخمسينيات – والتفكير بهذا التوجه فيه شيء من نقص القدرة على التخيل ، فالفرق على الأقل في الزمن ثلاثون عاما ، فقد تطورت أمور كثيرة

خلال هذه الفترة والانتقال من النقيض إلى النقيض ، كما كان فيه من سلبيات الماضي ، فإنه يحمل سلبيات أخرى في المستقبل .

وتبقى تحديات أخرى كثيرة أمام اليمن : آلية التعددية والديمقراطية المبتغاة وإصدار القوانين العصرية وتبعات الادارة الحديثة ، وحكم الصراع الاجتماعي والقبلي ، وتجاوز بذور المفتتات المتساكنة وغير المتعايشة في بعض الأوقات من أجل الانطلاق بها إلى محيط أشمل ، وتجاوز خيبة الأمل التي يعيش فيها المواطنون ، الخيبة لعدم ظهور حلول جذرية لمشكلاتهم ، وتحولها إلى أزمات دورية تنفث سلبياتها في البناء السياسي ، أي تقديم رؤية واضحة لخلاص وطني ، تكون قضية الوحدة فيه مدخلا لمغادرة التخلف ، وبناء دولة مركزية واحدة .

لقد عانى الإنسان اليمني فترات طويلة من التخلف وعندما قدر له أن يُعتق (١٩٦٢ و ١٩٦٧) ، كتب عليه أن يدخل صراعا مع نفسه وأهله تحت شعارات مختلفة ، بعضها غير منطقي ، سحب نفسه بشكل مخيف على الاقتصاد والسياسة في اليمن ، وعلى مواطنيه وعند الخلاص الثاني (قيام الوحدة) مايو ١٩٩٠ تتجه كل القلوب المحبة لليمن واليمنيين بآمال التخلص من شوائب الماضي ، معالجة الأمور معالجات موضوعية إنسانية حكيمة مقننة ، وبالخلاص الثاني يدخل اليمن بقوة الساحة العربية والساحة الدولية ، ليلعب دورا مميزا في قاعدة الجزيرة العربية ، دورا يحتاج إليه إخوانهم العرب ، دورا بعيدا عن نفي الآخر ، بل قبوله والتعايش معه وهو دور يقاس على قدر عزم أهلنا في اليمن ، وهو عزم – لو تدركون – عظيم .

العربي ــ العدد ٣٨٠ ــ يوليو ١٩٩٠ م



سفر الصيف وإكرام الضيف

ما الخيط الذي يربط هذه الأسماء الثلاثة : السفر ، والضيافة ، والكرم ، حتى تصبح هدفا لحديث واحد ؟ أحسب أن ذاك هو فصل الصيف ، ففي هذا الفصل يلجأ ملايين من الناس في هذه المعمورة بعامة ، ومئات الآلاف منهم في وطننا العربي بخاصة إلى السفر والانتقال والترحال استجابة لطبيعة أزلية جبل عليها البشر وهي حب التغيير والتبديل والانتقال من حال إلى حال .

الشاعر لويس ستيفنسن يقول : أنا أسافر لا لأذهب لأي مكان بل لأذهب ، أنا أسافر من أجل السفر ، القضية الكبرى هي أن أتحرك .

والشاعر العربي يقول :

تَغَرَّبْ عن الأوطان في طلب العُلاَ وسافرْ ففي الأسفارِ خمسُ فوائِـد
تَفَـرُّجُ هَـمٍّ واكـتسابُ معـيشةٍ وعلمٌ وآدابٌ ، وصحبـةُ ماجـدِ

فالسفر خبرة تنشط الحواس الخمس للإنسان : الرؤية والسمع والتذوق واللمس والشم ، إنه تفقه وتفكر كما يقول القدماء ، ولا يغيب عن ذاكرتي القول بأن المسافرين هم « ضحايا سعداء لحقيبة السفر » . كيف تكون ضحية وسعيدا في الوقت نفسه ؟ موقف إنساني نادر ، لكنه موجود عند القيام بالسفر .

والضيافة لها علاقة ما بالسفر ، فكل مكان تذهب إليه ، وأنت لست صاحبه ولا مالكه ، فأنت ضيف فيه ، والبقاع التي تسافر إليها ، حتى إن كانت داخل القطر الواحد فيها بشر ، ولابد أن يكونوا مضيافين بشكل ما ، والضيافة لها أشكال تقليدية

متعددة نعرفها ، وبعضها غريب عنا ، ولكن قد تكون ضيافة سلبية إن صح التعبير ، فالأسبان في موسم الصيف الماضي أطلقوا شعارا أرادوا أن يتحلى به كل مواطن أمام ملايين السياح والقاصدين بلادهم ، وكان الشعار هو : مساهمتك في إنجاح موسم الاصطياف ابتسامة ، وقد تكون المساهمة أكثر سلبية من ذلك ، كأن تسافر إلى بلد تقابل فيه أناسا فكرتهم عن الوقت أكثر ضبابية منك . الابتسامة والفكرة الضبابية عن الوقت نوع من أنواع الضيافة السلبية .

أما الكرم فهو الجزء الإيجابي من الضيافة ، والأكثر تشويقا في السفر ، فأنت كريم مع نفسك إن قررت أن تأخذ إجازة وتتمتع بها بعيدا عن الروتين مع أسرتك وأولادك ، وأنت كريم أيضا مع عملك إذ سوف تعود إليه أكثر نشاطا وحيوية . ومن جهة أخرى فإن الضيافة نوع من الكرم ، سواء أكانت ضيافة إيجابية أم سلبية كالتي ذكرناها سابقا .

وتختلط الضيافة بالكرم فنقول في مقام ما : كرم الضيافة . وهي بجانب كونها سلوكا إنسانيا ، فهي إشباع في الوقت نفسه لحاجة نفسية عميقة ، نجدها متأصلة لدى شعوب كثيرة قديمة وحديثة .

إطعام الضيف وحمايته

كرم الضيافة جزء لايتجزأ من النشاطات الاجتماعية في حياة الناس ، يخلق علاقة خاصة إيجابية بين الضيف والمضيف ، وهو موجود في كل الثقافات تقريبا . وفي تراثنا العربي هناك أبواب واسعة لقواعد الضيافة والكرم ، تنظمها قواعد وقيم وأعراف ، ومن ضمن كرم الضيافة لدى العرب ، وبخاصة أبناء الصحراء ، أن يعيش الضيوف تحت حماية المضيف فترة معينة من الزمن ، يتمتعون في هذه الفترة بحقوق وافية ، طبقا لقواعد وقيم للنبل والضيافة في الصحراء ، وأبسط صور الكرم والضيافة هي العناية بشخص ما ، ورعايته فترة من الوقت دون انتظار مقابل أو جزاء . وقد تأصل كرم الضيافة ليصبح عرفا له قواعده ، يتسابق إليه القادرون العارفون بإيجابياته الكثيرة ، حتى خلد لدينا بعض أسماء الكرام إلى يومنا هذا ، وذكر الكريم المضياف عند الشعراء بمثابة دخول إلى بوابة التاريخ الواسعة .

يذكر لنا التاريخ العربي أن هاشما جد الرسول ﷺ كان كريما ، ليس مع البشر فقط ، بل كان يطعم الطير والجوارح في الجبال ، وهناك قائمة معروفة بأسماء أعلام من العرب ، أهم مايميزهم أنهم لم يأكلوا وجبة طعام وحدهم منذ أن بلغوا مبلغ الرجال ، وكان منهم من يصبر يومين أو ثلاثة انتظارا لوصول ضيف ، وقد أصبح هؤلاء الآباء مصدر فخر لأبنائهم ، وشاعت بين العرب مقولة « أنا ابن من لم يأكل طعاما وحده قط » .

وأشهر من سجل له التاريخ مآثر في الكرم هو حاتم الطائي ، كريم بني طيء وسيدها الذي رويت عنه مآثر كثيرة ، أشهرها ماقالته سفانة ابنته لرسول الله ﷺ – عندما وقعت في الأسر ، فقد عددت له خصال أبيها ، من أنه كان (يُفرِج العاني ويقري الضيف ويشبع الجائع ويطعم الطعام) ، فقال الرسول الكريم لأصحابه : إن شئتم تركتموها ، فقد كان أبوها رجلا يحب مكارم الأخلاق . وقد بلغ من فرط حرص حاتم على الكرم أن أنب ابنه عَدِيًّا عندما رآه يضرب كلبة له فقال :

أقول لابني وقد سُطَّت يداه ... بكلبــة لايــزالُ يجلدُهــا
أوصيكَ خيراً بها فإنَّ لها ... عندي يداً لا أزالُ أَحْمَدُها
تَدُلُّ ضيفي عليَّ في غلسِ الليلِ ... إذا النــارُ نــامَ مُوقِدُهــا

وعندما سعى ابن عم حاتم بالوشاية بينه وبين زوجته ، وقال لها : إن حاتما سيفني ماله على الناس ، فوجيء حاتم بزوجه وقد غيرت وجهة باب الخيمة ، وكان من عادة بعض أحياء العرب أن المرأة إذا غيرت وجهة الباب فقد طلقت زوجها ، وقد قالت زوجه قصيدة تعيب فيها عليه إسرافه وكرمه ، فرد عليها بقصيدته الشهيرة التى مطلعها :

أَمَاوِيَّ إِنَّ المالَ غادٍ ورائحٌ ... ويبقى من المالِ الأحاديثُ والذِّكْرُ

ولايقتصر الأمر على البدو والعرب في إكرام الضيف وإعطائه منزلة خاصة ، فقد ذكر لنا التاريخ أن لليونانيين وللرومان أعرافاً في الإيواء والكرم ، فقد كان تحضير الطعام والمشاركة فيه وتبادله بين عدة أشخاص أو مجموعات يشكل عرفاً في المجتمعين

اليوناني ، والروماني القديمين ، وكان أحد عناصره الحيوية بينهم ، حيث إن الغريب الذي يشارك في الطعام يلزمه حق الوفاء للمجتمع .

إلا أن كرم الضيافة عند عرب الصحراء أكثر عمقا ومضمونا ، حيث إن شربة من الماء قد تنقذ رقبة إنسان من الموت ، فالمشاركة في المأكل والمشرب مشاركة في الولاء أيضا ، و لم يذم العرب شخصا كما ذموا المتنكر للكرم وحسن الضيافة . ولقد أثرت الطبيعة الصحراوية على تأصيل هذه العادة ، ففي أرض هي إلى الجفاف والندرة في المياه أقرب ، يصعب العيش الفردي ، بل يستحيل ، الأمر الذي عزز روح التماسك تجنبا للفوضى والهلاك . إن توفير الماء والزاد للمسافر في الصحراء يوفر له قدرة على التنقل ، ويوصله بأسباب الحياة .

أقصى درجات الكرم

إلا أن الأمر الذي لا جدال فيه هو أن الضيافة والكرم من السلوكيات الاجتماعية لثقافات عديدة ، وهما يرتبطان بالثقافة الاجتماعية السائدة ، ويؤثر فيهما كل مكونات الثقافة الاجتماعية ، من خصائص البيئة ونمط الإنتاج وشكل العلاقات الاجتماعية السائدة . ولعلي أذهب إلى أبعد من الضيافة بمعناها المباشر ، وهي أن يؤوي المضيف الضيف ، فأقول : إن مايمكن تسميته التاريخ الأدبي لمعارك العرب يتمحور حول الوفاء بحق الضيف ، أو الرد على إهانة لحقت به ، وأشهر معارك العرب معركتا « ذي قار » و« البسوس »، ففي ذي قار رفض هاني بن مسعود الشيباني أن يسلم لكسرى الفرس أمانات ضيف استودعها عنده ، وحرب البسوس اشتعلت عندما قتل كليب سيد ربيعة ناقة ضيفة عند جساس بن مرة ، فعدها جساس إهانة له ، واعتداء على حمى ضيفه وحقوقه ، فقتل كليبا . وحلف الفضول هو الحلف الذي تواعدت فيه بطون قريش ، واتفقت على نصرة المظلوم وأخذ الحق له من الظالم ، بعدما تعددت حالات أخذ حقوق زائري مكة .

وكانت رفادة الحجيج وسقايتهم من أعلى مراتب الكرم الجماعي الذي يقدمه مجتمع بأكمله تأكيدا لمعنى الضيافة وحسن الاستقبال والكرم .

ماذا يعني هذا ؟ إنه يعني ببساطة أن حسن الضيافة والكرم درجتان من أعلى

السلم القيمي للمجتمع ، وكعادة القيم العليا ارتبط بهما وترسخ حولهما عدد من السلوكيات التابعة ، وأفرط الناس في ترسيخ حسن الضيافة ومفاهيمها وشدة الكرم ، وطقوسهما وإذاعتهما ، ولذلك فإننا نجد في القرآن الكريم تناولا للضيافة والكرم ، وفق مااستقر عليه المفهوم العربي ، يقول سبحانه في كتابه العزيز بصدد الحديث عن ضيوف لوط ، وسوء نوايا أهل بلدته تجاههم : ﴿ قال ياقوم هؤلاء بناتي هن أطهر لكم فاتقوا الله ولا تخزون فى ضيفي ﴾ ، وهذه درجة من أقسى وأقصى مايذهب إليه الرجل عند العرب ، عندما يقدم بناته ليفتدي بهن ضيوفه .

وفي صدد الكرم يقول الله في الكتاب الكريم : ﴿ ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا ﴾ ، وهذه أقصى درجات الكرم أيضا ، فإنك إن تقدم طعاما وأنت شبعان شيء ، وأن تقدمه على حبه – وأنت في حاجة إليه – للآخر ، فذاك شيء آخر أعمق .

ومن هنا نفهم كيف أن القاعدة الأولى لكرم الضيافة عند العرب هي العطاء بلا مقابل ، ويشعر المضيف بشيء من الإهانة إن عرض عليه ضيفه مقابلا ما ، جزاء كرمه واستضافته ، كما أن القاعدة الثانية هي أن يأتي الكرم قبل أن يطلب ، وأن يأتي فعلا لا قولا ، والشاعر يقول في هذا :

لايصدق القول حتي يصدق العمل

وقد جسد هذا المعنى المتنبي حين قال :

جُودُ الرجالِ من الأيدي وجودُهُمُ ... من اللسان فلا كانوا ولا الجُودُ

ويربط بعض العرب الكرم بمعنى الإفاضة في كل شيء كقولهم :

إذا ضربت فأوجع ، وإذا أطعمت فأشبع

وكقول الشاعر في هذا المعنى :

فما أحجم الأعداء عنك بقية ... عليك ولكن لم يروا فيك مطمعا
له راحتان الحتف والجود فيهما ... أبى الله إلا أن يضر وينفعا

ضيافة عرب البادية لها عنوان هو نار المخيم الموقدة التي تجلب كل سائل له حاجة في راحة وطعام ، والمضيف السخي يشعل نارا إضافية على قمة التلة لتضيء وتبدو كمنارة في محيط بحر من الرمال .

ويذكر لنا الأدب العربي التوبيخات ونعوت الذم لمن يطفيء نار مخيمه عن عمد ، كيلا يستدل على مكانه في الليل . ولم يلق أحد من العرب من الذم والهجاء قدر ما لاقاه من يتصفون بالبخل . ومن أبلغ ماقالته العرب قول ابن الرومي :

يُقَتِّرُ عيسى على نفسه ... وليس بباقٍ ولا خالد
ولو يستطيع بتقتيره ... تَنَفَّسَ من منخرٍ واحدِ

ويذكر العرب بالمديح تلك النوعية من كلاب الحراسة التي تنبح لجذب الزوار الضيوف ، ويتسابق الكرماء في أحياء العرب على استقبال الضيوف . ومن مظاهر الكرم ألا يعرف المضيف اسم الزائر وألا يسأله عن خصوصياته ، بل يشعره كأنه في منزله :

ياضيفنا لو جئتنا لوجدتنا ... نحن الضيوف وأنت رب المنزل

مدى الاهتمام بالضيف في ضيافة العرب يدل عليه حجم الحيوان الذي يذبح من اجله ، وحجم القدور والأواني التي يتم الطهي فيها ، وعدد الأشخاص الذين يدعون للوليمة على شرف الضيف . وذبح دجاجة مثلا – عدا في البيئات الزراعية – فيه شيء من الإهانة . وعندما يتصادف حضور ضيف آخر فإن حيوانا آخر يجب أن يذبح ، حيث إن الكرم هنا للشخص وليس للمناسبة .

كمية الطعام بحد ذاتها لاتعد مقياسا مطلقا فالقضية نسبية ، فإن كان الشخص المضيف غير قادر ماديا ، وقدم جزءا كبيرا مما يملكه على حساب مايبقيه لأهله ، فإن هذا الشخص في عداد الكرام ، وهي قاعدة ذهبية لم يشتهر حاتم الطائي إلا بها ، فهو لم يشتهر لأنه كان كريما فقط ، بل لأنه قدم فرسه الوحيد الباقي لديه إكراما لضيفه .

وتمتليء كتب الأدب العربي بهذا النوع من الكرم وهو أعلى درجة ، وأكثر

عمقا ، لأنه يمثل قيما ، فالجود بما لديك وهو قليل خير من الجود ببعض مالديك وهو كثير ، والحاجة هنا أحد وأعمق ، والتنازل عنها أكبر تضحية .

وحتى الذين يجودون ببعض مالديهم وهم أهل غنى وثراء فهم يجودون بأفضل مالديهم :

يختار إذ يَهَبُ الخريدة كاعباً والطرف أجرد والحسام مجوهرا

مبعوث نابليون تيودور لاسكاري مع مترجمه السوري الأصل فتح الله صايغ استقبلتهما مرة امرأة عجوز فقيرة في بادية الأردن ، فوفرت لهما المأوى ، وذبحت عنزتها الوحيدة على شرف ضيفيها ، وعندما سألاها : ياجدتي لماذا هذا التبذير ؟ قالت : « إذا دخلتما دار شخص يعيش ولم تجدا عنده كرم ضيافة وحسن وفادة فكأنكما قمتما بزيارة للأموات ، فهل تظنانى كذلك ؟ »

مثل هذه القصص تذكر في أدبنا العربي ، وكذلك في كتب الرحالة ، وهي كثيرة .

الضيف عند العرب شخصية غير عادية ، وحتى فترة قريبة في التاريخ نجد أن المرتحل في الجزيرة العربية يلاقي من الوفادة والكرم القيم السائدة نفسها منذ آلاف السنين .

أطعموهم ولو بضرب الرصاص

يروي أمين الريحاني في كتابه – ملوك العرب – قصة حادثة طريفة وقعت له في إحدى إمارات (الجنوب اليمني) في مطلع هذا القرن يقول : ودعنا السلطان تلك الليلة شاكرين له حسن الحفاوة والضيافة ، وأعلمناه أننا سننهض باكرا للرحيل ، فلا نكلفه مشقة القيام مثلنا ليودعنا ثانية . وفهمنا منه أنه قبل بذلك ، إلا أننا في صباح اليوم التالي ، بينما كان المكارون والخدم يحملون دهشنا ، ذعرنا لحادث فيه منتهى الغرابة . كنا مقيمين في جناح من القصر قبالة الجناح الذي يسكنه الحريم ، وبيننا الحوش الذي كانت فيه الركائب والخدم ، فسمعنا بغتة أن إناء من الفخار تكسر فيه ، فظننا أنه وقع من السطح . ولكن إناء آخر تبعه – رأيناه يرمى من

النافذة ولم نر الرامي – فأصاب أحد العساكر ، فرفع صوته شاكيا . ثم جفنة ، ثم قطعة أخرى من الفخار تحطمت بين أقدام البغال ، فعلت الضجة في الحوش ، وسمعنا رجالا يصيحون : هم يطردوننا ، عجلوا ياناس ، هذه ضيافة ابن مانع ، عجلوا بالرحيل .

خرجت وقسطنطين مسرعين ، فركبنا وسرنا نتقدم الحملة ، نزلنا من الجبل إلى السهل فالنهر وقلبنا – أقول وقلبي ولا أتهم رفيقي – يختلج حنقا ورعبا . ظننا أننا بعدنا عن الخطر وعن ضيافة صاحب السمو الحوشبي عندما وصلنا إلى النهر ، ولكننا قبل أن نجتازه سمعنا أصواتا تنادي : قفوا . فلم نقف ، فأطلقوا إذ ذاك من البنادق طلقات عديدة ، فقلت لرفيقي : هو ذا الخطر الذي نتوقعه ، دنت الساعة ياقسطنطين ، قف وأشهر سلاحك .

بعد قليل قرب القوم منا فإذا هم خدم السلطان يحملون على رءوسهم الأطباق ومعهم بضعة عساكر جاءوا بالفطور ، أي والله . كيف نسافر قبل أن نفطر ؟ وكيف نسافر قبل أن نودع السلطان الذي نهض باكراً للوداع ؟

سألناهم عن الفخار الذي رمونا به ، فأخبرونا أن السلطانة ، وهي في خدرها رأتنا من على السطح في أهبة للرحيل فنهضت كذلك باكرا من أجلنا ، فأرادت تنبيه الخدم النائمين في الطابق الأسفل ، ولم تشأ أن تسمعنا صوتها أو ترينا من النافذة وجهها ، فرمتهم بالفخار تستفيقهم لينهضوا ويهيئوا لنا الطعام . الضيوف ، انهضوا للضيوف ، والحقوهم بالفطور ، وأطلقوا الرصاص إذا كانوا لايقفون .

لقد منع الحياء والتقاليد الاجتماعية تلك السلطانة المستورة من المناداة على الخدم ، فتصرفت تصرفا أفزع الضيوف ، ولكنه أساسا كان لإراحتهم .

ما يلزم الضيف

على الضيف عند العرب مسئولية ؛ فعليه أن يتصرف في حدودها وأن يستجيب جزئيا لتعليمات مضيفه فيعيش في المكان الذي حدده له ، ويستقبل برضا مايعرض عليه ، ومجرد أن يرفض الضيف وجبة أعدت من أجله يثير الشكوك ، كما أن الضيف

الذي يأتي بتصرف شاذ يخرق قوانين الضيافة ، يصبح شخصا غير مؤهل لأن يستضاف ، وتوصد الأبواب دونه .

وكما أن عليه واجبات فله حقوق ، فيجب على مضيفه وجميع أفراد أسرته ، بل والقبيلة بكاملها ، حماية الضيف ، فلا يسمح لأحد بأخذ الثأر منه ، وهو في حالة الضيافة ، ولايمكن تسليمه لأعدائه ، ومادام الخبز والملح الذي قدم للضيف في معدته فيجب على الشخص الذي وفر له المأوى حمايته مالم يتم استقباله في مكان آخر ، وهذا مايسميه البدو (حق الملح) . ويقول العرب عند الدعوة إلى الطعام : (تعال مالحنا) ، ويحمل التعبير إشارة إلى معنى المؤاخاة . ويعطي هذا السلوك للمسافر نوعا من الطمأنينة ، يساعده على التنقل بحرية في الأراضي التي تتبع ملكيتها لأفراد قبيلة المضيف أو حلفائهم .

مبادىء كرم الضيافة العربية في طريقها إلى الاندثار نتيجة أسباب عديدة أهمها : التمدن أو التحضر ، فقد استبدلنا بالجمل السيارة ، واستبدلنا بالمضافة الفندق ، ولكن ما زالت هناك قيم عالقة في ذهن العربي ، تتمثل في الكرم إذا افتقد الضيافة بمعناها الأصيل القديم .

الضيافة لدى شعوب أخرى

أشكال الضيافة والكرم تتغير ولكن مضامينها واحدة ، وتبدو الضيافة فضيلة أكثر ملاءمة لنمط العيش الصحراوي والفردي – الذي تشكل العلاقات العائلية والقبلية فيه العمود الفقري – عنها لنمط العيش في المدينة الذي تحل فيه العلاقات الفردية محل العلاقة الجماعية ويعد السلافيون مثلا – الذين يتكلمون اللغة السلافية – في أوربا أكثر قربا للنمط القبلي الذي عاشه أجدادهم .

طلب الضيافة في المدينة اليوم – أي مدينة – هو أقرب إلى طلب الإحسان ، بل والتسول ، بالمعنى العام لطلب الضيافة ، فلماذا نطلب أن نستضاف من رب هذا المنزل بدلا من الذهاب إلى الفندق ؟ هذا على مستوى العلاقة الشخصية ، ولكن المدينة ابتدعت نظاما يقضي بأن تقوم مؤسسة أو شركة باستضافة شخص ما ، في فندق ، إذا كانت بينهما « علاقة عمل » وبتنظيم مسبق .

ومع مرور سني هذا القرن بدأ الإنسان يفقد إحساسه وشعوره بالمسافة ، فقد أصبحت سفن الفضاء تجوس في أجواء السماء سنين عديدة ، قاطعة آلاف الكيلومترات في الساعة ، الأمر الذي كان يصعب تصوره ، إن لم يكن في خانة المستحيل عند بداية هذا القرن ، فقد كان المسافر يقطع في اليوم الواحد مابين ثلاثين وأربعين كيلو مترا فقط ، هذا الإحساس الكبير بالمسافة هو الذي تلازم مع أشكال الضيافة المختلفة .

إن الرغبة في خدمة الآخرين الذين قد يكونون مقطوعين على المساعدة ماهي إلا رغبة دفينة في الحصول على الخدمة نفسها عند احتياجها في المستقبل . هذه الرغبة يسهل فهمها على ضوء العزلة التي يعيشونها ، فالزيارة لابد منها لتبادل المصالح والمعلومات ، ولكن لبعد المسافة فإن المكوث لابد أن يطول أكثر من يوم .

الطريف أن مدة مكوث الضيف قد حددت في أكثر من ثقافة ، على ألا تزيد على ثلاثة أيام ، فهناك مثل لاتيني يقول :
« الضيوف كالسمك تتغير رائحته بعد مضي ثلاثة أيام » .

ولدى كثير من الشعوب نجد أن فكرة الظهور بمظهر الكرم والضيافة أكثر لمعانا اجتماعيا من عكسها ، فكثيرون يبدون مظاهر الكرم ، حتى لو تعدى ذلك قدرتهم الفعلية .

لخص صحفي إنجليزي انطباعه في هذا المجال عندما زار بولندا في الأعوام القليلة الماضية ، مخاطبا صديقا بولنديا ، قال : « في بلادي (إنجلترا) تزخر المحلات بالبضائع ، حيث لايوجد أي نقصا في أي سلعة ولكن عندما تقوم بزيارة صديق في منزله تجد أن المائدة شبه محدودة ، أما في بلدكم فإن هناك أزمة في كل شيء ، ونقصا في السلع ، ولكن عند زيارة أي منزل تجد المائدة عامرة ».

هل ترى الصحفي الإنجليزي كان يريد أن يقول : أنتم تطبقون حرفيا المقولة البولندية المشهورة : « اغرق في الدَّين ولكن أظهر أنك مقتدر » ولدى بعض الشعوب الشرقية على الأخص ، أن الضيافة الحقة ليست هي أن تقدم كل ماهو موجود بالمنزل على مائدة الطعام لضيفك ، بل أن تلح عليه عدة مرات لتناول ماقدم

أيضا ، وعليه إن لم يكن قادرا على متابعة الأكل أن يرفض دعوتك بأدب ثلاث مرات على الأقل .

ولأن الضيافة فعل مرتبط بالثقافة الاجتماعية والبيئية ، فإننا نجد عند بعض قبائل الإسكيمو ، حيث درجة البرودة الشديدة ، أن المضيف يقدم للضيف طعاما ساخنا ، ومشروبا قويا وبعضا من دماء حيوان الرنة ، وفي نهاية الليل يقدم له زوجته .

أشكال الكرم والضيافة

التماسك في النسيج الاجتماعي سمة بارزة في المجتمعات الأفريقية التقليدية على الرغم من الهياكل الاجتماعية العمودية التي يحددها المركز الاقتصادي والاجتماعي لأفراد القبيلة ، فالتماسك موجود بين الأسر المرتبطة برباط الدم فيما بينها ، بالإضافة إلى الجماعات التي يحويها مكان تعيش فيه وتتشارك في النظم والأعراف نفسها وقد يمتد هذا التماسك إلى أشخاص لاينتمون إلى هذه الجماعة . لقد ساعد كل ذلك على قابلية الانتقال والتحرك وفرص تطوير العلاقات الاجتماعية . ويعامل الغرباء على امتداد معظم افريقيا بلطف ، بصرف النظر عما تفرضه علينا بعض الأفلام السينمائية الغربية ، بأن لدى الأفارقة شعورا عدائيا تجاه غيرهم .

وأهالي ساحل العاج يرحبون بالأغراب دون سؤال عن سبب قدومهم ، أو الغاية من زيارتهم ، والتحية غالبا هي (مرحبا ، أنت في منزلك) ، ومن ثم يقدم كرسي للجلوس ، وماء وقشدة جوز الهند ، وبعد أن يأخذ الضيف قسطا من الراحة يقوم رب العائلة أو كبيرها بدعوة الضيف للطعام ، وبعد الطعام والراحة يبدأ الحديث الذي يستمد مادته من حكايات أخلاقية وقصص رمزية وأمثال وأقوال وأساطير تضفي على المحادثة جوا بهيجا ، يشعر الضيف خلالها بأنه واحد من هذه الأسرة فعلا .

ويؤخذ الضيف عادة في نزهة إلى القرية ، حيث يرحب به ، وعادة مايكون ذلك عند أحد كبار أهل القرية .

ومن مميزات الاحتفاء بالضيف في ساحل العاج الترحيب المطول والمبالغ فيه الذي يخلق على الفور جوا من الصداقة والألفة . والحث على الترحيب من مميزات

تراث شعب ساحل العاج ، إلى درجة أن الترحيب بالعدو واجب ، وهو ينم عن مكانتك واحترامك لنفسك .

كرم الضيافة من الأسس التي اعتمدت عليها الوحدة الوطنية الأفريقية بعد الاستقلال ، بل إن بعض نصوص الدساتير للدول الأفريقية الحديثة تمنع منعا باتا الترحيل الجماعي لمواطنين من مكان إلى آخر ، بيد أن الشعور القومي البالغ الحدة الذي أخذ ينمو أخيرا لدى بعض الشعوب الأفريقية بدأ يضيف فكرة احترام الآخرين والتسامح معهم والانفتاح عليهم .

ضيافة تمتد سنوات

وفي أمريكا اللاتينية تعد أرض البامبا ، الأرجنتين ، (وهو تعبير للهنود الأمريكان ويعني السطح المنبسط) إقليما مخصصا أساسا لتربية المواشي والزراعة . هذه أرض الترحيب بالغرباء التي عرفت كرم الضيافة عن طريق الأسبان والعرب ، وهي أرض القرى الصغيرة والمزارع المعزولة ، ويعد وصول أقرباء أو أصدقاء أو حتي غرباء إلى رعاة البقر ، سكان تلك المناطق ، حدثا مهما وذلك بسبب البعد فيما بين الجيران ، حيث يكون أقرب جار لك في بعض الأحيان يعيش على بعد مئات الكيلو مترات . إن المسافرين بين هذه المناطق كثيرا مايتعرضون لمخاطر الطريق ، ويحتاجون إلى قطع غيار لسياراتهم ، أو إلى طعام أو خرائط أو أعواد ثقاب أو حتي وقود ، ويجب على بعض المنقطعين في هذه الطرق السير عدة ساعات ، وربما عدة أيام ، قبل أن يصلوا إلى مناطق مأهولة . لمثل هذه الفئة فإن المزارعين ورعاة البقر يقومون بتقديم العون الذي يقدر المسافر بعد عزلة وغربة . ومهما كان موطن الضيف فهو ضيف الله ، لايعز عنه شيء ، واستقبال الضيف واحد ، سواء في بيت ثري أو في كوخ متواضع .

ويقوم سيد المنزل بعد دعوة الضيف للدخول وتقديم الطعام والشراب له بدعوة عماله أو أولاده بسحب سيارة الضيف المعطلة وإصلاحها وملئها بالوقود ، وسيشعر المزارع بإهانة كبرى إن عرض عليه الضيف مالا مقابل ذلك .

وسيلفت نظر الزائر إلى أن لهذه المنطقة تقليدا في استقبال الضيوف يطلق عليه

أبناء المنطقة اسم (أسادو) ، وهو نظام خاص برعاة البقر ، يؤكد نوعا من العلاقات الإنسانية ، وهو تقليد يربط برباط الصداقة والمشاركة حول منطقة شواء اللحم ، مثلما تتم المشاركة في ثمار الأرض وفوائد العمل . وسواء تم هذا الشواء في العراء أو فوق موقد المطبخ ، فإن له طقوسا منها أن يتناول الرجال الطعام جلوسا ، خاصة في حالة وجود النساء ، ويتم التناول باستخدام السكاكين التي يحملها الرجال في أحزمتهم لقطع أجزاء اللحم ، وبعد الانتهاء من تناول الوجبة يبدأ السمر ، ويصبح الموقد مركزا للاحتفال ، وكل ذلك احتفالا بمقدم ضيف .

وفي أرض (البامبا) يستقبل الضيوف ويكرمون ليس عدة أيام فقط بل عدة أشهر ، بل ربما عدة سنين .

لقد استغل بعضهم هذا الأمر ليقوم بعمليات استكشاف للمنطقة ، والحصول على عمل . وسواء في المزرعة الصغيرة ، أو في القصر الكبير فهناك دائما غرفة محجوزة للضيف الذي قد يمكث فيها عدة سنين .

من الكرم إلى منح حق اللجوء

يعد الترحيب بالزوار وإكرامهم ، خاصة الأغراب منهم واجبا في معظم الثقافات الإنسانية قديمها وحديثها . ربما تختلف الطرق وتتعاكس ، ولكنها في هدفها النهائي كلها اهتمام واحترام للآخرين . وقد عد الإغريق القدماء أن حماية الزوار والمستجيرين واجب مقدس .

ولقد قدمت حضارات عديدة منذ العصور الوسطى حتى الآن ، تراثا في احترام الضيف وإكرامه ، فقد أنشيء نظام فرسان الهياكل في العصور الوسطى في أوربا خاصة لتأمين الحجيج وهم في طريقهم إلي القدس . وكذلك الإسلام الذي حض علي معاملة المسكين ، وتقديم العون لكل من يريد الحج من بين المسلمين حين مروره بمدينة أودولة ، وهو في طريقه إلي بيت الله الحرام ، فالعناية بالضيف دينيا ودنيويا عمل إنساني وأخلاقي . ولقد مكنت الاكتشافات أولا ، وسرعة التطور في ظروف الاتصال ثانيا ، الشعوب من معرفة التقاليد عند غيرها وأصبح احترام هذه التقاليد ممكنا أكثر ، مهما اختلفت في مظاهرها من شعب إلى آخر .

انقلب الترحيب بالضيف في العالم الحديث إلى فئات جديدة كالعمال الذين ينتقلون من بلاد إلى أخرى طلبا للرزق ، ممتثلين لقوانين الدولة المضيفة ، وهم أحق بمنحهم الرعاية ، كما أن السياح القادمين إلى بلاد غير بلادهم يحظون برعاية تكفلها القوانين . وتجرم كل دولة من يعتدي على حقوق (الضيوف) السياح ، والأهم من هؤلاء مجموعة المنفيين من بلدانهم ، والمطاردين فيها من غير جريمة ، وقد زادت عناية المجتمع العالمي بهؤلاء منذ صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وفي تاريخنا الحديث هناك فصل إنساني ، فيه كثير من قصص المنفيين عن أوطانهم ، والتائهين في العواصم والمدن المختلفة . وقد بدأ الحكم العثماني للعرب سياسة إبعاد المواطنين عن أماكن إقامتهم ، ثم جاء الاحتلال الأوربي ، وصار النفي أسلوبا متبعا ، ، فنفي قادة الثورة العرابية مثل : أحمد عرابي ، والبارودي ، وفي مرحلة لاحقة بيرم التونسي وأحمد شوقي ، وقائمة طويلة من الأعلام تضم أدباء وسياسيين ومصلحين ، ذاقوا جميعا مرارة النفي .

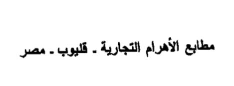
وفي المجتمع المعاصر لم تعد هناك تقاليد ضيافة ولا حسن وفادة ، فلقي الكثير من هؤلاء المنفيين واللاجئين عنت الغربة وشظف العيش ، وعلى الرغم من أن كثيرا من الدول قد توسعت في تنظيم منح حق اللجوء السياسي ، فإنها قد قيدت الحق بعدد من الضوابط لهؤلاء المنفيين والسياسيين الذين ضاقت عليهم أوطانهم ، و لم يجدوا مكانا يأوون إليه ، ليستريحوا من عذابات المطاردة ومخاوف القمع . وافتقد ضيوف العصر الأمان الذي كانت تمنحه المجتمعات الأكثر بدائية لضيوفها ، وغابت القيم العليا عن سلم القيم ، وسط غابات المصالح وحضارة ناطحات السحاب ، ومداخن المصانع .

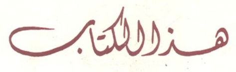
وماأقساها من حضارة لاتهش في وجه قادم ، ولاتقدم خبزا وملحا وماء لضيف غريب ، ضاقت به الأرض ، وافتقد الأمان . □

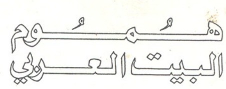
العربي ــ العدد ٣٨١ ــ أغسطس ١٩٩٠ م

المحتويات

رقم الايداع بدار الكتب
١٩٩١ / ٧٤٥٥


مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر





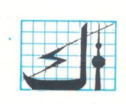
هذا هو الجزء الثالث من ثلاثية « أحاديث عربية » التى كتبها الدكتور محمد الرميحي في افتتاحياته لمجلة العربي خلال عقد الثمانينيات .

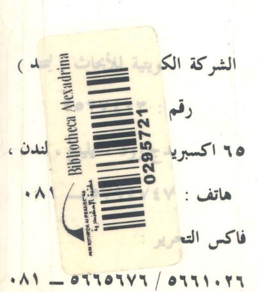
ويضم هذا الجزء « **المقالات** » **التي تركز على هموم ومشكلات الوطن العربي النابعة منا واللاصقة بنا مثل :**

« الصراعات العربية العربية » ، « المياه العربية وحديث عن الخطر المشترك » ، « الوحدة العربية ذلك الموضوع الحاضر الغائب » ، « خطاب إلى النساء العربيات » ، « عشرون عاما على الهزيمة » ...

ومع أنه حديث عن هموم البيت العربي إلا أن ما يتحمله من جرأة وصدق يفتح طريقا للأمل لانفراج هذه الهموم !

إنه حديث من القلب إلى القلب ، وهو في تنقله بين أحداث عقد الثمانينيات يحاور ويناقش ويحذر ويتنبأ ، وتصدق بعض نبوءاته .. جدير بأن يكون دليلا ذكيا لقارئه وهو يطرق أبواب التسعينات .





الشركة الكويتية للأبحاث ... د)
رقم : ...
٦٥ اكسبريد ... لندن ،
هاتف : ... ٠٨١
فاكس التحرير
٥٦٦١٠٢٦ / ٥٦٦٥٦٧٦ — ٠٨١

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر